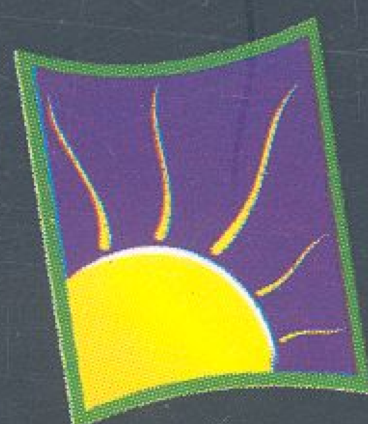
د. محمود أحمد ابو صوة

صناعة الإرهاب

قراءة في استراتيجية الهيمنة





إشراقات
للنشر والتوزيع

صناعة الإرهاب

قراءة في استراتيجية الهيمنة

د. محمود أحمد أبوصوة

إشراقات للنشر والتوزيع

الطبعة الأولى: (ديسمبر) 2005

إشـراقـات للنشر والتوزيع
طرابلس ـ شارع الجمهورية

«فإذا نظرنا في أهل العصبية ومن حصل لهم الغلب على كثير من النواحي والأمم فوجدناهم يتنافسون في الخير وخلاله من الكرم والعفو عن الزلات والاحتمال من غير القادر والقرى للضيوف وحمل الكل وكسب المعدم والصبر على المكاره والوفاء بالعهد وبذل الأموال في صون الأعراض، وتعظيم الشريعة وإجلال العلماء الحاملين لها والوقوف عند ما يحددونه لهم من فعل أو ترك وحسن الظن بهم، واعتقاد أهل الدين والتبرك بهم ورغبة الدعاء منهم... والانقياد إلى الحق مع الداعي إليه وإنصاف المستضعفين من أنفسهم والتبذل في أحوالهم والانقياد للحق والتواضع للمسكين واستماع شكوى المستغيثين والتدين بالشرائع والعبادات والقيام عليها وعلى أسبابها والتجافي عن الغدر والمكر والخديعة ونقض العهد وأمثال ذلك.. علمنا أن هذه خلق السياسة قد حصلت لديهم واستحقوا بها أن يكونوا ساسة لمن تحت أيديهم أو على العموم، وأنه خير ساقه الله تعالى إليهم مناسب لعصبيتهم وغلبهم وليس ذلك سدى فيهم ولا وجد عبثاً منهم، والملك أنسب المراتب والخيرات لعصبيتهم، فعلمنا بذلك أن الله تأذن لهم بالملك وساقه إليهم».

ابن خلدون:

فصل في أن من علامات الملك التنافس

في الخلال الحميدة. الجزء الأول، 189 - 190

محتويات الكتاب

المقدمة

كنت، ولا زلت أعتبر الكتابة في موضوع الإرهاب مضيعة للوقت إذ إن الخوض فيه، وفق النسق المفروض علينا، لا يضيف الكثير للمسائل التي من المفترض أن تشغل بال «المواطن» في العالم العربي الآن. فمسألة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية أو الاحتلال الأمريكي ودول التحالف للعراق على سبيل المثال، فضلاً عن الحاجة الماسة للإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي هي أهم بكثير بالنسبة «للمواطن» العربي من مسألة الإرهاب(1)؛ ولكن ولأن هذه الأخيرة أصبحت تشكل ظاهرة يكاد الغرب يقصرها، في الآونة الأخيرة، على أعمال العنف التي تقوم بها بعض الأطراف/ التنظيمات العربية الإسلامية دون غيرها، فإن التصدي لها أصبح أكثر من ضروري خاصة وأن العديد من العرب المشتغلين بالسياسة لا يكتفون بمعالجة الأبعاد المتعددة لهذه الظاهرة معالجة سطحية فحسب، بل ويكادون يقصرون اهتمامهم على جانب دفع هذه التهمة عن أنفسهم، وفي أفضل الحالات اتهام الآخر (إسرائيل بالدرجة الأولى وبدرجة أقل أمريكا) بممارسة الإرهاب، إرهاب الدولة. وباستثناءات بسيطة اختزلت المسألة في علاقة ثنائية لا يكتفي طرفاها (المسلمون من ناحية وأمريكا وإسرائيل من ناحية أخرى) باتهام بعضيهما البعض بالإرهاب، بل وبالتنصل من هذه التهمة أيضاً.

وثنائية العلاقة سواء في هذه المسألة أو في غيرها من المسائل المتعلقة بالعرب وبالمسلمين(2)، على وجه التحديد، ليست حديثة. فقد كان على العرب والمسلمين أن يدفعوا ولقرون عدة عن أنفسهم ليس فقط هذه التهمة، بل وغيرها من التهم لعل أهمها تهمة البربرية التي ألصقتها الأعمال الغربية بهم وحتى وقت قريب(3). هذا وتجدر الإشارة إلى أنه وفي جميع حالات المواجهة كان الغرب ينجح في إعداد/ صناعة استراتيجية تفرض على العرب والمسلمين تبني

(1) انظر على سبيل المثال لا الحصر بعض ما ورد بالخصوص في تقرير **التنمية الإنسانية العربية** للعام 2003!

(2) فالعلاقة بين العربي المسلم والغربي المسيحي، تزعم العديد من الأعمال الغربية، تكاد تنحصر في علاقة ثنائية تكون الغلبة فيها دوماً للطرف الغربي المسيحي؛ ففي حين يتميز المسلم، على مر العصور، بتشبثه بالدين وبالتصوف، فإن الغربي يفضل العقل. كما تقابل، وفي نفس النسق/ الترتيب، الشهوانية كبح المشاعر، والتقاعس البراعة.

(3) فعلى الرغم من تيقن الفرنسيين، على سبيل المثال، من تحضر مصر الفرعونية فإن نابليون يصطحب معه مجموعة =

مناهج تفتقر للتحليل وتكتفي بالدفاع، وفي أفضل الحالات اتهام الآخر باتهامات ليست كلها عقيمة، ولكن تميزها بالانفعال يجعلها تعجز في كثير الأحيان عن إبراز خفايا/ خلفية استراتيجية الغرب.

وهذا العجز في حقيقة الأمر لا يعود إلى قصور في الفهم أو التحليل، بل يعود لانفراد الغرب باقتصاد قوي وبتقنيات راقية وبرؤى شاملة وبسلطة معرفية لا يمكن التشكيك فيها؛ إن هذا الانفراد، والذي تدعمه مراكز علمية قادرة على ابتكار الاستراتيجيات المتنوعة ودعمها، يتجلى أكثر من خلال الفرضيات التي تتولى تفسير كل ما يتعلق بالمجتمع العربي وبتاريخه السياسي في جميع العصور، فضلاً عن آدابه/ ثقافاته. إن هذا الاهتمام وهذه الرعاية وضعتا العرب والمسلمين أمام اختيار/ مأزق ليس من السهل تجاوزه، فقد فرض على الباحثين العرب، وفي ظل غياب السياسات ذات الاستراتيجية الشاملة[1] وفي ظل غياب مدارس فكرية عربية منافسة، اللجوء لمناهج/ استراتيجيات الغرب إما بهدف النهل منها على علاتها، أو بهدف تحقيرها وبالتالي رفضها. وهكذا فإنه من المنطقي أن ينتج عن هذا الموقف الواعي تارة وغير الواعي تارة أخرى، اجتهادات متعثرة وغير قادرة على مساعدة الباحث العربي/ المسلم وصناع السياسة أيضاً على ابتكار استراتيجية محلية، والأهم من ذلك كشف حقيقة استراتيجيات، وليست استراتيجية مراكز البحث الغربية حين يتعلق الأمر بالعرب والإسلام. فانطلاقاً من مقولة «البحث العلمي يتبع الراية» **Scholarship follows the flag**، تأكد تناغم وجهة نظر المسؤول والمواطن في الغرب وتوصل بالتالي هذا الأخير بشكل مباشر تارة وبأشكال ملتوية تارة أخرى إلى ابتكار آليات تقوم على توجيه دفة النقاش نحو أعراض المسائل المثارة وليس جوهرها. بناء عليه، ولأن الغرب يمتلك أداوت البحث العلمي فإنه أصبح مسيطراً على مجالات البحث التي من المفترض أن يتفوق فيها المسلمون. فمن أراد دراسة الفلسفة أو اللغة أو حتى الشريعة الإسلامية يتوجب عليه النهل من أعمال وتأويلات المدارس الغربية المعاصرة. وهكذا أصبحت المنافسة بين العرب والمسلمين وبين الغرب في مجال العلم محصورة في الميادين التي من المفترض أن تكون الكلمة الأخيرة فيها للعرب المسلمين؛ فقوة الغرب الناتجة عن العلم لم ير منها الكثيرون، الأنظمة والتنظيمات السياسية، إلا القوة العسكرية؛ بناء عليه لجأ الجميع، وبرغم تفاوت القدرات، إلى استخدام

= من العلماء الذين لم يكن لهم من دور غير «ترميم المنطقة من بربريتها المعاصرة»، انظر:

Said, E. **Orientalism**. London, 1978, 86.

غير أن هذا الغرب والذي ما ينفك يتهم الآخر ويتعمد في أعمال مثقفيه التمييز بين المتحضرين والهمجيين والمتبربرين، فإنه لا يجد حرجاً من توجيه النقد لنفسه، نقد لا يجرأ الآخر (العربي والمسلم)، في حقيقة الأمر، على القيام به حين يتعلق الأمر بحضارته. .

(1) ففي الوقت الذي تتضمن الجامعة الأمريكية الواحدة عديد المراكز ذات العلاقة بالدول العربية الإسلامية، فالملاحظ على جميع الجامعات في الدول العربية الإسلامية ليس فقط خلوها من المراكز ذات العلاقة بالغرب/أمريكا، بل والأخطر من ذلك أن العديد من هذه الجامعات يفتقر لمراكز تبحث في تاريخ وحضارة وسياسات دولها.

السلاح، أما فيما يتعلق بمجال تفوق الغرب الثقافي والتقني، والذي يحتاجه أبناء المنطقة أكثر، فإنه وبسبب هذه السياسة، ظل العرب المسلمون بعيدين كل البعد ليس على المنافسة، بل وفي كثير الحالات، على الفهم والإدراك. لذلك رأيت أنه من المفيد تخصيص أحد المباحث، المبحث الثالث، لمسألة التعليم في منطقة الشرق الأوسط، لما لهذا العامل من أهمية في فهم أبعاد هذه الجزئية وغيرها من الجزئيات المطروحة في هذا العمل.

لكل هذه الأسباب ولغيرها فإن منطلق الكتابة في موضوع الإرهاب لن يكون وبكل تأكيد الدعوة مرة أخرى إلى تبني موقف دفاعي ينحصر، وكما جرت العادة في عديد الدراسات المتأخرة، في اتهام الغرب وإسرائيل، واقتناء الشواهد التي تبعد من ناحية عن العرب والمسلمين شبح / تهمة الإرهاب التي تحرص الأعمال الغربية على إلصاقها بهم دون غيرهم، والتأكيد على عبثية الأعمال الإرهابية التي تقوم بها بعض الجماعات الإسلامية من ناحية أخرى. إن العمل على تعرية الموقف الغربي أو الظلامي هو عمل مهم، ولكن الاكتفاء بهذا الجانب بعيداً عن خلفية صناعة الإرهاب(1) لن يضيف الكثير للمسألة المثارة.

من ناحية أخرى إن الإصرار على تصوير الإرهاب في شكل ظاهرة غير حقيقية (faked)، بل و«مفبركة» «**Fabricated**» استدعى التنويه في جوانب هذا الكتاب المختلفة بمسألة الهيمنة التي أراها وثيقة الصلة بالظاهرة قيد الدراسة. وإثارة هذه المسألة، والتي تعتبر بحق المسؤول المباشر عن بروز الإرهاب في شكله المعاصر، أراها في غاية الأهمية؛ فالهيمنة، وبكل تأكيد، ليست ظاهرة حديثة؛ نعم تتغير الوسائل من عصر لآخر ولكن الغاية تظل واحدة! من ذلك أنه في مرحلة النزاعات الكلاسيكية تم ابتكار فكرة تحضير العالم، وهي فكرة، وكما يعلم الجميع، مهمتها إضفاء الشرعية على احتلال الغرب لمصادر الثروة المتناثرة في العالم؛ إنه ومن ذات المنطلق يمكن إعادة النظر في ظاهرة الهيمنة في الوقت الراهن، فعودة الغرب (أمريكا بشكل أوضح) للمنطقة اليوم هي بالضرورة من أجل فرض الهيمنة، ولكن بحجة مغايرة. ففي هذه المرة يدعي الغرب/أمريكا أن عودته للمنطقة هدفها تحرير منطقة الشرق الأوسط ليس من الإرهاب فحسب، بل ومن أسبابه أيضاً، ولكن المتمعن في استراتيجية الولايات المتحدة، خاصة بعد انسحاب بريطانيا وفرنسا من المنطقة، يخلص إلى أن شغل أمريكا الشاغل لم يعد تجاهل أسباب الظاهرة فحسب، بل ورعايتها

---

(1) يقول بعض الباحثين بأن صناعة الإرهاب مهمتها الصناعة والتهذيب والتعليب أيضاً، وذلك بهدف توزيع المعلومات والتحاليل حول موضوع اسمه الإرهاب. إن هذه الصناعة تشتمل على قطاع عام، أو على وكالات حكومية مهمتها وضع السياسة، وتزويد الآراء العامة والحقائق المنتقاة من النشاطات الإرهابية في الخطابات والندوات الصحفية وفي التقارير. إن هذه الصناعة تدعمها عادة مجموعة من الخبراء المتعاونين مع بعض المؤسسات الأكاديمية؛ غير أن الملاحظ على هؤلاء أنهم ينتمون عادة إلى شركات أمنية. كما يوجد أيضاً في هذا المجال قطاع خاص كثيراً ما يوظف لخدمة القطاع العام. حول هذه الجزئية يمكن الرجوع إلى:

Edward S.Herman and Gerry O'Sullivan «**Terrorism as Ideology and Cultural Industry**» IN: Western State Terrorism. Edited by Alexander George, Cambridge, Polity Press,1991, 52.

أيضاً. وهكذا ولأن الولايات المتحدة متيقنة بأن الهيمنة في جميع العصور تنتج مقاومة، مقاومة غالباً ما تكون عنيفة، حرصت على رعاية استمرار أسباب التنافر وما ينتج عنه من عنف / إرهاب! فنراها في فترة أولى، ثورة مصدق، تباشر رسمياً عمليات زراعة مواطن التنافر في المنطقة (حلف بغداد)! وفي فترة ثانية، أي بعد حرب حزيران، لا تكتفي بدعم إسرائيل بل وتحرص على استفزاز أنظمة المنطقة ومنظماتها المختلفة والدفع بها لاستخدام العنف في حل العديد من المشاكل السياسية[1]، المرحلة الثالثة والأخيرة، والتي هيأت لها أحداث المرحلتين السابقتين، فقد تزامنت وانهيار الاتحاد السوفيتي، وأعني بذلك تحديداً حرب أفغانستان، والحرب العراقية الإيرانية وغزو العراق الكويت، وعودة الأفغان العرب.

من الطبيعي أن تتولد عن سلسلة الاضطرابات هذه سلسلة ردود فعل تتسم بالعنف، بكل تأكيد لا تسأل الولايات المتحدة بمفردها عن استمرار حالة التوتر لمدة تجاوزت الآن الخمسين سنة؛ فللسوفييت فترة الحرب الباردة نصيب في هذا الأمر! كما أن مساهمة أنظمة المنطقة قبل الحرب الباردة وبعدها لم تكن قليلة. بناء عليه فإن اقتصار الظاهرة على طرف وتجاهل بقية الأطراف لن يضيف للمسألة المثارة إلا المزيد من التعتيم وإطلاق الأحكام غير الدقيقة. كل هذا صحيح، ولكن هدف هذا العمل ليس فقط إلقاء بعض الضوء على الجهات المسؤولة، بل وتحديد حجم الأدوار التي تؤديها كل جهة أيضاً. لذلك فإنه وفي الوقت الذي لا نقلل فيه، وكما سبق التنويه، من سلبية نظم بلدان المشرق وسهولة استفزازها[2]، فإنه من الضرورة بمكان لفت النظر إلى المسلمة التالية؛ فبلدان الشرق الأوسط لا تمتلك لا المصالح ولا التجربة ولا القدرة على فبركة الظاهرة والأهم من ذلك القدرة على حسن تأسيسها نظرياً، ومن ثم تسويقها ؛ بناء عليه فإنه من المنطقي أن يلفت النظر أكثر لدور الولايات المتحدة، ليس فقط بسبب القدرات والإمكانيات الكبيرة فحسب، بل وبسبب عمق التجربة، والتي كثيراً ما قلل الباحث والسياسي العربي من أهميتها. والتأثير الأوروبي، الفرنسي على وجه التحديد، في هذه المسألة، أي في تواضع إمكانيات الاستراتيجي الأمريكي وضيق أفقه، واضح في حقيقة الأمر وجلي.

إن تجربة الولايات المتحدة في صناعة الظواهر لم تأت من فراغ، كما أنها لم تكن وليدة الحرب الباردة؛ فمنذ النصف الأول من القرن التاسع عشر، أي قبل الحرب الأهلية 1861 - 1865 بعقود، والولايات المتحدة تخوض حروباً بعضها يهدف إلى التدخل في شؤون بلدان أمريكا اللاتينية الداخلية، وبعضها الآخر لضم أراض جديدة! ففي سنة 1835 دخلت القوات الأمريكية إلى بيرو؛ وفي عام 1857 تدخلت هذه القوات في نيكاراغوا لإفشال محاولات وليم روكز الذي حاول تولي السلطة في نيكاراغوا، وفي أعقاب انتصار الولايات المتحدة على إسبانيا

(1) لعل أبرز هذه المشاكل على الإطلاق هي التي شهدتها المنطقة بعد حرب حزيران والتي لقي بسببها 18000 فلسطيني حتفهم!

(2) فلو صدقنا رواية الرئيس العراقي صدام حسين فإن قرار غزو الكويت لم يكن يقصد به سوى معاقبة الكويت الذي تجرأ أميره على إهانة العراق في شخص المرأة العراقية!

سنة 1848 ضمت هذه الأخيرة ولاية تكساس وكاليفورنيا ونيومكسيكو. إن التأريخ لهذه الحروب أو لغيرها لا يفيد كثيراً المسألة المثارة في هذا الكتاب، لذلك فإنني لم ألتفت إليها، واكتفيت بالتوقف عند مظاهر الهيمنة في شكلها المعاصر، أي في الشكل الذي اتضحت معالمه في ظل علاقات الحرب الباردة! وهكذا فإن التنويه بالهيمنة الأمريكية في جنوب المعمورة الغربي لم يكن له من هدف سوى لفت النظر إلى شمولية الاستراتيجية وقدرة الصانع على توظيف المواد الأولية المحلية في صناعة ظاهرة يسهل تسويقها في الداخل وفي الخارج.

إذاً، وانطلاقاً من مبدأ المقارنة بالمماثلة فإن النموذج اللاتيني وظف للكشف عن طبيعة الظاهرة التي اعتقد البعض بأن اختلاف المواد الخام تنتج عنها صناعة مختلفة! إن اختلاف المواد أو تشابهها في هذه الظاهرة، عكس كل المظاهر الطبيعية والكيميائية، ينتج على الدوام صناعة واحدة، فسواء كان أساس المواد الأولية أفيوناً أو تخلفاً أو تعصباً دينياً، أو خليطاً بين هذا المكون أو ذاك، فإن الاستراتيجي الأمريكي لديه القدرة والإمكانيات على استخلاص عنصر أو أكثر مهمته إضعاف المقاومة الداخلية وإضفاء الشرعية على عملية التدخل. وهذه الاستراتيجية، ومهما بولغ في أمرها أو انتقص من شأنها، لم تكن مرتجلة، بل كانت ومنذ البداية صادرة عن دراية. فبالإضافة لاستفادة الولايات المتحدة الأمريكية من أرشيف الدولتين الاستعماريتين، بريطانيا وفرنسا، نراها تفتح أبواب مؤسساتها العلمية أمام الأكاديميين الأوروبيين المتخصصين في تاريخ وحضارة الشرق الأوسط والذين لم يبخلوا عليها بالنصيحة منذ الحرب العالمية الثانية، وربما قبل هذا التاريخ[1].

بناء عليه فمن يعتقد أنه بمقدوره كشف كل خيوط الاستراتيجية وليست المؤامرة الأمريكية سواء المتعلق منها بمنطقة الشرق الأوسط أو بغيرها من المناطق في دراسة واحدة أو في مجموعة من الدراسات، فهو لا محالة حالم. صحيح أن المعرفة من أجل السيطرة مقولة قديمة، ولكن الدول التي نجحت في توظيفها تكاد تعد على أصابع اليد الواحدة، والولايات المتحدة التي تفرض هيمنة شبه مطلقة اليوم في كل ما هو تقني واقتصادي وعسكري، حريصة على دعم كل هذا بهيمنة معرفية (قوة ناعمة) هيأتها لها سيطرة اللغة الإنجليزية في مجال الإنتاج المعرفي! والهيمنة هذه لم تأت في حقيقة الأمر من فراغ؛ ففي الوقت الذي تنفق الحكومة الأمريكية بجميع أجهزتها والعديد من المؤسسات غير الحكومية أموالاً طائلة لدراسة الآخر، في هذا السياق العالم العربي الإسلامي، فإن العديد من جامعات العالم العربي والإسلامي لا تفتقر للمراكز المتخصصة لدراسة

(1) نذكر هنا على سبيل المثال المستشرق الإنجليزي جب والذي ترأس إدارة مركز دراسات الشرق الأوسط في هارفارد؛ فقد نصح هذا الأخير الولايات المتحدة وفي سياق تطوير عمل المستشرقين بضرورة التنسيق بين صناع القرار والمستشرقين. فعلى الجميع، يقول جب، صناع القرار ورجال الأعمال والدارسين أيضاً أن ينظروا «للدراسات الشرقية لا بوصفها نشطات بحثية بقدر ما هي أدوات للسياسة القومية إزاء الأمم حديثة الاستقلال التي قد تكون صعبة المراس في عالم ما بعد الاستعمار»!! وردت في: أيمن أشرف «الاستشراق... معركة مع المعرفة حين تصبح سلطة» في:

http://www.islamonline.net\ Ararbic\famous\2003\10\article02b.shtml

مجتمعاتها فحسب، بل وتعتمد في أبحاثها وتحاليلها على ما يصدر عن مراكز الغرب بصفة عامة، والولايات المتحدة بصفة خاصة. كيف يمكن للباحث أي باحث أن ينفذ إلى خبايا الاستراتيجية الأمريكية وهو أسير أدبيات وتفاسير مراكزها! من ذلك أن الأعمال الأمريكية التي تسعى المؤسسات العامة والخاصة في البلدان العربية إلى نقلها إلى اللغة العربية كثيراً ما تتعلق بنظرة الغرب/ أمريكا للمنطقة العربية الإسلامية، أما تلك الخاصة بفلسفة استراتيجيات الغرب فقليل ما يلتفت إليها، فترجمة عملي هنتغتون، صراع الحضارات وفوكوياما، نهاية التاريخ، فضلاً عن ترجمة بعض أعمال برنارد لويس (أزمة الإسلام: حرب مقدسة، وإرهاب غير مقدس مثلاً) على أهميتها، والأهمية لا تعني الإيجابية فقط، كثيراً ما تفرض تفكيراً/ نسقاً يجعل المتلقي عاجزاً عن التحرر من طوق التفكير المتضمن في هذه الأعمال! فالدعوة للترجمة هي بكل تأكيد دعوة جادة ولا يمكن الرجوع عنها! ولكن غياب المراكز المحلية حيث من المفترض أن تتم «تنقية» الأعمال المسوقة للمنطقة، هو الذي يجعلنا نوصي بالحذر! هذا وتجدر الإشارة إلى أن المقصود بالتنقية ليس تزييف أو تغيير ما يرد في هذه الأعمال من تزييف ظاهر أو مبطن، بل تصديرها بدراسات نقدية تحررها من الأفكار المقولبة (stereotypes). هذا وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأخيرة لا تتضمنها أعمال غربية فحسب، بل وتتضمنها أيضاً أعمال يصدر الكثير منها عن مؤسسات عربية إسلامية. بناء عليه فإن نقد الأعمال، والذي يرقى في اعتقادي إلى مستوى النضال، يجب أن لا يقتصر على جانب دون آخر. فمسألة التحرير لا تقتصر، ويجب أن لا تقتصر على الأفكار التي يتضمنها هذا الصنف أو ذاك من الأعمال، بل يجب أن تشمل الصنفين، فليس كل ما يكتب باللغة العربية موضوعي/ هادف، وكل ما يكتب بغيرها هو غير موضوعي ومضلل.

مع ذلك، وعلى الرغم من أهمية هذا العمل «النضالي»، فإنني لم ألتفت إليه وقررت التركيز على جانب آخر للمسألة. فالقراءة المقترحة في هذا الكتاب والخاصة بالاستراتيجية الأمريكية لا تتجاوز في طموحها حد الفهم. وبالنظر إلى أن الفضاء الشرق أوسطي تتخلله شبكات غير الشبكات المحلية، فقد استدعت عملية الفهم التوقف كثيراً عند دور الآخر، البريطاني في مرحلة أولى والأمريكي في مرحلة ثانية! والفهم الذي يعني أيضاً التعرية، لم يكن يقصد به التجريح أو الانسياق وراء اتهامات تصدر عن هذا الجانب أو ذاك. فمهمة هذا العمل الرئيسية هي الابتعاد ليس فقط عن تبني الأفكار المسبقة، بل وأيضا تجنب الأعراض عند دراستنا للظواهر، فمحاولة الفهم تستدعي، وفي كلمة واحدة، أن ننسى قليلاً التنافر المعلن بين الأطراف المحلية والأطراف الخارجية ونمعن النظر في أسباب استمرار قبول المنطقة باستهلاك ما ينتجه الآخر، رغم اعتماد المصنع على مكونات محلية!

الفصل الأول

مفهوم الإرهاب

قد تبدو فكرة استهلال هذا العمل بتعريفات للإرهاب مجرد حشو، وحشو غير مجد أيضاً؛ فالجميع على علم بهذه الظاهرة سواء من خلال الأعمدة التي تتصدر الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية والشهرية، أو من خلال البرامج الوثائقية التي تقترحها الفضائيات العربية وغير العربية. كل هذا صحيح، ولكن التطرق لهذه المسألة من خلال اعتماد منهجية النقد المزدوج كانت ستتطلب لا محالة التوقف من حين لآخر عند مسألة التعريفات الخاصة بهذا الجانب أو ذاك. بناء عليه رأيت أن أخصص هذا الفصل من الدراسة للتعريفات كما وردت في بعض الأدبيات الغربية والعربية لدرء التكرار من ناحية، ولتيسير عملية تتبع المحاجة ذات العلاقة بالموضوع من ناحية أخرى.

1 ـ في الأدبيات الغربية

يكاد يتفق العديد من الباحثين على أن تعريف بعض المصطلحات يعد أمراً في غاية الصعوبة. وصعوبة التعريف، في اعتقادي، كثيراً ما تكمن في جزئية تعنيف المصطلح وتحميله مضامين أيديولوجية بحيث تطابق الخلفية الأيديولوجية لهذا الجانب أو ذاك. بناء عليه، وبالنظر إلى تعددية الخلفيات الحضارية/ السياسية تعددت التعريفات وتنوعت. ففي كتاب الإرهاب السياسي «سجل شميد مائة وتسعة تعريفات»[1]. ومهما يكن من أمر، فإن تنوع التعريفات بل واختلافها إلى هذا الحد يعد أمراً غير معقول. لذلك فلعله من المناسب ترك مسألة الاختلافات هذه جانباً، والاكتفاء في هذا السياق بالتعريف الذي تقترحه موسوعة العلوم الاجتماعية. فمصطلح إرهاب، تقول هذه الأخيرة، يشير إلى الاستعمال المنظم للعنف، أو التهديد باستعماله من أجل تمرير رسالة سياسية بدلاً من مواجهة العدو

(1) نقلا عن: شكري، محمد عزيز، **الإرهاب الدولي**. دراسة قانونية ناقدة، بيروت، دار العلم للملايين، 1992، 45 ـ 46.

عسكرياً؛ وهكذا فإن أهداف العمل الإرهابي عادة ما تقتصر على الرموز[1]. وعلى الرغم من أهمية هذا التعريف، فإن شدة اختصاره، فضلاً عن حاجته للمزيد من التوضيح، وهي حاجة تفرضها طبيعة هذا المبحث المعني بخلفية هذه الظاهرة، يستدعيان التوقف عند خلفية الأعمال الإرهابية التاريخية، والتنويه بتعريفات أخرى أكثر مباشرة، وبالتالي أكثر وضوحاً.

ففيما يتعلق بالخلفية التاريخية لهذه المسألة يذهب لاكور (Laqueur) إلى أنه «من بين أقدم الأمثلة المعروفة عن الإرهاب طائفة السيكاريون (Sicarii) وهي طائفة دينية على درجة عالية من التنظيم، وتضم رجالاً ينتمون إلى درجة أدنى[2] أدوا دوراً فعالاً في نضال الزيلوت (Zealot) في فلسطين (66 ـ 73م)؛ وتذكر المصادر أن أنشطتهم كانت متفرقة ومتضاربة أحياناً، ولكنه معلوم، ومن خلال (Josephus)، بأنهم كانوا يتبعون ترتيبات لا تخضع للعرف كمهاجمة أعدائهم في وضح النهار، وكانوا يفضلون أن يتم ذلك أيام الأعياد حينما تكون الجماهير محتشدة في مدينة القدس. وكان سلاحهم المفضل سيفاً قصيراً (Sica) يخبئونه تحت ملابسهم.. كما قام هؤلاء بهدم بيت (Ananias) القس الأعظم.. وحرق السجلات العامة (الأرشيفات).. ومخازن الغلال، فضلاً عن تخريب إمدادات مدينة القدس المائية؛ لقد شكل هؤلاء الحزب المتطرف الوطني والمعادي للرومان، كما ضمت ضحاياهم اليهود المعتدلين الذين يعيشون في فلسطين أو في الشتات (Diaspora)، في مصر»[3].

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الأعمال الإرهابية لم تقتصر على أتباع الديانة اليهودية فحسب، بل تبناها أيضاً العديد من المسيحيين؛ فوفقاً لفورد، كانت الأعمال الإرهابية «موضع تسامح بل وحتى مباركة الطبقة العليا من رجال الكهنوت المسيحيين. ويورد فورد (Ford) رواية شائعة تستحوذ على الاهتمام عن الاغتيالات التي تمت برعاية مسيحية حينما يصف بيوس العاشر (Pius X) وغريغوري الثالث عشر (Gregory XIII) وسيكستوس الخامس (Sixtus V) والذين أقدموا معاً على ما يقترب من الكارثة في التطور التاريخي لعلاقة الكنيسة بالقتل السياسي العمد. فمذابح عيد القديس بارثولوميو

(1) M. Crenshaw «Terrorism» in: **International Encyclopedia of the Social and behavioral sciences.** Vol 23.Editions in chief Neil J. Smelser, Paul B. Baltes .Amsterdam, New York ,el Sevier,2001,15604.

(2) غير أن ما يذكره جوسيفوس يفيد بأن هؤلاء لا ينتمون إلى درجة أدنى؛ فقادة الزيلوت (أليزار وزكريا) على سبيل المثال كانا ينتميان إلى أسر رجال دين؛ ليس هذا فحسب بل إن المؤرخ نفسه يذكر كيف أن هؤلاء، أي الزيلوت، كانوا يقتلون العامة حيثما يجدونها ويكتفون بسجن النبلاء على أمل أن ينضم هؤلاء إليهم.لمزيد من المعلومات حول هؤلاء يمكن الرجوع إلى:

The Jewish War. Translated by G.A.Williamson,Penguin Books,1969, 238-241.

(3) Laqueur,W. **Terrorism.** A study of national and international political violence.Boston-Toronto,Little Brown and Company,1977, 7-8 .

(Saint Bartholomeo's day) وفرت للبابا غريغوري الثالث عشر من السعادة ما لم توفره خمسون من معارك ليبانتو (Lepanto) كما عهد إلى فاساري (Vasari) بمهمة رسم لوحة عنها بالألوان على الجبس في الفاتيكان. ولم يكتف غريغوري الثالث عشر باعتبار أن من المناسب إقامة قداس للمعركة فحسب وإنما أمر أيضاً بغناء تسبيحة الشكر على اغتيال ويليام أوف أورانج (William of Orange)[1]».

صحيح أن الأعمال الإرهابية تعود إلى مرحلة موغلة في القدم، ولكن تعريف الإرهاب في الأدبيات الغربية يعد، نسبياً، حديثاً؛ فلفظ رعب/ إرهاب وفقاً للعديد من الأعمال الغربية استخدم لأول مرة في فرنسا لوصف نظام جديد للحكم تم تبنيه خلال الثورة الفرنسية (1789 - 1799). إن نظام الرعب هذا (de la terreur Le regime) كان يهدف إلى تعزيز الديموقراطية والحكم الشعبي من خلال تخليص الثورة من أعدائها وبالتالي تنقيتها. ولكن المبالغة في الاضطهاد والعنف حولا الإرهاب إلى أداة مخيفة للدولة.ومنذ ذلك الوقت اكتسب لفظ رعب دلالة سلبية. هذا وتجدر الإشارة إلى أنه وفي هذه المرحلة من تاريخ الثورة الفرنسية نتج عن استخدام لفظ رعب (Terreur) اصطلاح (Terrorisme)[2]؛ غير أن هذا اللفظ، تسترسل الأعمال ذات العلاقة، اكتسب شعبية واسعة في نهاية القرن التاسع عشر حين تبنت مجموعة من الثوريين الروس هذا المفهوم في صراعهم ضد الحكم القيصري[3].

هذا وتجدر الإشارة إلى أن المتمعن في التعريفات اللغوية الحديثة، والتي تتضمنها المعاجم الغربية (الفرنسية والإنجليزية)، يكاد لا يعثر على تعريف لهذا المصطلح خارج هذه الخلفية. فالإرهاب «Terrorisme\Terrorism» وباختصار شديد هو اللجوء لأعمال غايتها إنزال الرعب في النفوس. وزيادة في التوضيح تذكر هذه المعاجم بأن الإرهاب هو قيام أفراد أو مجموعات باستخدام العنف ضد الأفراد

---

(1) شكري، **الإرهاب الدولي**، 22.

(2) يقول الدكتور أدونيس العكره بأن «سقوط روبسبير في التاسع من شهر ترميدور في السنة الثانية للجمهورية، 27 تموز 1794، وتنفيذ حكم الإعدام به في اليوم التالي...أدى هذا الحدث المهم في تاريخ الثورة الفرنسية إلى نشوء كلمة إرهاب. وتوضيح ذلك أن ممارسة الرهبة من قبل الأجهزة الحكومية الثورية بإشراف الثلاثي روبسبير وسان جوست وكوتون، قد تمت بصورة غير محتملة اجتماعياً وسياسياً وإنسانياً. ولذلك فقد استفاد خصوم روبسبير من هذا الواقع ووجهوا إليه اتهام اللجوء إلى هذه الوسيلة الشنيعة في الحكم، وبعبارة أخرى لقد اتهموه بجريمة ممارسة الإرهاب، وحكموا عليه بالموت في ساحة الثورة باعتباره إرهابياً». انظر: **الإرهاب السياسي. بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية**. بيروت، دار الطليعة، 1993، 37.

(3) يقول لاكور بأن المثل الذي قدمه الروس كان له تأثير كبير على الحركات الإرهابية المعاصرة واللاحقة في العالم. إن هذا التأثير كان شاملاً وفي كل دول أوروبا، كما لفتت مناهج هذه الحركات النظر بحيث درست في ايرلندا وأمريكا. انظر: **الإرهاب**، 43.

والأملاك العامة، والأعداء السياسيين ليس بهدف الإخضاع فحسب (subjugation)، بل والأهم من ذلك العمل على استمراره. فجزئية الإخضاع لها دلالة خاصة قلما يلتفت إليها علماً بأنها تبرز جانباً في غاية الأهمية لمن أراد التطرق للإرهاب كصناعة قادرة على إنتاج أداة تحليل. لذلك سأترك هذا الأمر وأعود لمسألة التعريفات خارج المعاجم، ولكن هذه المرة ضمن القوانين الصادرة عن بعض دول الغرب، وعن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة.

بادئ ذي بدء إن المتمعن في التعريفات ذات العلاقة بالإرهاب يخلص إلى أنها وفي الوقت التي تعتبره جريمة، فإنها لا تقترح تعريفاً موحداً/ واحداً. ففي بريطانيا، على سبيل المثال، يعرف الإرهاب بأنه استخدام أو التهديد بعمل هدفه التأثير على الحكومة، أو إكراه العامة أو جزء منها بغرض الرفع من شأن قضية سياسية أو دينية أو أيديولوجية. أما في الولايات المتحدة فإن الإرهاب يعرف على أنه: 1 ـ أعمال عنف مهددة لحياة الإنسان هدفها إرهاب أو إجبار السكان المدنيين؛ 2 ـ أو أعمال تؤثر في سياسة حكومة ما عن طريق الإرهاب أو الإجبار؛ ـ أو أعمال تؤثر في إدارة أي حكومة عن طريق الاغتيال أو الاختطاف[1]. هذا ويمكن للمرء أن يستشهد أيضاً بالتعريف الكندي؛ فعلى الرغم من تأثر الإدارة والقوانين الكندية بالثقافة الإنجلوسكسونية الأمر الذي يدفعنا للاعتقاد بتطابق التعريف الكندي للإرهاب بالتعريف الإنجليزي/ الأمريكي، فإن المتصفح للمواد الخاصة بالتعريف الكندي للإرهاب يخلص إلى أنها تضمنت توضيحات وفقرات لم ترد لا في القانون الأمريكي ولا في القانون الإنجليزي. فالإرهاب وفقاً للتعريف الكندي هو ذلك العمل الذي يقترف بشكل كلي أو جزئي لغرض سياسي أو ديني أو أيديولوجي هدفه إرهاب أمن واقتصاد العامة أو جزء منها. هذا وعلى الرغم من أن القانون الإسرائيلي لا يلتفت بشكل خاص للإرهاب، فإنه عرف المنظمة الإرهابية على أنها مجموعة من الأفراد يلجؤون لأعمال العنف المعدة لقتل أو إصابة أي إنسان، أو للتهديد بالقيام بهذه الأعمال العنيفة. وحتى تضفي إسرائيل على تعريفها هذا صبغة الشرعية، لم تكتف باتهام الآخر (العرب والإسلام وبطبيعة الحال الفلسطينيين) بالعمل الإرهابي، بل ونصبت نفسها شريكاً ومحامياً للعالم الحر الذي يسعى العرب والمسلمون إلى خلخلته وهدمه. فمحاربة الإرهاب، يقول رئيس وزرائها شارون، «هي صراع العالم الحر ضد قوى الظلام الساعية لهدم حريتنا وطريقة عيشنا. إنه ومن خلال عملنا المشترك (أي اشتراك الغرب/أمريكا وإسرائيل) سنتمكن من هزيمة قوى الشر»[2].

تأسيساً على ما تقدم فإن التعريفات التي تقترحها الدول الغربية تكاد تصب في اتجاه واحد يتجاهل الجوانب الأخرى للمسألة؛ ففي المرحلة السابقة لسقوط الاتحاد السوفيتي كانت الدول، بما

(1) Chomsky,N. «**International Terrorism : Image and reality**», In: Western State Terrorism ,Ed .By Alexander George ,Cambridge, Polity Press,1991, 13.

(2) Bruce Hoffman «**Terrorism**» in: http://encarta. msn. com/encyclopedia_761564344_3\terrorism. html.

في ذلك بعض الدول الغربية، تفرق وإلى حد كبير بين العمل النضالي والعمل الإرهابي، غير أنه وبنهاية الحرب الباردة وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم غيب هذا الجانب ولم يعد بالتالي للقول المأثور «إن ما يعتبر بالنسبة لشخص ما إرهاباً هو عمل نضالي بالنسبة للآخر» أي وجود في الأدبيات الأمريكية[1]. وبالتركيز على استبعاد الشق النضالي للجماعات والأفراد نجحت الدول الغربية، أمريكا تحديداً، في تقديم مجموعة من التعريفات للأعمال الإرهابية تستبعد فيها أعمال الدول الإرهابية وتقصرها على أفراد وجماعات غير حكومية. واستعمال اصطلاح جماعات غير حكومية غير دقيق ويثير الكثير من التساؤلات. ففي الوقت الذي يقتصر عمل الجماعات غير الحكومية في المجتمعات الغربية على أدوار «حضارية»، فإن الجماعات غير الحكومية في المنطقة العربية الإسلامية كما تصورها الدول الغربية والعديد من الأنظمة العربية، يكاد ينحصر دورها في الأعمال التخريبية.

وعلى الرغم من أن العديد من المراكز البحثية الغربية تكاد لا تفرق بين الجماعات غير الحكومية والحكومات والشعوب العربية الإسلامية بصفة عامة، إذ تعتبر كل مسلم إرهابي محتمل، فإنها تذهب إلى أن عدد أفراد هذه الجماعات يكون في العادة بسيطاً؛ أي إن القاعدة العريضة من المجتمعات العربية الإسلامية لا علاقة لها بعمل هذه الجماعات[2]؛ وزيادة في توضيح مسألة محدودية عدد، وبالتالي نشاط هذه المجموعات تسترسل هذه المراكز قائلة بأن سبب قلة عدد هؤلاء يعود لافتقارهم وفي آن واحد للقوة وللمصادر. لذلك فإنها وحتى تعوض الجماعات هذا النقص الواضح، تلجأ لاستخدام الوسائل العنيفة والدموية وفق مشاهد دراماتيكية هدفها لفت النظر لأعمالها ولقضاياها.هذا ومن خلال الدعاية المتولدة عن أعمال العنف، يسعى الإرهابيون للحصول على التأثير والرفعة التي يفتقدونها. وهذا التناقض البين (إذ في الوقت الذي تدعي الأعمال الغربية المغرضة أن الإرهاب صفة تشمل جميع المسلمين، فإن الأعمال نفسها تذهب إلى أن الجماعات الإرهابية هي جماعات محدودة العدة والعدد) أقول إن هذا التناقض يكتشفه المرء مباشرة بعد تصفحه للنشرات التي تصدر عن الحكومات الغربية، وعن بعض المراكز البحثية غير الحكومية. والتناقض الجلي هذا يكتشفه

---

(1) ففي التماس نشره مؤتمر البرلمان الشعبي من أجل الأرجنتين ذكر بأن سياسة أمريكا الخارجية تعتبر الآن إرهابيين كل المنظمات التي تكافح من أجل تحرير شعوبها. انظر:

Argentina-Request for solidarity by popular assembly of Plaza congress. in: asambleacongre-sointernational@hotmail.com

(2) غير أن هنتنغتون، وكما هو معلوم، يرى عكس ذلك؛ فمن منطلق تسويق أهمية الاختلاف الديني بين العرب والغرب، يذهب هذا الأخير إلى أن «العلاقات بين الإسلام والمسيحية كانت غالباً عاصفة. كل واحد كان آخراً للآخر. إن صراع القرن العشرين بين الليبراليين والديموقراطيين والماركسيين واللينيين ظاهرة سطحية زائلة مقارنة بالعلاقة التصارعية العميقة والمستمرة بين الإسلام والمسيحية». انظر: **صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي**. نقله إلى العربية:د. مالك عبيد أبوشهيوة، د. محمود محمد خلف. طرابلس، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1995، 370.

المرء مرة أخرى من خلال تصنيف الولايات المتحدة الأمريكية لبعض الدول واعتبارها دولاً مارقة وراعية للإرهاب.فالمتمعن في التعريف الأمريكي للإرهاب يخلص إلى أن هذه الظاهرة تقتصر على الأفراد ولا تشمل بالتالي الدول. غير أن عدم تضمين الدول في تعريفها للإرهاب لم يمنع وزارة خارجيتها وفي تقاريرها السنوية من إلصاق هذه التهمة ببعض الدول التي تكون في حالة نزاع معها. عموماً وبصرف النظر عن فشل الولايات المتحدة في تحديد طبيعة الأعمال الإرهابية المنسوبة لهذه الدول، فإن عدد هذه الدول في العقدين الأخيرين تحديداً، لا يتجاوز السبع، خمس دول إسلامية (إيران والعراق وسوريا وليبيا والسودان) من مجموع (56) دولة إسلامية، ودولتان غير إسلاميتين (كوبا وكوريا الشمالية)[1] من مجموع (125) دولة غير إسلامية.

والسؤال الذي يتبادر للأذهان في هذا السياق لماذا تصر قوانين الدول الغربية، وباستثناءات محدودة ومدروسة أيضاً، على استبعاد صفة الإرهاب عن الدول وإلصاقها بالأفراد والجماعات؟ صحيح أن هذه الصفة تنسبها الإدارة الأمريكية إلى هذه الدولة أو تلك من حين لآخر ولكن وفق استراتيجية محدودة تخدم مصالحها؛ كما أن قرار رفع العقوبة أو إلغاء صفة الإرهاب لا يهدف إلى إنهاء الظاهرة! فهذه الأخيرة صنعت من أجل أهداف لم تتحقق بعد! لذلك حتى تستمر وتحقق ما صنعت من أجله (الهيمنة)، يجب العمل على الإقلال من دور الدول، إذ من غير المعقول أن تهدد هذه الدول السبع أمن وسلام العالم المكون من أكثر من مائة وتسعين دولة.. ولكن السؤال عن دوافع ربط الظاهرة بالأفراد يظل قائماً. لماذا تصر أمريكا على ربط الظاهرة بالأفراد والجماعات؟ صحيح أنني لا أملك إجابة مقنعة لهذا الموقف، ولكن حرص أمريكا على ابتكار منافس غير قوي والتنويه بقدراته كانت وعلى الدوام من أبرز ملامح الاستراتيجية الأمريكية، وهي استراتيجية تقوم على زعزعة المراكز من خلال مساندة أطراف تكون حيوية ليس فقط للولايات المتحدة، بل والأهم من ذلك للمراكز المنافسة لأمريكا. بناء عليه، فكما أنها تختار دولاً بعينها غير قادرة على تشكيل خطر حقيقي على مصالحها، فإنها وللغاية نفسها تفضل إلصاق تهمة الإرهاب بالأفراد دون الدول. هذا وفي حين تلجأ أمريكا إلى ابتكار عدو يمكنها هزيمته، فإنها ومن منطلق المنفعة نجدها ترفض حين يتعلق الأمر بمصالحها التحالف مع الجانب الأقل إمكانيات لفترة طويلة؛ فهذا الأخير لا يغري كثيراً المتعهد الأمريكي (The American Contractor). بناء عليه، وبالنظر إلى أن مقدرات الدول وإمكانياتها أوفر وأهم من إمكانيات الأفراد فإن التوجه الأمريكي للدول، ومهما تواضعت إمكانياتها، جعلها تقصر هذه الصفة على الأفراد. فأمريكا التي تعتبر هذه الدول مرفأ محتملاً لمصالحها / بضائعها المتنوعة، لا يمكن أن تضحي بمصالحها مقابل نصرة بعض الأفراد أو حتى الجمعيات / المجتمعات المدنية التي ترفع شعارات الحرية والديموقراطية وحقوق الإنسان؛ لذلك فإن جزئية إرهاب الدولة وغياب الديموقراطيات

(1) هنتنغتون، صدام الحضارات، 381.

وحقوق الإنسان التي يلوح بها الغرب وعلى رأسه أمريكا من حين لآخر هي مجرد وسائل ضغط إضافية تستخدم ضد جميع الدول التي تبدي معارضة، أو تتبنى سياسة قد تشكل في المستقبل مخاطر محتملة على مصالح أمريكا[1]!

هذه وفي اختصار شديد أهم التعريفات الخاصة بالإرهاب، وهي تعريفات، وكما سبق التنويه، صدرت عن بعض دول الغرب؛ وإذا ما ركز مجلس الأمن في مواده المتعلقة بأعمال العدوان، الإرهاب على ما يمكن اتخاذه من إجراءات لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه، فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة لا تكتفي بتضمين تعريف مغاير لذلك المنوه به أعلاه في قراراتها، ولكنها وهذا الأهم أنها تضمن، وبعكس تعريفات بعض الدول الغربية، في بعض مواد هذا التعريف مبدأ حق الدول ليس فقط في تقرير المصير والاستقلال من أشكال السيطرة الأجنبية، بل وفي تقرير شرعية كفاحها. ليس هذا فحسب، بل وتحث جميع «الدول، منفردة وبالتعاون مع الدول الأخرى، فضلاً عن أجهزة الأمم المتحدة ذات العلاقة، على الإسهام في القضاء تدريجياً على الأسباب الكامنة وراء الإرهاب الدولي»[2].

2 ـ في الأدبيات العربية

أما إذا بحثنا عن تعريف لمفهوم الإرهاب في اللغة العربية، فإن المرء يكاد يخلص إلى أن التعريف المعتمد في المعاجم الكلاسيكية، على وجه التحديد، مستمد من القرآن الكريم. فوفقاً لصاحب لسان العرب «الرهبة: الخوف والفزع، جمع بين الرغبة والرهبة... وأرهبه ورهبه واسترهبه: أخافه وفزعه. واسترهبه: استدعى رهبته حتى رهبه الناس، وبذلك فسر قوله عز وجل ﴿وَٱسۡتَرۡهَبُوهُمۡ وَجَآءُو بِسِحۡرٍ عَظِيمٖ﴾[3] أي أرهبوهم... وترهب الرجل إذا صار راهباً يخشى الله»[4]. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن اصطلاح إرهاب في القرآن لم يستخدم بمعنى إخافة العدو وإرهابه إلا مرة واحدة. يقول الذكر الحكيم ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسۡتَطَعۡتُم مِّن قُوَّةٖ وَمِن رِّبَاطِ ٱلۡخَيۡلِ تُرۡهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمۡ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمۡ لَا تَعۡلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعۡلَمُهُمۡ﴾[5]. أما في بقية السور فقد اقتصر المعنى على مخافة

(1) فبعد أن وضعت أمريكا ليبيا ولأكثر من عقدين على رأس قائمة الدول الإرهابية و الراعية للإرهاب، أصبحت وفي فترة وجيزة من أكثر دول العالم أمناً وأماناً؛ ففي عددها الصادر يوم 13 أبريل/نيسان 2004 ذكرت صحيفة التايمز الإنجليزية بأن ليبيا الآن أصبحت دولة خالية من الإرهاب، حاثة الجميع على التوجه إلى ليبيا المرفأ الآمن للاستثمار A safer haven؛ هذا كما أصدر الرئيس الأمريكي جورج بوش يوم الجمعة 23 أبريل/نيسان 2004 قرارا يسمح فيه للشركات الأمريكية النفطية وغيرها بالعودة إلى ليبيا والعمل فيها.

(2) قرار الجمعية العامة 42/ 159، ديسمبر/كانون الأول 1987.

(3) القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية: 116.

(4) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، **لسان العرب** (المادة رهب) بيروت، دار صادر.

(5) القرآن الكريم، سورة الأنفال، الآية 60.

الله؛ ففي سورة الأعراف، الآية (116) يقول الحق ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلْغَضَبُ أَخَذَ ٱلْأَلْوَاحَ وَفِي نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ وبهذا المعنى ورد هذه الاصطلاح في سور البقرة الآية (40)، والنحل الآية (51) والأنفال (الآية 60) والقصص الآية (32) والحشر الآية (13) والأنبياء الآية (90). من ناحية أخرى، إنه وعلى الرغم من أهمية مبدأ إعداد القوة بقصد إرهاب أعداء الله والمؤمنين، فإنه لم يتقدم مبدأ التقوى[1].

ولكن خلو القرآن من دلالة، أو معنى إضافي حديث للإرهاب، وأقصد بذلك تحديداً الاغتيال، لا يعني غياب الأعمال الإرهابية في تاريخنا العربي الإسلامي. ولا أريد أن أخوض في حقيقة الأمر في تفاصيل يعلمها الجميع. لذلك سأكتفي ببضعة شواهد متفرقة هنا وهناك تبين بأن غياب نصوص في الكتب السماوية تتضمن معاني حديثة لهذا الاصطلاح لم تمنع شعوب المعمورة، وبدون استثناء، من القيام بأعمال إرهابية ضد الأفراد والممتلكات أيضاً.

ففي إطار الصراع من أجل السلطة بين الخليفة علي بن أبي طالب، وأمير بلاد الشام معاوية بن أبي سفيان، لم يكتف صاحب مشورة هذا الأخير، الأمير عمرو بن العاص باللجوء إلى الحيل (رفع المصاحف، واتقاء طعنة علي بن أبي طالب بعورته[2] بل ومساهمته في اغتيال أعداء معاوية؛ فحتى تخلص مصر لمعاوية ولعمرو قررا، وبعد أن تمكنا من عزل والي علي السابق قيس بن سعد عن طريق الحيلة، اغتيال أميرها الجديد مالك الأشتر. ففي سنة 37 للهجرة، تقول العديد من المصادر العربية «بعث علي مالك الأشتر على مصر، فلما قدم القلزم شرب شربة عسل فمات؛ فبلغ ذلك معاوية وعمراً فقال عمرو: إن لله جنوداً من عسل»[3].

هذا كما طالت الأعمال الإرهابية هذه أملاك الأفراد وبعض رموز معتقداتهم. بناء عليه فإن المتمعن في طبيعة الأعمال التي قام بها أتباع القرمطي أو الإسماعيلي يخلص إلى أن طبيعة الإسلام التسامحية لم تردع أتباع هذين المذهبين من تبني مبدأ الإرهاب؛ فالمصادر العربية الإسلامية تذهب إلى أن القرامطة لم يكتفوا بنهب مكة وهتك حرمتها بل قاموا أيضاً بسلب الحجيج وقتلهم[4]. وإذا ما

(1) القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، **الجامع لأحكام القرآن**، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1965.

(2) المنقري، نصر بن مزاحم، **وقعة صفين**، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الجيل، 1990، 2.424.

(3) انظر على سبيل المثال مؤلف :الكندي، أبو عمر محمد بن يوسف، **كتاب الولاة وكتاب القضاة**، مهذباً ومصححاً بقلم رفن كست، بيروت، مطبعة الآباء اليسوعيين، 1908، 24.

(4) هذا كما لم يكتف أصحاب القرمطي بدخول المسجد الحرام راكبين، بل أقدموا على ما هو أشنع وأفظع. فالمصادر تذكر بأنهم اقتلعوا الحجر الأسود، قائلين للحجيج أين هي تلك الطير الأبابيل. واستمر القرامطة في سلب المدينة وقتل سكانها لأكثر من أسبوع؛ انظر: دي خويه، **القرامطة: نشأتهم/ دولتهم، وعلاقتهم بالفاطميين**، ترجمة وتحقيق: حسني زينه، بيروت، دار ابن خلدون، 1980، 94.

انتهج القرامطة سياسة «إرهابية» أشاعت الفزع بين المسلمين على وجه التحديد، فإن الإسماعيليين (الحشاشين على وجه التحديد) كانوا أول من وضع أسس الاغتيال السياسي. تقول بعض المصادر بأنه حين ضيّق الوزير نظام الملك (408هـ - 485 هـ) الخناق حول نشاط (الحشاشين)، قرر حسن الصباح رئيس الإسماعيلية بقلعة (ألموت) أن يصيد هذا الوزير «ويجعله يسقط في شباك الهلاك والموت، وبهذا العمل ذاع صيته وعمت شهرته وأرسى أسس الفدائية»[1].

هذا وكما أدان ولاة الأمر العرب والمسلمين الأعمال الإرهابية في العصور الإسلامية الأولى، فإن الدول العربية الإسلامية المعاصرة وأهم منظماتها لم تتردد بدورها في التنديد بهذه الأعمال وشذبها. فبالإضافة إلى صدور قوانين خاصة بظاهرة الإرهاب عن كل دولة عربية إسلامية، أصدرت منظمتا الجامعة العربية (مجلس وزراء الداخلية العرب) ومنظمة المؤتمر الإسلامي اتفاقيتين تدينان العمل الإرهابي. فضمن تعريف الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب تم التعريف بالإرهاب على أنه «كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أياً كانت بواعثه أو أغراضه يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر»[2]. هذا وبعد أن أشارت الاتفاقية في الديباجة إلى أن الكفاح ضد الاحتلال الأجنبي والعدوان بمختلف الوسائل لا يعد عملاً إرهابياً، اعتمدت مجموعة الاتفاقيات الصادرة عن العديد من المنظمات الدولية (اتفاقية طوكيو، 1963/9/14؛ اتفاقية لاهاي 1970/12/16؛ اتفاقية مونتريال 1971/9/23، والبروتوكول الملحق بها في مونتريال 10/5/ 1984؛ اتفاقية نيويورك 1973/12/1)؛ والاتفاقيات هذه وكما يعلم الجميع تجرم الأعمال التي ترتكب على متن الطائرات، والسفن أيضاً. كما أشارت في المادة الثالثة إلى أن الدول المتعاقدة تتعهد «بعدم تنظيم أو تمويل أو ارتكاب الأعمال الإرهابية أو الاشتراك فيها بأية صورة من الصور»[3].

هذا مجمل ما تضمنه التعريف العربي لهذه الظاهرة؛ أما التعريف الذي تصدّر معاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي فإنه أتى مطابقاً لما ورد في الاتفاقية العربية باستثناء إضافة جملة صغيرة وردت في نهاية التعريف معتبرة «تهديد الاستقرار أو السلامة الإقليمية أو الوحدة السياسية أو سيادة الدول المستقلة»[4] عملاً إرهابياً.

في خاتمة هذا العرض من حق أي متصفح لهذه المعطيات أن يتساءل عن الجديد في كل

(1) دي خويه، **القرامطة**، 32.
(2) انظر الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الصادرة عن مجلس وزراء الداخلية العرب. القاهرة، أبريل / نيسان، 1998.
(3) الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب.
(4) انظر: مشروع معاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي.

هذا؟ بمعنى آخر لماذا التوقف عند تعريفات يكاد يعرفها الجميع؟ كنت قد ذكرت في بداية الدراسة بأن هدف هذا العمل هو الكشف عن ظاهرة الإرهاب من زاوية أزعم بأن العديد من الأعمال العربية وغير العربية لم تنتبه إليها. غير أن المتمعن فيما ذكر يخلص إلى أن هذه الدراسة جرت صاحبها جراً لجزئية الخوض في تفاصيل/أعراض الظاهرة وليس إلى جوهرها! ولكن علينا أن نعترف بأن وفرة المعطيات التي تمتلكها المراكز البحثية والمؤسسات الغربية العامة والخاصة تفرض على الباحث هذا التوجه؛ فالإغراق في ذكر التفاصيل وفي الجزئيات هي سياسة بحثية أحسن الغرب توظيفها وعلى مر العصور، بناء عليه أصبح الخوض في أي جزئية تخص المنطقة مرتبطاً أكثر بقدرة الباحث ليس على النقد والتحليل فحسب، بل وعلى التجميع أيضاً؛ إن هذه الرؤى المدروسة تربك الباحث وتجعله، كل مرة يتصدى فيها لأي ظاهرة تخص المنطقة، يفقد السلك الناظم (Le fil conducteur) بين المقدمات والخواتم؛ إن هذه القدرة على التأثير، والتي تدفع بالحكومات وبالمنظمات وبالأفراد أيضاً للتوقف عند مسائل ثانوية اعتقد الجميع أن فهمه لبعض خفايا الأطروحة الغربية سيجعله يتجنب الوقوع في هذا الفخ، هي التي في حاجة للفهم والتحليل. من ذلك فقد كان علي، كغيري، الاستغراق في التعريف بالظاهرة، وفي تحديد الأعمال المعتبرة إرهابية. وهذا التوجيه الذي أحسنت توظيفه المؤسسات الغربية والذي يجعل المنظمات الدولية والدول العربية الإسلامية وأهم منظماتها (الجامعة العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي) تتبناه حرفياً هو الدافع الرئيسي لهذه الوقفة المطولة بعض الشيء. ليس هذا فحسب، فلهذه الوقفة المطولة باعث آخر يجب التنويه به؛ فالمتمعن في الخلفية التاريخية للعمل الإرهابي المنوه بعضه يخلص إلى البديهية التالية، وهي أن العديد من أتباع الديانات السماوية الثلاث كانوا قد اقترفوا أعمال عنف/ إرهاب لا تستمد شرعيتها من نص ديني أو من إجماع شعوبهم؛ تأسيساً على ذلك فإن الخوض في هذه الجزئية من زاوية المقارنة يجعل المرء يستبعد مبدأ الخصوصية والتي تحرص جميع الأطراف المتنازعة على إلصاقه بالآخر انطلاقاً من المقولة الفلسفية الشهيرة لجان بول سارتر من أن الآخر يمثل الجحيم! (L'autre c'est l'enfer).

كلمة أخيرة، إن الإرهاب لا محالة ظاهرة سلبية يتوجب على الجميع محاربتها؛ ولكن الأمر اللافت للنظر أن هذه الظاهرة والتي لا يمثل أطرافها داخل المنطقة العربية/ الإسلامية وباعتراف المنظمات الرسمية، إلا نسبة ضئيلة تكاد لا تذكر، ضخم في قدرتها بالشكل الذي يجعل وزراء الخارجية العرب يذهبون في ديباجة اتفاقيتهم إلى أن الجرائم الإرهابية «تهدد أمن الأمة العربية واستقرارها وتشكل خطراً على مصالحها الحيوية»! إن المبالغة الواضحة في موقف المنظمات العربية والإسلامية على حد سواء من هذه الظاهرة لم يكن ممكناً لولا اعتمادها في تعريفاتها لهذه الظاهرة على ما تضمنته تعريفات الدول الكبرى وبعض المنظمات الدولية (مجلس الأمن على وجه التحديد). بناء عليه فإن استهلال هذه الدراسة بهذه الفقرات التي تضمنتها العديد من الاتفاقيات لم يكن له من غاية سوى التلميح من ناحية لتشابه القرارات العربية والدولية رغم تباين المصالح والاستراتيجيات،

والتمهيد من ناحية أخرى للمحاجة المتعلقة بالاستراتيجية الأمريكية ذات العلاقة؛ فالانتقال لجزئية استراتيجية أمريكا المبنية على ابتكار الظواهر وتصنيعها وبالتالي تسويقها للآخر لم يكن ممكناً دون التوقف عند تعريفات الإرهاب والتي تتعمد حجب ـ وفق هذه الرؤية المقترحة ـ الشق الأهم بالنسبة للمسألة المثارة، وأعني بذلك استعمال الإرهاب كأداة تحليل أعدت لدراسة المجتمعات التي تسعى الولايات المتحدة إلى فرض هيمنتها عليها وبشكل مستمر[1]. غير أن البحث في المسألة الأخيرة هذه لا يتأتى إلا من خلال فهم شامل للاستراتيجية الأمريكية.

(1) إنه وبسبب هذا التوجه تتعمد الولايات المتحدة في دراستها لظاهرة الإرهاب العالمية التعتيم على الظاهرة محلياً؛ ففي الوقت الذي تسعى مراكز بحث هذه الأخيرة إلى التلميح، بل والتصريح إلى استعداد المسلمين الفطري للعنف نجدها تتجنب في ذات الوقت الخوض في أسباب الظاهرة، وتغض الطرف، في سياق تطرقها لظاهرة الإرهاب، عن الأعمال و التنظيمات الإرهابية في الولايات المتحدة! ولا أريد في حقيقة الأمر الهروب، كما يفعل العديد من الباحثين الغربيين والعرب أيضاً، من المسألة المثارة واللجوء إلى موقف دفاعي يقوم في الأساس على توجيه التهم للولايات المتحدة والتذكير بأعمالها! فالمساهمات الأمريكية ليس فقط الرسمية، بل والشعبية/ الأهلية أكبر من أن تخفى لذلك لا أرى ما يستوجب التنويه بها؛ ولكن ولمن لا يعلم أسماء وتواريخ أعمال المنظمات الإرهابية الأمريكية التي رأت النور منذ القرن التاسع عشر أوصي بالاطلاع على الموسوعة التالية: **Encyclopedia of world Terrorism**, New York M.E Sharpe, Inc, 1992.

الفصل الثاني

الهيمنة الأمريكية وصناعة الإرهاب

إن البحث في الاستراتيجية الأمريكية أو بواعثها بشكل عام في دراسة بهذا الحجم غير ممكن بطبيعة الحال؛ تأسيساً على ذلك سيتم تجاوز هذا الجانب والالتفات لمسألة الهيمنة التي لا يستقيم من غيرها فهم الاستراتيجية الأمريكية. فبعيداً عن سياسة الهيمنة، والتي لم تكن حديثة والحق يقال، يصعب على المرء فهم الكثير من المسائل المتعلقة بالسياسات التي شهدها العالم منذ الحرب العالمية الثانية؛ صحيح أنه وبانتهاء الحرب الباردة تكشفت أكثر ملامح الهيمنة التي أحكمت الولايات المتحدة الأمريكية الطوق حولها في المناطق الأطراف، ولكن العودة ولو في عجالة لما كانت تقوم به الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية، على وجه التحديد، سيسهل كثيراً عملية المحاجة ذات العلاقة بموضوع الدراسة: صناعة الإرهاب واستخدامه كأداة بحث وتحليل؛ فالهيمنة الأمريكية لم تكن مقتصرة بعد الحرب العالمية الثانية على أمريكا اللاتينية فقط، بل شملت مناطق أخرى، ولكن أهمية المثال اللاتيني أنه يلقي الكثير من الضوء على المسألة المثارة ويوضح أكثر كيف أن الولايات المتحدة الأمريكية نجحت في صناعة نموذج يمكن تسويقه لمناطق أخرى ليست بالضرورة متشابهة. وعدم التشابه «الظاهر» يعد، في اعتقادي، من بين العوامل المضللة ومن أهم المفاتيح التي تحسن الإدارة الأمريكية توظيفها.

ولكن وقبل التحول لموضوع الإرهاب أجدني مضطراً للتوقف عند مسألة تعريف الهيمنة التي ستجعل أمر تتبع المحاجة، سواء تلك المتعلقة بالهيمنة أو بالإرهاب، أكثر يسراً! فوفقاً لما تذكره موسوعة العلوم الاجتماعية زود (Gramsci) مفهوم الهيمنة بأهم أطره النظرية والتي أثرت أيما تأثير في الدراسات الثقافية والإعلامية المعاصرة بشكل عام، وفي العمل الثقافي الماركسي بشكل خاص؛ فالهيمنة وباختصار شديد تشير إلى عملية تاريخية تمارس خلالها المجموعة المهيمنة قيادة أخلاقية وثقافية على كامل المجتمع الذي يقبل بهيمنة هذه الجماعة[1]. إن هذا المفهوم لم يمكن الدراسات

(1) يجب التفريق بين قبول/ رضا الأفراد داخل الدولة أو المجتمع الواحد، والذي يؤسس على قوة ناعمة! وبين قبول=

الثقافية والإعلامية من توضيح الطريق الذي بفضله تؤمن قوة اجتماعية ما سيطرتها في المجتمعات الرأسمالية الحديثة فحسب، ولكن أيضاً وضحت كيف يمكن تحدي النظام المسيطر ومعارضته خلال المقاومة الشعبية الموجهة ضد أشكال وممارسات ثقافية متنوعة[1].

بناء على ما تقدم فإن الإرهاب الذي ألصقته في الآونة الأخيرة الولايات المتحدة الأمريكية بالعرب والمسلمين هو بالدرجة الأولى وليد علاقة هيمنة، ومقاومة هيمنة تصر الأعمال الغربية في الآونة الأخيرة على حصرها في الشق الأخير والذي تصنفه إرهاباً؛ لذلك وحتى نبعد شبح عملية الخصوصية، بمعنى الانفراد والذي تصر الولايات المتحدة في الآونة الأخيرة على إلصاقه بمنطقة الشرق الأوسط دون غيرها، رأيت التنويه بما دار ولا يزال يدور في أمريكا اللاتينية! ففي هذه الأخيرة وفي نطاق التعتيم على ظاهرة الهيمنة والأهم من ذلك مقاومتها، لا تزال الولايات المتحدة تصر على اتهام العديد من منظمات التحرر في أمريكا اللاتينية بالإرهاب. فالاستشهاد إذاً بالتجربة اللاتينية لا يثري النقاش حول المسالة المثارة فحسب، بل ويؤكد عالمية الظاهرة في شقيها.

صحيح أن المهتم/ الدارس كثيراً ما تضلله الخصوصية ذات العلاقة بهذه الظاهرة في هذا الجانب من العالم أو ذاك، ولكن التمعن في جوهر الاستراتيجية يخلص إلى أن إمكانية نجاحها خارج هذه المنطقة أو تلك يكمن في التركيز على عدم التشابه الواضح والذي مكن أمريكا ليس فقط من مد نفوذها وبالتالي هيمنتها على مناطق مختلفة في حضاراتها وسياساتها ودياناتها، بل والأهم من ذلك جر شعوب هذه المناطق جراً للخوض في أعراض المسألة وتحاشي الحديث عن مقاومة الهيمنة. بناء عليه فإنه وفي إطار تحاشي دول الشرق الأوسط الحديث عن مقاومة الهيمنة والذي يقابله إصرار من الإدارة الأمريكية على جعل المقاومة إرهاباً، تجرأ بعض الباحثين، بمباركة الإدارة الأمريكية بطبيعة الحال، على

= الدول الذي ينتج عادة عن سيطرة / هيمنة غربية؛ فحرص الولايات المتحدة، في العقدين الأخيرين، على الانفراد بإدارة مصالح العالم لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال استخدام القوة أو التلويح باستخدامها! ولكن الجانب المضيء هو أن اتساع فضاء هذه الحكومة العالمية قد يفقدها بعض التركيز، الأمر الذي يسمح لبعض الأطراف بالنهوض وبتهديد هذه الحكومة المركزية! وعلى الرغم مما يمكن أن يقال عن نهضة الصين الاقتصادية، فإن الأمر الأكيد، أن هذه الحالة ليست وليدة الغزو الأمريكي للعراق، وكما ذهب إلى ذلك (hegemony unraveling Arrighi)، بل وليدة مجموعة من المعطيات أهمها قدرة الصين على الاحتفاظ بتوازنها خلال الحرب الباردة الأمر الذي منحها مناعة ضد قوتي الولايات المتحدة الناعمة والعاتية! بناء عليه فمن غير المعقول أن نصدق أن احتلال العراق (2003) هو الذي منح الصين فرصة الظهور! فالتغيرات الداخلية للصين والتي مكنتها من استعادة جزيرة هونغ كونغ 1995، فضلاً عن عدم تأثرها بأزمة جنوب شرق آسيا الاقتصادية الخانقة تؤكد بأن انشغال الولايات المتحدة سمح بالفعل للصين بالظهور، ولكن انشغال الولايات المتحدة بإعادة ترتيب العالم كان سابقاً لاحتلال العراق!

(1) S Kim «**Hegemony and cultural resistance**» in: International Encyclopedia of the social and behavioral sciences,6645-6650.

العرب والمسلمين أكثر ولم يكتفوا باتهامهم بالإرهاب فحسب، بل واتهموا والإسلام أيضاً[1]؛ وإصرار هذه الجهات على إلصاق هذه التهم وغيرها بالعرب والمسلمين وتجاهلها للتطرف اليهودي والمسيحي أجبر الباحثين العرب للدفاع عن الإسلام تارة، والخوض في مسألة أن الإرهاب ليس بالضرورة ظاهرة إسلامية إذ إن شعوباً أخرى تنتمي لديانات مختلفة عرفت بدورها هذه الظاهرة[2]. إن أهمية الاستراتيجية الأمريكية وخطورتها تكمنان في نجاحها في توجيه اهتمام الباحثين للخوض في جزئيات حددها مسبقاً صناع الاستراتيجية الأمريكية[3]؛ وهذا التصرف من قبل صناع القرار في الغرب لا أساس دينياً له، كما يتوهم الكثير من الباحثين العرب والمسلمين، حتى وإن بدا للوهلة الأولى أن منطلقه ديني. فتوجيه الاتهام للإسلام لم يكن اعتباطياً؛ فالخوض في أسباب تخلف الأمة العربية الإسلامية والبحث عن عوامل بديلة للنهضة لا تستبعد التجارب/ الأفكار المحلية ولا الأفكار الرحالة هي من المسائل التي تزعج حقاً أمريكا، لذلك كان عليها أن تبرز جانباً للإسلام يدخل الفرقة بين أتباعه ويدعم، في آن واحد، هيمنة أمريكا على المنطقة. بناء عليه فإن توجيه الجميع وحثهم على الخوض في مسألة الإرهاب وعلاقة الإسلام به لم يكن يقصد به غير لفت نظر هؤلاء لمسألة لا تشكل خطورة حقيقية على المصالح الأمريكية. ولفهم هذه الجزئية، وانطلاقاً من أهمية مبدأ المقارنة بالمماثلة، رأيت، وكما سبق التنويه، التوقف عند تجربة الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية.

1 ـ الهيمنة والإرهاب في النصف الجنوبي الغربي من الكرة الأرضية.

لماذا التنويه بالحالة اللاتينية؟ بكل بساطة لأن البحث في الموضوع، أي موضوع من منطلق المقارنة يلغي الكثير من العتمة التي كثيراً ما يعجز المرء عن تجاوز قيودها إذا ما أصر على تناولها من الداخل فقط. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، إن الخوض في الجزء الخاص بأمريكا اللاتينية سوف يجعلنا نرى المسألة أكثر وضوحاً؛ فتحليل ظاهرة الإرهاب بعيداً عن التفسير الديني الذي فرض على هذه المسألة من الطرفين المتنازعين (الغرب من ناحية والدول العربية الإسلامية من ناحية أخرى) سيجعلنا نبتعد عن الرؤى الساكنة والتي أصبحت تشكل لدى الجانب العربي المسلم الأساس والمنطلق

(1) يقول هنتنغتون بأن «المشكلة في الغرب ليست الأصولية الإسلاموية، المشكلة الإسلام». انظر: **صدام الحضارات**، 383.

(2) وهذا ما خلص إليه في حقيقة الأمر الباحث (كرينشو)؛ فقد ذكر هذا الأخير في مقاله الخاص المنوه به سابقاً بأن الإرهاب في حقيقة الأمر هو استراتيجية لا تقتصر على أيديولوجية بعينها!

(3) إن السياسات التي تتبناها حكومات الولايات المتحدة الأمريكية لا تصدر عن رغبة عارضة لهذا الرئيس/ الوزير أو ذاك، بل تصدر نتيجة دراسات مستمرة عن مؤسسات رسمية لا يتغير أفرادها ولا برامجها بتغير رؤساء الجمهوريات ووزرائهم؛ فالمتمعن في قرارات وزراء الخارجية، على سبيل المثال، يخلص إلى أنها لا تصدر إلا بعد اطلاع صناع القرار على التحاليل السياسية والمعلومات الاستراتيجية التي يصدرها مكتب المعلومات، والبحث الملحق بوزارة الخارجية: The Bureau of intelligence and Research.

لتحليل علاقته بالغرب. فلو أن المسألة، وكما تصورها الأعمال الصحفية، وغيرها من الأعمال «الأكاديمية» ترتكز على مرتكز الدين فقط لما اقترفت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من الجرائم في هذه المنطقة[1] التي لا تدين بالمسيحية فحسب، بل وتعتبر أيضاً من أشد بلاد العالم تعلقاً بالدين[2]. والخوض في مسألة الهيمنة الأمريكية في الشق اللاتيني لا تحتاج لدليل، إذ لا توجد دولة واحدة من دول أمريكا اللاتينية لم تتعرض طوال العقود الماضية (وبالتحديد منذ وصول كاسترو للسلطة سنة 1959) للتدخل الأمريكي المباشر مرة وغير المباشر مرات.

ولتوضيح هذه الجزئية أكثر لعله من المفيد التوقف، وفي عجالة، عند المسألة التالية؛ فالهيمنة، والتي تتطلب حسب وجهة نظري ابتكار وسائل تتماشى والفضاء المستهدف، لا تقتصر على المناطق الضعيفة فقط. ولكن الفارق أن وسائل إعلام الدول المتقدمة، الأوروبية تحديداً، لا تتورط كثيراً في جدال عقيم فهي الأخرى تمتلك من المراكز البحثية ووسائل الإعلام القادرة على كشف استراتيجية أمريكا وفضح مخططاتها. مع ذلك فإن صناع القرار في الولايات المتحدة وعلى الرغم من حرصهم على عدم استفزاز القوى الغربية الحليف الطبيعي لها، لا تتردد ومن أجل تأكيد هيمنتها على الجميع أن تتبنى الاستراتيجية نفسها والتي تعمل على جر العديد من الدول الغربية للخوض في مواضيع لا علاقة لها بجوهر المسائل المثارة.

فقبل قيام أمريكا باحتلال العراق لم تكتف هذه الأخيرة باتهام فرنسا وألمانيا بالشيخوخة والعجز فحسب، بل واعتبرتهما يمثلان أوروبا القديمة؛ ليس هذا فحسب، بل وعملت على جر فرنسا للخوض في ظاهرة مناهضة السامية. لكن ولأن فرنسا وألمانيا على دراية بهذه الاستراتيجية لم تتورطا في هذا الجدل العقيم كثيراً. ففي الوقت الذي اكتفت، على سبيل المثال، فرنسا بتغيير وزير خارجيتها (Dominique De Villepin) الذي تزعم المعارضة الفرنسية لقرار أمريكا باحتلال العراق، فإنها لم تكتف بإدانة الأطراف التي تعمل على إحياء مسألة مناهضة السامية، باذلة قصارى جهدها من خلال التركيز على الجبهة التي تراها تمتلك الحل الأمثل لإنهاء أحادية أمريكا وهيمنتها (الوحدة الأوروبية). ولأن أمريكا على دراية أيضاً بأن هذه «المنغصات» على أهميتها لا تؤثر كثيراً في استراتيجية أوروبا، فإن إحكام سيطرتها على دول الأطراف، والذي يفقد أوروبا أهم عناصر منافسة أمريكا، يجعلها لا

(1) ففي سياق تطرق مراقب بريطاني محافظ لاختراقات حقوق الإنسان في السلفادور قال بأنه وبصرف النظر عن عدد القتلى، فإن للولايات المتحدة أولويات أهم بكثير من مسألة حقوق الإنسان في السلفادور! مضيفاً بأن أتباع كنيسة السلفادور تلقوا العديد من تهديدات القتل، وأن الحكومة والسافرة الأمريكية كانت متورطتين في هذا الأمر، فضلاً عن تورطيهما في إيقاف كبير كنيسة البروتستنت وتعذيبه! ذكره:

Chomsky, Noam, The Culture of Terrorism. South End Press, Boston, MA,1988 , 226-227.

(2) تقول بعض التقارير بأنه كان من المتوقع، عند زيارة البابا ماليزيا، حضور قرابة المليون في استقباله، فحضر حوالي الأربعة ملايين! هذا كما حضر 3 ملايين من المصلين القداس الذي أقيم في موطنه الأصلي في بولندا!

تردد في التلويح بسياسة الهيمنة التي هدفها في نهاية المطاف السيطرة على الجميع.

ولا أظن أن أحداً نسي حرب الموز التي دارت بين أمريكا والاتحاد الأوروبي ولمدة تسع سنوات (1992 - 2001)[1]. فالموز يعتبر رابع أكبر محصول زراعي بعد الأرز والقمح والذرة. هذا وتجدر الإشارة إلى أن أفريقيا تنتج بمفردها ما يقارب نصف الإنتاج العالمي، غير أن استهلاكها المحلي الكبير له لا يجعلها تتصدر الدول المصدرة. لذلك تعتبر أمريكا الوسطى، والمناطق الشمالية لأمريكا الجنوبية أهم مناطق تصدير الموز. ولكن وعلى الرغم من أن الدول الأوروبية غير منتجة للموز وأن إنتاج الولايات المتحدة منه في غاية التواضع، فإن إعادة تصديره تتولاها بالدرجة الأولى أمريكا وبدرجة أقل بكثير أوروبا؛ ففي الوقت الذي تشير التقارير إلى أن أهم الشركات المتعددة الجنسية الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية قامت سنة 1997 بإعادة تصدير 408,7، ألف طن من الموز من إجمالي تقدره التقارير نفسها بـ499 ألف طن، فإن حصة دول الاتحاد وبقية دول أوروبا لم تتجاوز 51 ألف طن، ومع ذلك لم تقبل أمريكا بمنافسة أوروبية قد تشكل مستقبلا خطراً على مصالحها؛ وسعي أمريكا إلى فرض هيمنتها على الجميع لا يعد سراً. ففي وثيقة صدرت عن البنتاغون نشرتها صحيفة الهيرالد تريبيون سنة 1992، أي مع بداية هذه الحرب، تم التنويه فيها بسياسة أمريكا المهيمنة. فهدف هذه السياسة، يقول التقرير، هو المحافظة على سيطرة أمريكا من خلال متابعة مصالح الدول الصناعية المتقدمة بحيث تجعلهم غير قادرين على منافسة الزعامة الأمريكية، أو السعي إلى تغيير النظام السياسي الاقتصادي القائم[2].

والأمثلة التي تؤيد هذا التقرير كثيرة وتعود في حقيقة الأمر إلى مرحلة ما قبل انتهاء الحرب الباردة، ولكن انتهاء هذه الأخيرة جعل الأمريكيين يتصرفون «على المكشوف». إن الأمثلة كثيرة، والاستطراد في عرضها سيبعدنا عن صلب الموضوع. ولكن الوقفة هنا أيضاً كانت ضرورية بحيث يتضح للجميع من أن ما يثار في العالم الآن لا علاقة له بالمسألة الدينية؛ فاستراتيجية أمريكا هي استراتيجية شاملة، لذلك قد تختلف الأدوات المستخْدمة في ظاهرها ولكنها تظل أدوات متماسكة إذ إنها لا تزال تتمسك بأهم أداتين كلاسيكيتين استخدمتا على مر العصور: أداة فرق تسد(Divide and reign)، وأداة الترهيب والترغيب، أو العصا والجزرة[3] (The Stick and the carrot).

---

(1) إن إنهاء حالة الحرب بين الطرفين تستوجب التنويه إذ إنها تعكس أبعاداً أخرى لمسألة الهيمنة؛ فعلى الرغم من أن النزاع بين الطرفين استمر لأكثر من تسع سنوات فرضت خلالها أمريكا وبدعم من المنظمة العالمية للتجارة ضريبة قدرها 191 مليون دولار على السلع الأوروبية المختلفة، فإن اختيار أمريكا شهر أبريل/نيسان من سنة 2001 لإنهاء الحرب يدفع المرء للتساؤل خاصة وأنه لم تحدث تغيرات ذات أهمية في هذا الموقف أو ذاك!!

(2) Niblock,Tim, «Pariah States» & Sanctions in the Middle East, Iraq, Libya, Sudan,London,Lynne Rienner Publisher,2001,8.

(3) هذا وتجدر الإشارة إلى أنه ومن أجل تحقيق هيمنة أكيدة وفي ظل الدعوة إلى كونية القرية التي تحرص على=

وفي إطار هذه الاستراتيجية ذات البعد المزدوج يمكننا استهلال هذه الفقرة بما يذكره هنتنغتون في مجال الاختلاف الثقافي وأهميته في الصدام الذي يشهده عالم ما بعد الحرب الباردة. يقول الكاتب بأنه وفي «عالم ما بعد الحرب الباردة تشكل الثقافة عاملاً حاسماً وموحداً في آن واحد. الشعوب التي تفصلها الأيدولوجيا ولكن توحدها الثقافة تلتقي معاً على طريق واحد، كما حصل مع الدولتين الألمانيتين والكوريتين والمجموعات الصينية.. المجتمعات التي وحدتها الأيدولوجيا أو الظروف التاريخية ولكن قسمتها الحضارة فهي إما أن تنفصل عن بعضها البعض، كما حدث في الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا وبوسنيا، أو أنها ستظل رهينة التوتر العنيف كما هو الحال في أوكرانيا ونيجيريا والسودان والهند وسيرالانكا وغيرها من الدول»[1]. وعلى الرغم من كل ما قيل وما يمكن أن يقال حول هذا الرأي أو غيره من الآراء التي تضمنها كتاب صدام الحضارات، فإن المرء لا يمكنه بأي حال من الأحوال أن يقلل من أهمية الوحدة الثقافية ودورها في تقارب الشعوب. صحيح أن المحاجة المبنية على اختلاف الحضارات المستمد بالدرجة الأولى من اختلاف الديانات ضعيفة ولا تصمد أمام أي تحليل بسيط؛ ولكن يجب الانتباه إلى أن الغرض من إثارتها لم يكن بهدف الفهم فقط، بل ومن أجل صياغة سيناريوهات تثير الكثير من اللغط حول مسائل ثانوية تنشأ داخل المراكز البحثية في أمريكا ثم يتم نقلها إلى العالم فيما بعد. وبالنظر لأهمية الاختلاف في مسألة الصدام، لم تتردد الولايات المتحدة في تبني هذا الطرح، إذ لا يمكن التطرق لمسألة الهيمنة خارج إطار الصدام.وهذا الأخير يستدعي التدخل، وبالتالي التلويح، وبطرق غير مباشرة بالعصا للدول الغنية، وبالجزرة للدول الفقيرة! مع ذلك، وبصرف النظر عن بواعث إثارة جزئية الصدام من قبل هنتنغتون أو غيره من الباحثين، فإنني لا زلت أعتقد بأن الخلفية الثقافية الواحدة للعديد من الشعوب قادرة، ضمن عوامل أخرى بطبيعة الحال، على تجاوز مشاكلها، الأمر الذي يمثل تهديداً مباشراً لصناع السياسة الأمريكية. لذلك وفي الوقت الذي قد لا نتفق كثيراً مع وجهة نظر هنتنغتون، فإن الأمر الأكيد أن تركيزه على وحدة الثقافة يعد أمراً جديراً بالتنويه حتى وإن كان هدفه تكريس رغبة صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية في التنويه بظاهرة الاختلاف التي تستدعي التدخل.ولكن المشكلة تظل وكما سبق التنويه هي كيف يمكن لعامل وحدة الثقافة أن يكون عاملاً أساسياً يفسر علاقات العالم الدولية في حالتي الصدام والوحدة، يتجاهله هنتنغتون حين يتعلق الأمر بأمريكا اللاتينية والتي من المفترض، وفق وجهة نظره بطبيعة الحال، أن لا تكون في حالة صدام مع الولايات المتحدة الأمريكية.

= دعمها، لم تعد تكتفي الولايات المتحدة بالأداتين المشار إليهما في المتن؛ فسياق العولمة، يقول توماس فريدمان، لا يمكن إلا أن يتخذ ملامح الولايات المتحدة لأن هذا البلد استطاع أن يحقق المزج المثالي بين رشاقة الإنترنت والصواريخ العابرة للقارات! انظر: جان بودريار، وجاك دريدا وإد فوليامي، وأمبرتو إيكو، **ذهنية الإرهاب. لماذا يقاتلون بموتهم**. الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 2003، 140.

(1) هنتنغتون، **صدام الحضارات**، 75، 79.

تقول إحدى التقارير بأنه وعلى الرغم من أن الإدارة الأمريكية أحيت برنامج التجارة الحرة في جنوبي القارة بالتعاون مع الكونغرس بهدف تطويق تهديدات تجار المخدرات في كولومبيا، فإن دول أمريكا اللاتينية لا تزال أقل استقراراً وأقل رخاء مما كانت عليه منذ عشر سنوات. كما تجدر الإشارة إلى أنه يلاحظ، ووفق التقارير المتاحة في أيامنا هذه، كيف أن رؤساء أمريكا اللاتينية الذين يزورون أمريكا تكاد تقتصر زياراتهم على واشنطون ليس بغرض مقابلة رئيس الولايات المتحدة بل للحديث مع رؤساء مصارف: Inter-American Development, International Monetary Fund, and World Bank، من أجل إعادة تمويل الديون غير المدفوعة[1]. إن هذه الكارثة والتي تسببت فيها سياسة اقتصادية تنسج خيوطها المؤسسات المالية والعسكرية في الولايات المتحدة الأمريكية ويعمل على تنفيذها حكام دول أمريكا اللاتينية جعلت سكان دولة مثل الأرجنتين، والتي كانت قبل ربع قرن من أكثر دول العالم رخاء، يعانون من البطالة والبؤس والحاجة[2]. وحتى يلفت نظر الجميع لمسائل ثانوية لا علاقة لها بجوهر «الكارثة» حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على توجيه الأنظار لقضايا لا محالة خطيرة ولكنها تظل عارضة.فبالنسبة للعديد من المحللين الأمريكيين تعتبر تجارة المخدرات هي المسؤولة الأولى عن الإرهاب في دول أمريكا اللاتينية. ولكن المدقق في خلفية هذه التجارة يكاد يخلص إلى أن توظيف هذه الأداة ورعايتها وتضخيمها هو المستهدف وليست التجارة في حد ذاتها.فتجارة المخدرات وما نتج عنها من أعمال إرهابية تقول العديد من الأعمال السوسيولوجية الجادة هي أدوات مريبة هدفها مؤازرة استراتيجية تمكن أمريكا من تعزيز مصالح أمنها القومي في مجالات جغرافية واقتصادية وعسكرية في طول أمريكا اللاتينية وعرضها.

تأسيساً على ما تقدم فإنه وكما بررت أمريكا في السابق تدخلها في شؤون أمريكا اللاتينية الداخلية بحجة حماية الديموقراطية من خطر الشيوعية، فإنها تلجأ الآن وبعد انتهاء الحرب الباردة إلى ابتكار عدو مشترك جديد. إن إقامة عدو مشترك تعد عملية حيوية لأية استراتيجية هدفها الهيمنة.ففي الوقت الذي تدل السوابق العديدة على ارتباط صفقات المخدرات مع التمويل الخفي والمعزز من وكالة المخابرات المركزية وغيرها من الوكالات الأمنية الأمريكية، فإن الأنظمة غير الديموقراطية في أمريكا اللاتينية المؤيدة من الولايات المتحدة وحتى تعمل على احتواء العصيان، والذي يفسر على أنه عمل إرهابي، أقبلت على شراء المزيد من الأسلحة وبالتالي عسكرة الأنظمة[3].

والحقيقة التي يجب عدم إغفالها هي أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تدخل نباتات الكوكا

(1) Stephen Johnson «**Why the U.S must re-engage in Latin America**» October , 2003,in: http:// www.haiti-info.com\top

(2) Argentina-Request for solidarity by Popular Assembly of Plaza congress

(3) Samuel Blixen, «**The double role of Drug Trafficking**» in: http://www. copi. com\articles\double. html

والأفيون والقنب الهندي إلى نصف الكرة الجنوبي الغربي. لذلك فمسألة التصنيع المتبناة من الولايات المتحدة أنها تقوم على مواد خام عادة ما تكون محلية. ودون دخول في تفاصيل يكاد يعلمها الجميع علينا لفت النظر لبعض الأعمال التي تبرر التدخل الأمريكي في سياسة بلدان أمريكا اللاتينية وفرض هيمنتها. فبعد أن تمكنت الولايات المتحدة من مساعدة قادة عسكريين من الوصول إلى السلطة، كان عليها وفي إطار محاربة العدو المشترك (تجار المخدرات) أن تمول دول أمريكا اللاتينية بالأسلحة وبالخبراء. ففي سنة 1996 أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية منح المكسيك 5 مليون دولار لاستكمال برنامج تدريب لبعض أعضاء الجيش المكسيكي تساعدهم على شن حرب على المخدرات. وفي أغسطس/آب من السنة نفسها رفع السيناتور الأمريكي(Jesse Helms) حظره وسمح بمنح الجيش المكسيكي (50) طائرة مروحية مستعملة من نوع (Huey Hu-1H). غير أنه في المقابل كان على الحكومة المكسيكية أن تقبل بمراقبة الولايات المتحدة لعمليات الاستخدام، وأن يسمح لوكالات الولايات المتحدة الأمريكية، الجمركية على وجه التحديد، بالتحليق فوق الأراضي المكسيكية[1].

ومحاربة الولايات المتحدة للمخدرات أمر في حاجة لإعادة النظر وعلى أكثر من مستوى. ولكن من يصنع الشبح يظهر له، يقول المثل. بناء عليه تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية لمخاطر هذه الحرب في عقر دارها. وعملية تهوين المراكز البحثية ووكالات المخابرات الأمريكية والتخفيف من وطأة تجارة المخدرات وما نتج عنها من تكوين كارتلات في الولايات المتحدة، ونسبه للسود أو لبعض الأقليات لا يقلل من خطورة هذه المسألة. وفي غياب التفاصيل ذات العلاقة، إذ إن هذه المعطيات في حيازة وكالة الاستخبارات الأمريكية فقط، يصعب في الوقت الراهن على الأقل التكهن بالخطر الحقيقي الذي تمثله هذه الظاهرة بالنسبة لأمريكا. ولكن الأمر الأكيد، أن أجهزة المخابرات الأمريكية ضمن الاستراتيجية المنوه بها، ومن منطلق محاربة العدو المشترك، كان عليها أن تسرب تجارة المخدرات إلى الولايات المتحدة؛ وقد تبدو هذه الملاحظة الأخيرة غير منطقية وبالتالي غير مقنعة، إذ كيف يمكن التفكير في استخدام أدوات هدفها السيطرة والهيمنة على الآخر بأدوات فتاكة، ثم العمل على نقلها إلى عقر دارها! إن التركيز، وكما سبق التنويه، على أهمية المشروع المشترك في الاستراتيجية الأمريكية يستدعي هكذا توجه.ومساهمة الوكالات الاستخباراتية في تنشيط هذه الظاهرة داخل الولايات المتحدة لم تعد سراً. فوفقاً لتحقيقات جريدة (San Jose Mercury) اشتركت (CIA) في إدخال المخدرات للولايات المتحدة الأمريكية من أجل تمويل الكونترا. كما بينت التحقيقات نفسها أن المخدرات الموزعة في مدينة لوس أنجلس بكاليفورنيا كانت في الأصل مخزنة في قواعد الطيران بالسلفادور تم نقلها جواً من هناك إلى مطارات في التكساس تحت رعاية (CIA) وحمايتها.

(1) Ibid

فبين سنة 1981 و1988 على سبيل المثال كان يدخل حوالي 100 كيلوجرام من الكوكايين في الأسبوع الواحد(1).

والجدير بالتنويه إنه وفي إطار محاربة هذه التجارة التي تولد عنها إرهاب من نوع خاص، انتهجت الولايات المتحدة أسلوباً آخر يدعم بدوره تدخلها في شؤون بلدان أمريكا اللاتينية ويؤكد بالتالي هيمنتها. فمساهمة الولايات المتحدة وبشكل واضح في انتشار هذه التجارة التي أحكمت بفضلها سيطرتها على المنطقة من خلال تسليح جميع الأطراف، فضلاً عن تعميمها فكرة عنف هذه المجتمعات، دفعها لاستحداث دعم إضافي؛ إن هذا الدعم المستحدث بدوره هو الآخر ظاهره يخدم أمن وسلام المنطقة ولكن باطنه يؤكد ضرورة استمرار الهيمنة المستترة تحت ظاهرة مكافحة المخدرات والتركيز على الشكل والمضمون المتسمين بالعنف/ الإرهاب. من ذلك، وفي إطار محاربتها لتجارة المخدرات، وبالتحديد عناصر تكوين الإرهاب (The ingredients of terrorism) قامت الولايات المتحدة بشن حرب على المزارع الموجودة لديها؛ والمتمعن في الطريقة المتبناة في إنهاء زراعة المخدرات يتبين له بوضوح أن مسألة الحلول المقترحة قد تنهي المشكلة في الولايات المتحدة وبشكل لا يتسم كثيراً بالعنف، ولكن السعي إلى إلغائها في أمريكا اللاتينية لا يتسبب في استمرار الظاهرة فحسب، بل وبشكل يستدعي إعمال العنف؛ وبذلك، وهذا هو الأهم، يصبح استمرار التدخل الأمريكي في سياسات دول أمريكا اللاتينية أمراً لا مفر منه.

ففي دراسة لها علاقة بمحاربة المخدرات من خلال استعمال حديث لمبيدات تتكون من فطريات عناصرها من مواد الكيمياء الحيوية، ومن المواد البيولوجية أطلق عليها (Mycoherbicides) وظيفتها قتل نباتات الكوكا والأفيون والقنب الهندي، أفاد صاحبها بأن هذه المبيدات الضارة لم يتم استخدامها في الولايات المتحدة. ففي هذه الأخيرة تم اقتلاع النباتات المخدرة يدوياً! واللجوء للعمل اليدوي يعكس، بطبيعة الحال، حرص الولايات المتحدة على المحافظة على البيئة، بيئتها بطبيعة الحال! وقد نجحت هذه العملية تماماً ولم ينجم عنها ردود فعل تذكر(2). ولكن ولأن زراعة النباتات المخدرة في أمريكا اللاتينية أخذت شكلاً مغايراً عن ذلك في الولايات المتحدة في الشكل وفي المضمون أيضاً فإن اقتلاع هذه النباتات يدوياً في أمريكا اللاتينية نتج عنه عنف مضاعف. فزراعة المخدرات في أمريكا اللاتينية لا تعود بالفائدة على «القطط السمينة» في الشمال والجنوب فقط، بل وعلى فئات مختلفة/ متنوعة. ولعل من أهم الفئات التي تضررت بهذا الأمر وبشكل مباشر هي فئة المزارعين المحليين. لذلك فإن ردود الفعل لم تقتصر على جهة محددة، بل شملت فئات متنوعة من أعلى هرم هذه الدول إلى أسفله. أمام تفاقم هذا الوضع كان على الولايات المتحدة أن تلجأ إلى

(1) Samuel Blixen «**The Double role of drug trafficking**».

(2) Jeremy Bigwood «**The Drug wars Fungal solution in the Amazon**». in: http: // www. Jeremy Bigwood. net\ lectures\ SALSA\ Annapolis 2002. pdf

استخدام مبيدات لا تتسبب في اجتثاث هذه النباتات المخدرة فحسب، بل وتتسبب أيضاً في إلحاق الضرر بالبيئة وبحيوانات المنطقة، بما في ذلك الثدييات(1).

هذا وإذا ما كان لاستخدام السموم المستخلصة من الفطريات بعض الجوانب الإيجابية، كاستخدام بعض منتجاته (Ergotamine) في تخفيف آلام الرأس النصفية (Migraine) وبعضها الآخر (Ergo ovine) في إنقاذ حياة الكثير من النساء بفضل إيقاف نزيف ما بعد الولادة (Post-Partum)، فإن الولايات المتحدة لم تتردد في استخدام سموم أخرى أكثر ضرراً، ولا تمتلك في المقابل جوانب إيجابية. فعلى الرغم من أن التجارب أثبتت خطورة سموم (Fusarium)، إذ إن اهتمام الولايات المتحدة بها كان في سياق تطويرها للأسلحة الكيميائية، فإنها لا تتردد في استخدام هذه السموم في حربها على الإرهاب بشكل كبير في كامل منطقة حوض الأمازون، ومن غير موافقة سكان الحوض(2).

وحتى تبعد الولايات المتحدة عن نفسها، خاصة بعد أن اشتكت بعض دول أمريكا اللاتينية من استخدامات المبيدات الضارة (بيرو على وجه التحديد) وضعت وزارة الخارجية سنة 1999 خطة أطلقت عليها «خطة كولومبيا». وبصرف النظر عن مدى تورط الولايات المتحدة في هذه الخطة، فإن الأمر الأكيد أنه كان على الكولومبيين استخدام (Mycoherbicides)، الفوزاريوم على وجه التحديد، لاستئصال محاصيل الكوكا(3). إن هذه الخطة ارتبطت بصفقة ليس من السهل على الحكومة

(1) يقول تشومسكي بأنه شاهد في زيارته لكوكا في كولومبيا عام 2001 «أسوأ انتهاكات لحقوق الإنسان» وبأنه استمع «على مدى ساعات لشهادات فلاحين طردوا من أراضيهم بواسطة الأسلحة الكيماوية في العمليات التي سميت بالتطهير بالغاز تحت دعوى حرب المخدرات التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية والتي حظيت بقليل من الاهتمام رغم أهدافها القذرة وجرائمها المتعمدة»، لمزيد من التفاصيل، انظر: **حرب الإرهاب تتحدى الإمبراطورية** في: http://Kefaya.org\Translation\0302chomsky.htm.

(2) **The Drug wars**

(3) إن اختيار الولايات المتحدة كولومبيا دون غيرها لم يكن اختياراً عفوياً أو اعتباطياً! فأمريكا تعلم بأن إعلان الحرب على المخدرات في كولومبيا سيجر البلاد إلى حرب أهلية لا تبقي ولا تذر! فبسبب تعقد شبكة المخدرات في هذا البلد تتجاوز نسبة القتل في اليوم الواحد في مدينة مادلين ثاني مدن كولومبيا 3,6! فنجاح بارونات المخدرات في كولومبيا التي تنتج من الكوكايين 45 طناً، يكمن بالدرجة الأولى في العنف المصاحب لهذه التجارة! فقد وصف أحد خبراء تجارة المخدرات العالمية كيف أن المافيا الكولومبية لا تكتفي بقتل شخص واحد لسبب أو لآخر، بل تعمل على قتل جميع أفراد العائلة، الزوجات والأطفال والأعمام والأقارب! واللجوء لاستعمال العنف لم يقتصر على بعض التجار المنافسين أو المتعاونين مع بعض أجهزة الحكومة، بل شمل الجميع! فبسبب توقيع الحكومة الكولومبية مع الولايات المتحدة معاهدة في عام 1985 تنص على ترحيل تجار المخدرات الكولومبيين الصادرة ضدهم أحكاماً في الولايات المتحدة، لا يكتفي بارونات المافيا باحتجاز 12 عضواً من محكمة كولومبيا العليا الذين وافقوا على تنفيذ الطلب الأمريكي، بل ويأمرون بقتلهم! لمزيد من المعلومات حول تعقد هذه التجارة انظر:
Fremantle, Brian, **The Fix, inside the world drug trade,** Tor book New York, 1987, 207,210,212.

الكولومبية، كما يشدد رجال المافيا في فيلم العراب الشهير، رفضها. فالصفقة تشترط قيام الكولومبيين باستخدام هذه المبيدات السامة مقابل حصول الحكومة على 6,1 بليون دولار، ولكن وحتى تتنصل الولايات المتحدة من تبعات هذه الخطة في المستقبل تقرر في نفس السنة إعادة النظر في سياستها على أن تتولى الأمم المتحدة معالجة برنامج المبيدات السامة في كولومبيا؛ غير أن الأبحاث المتعلقة بالمبيدات السامة لم تتوقف، فقد خصص لهذه الأبحاث جزء من ميزانية الرئيس بوش. ليس هذا فحسب، بل إن البعض يقترح استخدام هذه المبيدات في أفغانستان بعد أن أجريت بعض التحقيقات في جمهورية أوزباكستان[1]...

واللافت للنظر أنه وفي الوقت الذي تحرص الولايات المتحدة على إعادة إنتاج سموم هدفها المعلن القضاء على تجارة المخدرات، وهي عملية تأتي على الأخضر واليابس، فإن هدفها الخفي هو الحرص على الاستمرار في جلب الفرقة إلى سكان المنطقة الأمر الذي يستدعي تدخلها المستمر. والأمر الأعجب أنه وفي الوقت الذي تكاد تجزم الأبحاث المختلفة على تورط الولايات المتحدة في تعرض العديد من بلدان أمريكا اللاتينية للأوبئة بسبب هذه الاستخدامات الضارة، فإن بعض الدول الأوروبية وإسرائيل تحمل شعوب أمريكا اللاتينية انتشار العديد من الأمراض، لعل أهمها مرض فقدان المناعة. هذا، وبالنظر إلى أن إسرائيل لا تترك فرصة تدعي من خلالها انتمائها لعالم متحضر يرفض العنف ويحرص على استتباب الأمن، فإن أحد علمائها، وفي إطار محاربة المخدرات في أمريكا اللاتينية، يتجنب الخوض في تورط الولايات المتحدة في هذه المسألة ويكتفي بإسداء النصيحة التالية؛ فهذا الأخير، وهو بالمناسبة عالم للحشرات في الجامعة العبرية بإسرائيل، ينصح بتكريس الجهود من أجل إقناع السكان المحليين بالتخلي عن عادة مضغ نبات الكوكا[2].

إن ما يمكن استخلاصه من هذا المنعرج الذي سلكناه أنه ليس زائداً إذ سيساعدنا على أن نفهم وبطريقة أفضل أن مكونات الإرهاب متنوعة؛ فبعضها محلي (النباتات، والمزارعون، والتجار، والمتعاطون والحكومات/ المليشيات العسكرية) وبعضها الآخر خارجي (الاستخدام الضار للمبيدات الكيميائية، فضلاً عن مؤازرة الولايات المتحدة الأمريكية للأنظمة الديكتاتورية في المنطقة). والأمر اللافت للنظر أن تنوع العلاقات بين هذه الشبكات وتفاعلها على المستويين المحلي والخارجي لا تجعل مسألة تحديد الجهة المسؤولة عن الإرهاب ليس فقط أمراً مستعصياً فحسب، بل والأهم من ذلك أنها تلهي الجميع، ولو مؤقتاً، عن أس هذا البلاء. ففي غياب المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الديموقراطية زج بمواطني هذه البلدان في جدال عقيم وفي نزاعات عبثية كثيراً ما تفرض على الأطراف المتنازعة استخدام عبثي للعنف. والتوجه هذا لم يفرض، في حقيقة الأمر، على هؤلاء

(1) The Drug wars..

(2) The drug wars.

من طرف الأنظمة الديكتاتورية، فهذه الأخيرة أعجز من أن تفكر في مسائل بهذه الدقة والتخطيط. إن حرص الولايات المتحدة على خلق جو من التوتر المستمر، وفرض حلول وفق استراتيجية مأزقية (Stalemate)، تجعل وصول الطرفين المتنازعين (الحكومة والمعارضة) إلى وضع حد للنزاع غير ممكن إلا بموافقة الولايات المتحدة. والمتمعن في سياسة الولايات المتحدة لا يمكنه غير تسجيل إعجابه بدقة هذه المخططات التي تجعل الأطراف المحلية المتولدة عن النزاعات المحلية تتبني سياسات تبدو في ظاهرها صادرة عن إرادة محلية، ولكن المتمعن في نتائجها لا يرى غير نجاحات لوجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية ولمخططاتها.

فالتقدم الذي سجل في مكافحة تجارة المخدرات في كولومبيا ومطاردة الجماعات الإرهابية المسؤولة عن موت قرابة 3500 شخص سنوياً، تقول بعض التقارير، كان بسبب قيام رئيس الجمهورية (Alvaro Uribe) بمضاعفة استخدام القوة. غير أن المتمعن في التفاصيل يخلص إلى أن الجهات المستهدفة لم تشمل الجهات المتورطة في تجارة المخدرات فحسب، بل شملت أطرافاً أخرى. فالعنف والعنف المضاد العبثي، في حقيقة الأمر، بين طرفي النزاع (ميليشيات السلطة وميليشيات تجار المخدرات) لم يكن إلا واجهة لعمليات استئصال لحركات سياسية تشكل، بالدرجة الأولى، خطراً على مصالح الولايات المتحدة في المنطقة. فاستخدام القوة شمل القوات الثورية المسلحة(FARC)، وجيش التحرير الوطني (ELN)، والقوات المتحدة للدفاع عن النفس (AUC). إنه وبفضل استخدام القوة، يقول التقرير، تم فرار بعض الثوار الماركسيين وأسر بعضهم الآخر. غير أن التقرير يعود ليذكر بأن هذه المساعي لم تكلل بالنجاح. فالمعركة ضد المخدرات والإرهاب لا تزال في بداياتها. فالثوار المنتشرون، وبالتالي المسؤولون عن انتشار ظاهرة الإرهاب يقارب عددهم (22000) ثائر[1]. وغني عن التذكير أن وضعاً كهذا يستدعي استمرار التدخل الأجنبي من ناحية (الولايات المتحدة على وجه الخصوص) وتعثر عملية «دمقرطة» الأنظمة في بلدان أمريكا اللاتينية من ناحية أخرى؛ لذلك فإن المسألة، وبكل بساطة، لا علاقة لها بالمخدرات والتي أفرزت عنفاً نسجت المخابرات الأمريكية أهم خيوطه في نسق يوحي بمحلية الصانع، مستغلة مشاركة الحكومات المحلية في تفعيله وبالتالي تسويقه؛ صحيح أن تجار المخدرات وميليشياتهم وبعض الفلاحين أيضاً، فضلاً عن فئات أخرى مستفيدة من تجارة المخدرات، أدى جميعهم أدواراً تتسم بالعنف ساهمت في استفحال هذه الظاهرة، ولكن الأمر الأكيد أن مصمم الظاهرة كان حريصاً على إشراك/ ابتكار العديد من العناصر بحيث تتفرق الاتجاهات والجهود، وتتوارى بذلك عن الواجهة اليد الحقيقية الفاعلة. صحيح أيضاً أن العديد من الباحثين والمثقفين في الجزء الغربي من الكرة الأرضية لا تخفى عليهم حقيقة العنف /الإرهاب ودور الولايات المتحدة في تصنيعه، ولكن تعقد المسألة وتداخل الأطراف وتضارب المصالح أيضاً، جعل البث في

(1) Why the U.S must re-engage in Latin America

إنهاء المسألة، حتى بالنسبة للصانع (الولايات المتحدة) ليس، على الدوام، أمراً هيناً. غير أن تعقد المسألة بكل عيوبه يظل في خدمة الولايات المتحدة؛ فتبسيط المسألة يفضي بالضرورة إلى سرعة إنهائها؛ ولما كانت استراتيجية الولايات المتحدة تقوم على ضرورة فرض هيمنتها على أطراف تمتلك من القدرات التي تجعل أمر التنافس محتملاً، فقد كان عليها، وهي التي تعتبر الجزء الجنوبي الغربي من الكرة الأرضية فناءها الخلفي، تفعيل أدوات محلية (تجارة المخدرات) وإلصاق صفة الإرهاب بالفئات المحلية فقط؛ إن توجيه الأنظار لهذه المخاطر وتضخيم حجمها والعمل على إبرازها في وسائل الإعلام المختلفة تضفي على عمليات التدخل وفرض الهيمنة الشرعية والدعم الدوليين؛ يقول مؤلفا كتاب صناعة القبول بأن الدول التي تعود السلطة فيها لبيروقراطية الدولة تكون الرقابة فيها على وسائل الإعلام، المصحوبة عادة بإدارة لرقابة الإنتاج، محتكرة؛ ففلسفة الإعلام في الأساس في هذه الأنظمة هي خدمة النخبة الحاكمة.غير أن المسألة تأخذ شكلاً مغايراً وأكثر تعقيداً حين يتعلق الأمر بالأنظمة الرأسمالية، أمريكا تحديداً؛ففي ظل هذا النظام الأخير، صحيح أنه توجه في وسائل الإعلام المختلفة الانتقادات لهذه الحكومة أو تلك، ولكن المال والنفوذ قادران على تصفية الأنباء المناسبة للطباعة، وعلى تهميش الرأي المعارض، والسماح للحكومة وللمصالح الخاصة المسيطرة بتمرير رسالتهم/ وجهة نظرهم للعامة.إن عملية سيطرة النخبة على الإعلام وتهميش المعارضين واستمرارها، جعلت العديد من الإعلاميين من ذوي النيات الحسنة، يعتقدون بأنهم بالفعل يختارون ويؤولون الأخبار، التي ينتقونها، موضوعياً[1].

بناء على ما تقدم، وفي ظل تداخل الأدوار وتضارب «السيناريوهات» تولدت حالة من الفوضى غيبت عن الأنظار قليلاً دوافع الولايات المتحدة في تصنيع ظاهرة تستمد أهم مكوناتها من مجتمعات أمريكا اللاتينية. بكل تأكيد تشكل أسواق هذه الأخيرة وموادها الخام فضاءات على درجة كبيرة من الأهمية للصناعة والتجارة الأمريكية؛ كما أن إسهام اليد العاملة «البخسة» (cheap) الشرعية وغير الشرعية منها على وجه الخصوص في نشاطات الولايات المتحدة الاقتصادية المتنوعة ليست بخافية على أحد. كل هذا وغيره مهم وحاضر في ذهن صانع القرار الأمريكي عند تصميمه لسيناريوهات التدخل، ولكن الشق الأكثر أهمية/ خطورة والحاضر على الدوام هو ذلك المتعلق باحتمال ظهور قوة منافسة في المنطقة. فالاستراتيجية الأمريكية، وكما سبق التنويه، لا تكتفي بمحاصرة المراكز وتضييق الخناق عليها، بل وبمراقبة الأطراف عن كثب وزرع بذور يتطلب استئصالها استخدام وسائل مهمتها من ناحية تعطيل عملية تحول بلدان هذا الجزء من العالم إلى مراكز قادرة على المنافسة، وتوريطها في قضايا ذات طابع مأزقي.

(1) لمزيد من المعطيات المهمة والخاصة بالنموذج الأمريكي الخاص بوسائل الإعلام انظر:
Edwar S. Herman , & Noam Chomsky ,Manufacturing consent. **The Political Economy of the Mass Media,** Vintage, 1994.

إن إمكانيات أمريكا اللاتينية هذه تجعل الولايات المتحدة حريصة على توظيفها وفق استراتيجية تخدم في المقام الأول مصالحها، ولكن الخوف/الهاجس لا يكمن في تنوع الإمكانيات ولا في استراتيجية الموقع فحسب، بل ويكمن أيضاً في نجاح بلدان هذه المنطقة في اعتناق مبادئ سياسية تمكنها لاحقاً من توحيد صفوفها ومن التخلص بالتالي من الهيمنة الأمريكية. فلو أخذنا بنظرية هنتنغتون القائمة على أهمية عامل الثقافة في حالتي الصدام والتناغم، فإن أمريكا الجنوبية ليست فقط لاتينية بل وكاثوليكية! أي إنها مهيأة كغيرها من المناطق التي تنعم بتجانس ثقافي قد يفرز في المستقبل وحدة قادرة على تحقيق المزيد من النمو المزعج لسادة الشمال! فبالنسبة للولايات المتحدة كانت الأيديولوجية غير الرأسمالية، بل ولا تزال حتى بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، تقض مضاجعها! فإمكانية وصول القوى التقدمية إلى السلطة وانتشار الفكر اليساري قد يشكل خطراً على مصالحها ليس فقط في الجزء الجنوبي الغربي من الكرة الأرضية، بل وفي عقر دارها أيضاً؛ بناء عليه فإن الولايات المتحدة لا ترى من حل أمامها غير تغليف هذه المواقف بغلاف الإرهاب الناتج عن تجارة المخدرات، وهي تجارة محلية المنشأ ومحدودة الامكانات أصبحت بفضل تدخل الصانع الأمريكي تجارة عالمية مهمتها تحويل أنظار الجميع عن الخطر الممكن. فالخوف / الخطر الحقيقي مرة أخرى إذاً والذي تحسب له الولايات المتحدة ألف حساب هو احتمال، مجرد احتمال نجاح الماركسيين/ الشيوعيين في الوصول إلى السلطة. بناء عليه كان عليها زج جميع الأطراف في صراعات ظاهرها إنهاء حالة العنف/ الإرهاب المرتبط بتجارة المخدرات، وباطنها شن حروب متواصلة على الأحزاب اليسارية واجتثاثها بنفس القوة التي استخدمتها حين قررت اجتثاث النباتات المخدرة (استخدام الفوزاريوم، والميكوهربسايدس). إن لجوء أنظمة أمريكا اللاتينية (حليف الولايات المتحدة) لاستخدام العنف بجميع مظاهره ضد القوى التقدمية، جعل بعض أفراد هذه الأخيرة يلجأون إلى حمل السلاح والخروج بالتالي عن «الشرعية» التي ترسم الولايات المتحدة حدودها بدقة بمساعدة أنظمة تنحصر مهمتها في إرضاء صناع القرار الأمريكيين! وهذا «الخروج» العنيف والمسلح، والذي دفع إليه هؤلاء دفعاً، كان بمثابة الرحمة التي نزلت على صناع الاستراتيجية الأمريكية؛ فما كان للولايات المتحدة أن تحقق نجاحات في المنطقة لولا خروج هؤلاء على الأنظمة القائمة؛ فلجوء الثوار اللاتينيين لاستخدام العنف منح المخابرات الأمريكية وعملائها حق استخدام القوة ضد هذه القوى التي وصفت أعمالها بأنها أعمال غير قانونية يستحق أصحابها القتل والاستئصال والمطاردة في الداخل وفي الخارج.

لذلك فإنه وكما أن العلاج الذي اقترحته الولايات المتحدة على بلدان أمريكا اللاتينية بخصوص استئصال النباتات المخدرة نتجت عنه آثار سلبية أضرت بالأفراد والحيوانات وبالبيئة بصفة عامة، فإن الحلول المقترحة والمبنية على إنهاء العنف باستخدام العنف خلقت جواً من التوتر المستمر ومن حالة عدم الثقة بين المحليين والحاجة المستمرة لوسيط تكون مهمته حل النزاع القائم! إن الفخ الذي وقعت فيه العديد من القوى الثورية في جنوب أمريكا اللاتينية لا ينم على جهل الأطراف المعنية بخلفية هذه

الاستراتيجية، فمثقفو بلدان أمريكا اللاتينية كثيراً ما نبهوا لهذه المسألة ولغيرها من المسائل التي تتصل بنوايا أصحاب القرار في الشمال.مع ذلك إن معرفة خلفية الاستراتيجية الأمريكية ونشر بعض تفاصيلها لا يحلان المشكلة؛ فهذه الأخيرة، في اعتقادي بطبيعة الحال، على درجة كبيرة من التعقيد ولا يمكن إعداد وصفة جاهزة! فمعرفة الخلفية، أو الاكتفاء بتوجيه الاتهام لهذا الجانب أو ذاك لا ينهي هذه الظاهرة المركبة؛ فأمام تداخل العوامل الداخلية والخارجية من ناحية، وحرص الولايات المتحدة على إنجاح برنامج العولمة، متعدد الأغراض وأحادي القطب، تراجعت كثيراً مسألة السيادة الوطنية التي حلت محلها مفاهيم «العالم قرية» و«عالم بدون حدود» وغيرها من المظاهر التي يسرت الهيمنة الأمريكية وبررت وجودها.

صحيح أن المخططات الأمريكية تظل غير كاملة وتعاني من العديد من الثغرات، فالكمال لله وحده؛ ولكن تفوق أمريكا المستمد من قوة اقتصادها من ناحية ومن سيطرتها على الاقتصاد العالمي من خلال الشركات المتعددة الجنسيات من ناحية أخرى، يدعمه عامل آخر مهمته تيسير السبل المؤدية لتحقيق النجاح. فالمتمعن في العديد من المؤسسات الرسمية والتي توكل إليها عادة رسم استراتيجيات الولايات المتحدة لا تصدر قراراً إلا بعد العودة إلى المراكز البحثية الملحقة بها[1]. وبالنظر لفارق الإمكانيات فإنه وفي الوقت الذي تقوم الولايات المتحدة بمراجعة الموقف وقوة تحمل الخسائر العارضة والعمل على تجاوزها من خلال اتخاذ الحلول المناسبة، فإن شعوب هذه الدول، والتي روضت على تسوية النزاعات عن طريق العنف، لا تستفيد كثيراً من تعثر بعض مخططات الولايات المتحدة.

2 ـ الهيمنة والإرهاب في الشرق الأوسط

لقد جرت العادة، حين يتعلق الأمر بهيمنة الغرب (بريطانيا في مرحلة أولى والولايات المتحدة في مرحلة ثانية) في الشرق الأوسط بأن تختزل هذه الظاهرة في مسألة تعاون بعض الفئات المحلية، كبار التجار وكبار ملاك الأرض (البرجوازية الكمبرادورية (Comprador Bourgeoisie) مع الحكومات والمؤسسات الغربية المختلفة. وحتى بعد حصول المنطقة على استقلالها، وهي عملية قادتها الفئة نفسها التي قررت الاستحواذ بمفردها على غنائم المنطقة، فإنه، وبالنظر إلىٰ اختلاف الإمكانيات من ناحية ولطبيعة تكوين هؤلاء الاجتماعية والاقتصادية من ناحية أخرى، لم يكن بمقدورها التخلص من

(1) مرة أخرى إن قرارات وزراء خارجية الولايات المتحدة، على سبيل المثال، تصدر على ضوء التحاليل السياسية والمعلومات الاستراتيجية التي يزودهم بها مكتب المخابرات والبحوث الملحق بالوزارة. حول هذه الجزئية وغيرها من الجزئيات ذات العلاقة بالمؤسسات الأمريكية ودور اللوبيات المختلفة ذات العلاقة بشؤون الشرق الأوسط في واشنطن يمكن الرجوع إلى:
Jean-Charles Brisard, Guillaume Dasque. Ben Laden. **La verité interdite.** Paris,Denoel Impacts,2001, 31.

تبعيتها للغرب. فضعف إمكانيات المنطقة وهشاشة برجوازيتها جعلتها تلجأ، وعلى الدوام، إلى معونة عدو/حليف الأمس. ولا أظن أن أمر وحدة المصالح بين البرجوازيات المحلية والقوى العظمى وما تتطلبه من اتفاقيات وتنازلات من هذا الطرف أو ذاك بخافية عن أحد. ولكن السؤال الملح وفي ظل التغيرات التي عرفتها أركان الأرض الأربعة، خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، هو، هل لا يزال من الممكن تحليل واقع منطقة الشرق الأوسط من منظور تواطؤ كمبرادوريات محلية تم صنعها في مرحلة سابقة للاحتلال المباشر! هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى هل لا يزال الغرب (الولايات المتحدة تحديداً) ملزماً باحتضان فئات يعتقد أن صلاحيتها انتهت بانتهاء الحرب الباردة؛ كما أن ظهور الكمبرادوريات واختفائها هل هو مرهون فقط بفعل الآخر، أم إن له آليات نابعة عن تحولات المنطقة الداخلية. فالمتمعن في تاريخ الأسر الحاكمة بالمنطقة، فضلاً عن التحولات السياسية التي ساهمت فيها قوى اجتماعية مختلفة يخلص إلى أن لهذه الفئات القدرة ليس فقط على إرضاء الشريك، بل والقدرة أيضاً على إعادة إنتاج نفسها. بناء عليه فهل يمكن القول بأن هذا النوع من الفئات، والذي استمر في فضاء منطقة الشرق الأوسط ولأكثر من قرن، لم يعد ملائماً لصانع القرار الأمريكي الذي بات يلح على ضرورة الإصلاح والتغيير في المنطقة.

قبل الانتقال للحديث عن هذه المسألة التي أظنها وثيقة الصلة بظاهرة الإرهاب في الشرق الأوسط، أرى من الضروري التنويه بخلفية الهيمنة الأمريكية في المنطقة. فغني عن القول أن التواجد الغربي (الإنجليزي في مرحلة أولى والأمريكي في مرحلة ثانية) لم يكن له من غاية سوى السيطرة على مقدرات هذه المنطقة لأطول فترة ممكنة. وعلى الرغم من أن التدخل الإنجليزي/ الأمريكي في شؤون المنطقة يعود لبدايات القرن العشرين[1]، فإن انتهاء الحرب العالمية الثانية وخروج الاتحاد السوفيتي بقسط لا بأس به من غنائمها، لم يظهر انزعاج أمريكا من مكاسب الاتحاد السوفيتي فحسب، بل وأظهر للعيان أيضاً شدة حرص «الأصدقاء» أمريكا وبريطانيا على ضرورة احترام مكتسبات هذا الجانب أو ذاك في المنطقة. ففي سنة 1943 بعث تشرشل، رئيس وزراء بريطانيا، برسالة إلى الرئيس الأمريكي فرانك روزفلت يستفسر فيها عن سر اهتمام أمريكا بنفط إيران؛ فرد الرئيس الأمريكي بأنه طلب بالفعل من وزارة الخارجية ومن مستشاريه الخاصين دراسة النفط، مستطرداً بأنه يرجو أن لا يزعج هذا الأمر بريطانيا إذ إن الولايات المتحدة لا تعير حقول نفط بريطانيا بالعراق وإيران أي اهتمام (I'am not

(1) هذا وتجدر الإشارة إلى أن اهتمام إنجلترا والولايات المتحدة بالمنطقة في هذا التاريخ لم ينتج عنه اكتشافاً للنفط؛ ففي هذه الفترة اكتفت شركتا (ستاندرد أويل أو كاليفورنيا، وتكساكو) الأمريكيتين بإبداء الاهتمام الكبير بالمنطقة؛ وفي الثلاثينات من القرن نفسه تحصلت الشركتان على امتياز لاستكشاف النفط في السعودية. هذا وقد اكتشفتا النفط فعلياً هناك سنة 1938. انظر:

Sheldon L. Richman **«Ancient History: U.S conduct in the Middle East since world war II and the folly of intervention»** in: http://www.cato.org/pubs /pas/ pa-159.html

making sheep's eyes at your oil fields in Iraq or Iran)؛ ولأن «اللعب» أصبح على المكشوف رد تشرشل بأنه ممنون من تطمينات روزفلت وأنه بدوره يطمئن السيد الرئيس بأن بريطانيا لا تفكر إطلاقاً في لفت النظر إلى اهتمامات أمريكا أو إلى ممتلكاتها في العربية السعودية[1]، غير أن هذا الجانب المكشوف من المسألة كان حكراً وإلى حد كبير على هذين الطرفين وعلى بعض الأطراف الأخرى (بقية دول الحلفاء من ناحية وبدرجة أقل بعض أفراد البرجوازيات المحلية من ناحية أخرى)؛ بناء عليه، وحتى تضمن أمريكا وبريطانيا بقاء الحال على ما هو عليه عملتا على توجيه أنظار البرجوازيات المحلية لمسائل تشغلها وبالتالي تجعل أمر انفرادها بخيرات المنطقة أمراً غير أكيد. والحديث عن استراتيجية الغرب في هذا الصدد طويل ومعقد، لذلك أرى بأن يؤجل لدراسة قادمة، مفضلاً الانتقال لجزئية أراها تخفي ليس فقط أس سياسة الغرب في المنطقة، بل والأهم من ذلك تساهم كثيراً في تفسير ظاهرة صناعة الإرهاب المقترحة في هذه الدراسة.

لقد سبق التنويه في المبحث الخاص بالهيمنة الأمريكية في الجزء الجنوبي الغربي للكرة الأرضية بأهمية ابتكار عدو مشترك يسهل على الولايات المتحدة التدخل وبالتالي فرض الهيمنة. واستراتيجية استحداث عدو مشترك ليست بالضرورة واحدة. فلكل منطقة خصوصيتها والأهم من ذلك مكوناتها التي تساعد الصانع على تشكيل/ إعداد الوصفة المناسبة. فالخوف من انتشار الفكر الشيوعي في أمريكا اللاتينية جعل الولايات المتحدة تبتكر عدواً (تجارة المخدرات) يشغل الجميع عن مصدر الخوف الحقيقي للولايات المتحدة، ويجعلهم لا يترددون في طلب العون للتخلص منه.وبالنظر إلى أن الفكر الشيوعي في منطقة الشرق الأوسط، ولأسباب لا يتسع المجال لذكرها، لا يشكل خطراً حقيقياً على مصالح الغرب، فإنه لم يتم اعتبار محاربة الشيوعية في الشرق الأوسط مشروعاً مشتركاً، كما هو الحال في أمريكا اللاتينية؛ غير أن الولايات المتحدة لم تلغ هذا المشروع كلية في المنطقة؛ لذلك كان عليها أن تحور في هذه الجزئية بحيث تشكل هنا أيضاً، ولو جزئياً، مشروعاً مشتركاً.

فعلى الرغم من أن القوى البرجوازية في المنطقة كانت ترحب على الدوام بالتعاون مع الغرب، فإن هذا الأخير الرافض لاستحواذ البرجوازيات المحلية، في مرحلة لاحقة، على مقدرات المنطقة كان عليه أن يربك هؤلاء بتأسيس كيان سياسي منافس من نوع خاص (إسرائيل) ولا يمتلك من المقومات الذاتية/ الموضوعية التي تؤهله للانتزاء بخيرات المنطقة. ولا أريد أن أتوقف عند مسألة قيام إسرائيل في المنطقة، فهذا الموضوع يحتل حيزا كبيراً في الأدبيات العربية الخاصة بتاريخ الشرق الأوسط الحديث. ولكن الإعلان عن قيامها سنة 1947 أراه يحمل دلالة تستحق التنويه. بالتأكيد إن ما تعرض له اليهود من اضطهاد على يد النازيين في الحرب العالمية الثانية يعد من بين الأسباب التي جعلت هذا التاريخ

(1) Bill,James A. **The Eagle and the Lion.The tragedy of Iranian- American relations.** New york, 1988,29.

مناسباً لقيامها. ولكن أقليات وشعوب أخرى تعرضت لاضطهاد يعادل إن لم يفق اضطهاد هؤلاء ولكن الغرب لم ينصفهم ويمنحهم بالتالي حريتهم وتقرير مصيرهم! والأمثلة كثيرة ولا أرى ما يستدعي التوقف عندها، ويكفي أن يذكر المرء بما تعرض له الأرمن في آسيا، والباسك في أوروبا.

لماذا هذا التاريخ إذاً؟ لا أعتقد بأن أمر الإجابة عن هذا السؤال هين، ولكن مجرد طرحه والسعي إلى إبراز جوانب لا يتم التوقف عندها كثيراً وتوظيفها في سياق هذه الدراسة قد يبرز مظاهر إضافية للمسألة المثارة من ناحية ولموضوع الإرهاب في المنطقة من ناحية أخرى! إن النفط واستراتيجية الموقع، ضمن عوامل أخرى، جعلتا الغرب يسارع إلى تنفيذ قرار قيام دولة إسرائيل في هذا التاريخ تحديداً.فالبرجوازيات المحلية التي تحررت من التواجد العثماني بفضل مساعدات الغرب، كانت تعتقد بأنها ستنفرد بأمر المنطقة، وبخيراتها بطبيعة الحال! ولكن كيف يمكن للغرب أن يضمن هيمنته على المنطقة وأصحاب القرار فيها ينشدون السيطرة التامة على مقدراتها. لذلك فإنه بادر في مرحلة أولى إلى إبرام عقود تجعله ينفرد باستغلال نفط المنطقة؛ ولأن العقود هذه لا تفي بمفردها بالغرض، أي إحكام السيطرة على المنطقة وإضعاف برجوازيتها، فقد كان على الغرب أن يسارع إلى إنشاء دولة إسرائيل التي ستؤدي أدواراً مختلفة تخدم في مجملها أهداف الغرب. ولكن العقود هذه تعود إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية، فلماذا تأخر موعد قيام إسرائيل حتى سنة 1947؟

إن وعد بلفور وكما يعلم الجميع يعود لسنة 1917[1]، غير أن الأحداث التي صاحبت الحرب العالمية الأولى من ناحية (وصول الشيوعيين للسلطة في روسيا) وما نتج عنها من أحداث استمرت حتى منتصف العقد الثالث من القرن العشرين، فضلاً عن الأزمة الاقتصادية العالمية الخانقة عندئذ، كل هذه الأمور المتداخلة والمعقدة وغيرها من القضايا المحلية (إعادة رسم خرائط قطرية لبلدان الشرق الأوسط) أجلت أمر قيام إسرائيل في المرحلة السابقة لسنة 1947. فاستراتيجية موقع الشرق الأوسط المتنازع عليه حتى قبل حفر قناة السويس ليست بخافية عن أحد. ولا أعتقد بأن أحداً يجهل أيضاً أهمية نفط الشرق الأوسط بالنسبة للغرب. غير أن الحرب العالمية الثانية أظهرت وبما لا يدع مجالاً للشك أهمية النفط بصفة عامة، ونفط الشرق الأوسط في إدارة المعركة بصفة خاصة. لذلك فإنه وحتى قبل انتهائها شاهدنا كيف أن نفط المنطقة (إيران والعراق والسعودية) ومنذ سنة 1943 يحتل صدارة اهتمام بريطانيا والولايات المتحدة . لذلك فإنه وبانتهاء الحرب الثانية، وبرسم حدود لبلدان

(1) يقول الدكتور علي محافظة بأن هذا التصريح كان قد صدر «عن وزير الخارجية البريطاني أرثر جيمس بلفور في رسالة بعث بها إلى زعيم الطائفة اليهودية في بريطانيا اللورد روتشيلد في الثاني من نوفمبر/تشرين الثاني 1917، وتضمن عطف الحكومة البريطانية على المشروع الصهيوني الرامي إلى إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين وبذل خير مساعيها لتحقيقه، شريطة عدم إلحاق الضرر بالحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية في البلاد، أو بالحقوق التي يتمتع بها اليهود في البلدان الأخرى وبمركزهم السياسي فيها» انظر: **العلاقات الألمانية الفلسطينية. 1841 - 1945**. بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981، حاشية 155، صفحة 171.

الشرق الأوسط وإنشاء جامعة البلدان العربية ووضع فلسطين تحت الانتداب الإنجليزي، أصبح أمر قيام إسرائيل في المنطقة ممكناً في هذا التاريخ وليس قبله.

ولست في حاجة للاستطراد في هذه الجزئية، فكل ما يتعلق بأمر قيام إسرائيل هو معروف ويتم تداوله على مستويات مختلفة. ولكن الأمر الجدير بالتنويه، وفي سياق التطرق لمسألة صناعة الإرهاب، هو علاقة قيام إسرائيل بالظاهرة قيد البحث. فقيام دولة عبرية ليس، وكما يعتقد الكثير، خدمة لليهود الذين يسيطرون على العالم إلى آخر القصة. صحيح أن اليهود يمتلكون من الإمكانيات المالية وغيرها الأمر الذي يؤهلهم لأن يمارسوا، من خلال اللوبيات الصهيونية ولعل أشهرها الآن (AIPAC) بعض الضغوطات على صناع القرار في الغرب . كل هذا صحيح، ولكن الدولة التي اعتمدت في قيامها على الغرب في مرحلة أولى وعلى الولايات المتحدة في مرحلة لاحقة وبشكل يؤكد استحالة تخلصها من التبعية التي ولدت معها، لا أظنها تمتلك من الإمكانيات الذاتية التي تجعلها تفرض شروطاً على رعاتها أو حتى ترفض ما يطلب منها. فعلى الرغم من أن حرب سنة 1967 أظهرت تفوق إسرائيل العسكري على الدول العربية الثلاث (مصر وسوريا والأردن) الأمر الذي يفترض توقف المساعدات الغربية، أو على الأقل تخفيضها، فإن 99٪ من إجمالي المساعدات الأمريكية البالغة 133 بليون دولار قدمت لإسرائيل بعد حرب حزيران [1]؛ لا لشيء إلا لأن وجود إسرائيل، يستطرد (Zunes) أستاذ العلوم السياسية بجامعة (San Francisco) يخدم مصالح الولايات المتحدة أكثر مما يخدم مصالحها هي، وبالتالي فإن وجودها في المنطقة يكاد ينحصر في خدمة المصالح الأمريكية ورعايتها[2]؛ فهي وكيلة للمصالح الأمريكية في هذه المنطقة الاستراتيجية والحيوية، وهي القوة التي تساعد على القضاء على الحركات الوطنية، فضلاً عن أنها تعتبر حقل تجارب للأسلحة الأمريكية. والأهم من ذلك كله أنها تعتبر «مفترق طرق» تقوم الولايات المتحدة من خلالها بتحويل الأسلحة لبلدان العالم الثالث التي لا تستطيع تحويل الأسلحة إليها مباشرة كما حدث مع جنوب أفريقيا، وجواتيمالا وإيران[3]. من ناحية أخرى إن المساعدات الأمريكية على أهميتها لا تؤكد تبعية إسرائيل[4] فحسب، بل وتؤكد أيضاً

(1) Stephen Zunes «US aids to Israel: interpreting the strategic relationship» in:http://www.washington-report.org\html\us_aid_to_israel.htm

(2) هذا وفي نفس السياق تقريبا يذكر الدكتور كنعان أن إسرائيل القاعدة الاستعمارية، أو «الغزوة العسكرية كما وصفها مرة الجنرال ديغول.. ليست وجوداً يستمد أسباب بقائه من جذور سكانية راسخة في أرضها على مرّ التاريخ.وإنما جاءت نتيجة غزوة ناجحة. فهي أقرب ما تكون إلى الحدث الطارئ الذي يبقى ما بقيت له الغلبة العسكرية» انظر: **سقوط الإمبراطورية الإسرائيلية**. بيروت، دار النهار للنشر، 10.

(3) زون.

(4) يذكر (توم مالثانر) بأن (يوسي بيلين) وكيل وزارة خارجية إسرائيل وعضو الكنيست كان قد صرح سنة 1994 أمام المنظمة الصهيونية النسائية العالمية بأن إسرائيل لا تتمتع باقتصاد قوي وإلا كيف نفسر استمرارنا في طلب إحسانكم. انظر:

=

صعوبة توظيف هذه الأموال فيما يخدم اقتصاد إسرائيل في المستقبل. فكل دولار تحصل عليه إسرائيل، يقول (Matti Peled) جنرال إسرائيلي سابق وعضو حالي في الكنيست، يكلف خزينتها في المقابل ثلاث دولارات! فإسرائيل مطالبة بتدريب الجنود على استخدام الأسلحة، وبشراء قطع الغيار أيضاً[1].

قد لا يقبل الكثير من المهتمين العرب بشؤون الشرق الأوسط بما ذهبت إليه، وهذا أمر طبيعي؛ ولكن وبالنظر إلى أن هذه الوقفة لا علاقة لها بمسألة إعادة تقييم طبيعة المساعدات الأمريكية لإسرائيل، بل لها علاقة باستراتيجية الولايات المتحدة في صناعة الإرهاب فإنه من المناسب ترك مسألة الاختلاف حول طبيعة المساعدات الأمريكية من ناحية ودور إسرائيل في المنطقة من ناحية أخرى والعودة للقضية الجوهرية في هذه الدراسة: صناعة الإرهاب. طبيعي أنه عند قيام إسرائيل لم يفكر الغرب في مسألة الإرهاب، فهذه الأخيرة ارتبطت في تاريخ المنطقة وإلى حد كبير بحرب حزيران[2]! والمتمعن في قرارات المنظمات الدولية يرى كيف أن أهم قراراتها، وباستثناء اتفاقية طوكيو الموقعة 1963/9/14، كانت قد أبرمت بعد حرب 1967. ولكن قيام دولة عبرية في منطقة يشكل المسلمون فيها أغلبية، مهد، في اعتقادي، لهذه الظاهرة لاحقاً؛ فبالإضافة للأغراض المنوه بها والتي تخدم في مجملها هيمنة أمريكا، وتجعل عملية السلام والوفاق في المنطقة عملية شبه مستحيلة[3]، فإن استغلال عامل الاختلاف الديني (يهود ومسلمين) لم يشكل لصانع القرار الأمريكي إلا جزءاً من المسألة، أما الجزء الأهم فذلك المتعلق باستمرار الاختلاف وفق نسق تصاعدي (وإذا كان المسلمون هم الذين يدفعون الآن ثمن هيمنة أمريكا في المنطقة، فإنني لا أستبعد أن يدفع اليهود في المستقبل ثمن هذه الهيمنة).

وعلى الرغم من أن عناصر/ مكونات الإرهاب، كما سبق القول، تختلف باختلاف الموقع، فإن الغاية تظل واحدة، أي إحكام السيطرة وفرض الهيمنة. وبالنظر إلى أن الولايات المتحدة لا ترغب

= Tom Malthaner «**U.S aid to Israel: what U.S taxpayer should know**» In: http:// www. washington-report. org\ html\ us-aid-to-israel. htm

(1) Ibid

(2) إن المتمعن في التقارير الخاصة بالأعمال الإرهابية في النصف الثاني من القرن العشرين يخلص أولاً إلى أن جميعها كان بعد حرب حزيران، ويخلص ثانياً إلى أن تصاعد العمليات اقترن بحادثة حرق المسجد الأقصى في 1969/8/21 ؛ففي حين قام الفلسطينيون طوال عام 1968 بثلاثة أعمال، فإن الأعمال التي قاموا بها بين أغسطس/آب سنة 1969، مباشرة بعد حريق المسجد وديسمبر/كانون الأول سنة 1971 تجاوزت 7 عمليات؛ لمزيد من التفاصيل انظر:

Encyclopedia of terrorism. Cindy C.Combs and Martin Slann. Facts on file,Inc,2002.

(3) يقول زون بأن الولايات المتحدة لا تفكر بالمرة في سلام المنطقة، ولنتأمل قليلاً ما يمكن أن يحصل لمنطقة الشرق الأوسط لو وظفت فيها جهود الفلسطينيين وتقنية إسرائيل ونفط عرب الخليج! كيف تقيم مصانع الأسلحة الأمريكية هذا الأمر؟ وماذا عن شركات النفط وأصحاب القرار في وزارة الدفاع؟ المرجع السابق.

حقيقة في استقرار المنطقة، ولا تحرص أيضاً على حياة شعوب المنطقة، بما في ذلك الإسرائيليين، فإن اللجوء لعامل الاختلاف الديني الذي تبناه المسلمون واليهود عن حسن نية أو عن جهل، لم يعمق الاختلاف بين أتباع هذين الدينين فحسب، بل وضمن لأمريكا عقوداً قادمة من التدخل والسيطرة. مرة أخرى قد لا تلقى وجهة النظر هذه الكثير من الاستحسان، ولكن المتمعن في بعض المعطيات التي سيتم عرضها قد يخلص إلى رأي غير الرأي الذي اعتاده القارئ. فلو نظرنا معاً في حرب أكتوبر/تشرين الأول من وجهة نظر غير وجهة النظر المعلن عنها وبحثنا فيها من زاوية الاختلاف الديني لخلصنا لرؤية بكل تأكيد مغايرة. ولا أريد أن أخوض في مسألة النصر الذي حققته هذه الجهة أو تلك، أو عن الاستراتيجيات ذات العلاقة بتلك الحرب، ليس لأنني غير متخصص وأن هذه المسائل خاض فيها الكثير من الخبراء العسكريين، بل لسبب آخر هو أنني لا أريد الخوض في جزئيات ستجعلنا نبحث في الأعراض ونغفل مرة أخرى عن جوهر المسألة. فأهمية الاختلاف الديني كان بكل تأكيد قائماً وبالتالي سابقاً لحرب أكتوبر، ولكن حرص العراب، راعي هذه الحرب، على تضخيمه وجعله محور النزاع جعله في اعتقادي يحدد موعداً لا يعمق هذا الاختلاف فحسب، بل ويجعل العامل الديني هو العامل المحرك والوحيد للنزاع العربي الإسرائيلي لعقود قادمة. وإشعال فتيل الحرب من منطلق الاختلاف الديني أنه يعد الأرضية لحروب دينية ليس فقط بين هذا البلد أو ذاك، بل والأهم من ذلك داخل البلد الواحد المتعدد الديانات أو حتى المذاهب. صحيح أن حرب سنة 1973 أطلق العرب عليها حرب أكتوبر، ولكن العاشر من رمضان كان اليوم الأول لانطلاقها. ودلالة شهر رمضان بالنسبة لحدث بهذا الحجم للمسلم العادي ليست في حاجة لأي تعليق.

ولكن علينا أن نلفت النظر لهذه الجزئية، أي جزئية ربط السياسي بالديني، والتي هي ظاهرة مستحدثة ولا تمت بصلة لحروب المسلمين الأول. فلا تذكر المصادر العربية الأولى أن المسلمين كانوا يختارون شهر رمضان لشن حروبهم سواء تلك التي جرت في حياة الرسول، عليه الصلاة والسلام، أو في الفترات اللاحقة.ففي حياة الرسول لم يخض المسلمون إلا معركة واحدة في شهر رمضان. وحتى هذه لم يهيأ لها ولم يختر لوقوعها شهر رمضان، فوقوعها في ذلك التاريخ كان صدفة؛ ففي السنة الثانية من الهجرة وفي شهر رمضان، تقول المصادر، سمع رسول الله بقدوم عير قريش «وفيها أموال كثيرة ومعها ثلاثون رجلا أو أربعون... (ف)ندب المسلمين.. وقال هذه عير قريش فيها أموالهم فاخرجوا إليها لعل الله أن ينفلكموها»[1]. كما لم تسجل كتب التاريخ أن المسلمين كانوا يفضلون شهر رمضان أو غيره من الأشهر ذات الدلالة الدينية في حروبهم. فالحرب التي هي خدعة وبين طرفين، لا يعقل أن يسمح لأحد الطرفين باختيار الشهر المناسب، أو اليوم المناسب! قد يلجأ الطرفان وفي مناسبات دينية لإيقاف الحرب لبضعة أيام أما أن يترك أمر تحديدها

(1) البلاذري، **فتوح البلدان**، 1: 138.

لطرف دون الآخر فهذا أمر غير ممكن. وهذا ما يفسر تنوع الأشهر التي وقعت فيها أهم حروب العرب والمسلمين في القرون الوسطى. فاليرموك كانت في شهر رجب سنة خمس عشرة، والقادسية كانت في آخر سنة ست عشرة، أما معركة حطين فقد كانت سنة 582هـ «يوم السبت لخمس بقين من ربيع الآخر»[1].

إن مسألة تحديد موعد لقيام حرب ما بين طرفين هي قضية ممكنة، ولكن في حالة واحدة، أي حين يكون لهذه الحرب راعٍ! فمهمة الراعي (Sponsor)، كما هو الحال في مباريات الملاكمة، تحديد المواعيد والثمن الذي سيتقاضاه المتنازعان! ولا أريد أن أدخل في تفاصيل الثمن الذي لوح به الأمريكيون للطرف الأضعف وأفضل الاسترسال في عرض هذه الجزئية التي لا يتفق عليها الكثير من الباحثين. ففكرة وجود راعٍ لهذه الحرب قد تبدو فكرة مبالغ فيها ولا تستند لأي دليل. وأنا أتفق في أنها فكرة تفتقر للدليل، وبالتالي للدقة. ولكن دعنا نترك جانباً مسألة الأدلة، ونمعن النظر في الجزئية التي تخص الطرف الآخر. فأن يختار المسلمون أحد أيام شهر رمضان فذلك أمر ممكن (فالحرب خدعة)، ولكن أن يوافق هذا الموعد مناسبة دينية (يوم كيبور) يعظمها الإسرائيليون كثيراً، فهي مسألة في حاجة لإعادة نظر. فأن يذهب المصريون أيضاً إلى أنهم اختاروا هذا الموعد نتيجة ترتيبات مسبقة ومناورات تكتيكية تعود إلى سنة 1971 هو أمر ممكن أيضاً، ولكن موافقة العراب في رأيي المتواضع تظل أساسية[2]! وأرجو أن لا يفهم من هذا أنني أشكك في قدرات الاستراتيجي المصري، أو في غيره من الاستراتيجيين العرب؛ فالاستراتيجي المصري، والأردني والسوري يمتلكون من الرؤية، فضلاً عن حب الوطن ما يجعلهم قادرين ليس فقط على تقديم التضحيات، بل والقدرة أيضاً على وضع خطط لا يمكن الطعن فيها. ولكن ما نحن بصدده لا علاقة له بقدرة هؤلاء على وضع الخطط أو على حسن إدارة المعارك. فالمشكلة تكمن أساساً في طبيعة هذه الحرب إذ لو أنها أديرت من أجل تحرير الأراضي العربية لأصبح الحديث عن دور العراب أو غيره غير ممكن. ولكن ولأن هذه الحرب لم يقصد بها غير تحريك الوضع بالكيفية التي تسمح للطرفين السوري والمصري بقبول التسوية السلمية والدخول في فترة لاحقة في مفاوضات السلام مع إسرائيل، حينها يكون الحديث عن الراعي أكثر من ممكن ومقنع أيضاً[3]. وعلينا أن نلفت النظر لجزئية أخيرة لها علاقة بقدرة الاستراتيجي العربي وهي

(1) ابن الأثير، الكامل، الجزء 11، 534.

(2) على الرغم من أن وكالة المخابرات الأمريكية كانت ترصد تحركات الجيشين السوري والمصري منذ شهر سبتمبر/أيلول، فإنها لا تخبر إسرائيل بذلك ؛ ليس هذا فحسب بل إن سفير الولايات المتحدة بتل أبيب (Kenneth Keating) يصر في مقابلته لرئيسة الوزراء جولدا مابير الساعة السادسة من صباح يوم السبت (6) أكتوبر على ضرورة التزام إسرائيل بعدم المبادرة والهجوم إذ إن ذلك سيحرج كثيراً الولايات المتحدة! انظر:
Guillebaud, Jean-Claude, **Les jours terribles d'Israël**, Paris,Editions du Seuil,1974, 93.

(3) إن الدور الأمريكي في رعاية شؤون الشرق الأوسط لا يخفى على أحد، ولكن الدرجة، أي درجة التدخل هي التي تثير الجدل والاختلاف.فلقد ذكر الرئيس المصري أنور السادات في مقابلاته الصحفية بأن أمريكا تمتلك 99٪ من=

أنه ليس كل ما يعرضه أو يقترحه القادة العسكريون لهذه البلدان تستجيب له قياداتهم السياسية (نذكر هنا وعلى سبيل المثال لا الحصر ما دار بين الفريق الشاذلي، والرئيس أنور السادات). لذلك فإن السؤال هل اختار العرب هذا التاريخ نتيجة تخطيط ودراية، أم أن هناك من اختار لهم هذا التاريخ يظل سؤالاً قائماً وفي حاجة لمزيد من الدراسة والبحث!!! وقد تحتاج الإجابة عن هذا السؤل ظهور المزيد من الوثائق ذات العلاقة بهذه الحرب، ولكن الحاجة لمزيد من الشجاعة، شجاعة التحليل والمضي فيما وراء الروايات الرسمية، هي أهم، في اعتقادي، بكثير من مسألة الدلائل والبراهين والوثائق. وقد تكون لمسألة إذكاء النزاع الديني بين المسلمين واليهود أسباب أخرى لا زلنا غير قادرين على إدراكها، ولكن الأمر شبه الأكيد، وحتى وإذا ما اكتفى الراعي في هذه الحرب بدوره التقليدي، فإن التداعيات التي تلت هذه الحرب (إبراز التنافر الديني بين المتنازعين) تكاد تؤكد ما ذهبت إليه. فمنذ حرب أكتوبر/ تشرين الأول والحركات الإسلامية التي اعتقد الرئيس السادات أنها أصبحت مستأنسة تزداد قوة وميلاً للعنف. وسقوط الرئيس السادات نفسه برصاص هؤلاء يؤكد أهمية التحول عند هؤلاء حيث أصبح استخدام العنف الوسيلة الوحيدة ليس فقط لتغيير النظام السياسي القائم، بل ولتغيير حياة الأفراد أيضاً وفق أنماط لا مكان فيها للرأي المغاير.

إن تفوق إسرائيل العسكري في حرب حزيران، والنجاح، بفضل مساندة الولايات المتحدة، في تحويل الانتصار العربي في حرب أكتوبر إلى شبه هزيمة، لم يعد يقنع الرأي العام الغربي بصورة دولة إسرائيل الضعيفة والمستضعفة والمحاطة بدول عربية إسلامية معادية لا هم لها سوى إلقائها في البحر. إن هذه الصورة الكاريكاتورية والتي ابتدعها الغرب لم تعد تقنع حتى أكثر الناس سذاجة.لذلك كان على أمريكا أن توظف في مرحلة ما بعد حرب أكتوبر هذا الاختلاف الديني الذي ضخم وبشكل كبير طوال السنوات التي تفصل حرب أكتوبر عن حرب أفغانستان... فقيام إسرائيل والدفاع عن وجودها، يعلن الغرب، هي مسألة أخلاقية[1]! ولكن تعاظم هذه القوة والسيطرة على أراض عربية منذ حرب 1967 لم يعد يقنع الرأي العام الغربي على وجه التحديد بهذه الحجة. لذلك كان على أمريكا، بعد حرب حزيران، أن تضخم من جزئية الاختلاف الديني بين اليهود والمسلمين المسكوت عنه في البداية في الإعلام الغربي. وعداوة أتباع الديانتين ليست من صنع أمريكا والحق يقال، ولكن عظمة الصانع تكمن في اختياره لمواد تصنيع محلية مدة صلاحيتها طويلة جداً.

= أوراق اللعبة في الشرق الأوسط!وحين أبدى الرئيس الأمريكي كارتر عدم ارتياحه لهذا الرأي، أجاب الرئيس السادات في إحدى زياراته لواشنطن «إنك محق، هي ليست 99٪، بل 99.9٪»: انظر:

J.Cooly, **Unholy Wars.Afghanistan, America and International Terrorism,** London, Pluto Press,2002, 22.

(1) غير أنه يجب الإشارة إلى أن تعاطف الغربي الأخلاقي لا يشمل أمريكا! فتعاطف هذه الأخيرة مع إسرائيل لا يمت بصلة للأخلاق، بل لعل غياب هذا العامل هو الذي قرب بينهما لاحقاً! فنشأة البلدين كانت في الحالتين على حساب السكان الأصليين في فلسطين وفي أمريكا!

والخوض في جزئية العداء التاريخي بين أتباع الديانتين لن يضيف الكثير للمسألة المثارة، فضلاً عن أنه سيجعلنا نخوض في أعراض المشكلة. فظاهرة الإرهاب، وكما تم التنويه في بداية الدراسة، لا علاقة لها بالدين بل لها علاقة بالهيمنة وما تتطلبه هذه الأخيرة من ردود فعل وسياسات.لذلك وحين تيقن الغرب/ أمريكا من أن الاستمرار في تصوير إسرائيل على أنها الدولة الضعيفة والمحاطة بأعداء من جميع النواحي هدفهم الإلقاء بها في البحر لم يعد مقنعاً، كان على الولايات المتحدة أن تسارع إلى إخراج مكون آخر يبرر العمل الإسرائيلي في المنطقة، والأهم من ذلك يضمن هيمنتها. فإسرائيل، تقول صحيفة يديوت آهارنوت، هي بمثابة رسول العراب؛ فهي لا تقوم إلا بأعماله القذرة التي يحرص على إخفائها ويفضل الظهور بمظهر رجل الأعمال المحترم! كما ذكر أحد الساخرين الإسرائيليين، في سياق حديثه عن المساعدات الأمريكية، بأن السيد، أمريكا، يمنحنا الغذاء للأكل، ولعض أولئك الذين يأمرنا بعضهم[1]. لذلك يجب فهم ما تقوم به إسرائيل في المنطقة من منطلق مغاير، منطلق يكشف أكثر دور العراب. فإبراز الخلاف الديني لم يدفع بالكثير من الباحثين العرب والمسلمين لإعداد الدراسات الخاصة بالأطماع الصهيونية في المنطقة فحسب، بل جرهم إلى الخوض في أعراض المشكلة متغافلين أكثر وأكثر عن طبيعة الإرهاب التي تعمدت الولايات المتحدة إثارتها في مرحلة أولى من منطلق العداء اليهودي الإسلامي.

بناء عليه فإن الحرص على تأكيد العداء اليهودي الإسلامي، والذي لم ينته عند النصوص التي تضمنها الكتب المنهجية في هذه الجهة أو تلك، لم يوجه دفة الصراع العربي الصهيوني وجهة تخدم مصالح العراب فحسب، بل والأخطر/ الأهم من ذلك كله أنه يجعل بعض بلدان الشرق الأوسط، العاجزة عن منافسة إسرائيل واحتلال المكانة التي تحتلها هذه الأخيرة لدى الولايات المتحدة، تتجه لطلب المساعدة من الاتحاد السوفيتي.إن دفع هؤلاء للجوء للمعسكر الشرقي، والذي من المفترض أن يشكل خطراً على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، كان من أهم الترتيبات التي وضعتها هذه الأخيرة. فلعلم أمريكا بعدم أهمية التيار الشيوعي في المنطقة لم تر في اعتناق بعض أنظمة المنطقة، وليس كلها (العراق، ومصر وسوريا) مبادئ اشتراكية ليس لها من هدف سوى محاربة إسرائيل، ربيبة الولايات المتحدة، ما يهدد مصالحها؛ وبذلك ضربت الولايات المتحدة عصفورين بحجر واحد؛ فبفضل هذه الاستراتيجية توصلت أمريكا إلى جعل «الشيوعية» وأنصار المعسكر الشرقي في الشرق الأوسط يشكلون عدواً مشتركاً لها ولأعوانها في المنطقة؛ أما العصفور الثاني والأهم فله علاقة بالاختلاف الأيديولوجي، والذي سعى الاتحاد السوفيتي لتوظيفه بدوره؛ إن الاختلاف الأيديولوجي بين بلدان الشرق الأوسط والذي قلّل هنتنغتون من أهميته، أدى دوراً على درجة كبيرة من الأهمية. فاختلاف الإخوة في المنطقة لم يسمح للولايات المتحدة بالتدخل المستمر فحسب، بل ومن تهيئة المنطقة لمحاربة التيار «القومي ـ الاشتراكي» من خلال أيديولوجية منافسة، ولكنها لا تهدد مصالح

(1) زون!.

أمريكا؛ إن اللجوء للتنظيمات الإسلامية سوف لن يعمق الاختلاف بين بلدان الشرق الأوسط المختلفة أيديولوجياً فحسب، بل وسيجعل استعمال العنف داخل الدولة الواحدة أمراً ممكناً في مرحلة متأخرة.

فالاختلاف بين دول منطقة الشرق الأوسط في المرحلة السابقة لحرب حزيران لم يتجاوز كثيراً حدود القذف والشتم، والذي عادة ما يتصدر النشرات الإخبارية المسموعة والمقروءة لهذه الدولة أو تلك؛ ولكن وما أن انتهت هذه الحرب والتي أفقدت شباب المنطقة، بسبب غطرسة إسرائيل وهوان أنظمة المنطقة وضعفها، توازنهم، حتى أصبح التفكير في استخدام العنف أمراً لا مفر منه خاصة بعد أن أكدت حرب أكتوبر/تشرين الأول في مرحلة لاحقة عجز الأنظمة عن قهر إسرائيل عسكرياً. في هذه المرحلة، مرحلة التحرير، التي فرضت هذه المرة على دول المواجهة مع إسرائيل كان لا بد من مضاعفة «جرعة» التفكير الديني التي تم إعدادها قبل حرب أكتوبر مباشرة. وعلى الرغم من أن الأنظمة العربية التي منيت مرة أخرى بهزيمة على يد إسرائيل، كانت قد تبنت الكثير من الشعارات الدينية، فإن شباب المنطقة الذين فقدوا الثقة في زعاماتهم، لم يفقدوا الثقة في الفكر الديني، الجهادي منه على وجه التحديد؛ ففي غياب المؤسسة تأتي المبادرة الفردية، لذلك قام شباب المنطقة بمفردهم، أو تحت تأثير الدعاة الذين أعدوا في مناطق/ بلدان غير مناوئة للولايات المتحدة، بتشكيل تنظيمات تختلف قلباً وقالباً عن التنظيمات الإسلامية التقليدية؛ فحدة موقف هؤلاء من اليهود في الأساس وتعصبهم الديني وتحميلهم زعامات المنطقة فشل الأمة وهوانها، أفقدهم توازنهم وجعلهم يستبيحون دم اليهودي، والمسيحي، والمسلم أيضاً.

غير أن هذا التطرف لم يكن عبثياً كما يحلو للبعض تصويره، بل كان ناجماً عن عدة عوامل. ففي الوقت الذي نتج الإرهاب في القارة اللاتينية عن محاربة الشيوعية، فإن الدعوة إلى محاربته في الشرق الأوسط كانت متعددة الجوانب.فقيام إسرائيل من ناحية، ودفع بعض الأنظمة لاعتناق الاشتراكية السوفيتية من ناحية أخرى شكلا ضلعي الظاهرة في الشرق الأوسط؛ غير أن لهذا المثلث ضلع ثالث لا يمكن تجاهله.فالحديث عن الإرهاب بمعزل عن مخيلة المسلم البسيط العادي والمحبط يفقد الظاهرة أهم أضلاعها. فعقلية الرجل المسلم البسيط هي أرضية خصبة تختلط فيها الحقيقة بالخيال، وتجعله يتشبث، بالتالي بالفكر الإسلامي الذي، وبسبب اجتهادات أئمة هذا التيار، لم يعد له من غاية سوى حثّ الجميع على الجهاد ضد الشيوعية والعلمانية؛ لذلك وكما دفع قادة هذه البلدان للجوء للسوفييت لمحاربة إسرائيل وأمريكا، فإن شباب المنطقة وبعض أنظمة الشرق الأوسط (مصر والسعودية على وجه التحديد) كان عليهم اللجوء للولايات المتحدة للتخلص من «أنصار السوفييت» ومن العلمانيين، ومن دعاة الحرية وحقوق الإنسان ومن الإسلاميين الآن.

مرة أخرى لا أريد التوقف كثيراً عند التفاصيل التي قد لا تجعل المرء قادراً على تفهم التغيرات المتلاحقة. فالعمل الجهادي، أو النضالي هو أمر لا خلاف حوله إذ حتى المنظمات الدولية تقره، ولكن التحول منه أفراداً وجماعات ولأسباب يطول شرحها لأعمال إرهابية هدفها استئصال الأرواح

البريئة هو ما لا تقره لا القوانين ولا الشرائع . صحيح أن الوجود الإسرائيلي ساهم ولا يزال يساهم في إذكاء لهيب العنف، ولكن الاستراتيجية الغربية/ الأمريكية من ناحية والاستعداد النفسي لشباب المنطقة، فضلاً عن ممارسات الأنظمة الحاكمة كلها أطراف يتوجب عدم تجاهلها حين تتم معالجة هذه الظاهرة معالجة موضوعية. بكل تأكيد ما تقوم به الولايات المتحدة في المنطقة يعد الأهم والأخطر ولكن التغاضي مثلاً عن ممارسات قادة المنطقة والذي يلوح به كعامل من عوامل الغضب وبالتالي العنف لا يمكن تجاهله. ففي الوقت الذي تعاني عديد بلدان الشرق الأوسط من البطالة والعزوف عن الزواج وما يترتب عليهما من مشاكل اجتماعية واقتصادية فإن العديد من حكام المنطقة يمتلكون من الأموال والاستثمارات الشخصية ما تعجز بعض الدول، دول المنطقة عن جمعها. ففي إحدى التقارير التي عرضتها المحطة التلفزيونية الإنجليزية (BBC News) أفادت بأن سبعة من بين أغنى عشرة رؤساء دول في العالم سنة 1999 هم من الحكام العرب! إن أول هؤلاء، يقول التقرير هو الملك فهد ملك المملكة العربية السعودية الذي تبلغ ثروته (28) بليون دولار. كما يفيد التقرير نفسه بأن الأمير الوليد ابن طلال من بين خمسة من أصحاب البلايين السعوديين، يمتلك ثروة تقدر بـ (15) بليون دولار! أما الشيخ زايد رئيس دولة الإمارات فثروته تقدر بـ (20) بليون دولار. وعلى الرغم من أن الشعب العراقي يعاني الأمرين ومنذ أكثر من عقدين، فإن ثروة الرئيس صدام حسين تقدر بـ (6) بليون دولار! والأمر اللافت للنظر هو أمر بعض الدول الفقيرة في المنطقة؛ ففي حين تكاد ميزانية دولة سوريا لا تتجاوز الأربعة مليارات، فإن ثروة الرئيس الراحل حافظ الأسد تصل إلى مليارين .وإذا أضفنا إلى هذه الأرقام ثروة كل من أمير الكويت جابر الأحمد الصباح (17) مليار دولار، وثروة الشيخ مكتوم أمير دبي (12) بليون دولار[1]، فضلاً عن استثمارات ابنه وولي عهده محمد بن مكتوم في الخيول والتي تصل إلى (6) بليون دولار، وثروة أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة (5) بليون دولار، فإن الرقم الإجمالي يكون (111) بليون دولار! وإذا أضفنا إلى هذه الثروات، ثروات ولاة العهد فإن إجمالي ثروات حكام المنطقة تتجاوز كثيراً المساعدات الأمريكية لإسرائيل منذ نشأتها.

كيف يمكن لأي إنسان عاقل ومحايد أن يتجاهل هذا الوضع الاستفزازي! ولكن ظاهرة اللجوء لاستخدام العنف لا يمكن في اعتقادي، رغم أهمية عامل ثراء الحكام الفاحش في استفحال ظاهرة الإرهاب، أن يكون السبب الرئيسي. فالمجتمعات العربية الإسلامية، وبصفة عامة، روضت ولقرون عدة على سياسة الرضا/ القناعة (Policy of content) وهذه غير سياسة القبول (Policy of consent). فما الذي يجعلها تثور الآن على هذه الفلسفة التي كانت تسوقها للأغلبية الساحقة من المسلمين طوال قرون النهضة والانسحاب! لماذا يقرر الآن رجال الدين/ الدعاة المسلمين توأم روح الأنظمة على مر العصور إصدار الفتاوى التي تشرع استخدام العنف؟ فرجال الدين الذين روضوا أبناء الأمة الإسلامية عبر

(1) Arab Rulers top rich list .In : http://news.bbc.co.uk\1\hi\world\middle_east\374776.stm.

القرون على القبول بالأمر الواقع وتفويض أمرهم لله يقررون الآن ليس فقط التخلي عن فلسفة السلف، بل ويعلنون أن محاربة الأنظمة العربية القائمة ركن أساسي من أركان الدين. هذا التحول يبدو للوهلة الأولى نابعاً من واقع المنطقة المنوه ببعضه في الفقرة السابقة. وهذا ما يعتقده الكثير من الباحثين الذين يعملون، بوعي أو بدون وعي، على إقناع الجميع بمنطقية التحول من ناحية، وبمحلية الظاهرة الناتجة عن تراكم الأموال في فئة صغيرة من ناحية أخرى. إن العوامل الداخلية هذه على درجة كبيرة من الأهمية ولا يمكن بأي حال من الأحوال التقليل من شأنها أو تجاهلها، ولكن القفز من مرحلة التعاون/ الاتفاق الذي كان قائماً بين الفئة الحاكمة ورجال الدين إلى مرحلة استخدام الطرفين للعنف، يصعب تفسيرها من منطلق التغيرات الاجتماعية/ الاقتصادية فقط؛ فكما أن الفئة الحاكمة كانت ولا تزال على علاقة وثيقة بدول الغرب، أمريكا على وجه التحديد، فإن التطرق للتيار الديني ولأهم رؤوسه بمعزل عن التأثير الغربي، لا يساعد المرء كثيراً على فهم طبيعة التحول المنوه به! ولكن وحتى نفهم طبيعة العلاقة هذه علينا أن نطرق باباً آخر قلما انتبه إليه الباحثون المهتمون بظاهرة الإرهاب. فعلاقة البرجوازية المحلية بشقيها «الليبرالي» و«السلفي» بالغرب، وما نتج عن هذه العلاقة من سلبيات وإيجابيات بمعزل عن النظام التعليمي السائد في المنطقة إبّان الاحتلال وبعده، ستجعل أمر البحث في أسباب ظهور التطرف الفكري والسياسي في منطقة الشرق الأوسط أمراً مستعصياً.

الفصل الثالث

علاقة التعليم بالإرهاب

إن دعوة الولايات المتحدة المتكررة في الآونة الأخيرة لضرورة تغيير المناهج العربية الإسلامية وتحديثها ليست بكل تأكيد الدافع الذي جعلني أخصص فصلاً للنظام التعليمي في دراسة هدفها الأساسي كشف الاستراتيجية الغربية ذات العلاقة بصناعة الإرهاب. ولكن وكما ذكرت في مستهل الدراسة بأن منهجية هذا العمل والتي تنطلق من مبدأ النقد المزدوج لا بد وأن تتوقف من حين لآخر أمام عناصر الظاهرة المحلية.فالفساد السياسي، والرشاوى، وغياب الديموقراطية تسببت لا محالة في إرساء مجموعة من العلاقات التي أفرزت على مر العقود توتراً. وقد تبدو هذه العوامل للكثيرين سبباً أكثر من كاف لظهور العنف في منطقة الشرق الأوسط. وشخصياً لا أقلل من أهمية هذه العوامل، ولكن فهم تفاعل العديد من شرائح مجتمعات الشرق الأوسط مع التيارات الإسلامية واختيار بعضها لاحقاً حل استخدام العنف ليس في مجال تغيير الأنظمة السياسية فحسب، بل وفي مجال تغيير حياة الأفراد اليومية أيضاً، يصعب استيعابه خارج فلسفة النظام التعليمي السائد في المنطقة وخلفيته. بناء عليه فإن إعادة النظر في مسألة النظام التعليمي بشقيه العام والخاص من ناحية، والمحلي/ التقليدي والأجنبي الحديث من ناحية أخرى، ستبرز مظاهر قلما تنتبه إليها الدراسات ذات العلاقة بموضوع الإرهاب.

بكل تأكيد إن تحليل هذه القضايا هي مسألة في غاية التعقيد، ولكنها مهمة أيضاً لمن أراد دراسة تاريخ التعليم في منطقة الشرق الأوسط؛ صحيح أن أحد مباحث الفصل خصص لخلفية النظام التعليمي التاريخية، ولكن مسألة استحضار الماضي في هذا الفصل ليست غاية في ذاتها؛ فما رجوته وما أرجوه بالفعل من التذكير بماضي التعليم في الشرق الأوسط هو مجرد لفت النظر للمسلمة التالية وهي أن التعثر في مجال السياسة وفي عديد المجالات المعرفية المتنوعة تقع مسؤوليته، في المقام الأول، على النظام التعليمي! غير أن مسألة لفت النظر لمسلمة يكاد يعلمها الجميع لا تضيف الكثير للمسألة المثارة، إلا إذا أضفنا جزءاً يبحث، أو فلنقل يسلط مزيداً من الضوء حول أسباب الظاهرة؛ لذلك فمسألة لفت النظر استوجبت التنبيه إلى أطراف غير الأطراف التقليدية والمتعارف عليها.. ففي

الأعمال التقليدية جرت العادة على أن يحمل الاستعمار هذه المسؤولية تارة، وتتحملها الأنظمة القائمة منذ خمسين سنة تارة أخرى. إن هذا التناول، رغم أنه لا يخلو كلية من الصحة، فإنه ليس فقط في غاية التبسيط، ولكنه غير ديناميكي، فالأطراف المنوه بها تتحمل قسطاً كبيراً من مآسي المنطقة، ولكن لا يمكن وفي ذات الوقت تجاهل، وبصرف النظر عن الدوافع، أدوارها الإيجابية في مجال التعليم، والثقافة بصفة عامة! لذلك توجب عدم الاكتفاء بانتقاد هذين العاملين التقليديين والالتفات لطرف آخر، محلي ولكنه «غير رسمي»! فالدور الذي يؤديه هذا الأخير بعضه مرئي وبعضه الآخر غير مرئي وفي حاجة لمزيد من التجريح والتعديل على حد قول رجال الحديث.

بناء على كل ما تقدم فإن العودة للماضي، في هذا السياق تحديداً، لا يقصد بها غير عرض مجموعة من العوامل التي قد تشكل مجتمعة فهماً مغايراً للمسألة المثارة؛ وهذا الأخير، أي الفهم المغاير، لن يكتب له النجاح إلا في حالة واحدة، أي حين يطرح التعليم كمقدمة وشرط أساسيين للنهوض اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً. إن إعادة الحوار في مسائل التخلف بعيداً عن التعليم ساهمت ليس فقط في استمرار القوالب التقليدية في كل ما له علاقة بالمنطقة، بل وأوقعتها في ثنائية ليس من السهل التخلص منها! فإما تطور مرهون بالتبعية، وإما تخلف ينعم بالحرية. إن العودة لمناقشة هذه المواضيع أظن أنها قادرة على إثارة جوانب إضافية للمسألة قلما يلتفت إليها خاصة من قبل علماء السياسة! لذلك فإنه ليس من قبيل الصدفة أن تخلو أعمال هؤلاء المتعلقة ببنى المؤسسات السياسية من التحاليل الاجتماعية والانثربولوجية! فالعديد من هذه الدراسات لا تزال تعتمد قراءات يغفل فيها، بوعي تارة وبدونه تارة أخرى، عن التنويه بعلاقة النظام التعليمي السائد في منطقة الشرق الأوسط، في الماضي والحاضر أيضاً، بالأوضاع السياسية السائدة ؛ تأسيساً على ذلك فإنني حين قررت الخوض في جزئية دور المؤسسات المحلية في ظهور العنف في المنطقة قررت أن لا أتوقف كثيراً عند مسائل غياب الديموقراطية، أو استحواذ الفئة الحاكمة على ثروات المنطقة وما نتج عنها من ردود فعل سلبية، وهي مواضيع عزيزة على المحلل المحلي والأجنبي، وقررت البحث في هذا الموضوع من زاوية أزعم بأنها أقدر على تفسير بعض جوانب الظاهرة تفسيراً مغايراً. فالنظام التعليمي، العام والخاص منه، في بلدان الشرق الأوسط، مهد النهضة العربية ومهد ظاهرة الإرهاب المصنع الحديث، لا يمكن استيعاب دوره إلا في حالة الابتعاد عن العرض والوصف، والبحث في خلفيته التاريخية.

بناء عليه سيتم استهلال هذا الفصل بمحور رئيسي خاص تناقش فيه أهمية الماضي/ الذاكرة عند التطرق لمسائل معاصرة. هذا وتجدر الإشارة إلى أن العودة للماضي لا تشكل طقساً من الطقوس «التربوية/ الأيديولوجية» التي اعتاد الباحث العربي الهروب إليها والاحتماء بها في كل مرة يعجز فيها عن المساهمة في إيجاد حلول/ بدائل لمشاكل معاصرة.بكل تأكيد إن الدافع لا علاقة له بهذا الشأن، ولا حتى بمسألة الحنين التي تكاد تشكل عقل الباحث الواعي والباطن أيضاً. فمنطلقي هو أن الشعوب لا تستطيع المقاومة والاستمرار بنصف ذاكرة، أو بدون ذاكرة؛ والحرص على اقتناء أحداث بعينها

وإهمال غيرها، لا يبطل، مع مرور الوقت، فاعلية الذاكرة ويشلها فحسب، بل وسيمكن الجميع من التلاعب بها.

أما المحور الثاني والذي يصعب تناوله، في اعتقادي بطبيعة الحال، خارج التوطئة التاريخية المقترحة، فله علاقة بالنخب التي أفرزها ولا يزال يفرزها النظام التعليمي الحديث. ومسألة النخب، والتي أثيرت في عديد الأعمال العربية بشكل «كاريكاتوري» صورت من خلاله النخب السابقة في شكل سلبي، لم تحظ بعد بدراسات سوسيولوجية جريئة وجادة. ولا أظن بأن مسألة التنويه بها في جوانب المبحث هنا وهناك يقصد بها غير لفت النظر لموضوع لم يعد من الممكن، وفي ظل التغيرات المتلاحقة، السكوت عنه ؛إنه وفي ظل هذا السياق وضمنه فقط يمكن التطرق لطبيعة هذا النظام التعليمي الحديث في منطقة الشرق الأوسط سواء العام منه أو الخاص. بناء عليه حرصت على معالجة جوهر هذا النظام الذي لم يشهد تغيراً كيفياً كبيراً منذ الاحتلال حتى الآن. ففي الوقت الذي حرص المستعمر في السابق على تعليم فئات بعينها يقتصر دورها على السيطرة على الطبقات المتواضعة، فإن حكومات بلدان الشرق الأوسط في مرحلة الاستقلال، وإن لم تتبن نسقاً طبقياً، فإن فلسفتها التعليمية ظلت قاصرة، إذ إن مهمتها اقتصرت على إعداد أفراد يساعدون النظم القائمة، ولا يشاركون في إعداد البرامج واقتراحها وفق المتغيرات المحلية والعالمية أيضاً.

كما أن حرص أنظمة دول الشرق الأوسط المعاصرة على استبعاد فلسفة المشاركة في نظامها التعليمي، فضلاً عن استمرار/ سيطرة الرؤى والمناهج التقليدية، تسببا في بروز مظاهر أحسن الغرب توظيفها. وهكذا فإن التطرق، على سبيل المثال، لظاهرة الإرهاب على ضوء فهم خاص للنظام التعليمي في المنطقة وفق منظور نقدي وظيفته ليس فقط إعادة النظر في النظامين التعليميين العربي الإسلامي والغربي، بل وإعادة النظر في فلسفتهما أيضاً سيساعدنا على وضع حد لظاهرة تؤدي العناصر المحلية فيها دوراً لم يعد من الممكن الاستمرار في تجاهله. ولكن وبالنظر لتعقد هذه الجزئية وصعوبة تناولها في هذه العجالة فستقتصر معالجتها، وفي إطار المحور الثالث، على التنويه بالعلاقة بين النظام التعليمي الحديث، وظهور نظام تعليمي خاص ما كان له أن يحقق بعض النجاحات لولا استمرار ظاهرة التخلف التي رعاها النظام التعليمي الحديث وساهم في دعمها أيضاً! إن أهم بل وأخطر نتائج النظام التعليمي الحديث في المنطقة أنه أرسى العديد من المظاهر الثقافية التي لا تتلخص في تغييب المنطق والعقل في حياة الأفراد اليومية فحسب، بل وفي إحلال ثقافة جامدة تتجاهل مبدأ المبادرة، وتستسهل مبدأ ردود الفعل الانفعالية؛ إنه وفي ظل هذا التحول وجد العديد من أتباع التطرف، والذي لا يقتصر على أنصار التطرف الديني إذ يشمل أنظمة المنطقة أيضاً، زاداً ثقافياً لا يستهجن اللجوء لأعمال العنف فحسب، بل ويبررها في عديد الأحيان أيضاً.

هذه وفي اختصار شديد أهم محطات هذا الفصل والتي تتمحور أساساً حول فكرة جوهرية فضلت عدم حصرها أو تحديد مجالها في بضعة عناوين. والفكرة الأساسية هذه والتي لم يفرد لها مبحثاً

خاصاً بها في هذا الفصل، هي الرغبة في إثراء النقاش الدائر حول مسألة تخلف بلدان المنطقة من زاوية أزعم بأن الباحثين العرب في العلوم الاجتماعية لا يلتفتون لها كثيراً. فتخلف بلدان الشرق الأوسط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، ضمن عوامل أخرى لا يتسع المجال لذكرها، هو تخلف مركب أحسن الغرب توظيفه في الماضي، وحاولت الأنظمة الحديثة محاربته ولكن بأسلحة كثيرها يفتقد للحداثة! فهذه الأنظمة لم تكتف بتبني فلسفة تعليمية تغلب النقل والأحادية فحسب، بل وتستهجن التنوع/ الاختلاف. وهكذا وبفضل هذا الاختيار، والذي لم يكن على الدوام غير واع، استمرت حالة التدني التي أفرزت تخلفاً ثقافياً مزمناً تفضل أنظمة المنطقة التشديد على مظاهره ولا تفضل معالجة أسبابه. إن القفز عن أسباب الظاهرة والحرص على تجاهلها، يعد البيئة المثلى لصناعة الإرهاب التي أحسن الغرب صنعها وتعليبها وتسويقها! وبالنظر إلى أن رواج الصناعة في عالم اليوم لا يكمن في جودة البضاعة فقط، بل وفي كيفية الإعلان عنها، فإن قلة وعي أتباع التيارات الإسلامية المتشددة جعلها تبدو مؤهلة أكثر من غيرها لتأدية هذا الدور مجانياً. من ناحية أخرى، وبالنظر إلى أن الهيمنة، أياً كانت طبيعتها/ مصدرها، تولد رفضاً وعنفاً، فإن التعليم المفروض على المنطقة وفق منظور غير حيوي ومتزمت، دعم حالة الجمود؛ وهذا الأخير لا ينتج في اعتقادي سوى الرفض والمزيد من الانغلاق، فضلاً عن التعصب[1] الذي لا يستهجن، كما سبقت الإشارة، أصحابه اللجوء، عند الاختلاف، للعنف.

(1) والتعصب في حقيقة الأمر لا يقتصر على ثقافة دون غيرها أو على أتباع دين دون غيره! فجميع شعوب الأرض تمتلك من المكونات الحقيقية والمصنعة ما تجعلها تتحول فجأة، ووفق إيحاءات تربوية/ سياسية، من مجال التسامح والتعاطف إلى مجال التعصب والكراهية؛ والأمثلة ذات العلاقة كثيرة ولا يمكن التطرق إليها كلها ضمن هذه الإشارة العابرة؛ ولكن الضرورة، ضرورة لفت النظر لمسألة التعصب ودور التعليم في تأجيجها رأيت الاستشهاد بما ورد في بعض التقارير والكتب المدرسية الخاصة بالشرق الأوسط! فقد ورد في أحد التقارير كيف أن التعليم في العربية السعودية يتحمل مسؤولية انتشار ثقافة الكراهية ضد كل ما هو غير إسلامي، تحديداً غربي/ أمريكي ويهودي. وكيف لا، يقول التقرير، وفلسفة المناهج الدراسية في العربية السعودية المتعلقة بالعلوم الاجتماعية تعود للقرن الثامن عشر؛ ففي هذا الأخير، يقول التقرير تمحورت دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب حول تحويل العالم بأسره، عن طريق الجهاد، إلى مسلمين! انظر:

Steven Stalinsky «**Saudi Arabia's Education system: curriculum,spreading Saudi education to the world and the official Saudi position on education policy**», Special Report no.12: in The Middle East Media Research Institute.December 20,2002.

وفي كتاب صدر للباحثة المصرية صفاء محمود عبد العال بينت فيه إصرار إسرائيل على تربية النشء على كراهية العرب والمسلمين! ففي المناهج المدرسية لا تكتفي إسرائيل بالتأكيد على شرعية احتلالها للأراضي العربية لأنها أرض الأجداد منذ النبي داود وسليمان فحسب، بل ولسبب آخر أهم؛ ففي الكتب المنهجية الإسرائيلية العرب هم لصوص وثعابين! ونغمة التعصب ضد العرب والإسلام تكاد لا تخلو منها صحيفة من صحافة اليمين الأوروبية سواء في فرنسا أو في ألمانيا حيث الوجود العربي الإسلامي كبير ومكثف! ولكن في الوقت الذي تخلو الكتب المدرسية الأوروبية من نغمة التعصب والكراهية، فإن دولة مثل إسبانيا لا تزال وحتى فترة متأخرة تضمّن مناهج التاريخ أحكاماً مبنية على التعصب وعلى الكراهية؛ فموقف أسبانيا الرسمي من مسألة الموريسكيين لم يتغير، وبعد=

1 ـ خلفية النظام التعليمي التاريخية

مرة أخرى إن دعوة الولايات المتحدة الأمريكية لتغيير النظام التعليمي لا أظن أنها دعوة جادة هدفها وضع حد لعملية التدهور هذه. إن المسعى الأمريكي، في اعتقادي بطبيعة الحال، يهدف إلى قطع الطريق أمام أي عملية إصلاح حقيقية؛ وحتى تتجلى أهمية دعوة التحديث هذه من ناحية، وكشف استراتيجية الغرب من ناحية أخرى، فإن التنويه بخلفيته في المرحلة السابقة سوف تكشف لنا وبما لا يدع مجالاً للشك دور التعليم في دعم العديد من مظاهر تخلف منطقة الشرق الأوسط. وما أعنيه بالمرحلة السابقة تحديداً هي مرحلة الاحتلال. والتوقف عند هذه المرحلة لا يقصد به التأريخ للنظام التعليمي في المرحلة المنوه بها، بل للفت النظر لمسألة معاصرة تمتد جذورها في اعتقادي لتلك المرحلة؛ ففهم مسألة التعليم الحديث من ناحية، والتعليم الأجنبي من ناحية أخرى وعلاقتهما بالظاهرة قيد الدراسة لا يستقيم إلا بالعودة إلى مرحلة الاحتلال. ففي هذه الأخيرة كان الهدف الأساسي للنظام التعليمي هو إعداد فئات معينة وتعليمها تعليماً حديثاً يجعلها تتبوأ وظائف مهمة، ولكنها لم تكن بأي حال من الأحوال وظائف قيادية، إذ إن هدف المحتل الأساسي كان مساعدته، وليس مشاركته في إدارة البلاد.هذا وتجدر الإشارة إلى أن استراتيجية المحتل في المنطقة لم تكن واحدة؛ فبالإضافة إلى أن الدول الاستعمارية كانت متنوعة (بريطانيا وفرنسا في مرحلة أولى، وأمريكا وإسرائيل في مرحلة لاحقة)، فإن التطورات المحلية لبلدان الشرق الأوسط السابقة لدخول الاستعمار كانت بدورها متنوعة! وبصرف النظر عن نوايا المحتل، واستعداد أعيان المنطقة للتعاون معه فإن الأمر الجدير بالملاحظة أن المؤسسات التعليمية (المدارس، والمعاهد، والجامعات) التي رأت النور في هذه المرحلة والتي اقتصر تأسيسها على عواصم المنطقة[1]، لم يكن لها من هدف سوى تطبيق سياسة الآخر، في هذه الحالة سياسة القوى المحتلة؛ والجدير بالملاحظة أنه وفي المدن تحديداً لم تتجمع مؤسسات السلطة السياسية والاقتصادية فحسب، بل وتجمعت فيها أيضاً جاليات أجنبية لعبت دور الوسيط. وإقامة هؤلاء بالعواصم العربية جعل العديد من الأسر العربية من سكان المدن تعتقد بأن سبب تميز هذه الجاليات عن العرب سياسياً، يكمن في تبني أبناء هؤلاء للنظام التعليمي الأوروبي الحديث! كما أن تميز هؤلاء

= مضي أكثر من ثلاثة قرون ونصف القرن على تاريخ الطرد أو التطهير العرقي! في الكتاب الضخم الذي قام بتحريره (Roman Mendez Pidal) أفاد بعض المساهمين بأنه ومن الأكيد أن هذا الجنس، أي العرب، وبعد أن أقام ولعدة قرون في جوار المسيحيين لم ينجح هذا الجنس الدخيل في الاندماج مع الجنس الإسباني لا في ديانته ولا في مثله العليا الجماعية، إن هؤلاء الرافضين للاندماج يعيشون كالورم الخبيث في جسد إسبانيا!

(1) واللافت للنظر أنه وبعد حصول بلدان المنطقة على الاستقلال لم تهتم أنظمتها كثيراً بمسألة تنمية الريف؛ وفي هذا السياق من الممكن الاستشهاد بما ذكره الرئيس المصري محمد حسني مبارك الذي دعا إلى ضرورة التنمية في الصعيد المصري (مشروع تشكى)؛ فبالإضافة لجزئية الأمية فإن المرء يلاحظ ارتفاع نسبة العمل الإرهابي في الجنوب المصري، فضلاً عن التعصب الديني المسيحي/ الإسلامي .

اقتصادياً، تميز عكسته الأحياء الراقية والخاصة بهم، أكد علو شأن أدوات الغرب وثقافته، بل وبعض عاداته أيضاً؛ لذلك لم يتردد بعض أعيان المنطقة وأثريائها، الساعين لتحقيق مطامعهم السياسية والاقتصادية، في إرسال أبنائهم إلى بعض المدارس الخاصة بهذه الجاليات، والأهم من ذلك الإقامة في أحياء علية القوم.

ولكن وعلى الرغم من أن الهدف المعلن من قبل الدول المحتلة هو ترسيخ نظام تعليمي حديث قادر على انتشال هذه المجتمعات من تخلفها، فإن المتمعن في هذا النظام يخلص إلى أنه نظام لا يخدم الإدارة / المصالح الأوروبية في المنطقة فحسب، بل والثقافة والسياسة الأوروبيتين! وهذا التوجه دعمته تطلعات العديد من الأقليات (اليهود، والإغريق، والأرمن) التي أنشأت، وكما سبق التنويه، مدارس خاصة تدرس فيها البرامج الأوروبية الممزوجة بمسحة دينية.إن مزج المناهج التعليمية بمسحة دينية في هذه المدارس لم يشجع كثيراً أبناء الأسر العربية المسلمة على الالتحاق بها؛ لذلك فإن أغلبية الملتحقين بهذه المدارس من العرب كانوا من المسيحيين. بناء عليه، فإن الاهتمام بالاختلاف الديني وتوظيفه سواء في الصراع العربي اليهودي، أو بين المسلمين والمسيحيين، أو بين العرب المسلمين والعرب المسيحيين لم يكن حديث عهد، بل تم التركيز عليه منذ فترة الاحتلال[1]، وأجلت عملية الاستغلال/ التوظيف لمرحلة ما بعد الاستقلال.

إن هذه الجهود المكثفة، والتي لعبت فيها المؤسسات الرسمية، مؤسسات الدول الاستعمارية (المصارف على وجه التحديد)، والمؤسسات غير الرسمية (الكنائس) أدواراً متنوعة ومهمة في آن واحد على المستويين المالي والتنظيمي، ضيّقت الخناق كثيراً على نظام التعليم في المنطقة العربية الذي كان يعاني في حقيقة الأمر من مشاكل أقلها التقليد والجمود، فضلاً عن غياب الوسائل الحديثة ومعرفة ما يدور ليس فقط خارج الوطن الواحد، بل وخارج المدينة نفسها أيضاً. والحقيقة التي لا يختلف حولها اثنان أن القوى الأجنبية لم تكن المسؤولة عن هذا التخلف؛ كما لا يمكن القول بأن احتلال المنطقة كان قد أوقف نمو نظامها التعليمي. ولكن وفي حين أن الغرب لم يتسبب في تخلف نظام المنطقة التعليمي فإن سياسته التعليمية تضمنت استراتيجية أراها في حاجة للتوضيح .

فتقدم الغرب التقني لم يجعله في أي مرحلة من مراحل تطوره يقطع الصلة بماضيه الأدبي والفلسفي والديني. فمسألة العلمانية، على سبيل المثال، والادعاء بأن الغرب تخلص بفضلها من عوائق الديني/المقدس، هو افتراء لم يعد يصدقه حتى أكثر الناس سذاجة. فالغرب المتطور/ المتمدن يعلم أن من بين أهم أهداف التعليم الاستجابة لشروط التنمية ولمقتضيات الحرية، دون أن نغفل بطبيعة الحال عن أهمية التعليم في تشكيل مخيل المتلقي؛ بناء عليه لم تكتف الدول الأوروبية بالاهتمام بمناهج

(1) ففي مطلع القرن العشرين، وبحجة التصدي لخطر التريك، تسلح العديد من أبطال النهضة العربية بتفاسير لم تؤكد انقسامية نخب المنطقة فقط، بل وأكدت شرعية الاحتكام في كل ما يتعلق بفكر العرب والمسلمين لآراء المستشرقين!

الأدب وعلم اللغة والفلسفة والتاريخ والاجتماع والأنثربولوجيا لكل دولة عن حدة، بل نراها تدرس اللغات الأوروبية القديمة في مدارسها (اللاتينية، والإغريقية)[1]، فضلاً عن عدم تدخلها في برامج المعاهد والكليات الدينية التي تتبع الكنيسة؛ والغرب، أوروبا تحديداً، والذي توصل بفضل تقدم مجال العلوم الاجتماعية في القرن الثامن عشر إلى تحقيق تقدم هائل في الفكر والسياسة، عرف أيضاً في بداية القرن التاسع عشر تقدماً تقنياً مكنه لاحقاً من تأكيد سيطرته على العالم. إن مزج الماضي بالحاضر والعكس في برامج الغرب التعليمية من ناحية، وإفساح المجال للنقد وللتجديد من ناحية أخرى، فضلاً عن إبراز فكرة ريادة الغرب في كل العصور، أقنعت المتلقي الغربي بدور حضارته المميز، وجعلته لا يكتفي بالدفاع عن هذه المكاسب/ المشاريع فحسب، بل ويوظف معارفه من أجل هيمنة أكيدة للغرب . وحتى تتأكد هذه الهيمنة كان على الغرب أن يعيد تقييم ثقافات المجتمعات الأخرى وفق منظور يخدم بطبيعة الحال مشاريعه الرامية إلى السيطرة / الهيمنة. بناء عليه، ولأن الماضي يمثل بالنسبة للمتلقي العربي أيضاً، عندئذ والآن، أهم أمجاد الأمة وانتصاراتها، فقد كان على الغرب أن لا يكتفي بتهميشه، بل ويصر على اقتناء العديد من الصور السلبية لهذا الماضي ومقارنتها بصور غرب القرن التاسع عشر والعشرين المتطور.وحتى يحكم الغرب حصاره لم يكتف بالتنويه بأهمية برامجه التعليمية، بل نراه حريصاً على نشر المخطوطات العربية ونقل أمهات الكتب إلى اللغات الأوروبية (على وجه التحديد الفرنسية، والإنجليزية، والألمانية) جاعلاً بذلك من مؤسساته التعليمية أهم وسائل نقل الحضارة العربية والإسلامية! والأعظم من ذلك أن الغرب لم يكتف بهذه الجهود النظرية، إذ التفت أيضاً لجوانب متنوعة من حياة الأفراد في المجتمعات العربية لا تزال بالنسبة للمؤسسات العربية المعاصرة وللعديد من باحثيها أرضاً بوراً. فإعداد الجداول وأطالس للقبائل مثلاً، فضلاً عن دراسة عادات الأهالي وطقوسهم الدينية (زيارة الزوايا والأضرحة)، واختلاف اللهجات والمذاهب الخ... كل هذه المسائل وغيرها كانت من أولويات مراكز المحتل البحثية.

والملاحظة الأساسية التي يمكن تسجيلها في هذا السياق حول استراتيجية النظام التعليمي الغربي هي أن مؤسساته التعليمية الرسمية والأهلية كانت تتبع، وإلى حد كبير، نظاماً متجانساً/ متناغماً، والأهم من ذلك متنوعاً. فالتنمية ومقتضيات الحرية/ السوق لا يمكن تحقيقها وفق قوالب جامدة/أحادية. والمقولة الفرنسية «خطاف واحد لا يأتي بالربيع/Une hirondelle ne fait pas le printemps» تعجز بكل تأكيد عن اختزال فلسفة النظام التعليمي في الغرب المبني على التنوع والاختلاف. فهذا النظام الذي

(1) في المقابل إن تخلي العديد من الدول الأوروبية، فرنسا تحديداً، عن تدريس الأدب الإغريقي في المدارس والجامعات مؤخراً كان من بين الأسباب الرئيسية، وفق الندوة التي أقامتها القناة الفرنسية الثانية، في رفض الفرنسيين الأحد 29 مايو/أيار 2005 الدستور الأوروبي! لذلك شدد المشاركون في هذه الندوة على ضرورة العودة لتدريس الأدب الإغريقي الذي يشكل، ضمن عوامل فكرية أخرى، أحد عناصر إعادة الحياة لفكرة الوحدة الأوروبية!

نتج عن تطور المجتمعات الغربية، لم يفرض من أعلى فرضاً بل أعده في الأساس مواطنون لمواطنين يؤمنون جميعاً بسيادة القانون وبمؤسسات الدولة، وبمصالحها العليا، فضلاً عن إيمانهم جميعاً بضرورة تأدية الواجبات والدفاع عن الحقوق؛ غير أن المحتل لم يراع كثيراً هذه المسائل حين تعلق الأمر بـ «الأهالي»؛ فالخطاف الواحد في هذه الحالة أصبح قادراً على صنع ربيع المنطقة؛ لذلك فإنه لم يكن من قبيل الصدفة أن لا تحقق هذه البرامج أهدافها في البلاد المحتلة، والأخطر من ذلك أنها رسخت فكرة الحلول الأحادية التي تشبث بها أبناء المنطقة بعد رحيل المستعمر؛ في المقابل ولأن أبناء الأقليات (اليهودية على وجه التحديد) لم تربطهم بالعرب صلات قوية، فضلاً عن أنهم لم يشاطروا العرب نفس النظرة للمحتل الذي تبنوا ثقافته واعتبروها ثقافتهم فإن التحاقهم بالمدارس الأوروبية جعلهم يحصلون على أرقى الشهادات العلمية سواء في المنطقة العربية أو في القارة الأوروبية؛ بناء عليه فقد كان من الطبيعي أن يتبوأ العديد من هؤلاء المؤسسات التعليمية وغير التعليمية في المرحلة السابقة.أما العرب من الأعيان، والذين أعدوا من خلال البرامج التعليمية الغربية، فإن نسبة الذين اعتنقوا مبادئ الحضارة الغربية كانت قليلة، وبالتالي فإن اهتمامها بمثل هذه القضايا لم يكن مؤثراً؛ والجدير بالملاحظة وفي سياق الحديث عن دور العرب الذين تثقفوا بالثقافة الغربية أنه وبالإضافة إلى أن انتماءاتهم الثقافية والسياسية أيضاً اختلفت باختلاف الرافد الثقافي (فالمتأثر بالثقافة/ السياسة الفرنسية غير المتأثر بالثقافة الإنجليزية وهكذا)، فقد كيفوا بشكل جعل همهم/ مطمحهم ليس الانفراد بالسلطة بل اقتسامها مع القوى الأجنبية من خلال الأحزاب، أو الحركات السياسية الدينية:آل سعود والفكر الوهابي في العربية السعودية على وجه التحديد. وبالنظر للتطورات اللاحقة والتي جعلت الغرب بعد الحرب العالمية الثانية يمنح هذه الدول استقلالها، فإنه لم يكن يشغل بال أبناء أعيان المنطقة غير مسألة الانتزاء بالثروة، أما الشق السياسي فقد اكتفوا باقتسام السلطة مع قوى الاحتلال التقليدية للمنطقة. بناء عليه فإنه وفي الوقت الذي احتل أبناء الأعيان أعلى مراكز السلطة في المنطقة العربية فإن أهم المناصب الخاصة بإعداد البرامج العلمية/ التعليمية بقيت في أيدي أبناء الأقليات والخبراء الأوروبيين، في مرحلة أولى، وتحت تأثير منظمة الأمم المتحدة/ اليونسكو في فترة لاحقة. إن هذه الوضعية تتطلب، في حقيقة الأمر، طرح السؤال التالي:كيف يمكن لأصحاب القرار في هذه البلدان، والذين ما انفكوا «ينددون» بالاستعمار وبمشاريعه ويبشرون بعصر «النهضة» العربية الحديثة، أن يحققوا هذه الأهداف وعقول أبنائهم لا تزال تشكل وفق برامج تضعها وترعاها مؤسسات غير محلية، وتنفذها قيادات محلية غير مؤهلة[1].

(1) يذهب هشام جعيط إلى أن السبب الرئيسي الذي جعل البلدان العربية تعجز، في مرحلة ما بعد الاستقلال، عن تقديم البديل أن قياداتها لم تكن مؤهلة لهذه المرحلة؛ فظهور هؤلاء على الساحة كان قد ارتبط بالكفاح المسلح. بناء عليه، يستطرد جعيط، فإن قدرتهم على الرفض والهدم أيضاً كانت أكبر من قدرتهم على التأسيس والبناء والقيادة؛ انظر:

La Personnalité et le devenir arabo-Islamiques. Paris, Editions Seuil, 1974, 235.

جزئية أخرى في حاجة للتوضيح وهي أن أبناء الأعيان لم ينخرطوا كلهم في سلك المدارس الغربية، الخاصة والعامة، إذ إن بعضهم ولأسباب لا يتسع المجال لها، اختار، أو فلنقل فضل المؤسسات التقليدية.واختيارهم لهذا الجانب أكد من ناحية حيوية المجتمعات العربية (والحيوية هنا ليست بالضرورة إيجابية)، وتنوع النظم التعليمية فيها من ناحية أخرى.فكما أن النظام التعليمي الأوروبي الحديث في مرحلة الاحتلال شهد نوعين من التعليم، تعليم عام وآخر خاص، فإن التعليم التقليدي عرف بدوره العملية نفسها.فبالإضافة للمدارس العامة التي أنشأتها الدولة العثمانية والكيانات السياسية التي عاصر بعضها الدولة العثمانية وبعضها الآخر التواجد الأوروبي، فإن أعيان المنطقة التقليديين ولأسباب متنوعة كانوا ينفقون، من خلال مؤسسة الأوقاف على سبيل المثال، على المدارس والجامعات.ولكن وكما كان دور المؤسسات الأوروبية تأهيل نخب محلية (بعضها عربي وأغلبها من الأقليات/ الجاليات غير العربية)، فإن المؤسسات المحلية التقليدية ساهمت بدورها في تكوين نخب محلية صرفة اقتصر دورها على تعليم اللغة العربية والقرآن والفقه الإسلامي.بناء عليه، ومن منطلق مقولة أن «البحث العلمي يتبع الراية»، فإن تنافراً كبيراً قام بين أتباع المدارس الأوروبية والمدارس العربية التقليدية، تنافر لم يتوقف حتى بعد رحيل المحتل.

ماذا يمكن للمرء أن يستخلص من هذا العرض التاريخي الذي يعتقد البعض بأنه كمن يضرب ميتاً! (beating of a dead horse) إن الفكرة المراد إبرازها هنا أن المنطقة، منطقة الشرق الأوسط، عرفت في الماضي نظاماً تعليمياً مزدوجاً. وعلى الرغم من أن هذا النظام التقليدي كان يشكو من التقليد والجمود، فقد كان له تأثيره الكبير على العديد من فئات المجتمع التي رأت أن التخلي عنه بمثابة التخلي عن الهوية العربية الإسلامية. وقد استغل القائمون على التعليم التقليدي في المنطقة، بشقيه الخاص والعام، هذا الشعور، وأصبحوا شيئاً فشيئاً الوحيدين المخولين بالمحافظة على هوية العرب الحضارية، وبالتالي الناطقين الرسميين باسمها؛ إن هذا الدور الخطير نتج عنه دور أخطر؛ فبحصول الدول العربية على استقلالها، تضررت العديد من النخب التقليدية، وفقدت كثيراً من المزايا التي تمتعت بها في مرحلة الاحتلال (كانفرادها بالتدريس في الأرياف، والتوسط في حل النزاعات، وتقلدها العديد من الوظائف في الأحياء العربية داخل المدينة التي أوكلت بعد حصول بلدان المنطقة على استقلالها للبلديات)؛ نتيجة لهذا التغير تشبث هؤلاء أكثر ببرامجهم التقليدية، وطالبوا حكومات المنطقة بمنحهم بعض المزايا؛ وبالنظر لأهمية التيار التقليدي، على المستوى الشعبي، كان على هذه الأنظمة، الحديثة منها والتقليدية على حد سواء، الاتفاق مع بعض رموزه واحتوائهم داخل المنظومة التعليمية (على سبيل المثال مؤسسة الأزهر)[1]. ولكن ولأن هذه الحكومات تعتبر البرامج التعليمية أحد

(1) ففي تاريخ مصر الحديث، وبالتحديد في ظل نظام الرئيس جمال عبد الناصر، تم وضع الأزهر تحت رقابة وزارة الأوقاف ؛ هذا كما استغل الأزهر من أجل إضفاء الشرعية على العديد من قرارات النظام في مصر. ففي عهد عبد الناصر قام الأزهر بإضفاء الشرعية على شعارات هذا الأخير القومية والاشتراكية! وفي عهد الرئيس السادات =

أهم معالم سيادتها، فإن رفض العديد من أنصار التيار التقليدي لعملية الاحتواء المقترحة من حكومات المنطقة، بل ولعملية التحديث أساساً والتي تتزعمها بعض أنظمة المنطقة، غيبت مرة أخرى المسألة التعليمية، وحلت محلها المسألة السياسية. وهكذا أصبح أنصار هذا التيار من أشد الناس معارضة ليس للبرامج الحديثة التي تقترحها حكومات المنطقة فحسب، بل وللأنظمة ذاتها التي تتبنى نظماً، حسب زعمها، غير إسلامية! وهكذا دخل الطرفان في علاقة تنافرية معلنة مرة، وسرية مرات. تأسيساً على ذلك تدهورت العلاقة بين أنصار التيار التقليدي وحكومات المنطقة، الأمر الذي استدعى استخدام الأنظمة للمزيد من التعديلات التي تقلل من إمكانيات أنصار التيار التقليدي وتضاعف من هيمنتها! والهيمنة، وكما يعلم الجميع كثيراً ما تنتج عنها مقاومة.

وفي الوقت الذي تعرضت المؤسسات التعليمية لهذا النوع من الحصار، حصار ضاعف من جمود المؤسسات التقليدية، فإن معظم الحكومات لم تكتف بتبني البرامج الأوروبية فحسب، بل نراها لا تعارض استمرار المدارس الغربية الخاصة في بلدان المنطقة المستقلة. ولسنا بصدد التقليل من أهمية نظام التعليم الغربي، أو بصدد اتهام هذه الأنظمة بتهم قد تكون غير صائبة، ولكن الأمر الأكيد أن النظام التعليمي الذي تبنته العديد من هذه الحكومات كان نظاماً «حديث» المظهر هدفه إضعاف البرنامج التقليدي، و«عتيق» المحتوى، وبذلك يكون غير قادر على إنتاج نخب منافسة! فما تبناه العرب في المؤسسات الرسمية هو ظاهر البرنامج الغربي الحديث، ظاهر تمحور في الأساس حول شكل المدرسة، والمعهد، والكلية، والزي الرسمي للتلاميذ في المرحلة الأولى، وللطلاب في المرحلة الجامعية؛ كما تبني المشرفون على النظامين التعليميين، العام والخاص، مبدأ التعليم المختلط، ومسميات المواد وتنوعها، فضلاً عن إدراج مادة الحاسوب في مرحلة متأخرة في جميع التخصصات؛ كل هذه التغيرات الشكلية يكاد يجدها المرء في النظامين العام، والخاص، أما الذي يفتقده هذان النظامان فهو روح النظام الغربي أي ذلك القائم في الأساس على الحوار، والاختلاف في الرأي، والنقد، والتجربة، فضلاً عن حرية التعبير؛ إن عناصر هذه الثقافة لم تلق قبولاً لدى الحكومات المعاصرة، لذلك فإنها لم تتوان في إحكام إقفال الباب عليها؛ وموقف هؤلاء يجعلنا نسترجع موقف رواد التيار التقليدي في الماضي الذي يمكن حصره في جزئيتي الحرص على التقليد، وإقفال باب الاجتهاد.

هذا في إيجاز شديد ما أفرزته التجربتين الغربية، والعربية التقليدية في مجال التعليم في فترة الاحتلال وما تلاها. والتوقف عند هذه الخلفية أراه أكثر من مهم لمن أراد التصدي للمسألة نفسها في

= استغلت خدمات الأزهر من أجل إلغاء شرعية اشتراكية عبد الناصر! أما الآن فمهمة الازهر تكاد تقتصر على محاربة الجماعات المتطرفة! لمزيد من التفاصيل، انظر:

Qasim Zaman, Muhammad, **The Ulama in contemporary Islam,** Princeton University Press,2002,145.

الوقت الراهن. صحيح أن النظرة الأولى لهذه القضية تكاد تجعل المرء يستغرب استهلال هذا المبحث بمواضيع يعرفها الجميع؛ ولكن وإذا ما أراد المرء التصدي للنظام التعليمي العربي المعاصر وتحليله، وبالتالي الكشف عن مناطق الضعف والقصور فيه وعلاقة كل ذلك بظاهرة الإرهاب، فإن ذلك لن يتأتى، في اعتقادي بطبيعة الحال، إلا من خلال مبدأ المقارنة، أي مقارنة ما كان يجري في الماضي بما يدور الآن ومحاولة رصد نقاط التواصل والقطيعة إن وجدت.

2 ـ التعليم الحديث

إن المتمعن في النظام التعليمي العربي المعاصر في الشرق الأوسط يخلص إلى أنه لم يتحرر كلية من قيود الماضي؛ ففي الوقت الذي لا تزال المؤسسات التقليدية (الدينية على وجه التحديد) تؤدي، وبنسب متفاوتة بطبيعة الحال، الدور الذي كانت تؤديه في المرحلة السابقة، فإن المعاهد والجامعات العربية العامة اكتفت بتبني البرامج الحديثة في مجال العلوم الطبيعية/ التطبيقية وبتأثيرات وإيحاءات غربية صرفة ولاستراتيجية لم تعد خافية عن أحد؛ أما فيما يتعلق بالعلوم الاجتماعية/ النظرية فقد اكتفت هذه المؤسسات، وضمن البرنامج التعليمي، بتدريس النظريات التقليدية وبفرض اللغات الأجنبية، الإنجليزية على وجه التحديد؛ فحتى في المناطق التي عرفت في الماضي بتبعيتها للثقافة الفرنسية (سوريا ولبنان) فإنه وبسبب التغير في موازين القوى السياسية وسيادة الثقافة الأنجلوسكسونية في العقدين الأخيرين على وجه التحديد لوحظ تغير كبير في مجال الثقافة وأدواتها[1]؛ والمشكلة هذه

---

(1) ففي سياق تطرق بادي لعالمية الدولة ذكر بأن التبعية تكون مفيدة ونشطة أيضاً إذ إنها لا تمارس بطريقة قهرية ؛ وقد يلجأ إلى استخدام القوة ولكن ذلك يكون في حالات محدودة جداً؛ انظر:

L'Etat importe , L'occidentalisation de l'ordre politique. Paris ,Fayard. 1992, 69.

بناء عليه وفي إطار التغيرات التي تشهدها المنطقة العربية، يستحق التحول إلى استخدام العديد من مثقفي البلدان العربية اللغة الإنجليزية في حياتهم اليومية الدراسة من زاوية/ مفهوم التبعية؛ هذا وعلى الرغم من كثرة الشواهد المعاصرة والخاصة بظاهرة التبعية/ الاقتداء بالأقوى، فإن ملاحظات ابن خلدون لا تزال الأقوى على تصوير هذا المشهد. ويكفي في اعتقادي حذف اسم بلد هنا ووضع اسم بلد هناك حتى نتيقن بأن مشهد العصر الوسيط لم يتغير للأسف كثيراً في عصرنا هذا. ففي فصل أن المغلوب مولع أبداً بالاقتداء، يقول ابن خلدون إن «السبب في ذلك أن النفس أبداً تعتقد الكمال فيمن غلب عليها وانقادت إليه إما لنظره بالكمال بما وقر عندها من تعظيمه، أو لما تغالط به من أن انقيادها ليس لغلب طبيعي إنما هو لكمال الغالب، فإذا غالطت بذلك واتصل لها صار اعتقاداً فانتحلت جميع مذاهب الغالب وتشبهت به وذلك هو الاقتداء... ولذلك ترى المغلوب يتشبه أبداً بالغالب في ملبسه ومركبه وسلاحه في اتخاذها وأشكالها وفي سائر أحواله.. حتى إذا كانت أمة تجاور أخرى ولها الغلب عليها فيسري إليهم من هذا التشبه والاقتداء حظ كبير كما هو في الأندلس لهذا العهد مع أمم الجلالقة . فإنك تجدهم يتشبهون بهم في ملابسهم وشاراتهم والكثير من عوائدهم وأحوالهم حتى في رسم التماثيل في الجدران والمصانع والبيوت، حتى لقد يستشعر من ذلك الناظر بعين الحكمة أنه علامة الاستيلاء، والأمر لله» انظر: **المقدمة**، تونس، الدار التونسية للنشر، 1984، الجزء الأول، 195.

تبدو أكثر وضوحاً الآن ليس فقط في مجال التعليم الخاص، بل وفي مجال التعليم العام أيضاً. فبعد أن كان همّ الجميع في السابق إثراء الثقافة العربية عبر نقل المعرفة بجميع فروعها من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية، لا يكتفي الجميع الآن بتجاهل عامل الترجمة[1]، بل نراه يتحول بالتدريج نحو استخدام اللغة الإنجليزية في تدريس العديد من العلوم الاجتماعية. وبالنظر إلى أن القدرة على الالتحاق بهذه المعاهد الخاصة يعد مطلباً عزيزاً على الأغلبية الساحقة، فإن الاستفادة من التعلم باللغة الإنجليزية ظل، وسيظل محدوداً. والأمر اللافت للنظر، وفي نفس السياق تقريباً، أن حكومات المنطقة أصبحت، ومن منطلق سحب البساط من المدارس التقليدية/ الدينية، تروج للفكر الديني في المؤسسات التعليمية والدينية العامة، وتشجع دخول الكتب الدينية في المعارض الدولية التي تقام سنوياً في بلدانها.

لذلك فإن التنويه بعامل الترجمة في مجال تطوير العلوم الاجتماعية، ولو بعجالة، أراه على درجة كبيرة من الأهمية؛ فترجمة الأعمال الغربية في هذا المجال في الماضي لم تسهم في كسر الجمود المضروب على العديد من المفاهيم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فحسب، بل والأهم من ذلك أنها ساهمت في وضع بعض اللبنات الأساسية لمشاريع سياسية متنوعة؛ فبفضل عمليات الترجمة لم يتعرف العديد من أبناء المنطقة على أهم التيارات الفكرية السائدة في غرب أوروبا وفي شرقها فحسب، بل واكتشفوا أدوات تحليل جريئة ساعدتهم في إعادة اكتشاف تراثهم[2].

كنت أقول بأن هذه الأنظمة، واعتقاداً منها، أن التقدم العلمي متوقف على اللغة الإنجليزية صرفت النظر عن ظاهرة الترجمة وأصبحت تحث الجميع في الآونة الأخيرة على تدريس المناهج، والتي كانت تدرس في الماضي باللغة العربية في بعض المناطق وباللغة الفرنسية في مناطق أخرى، باللغة الإنجليزية (القانون والتجارة على وجه التحديد)؛ ليس هذا فحسب، بل إن الجامعات الخاصة[3]، والتي من المفترض أن تتبنى برامج مختلفة من حيث الكيف عن برامج الجامعات العامة، نراها، وباستثناء استخدامها للغة الإنجليزية، تقرر المناهج التي تدرس، تقريباً، في المؤسسات العامة، وتتجاهل بدورها مسألة الترجمة القادرة في الوقت الحالي، على الأقل، على تقديم بدائل، بل ورؤى تغاير من حيث الجوهر ما تطرحه المناهج العربية المعتمدة في الجامعات العامة .لذلك، ولأن المشكلة

(1) صحيح أن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت نقل العديد من الأعمال الأجنبية للغة العربية ضمن سلسلة عالم المعرفة، ولكن هذا الجهد الذي يستحق المجلس عليه التنويه، لا يفي بحاجة المنطقة العربية؛ بناء عليه فإنه من الضروري أن تلتفت بقية المؤسسات العربية العامة والخاصة إلى هذه المسالة وتحذو حذو مؤسسة دولة الكويت المنوه بها .

(2) لعله من المفيد الاستشهاد في هذا السياق بالتجربة الألمانية؛ فوفقاً للعديد من مفكري هذا البلد اكتشف الألمان فلسفتهم عن طريق الترجمة الفرنسية.

(3) أقصد بالجامعات الخاصة الجامعات التي يؤسسها العرب في بلدانهم، أما الجامعات الغربية المقامة في بعض البلدان العربية كالجامعة الأمريكية والفرنسية وغداً الألمانية في مصر، فهي امتداد لمؤسسات أجنبية، وبالتالي فإن الحديث عنها يكون فقط في سياق التعليم الأجنبي.

في الأساس لا علاقة لها باللغة التي يدرس بها، بل لها علاقة بالطرق /المناهج الحديثة التي من الممكن الحصول عليها وبطرق متنوعة (والتي كانت الترجمة في فترات مختلفة أهم روافدها)، فإن مسألة البحث عن بدائل سواء ضمن النظام العام أو الخاص لا تزال مستمرة.فبكل عيوب البرامج التعليمية العامة والخاصة إبان فترة الاحتلال، فإن المجالات / المواضيع التي تم التطرق إليها، سواء في اللغات الأصلية أو المنقولة إلى اللغة العربية، كانت على درجة كبيرة من الأهمية. صحيح أن المستهدف هي نخبة محلية هدفها مساعدة المحتل، ولكن طبيعة التعليم القائمة على التنوع أفادت فئات أخرى لم يقدر لها الالتحاق بهذه المؤسسات، أو أن التحاقها بها كان مؤقتاً! لذلك فإن هذه المرحلة شهدت إنتاجاً متنوعاً لم يسهم أبناء المنطقة فيه كثيراً، ولكن هذا الإرث لا يزال مثقفو المنطقة ينهلون منه كثيراً في كل مرة يدفعهم البحث لهذا الجانب المعرفي أو ذاك. فإعداد أطالس للقبائل، وتحليل المعطيات المتعلقة بعادات الأفراد ومعتقداتهم، فضلاً عن دراسة آثار المنطقة والمساهمة في فك رموز اللغات القديمة للمنطقة، كل هذه المسائل وغيرها يعود الفضل فيها للمعاهد الغربية إبان الاحتلال[1]؛ والجدير بالتنويه وفي ذات السياق أنه وبرحيل المحتل توقف الاهتمام بهذه المواضيع في الجامعات المحلية الخاصة والعامة. لذلك كان من الطبيعي أن تعمل أنظمة المنطقة على إرسال أبنائها لدراسة حضارة المنطقة ونظمها السياسية في أوروبا وأمريكا.

من ناحية أخرى، إنه وعلى الرغم من أن العديد من أبناء النخبة السياسية والتجارية لم تلتحق بالمدارس العربية العامة أو الخاصة، بل التحقت في مرحلة أولى بالمدارس الغربية الخاصة، وفي مرحلة لاحقة بالجامعات الأوروبية والأمريكية، فإن مساهمتها في مجال التعليم المحلي ظلت محدودة؛ فهم هؤلاء، وكما سبق التلميح، كان في المرحلة الأولى سياسياً، أما في المرحلة الثانية، أي في مرحلة الانفتاح فقد أصبح سياسياً تجارياً. صحيح أن الالتحاق بالجامعات الغربية لم يكن مقتصراً على أبناء النخب والأعيان فقط، فالعديد من أبناء الفئات الأقل تميزاً اجتماعياً واقتصادياً كان قد التحق بدوره، ضمن برنامج البعثات، بهذه الجامعات.ولكن الأمر الواضح والجلي أن حكومات المنطقة، وبحجة حاجتها للعلوم التطبيقية المختلفة، وسهولة/ إمكانية تدريس العلوم الاجتماعية محلياً، لم ترحب كثيراً بفكرة إرسال طلاب العلوم الاجتماعية إلى الخارج. لذلك فإنه وكما لجأ العديد من أبناء المدارس التقليدية الخاصة، والراغبين في استكمال دراستهم الجامعية خارج قبضة حكوماتهم، إلى السفر إلى الخارج، فإن أبناء المدارس العربية الحديثة العامة والخاصة والمتخصصين في العلوم الاجتماعية تحديداً فضلوا بدورهم الالتحاق بالجامعات الغربية. هذا وتجدر الإشارة إلى أن طلاب المدارس التقليدية

(1) يكفي أن يقارن المرء بين عدد الدوريات الغربية في مجال العلوم الاجتماعية، أو فلنقل عدد الدوريات في دولة واحدة من دول أوروبا، وبين عدد الدوريات الصادرة في جميع بلدان العالم العربي! ليس هذا فحسب، بل إن أهم أعمال البحث عن الآثار في المنطقة العربية، بل ولعل أهم الاكتشافات ذات العلاقة لا تزال من عمل واختصاص الجمعيات الغربية.

والذين قرروا استكمال تعليمهم في الخارج كانت تخصصاتهم متنوعة. فبعضهم تابع تعليمه في فروع العلوم الاجتماعية والإنسانية، وبعضهم الآخر في العلوم التطبيقية. وعلى الرغم من أن الإحصائيات ذات العلاقة بنسب الملتحقين بهذا الفرع المعرفي أو ذاك غير مجهولة، فإن نسبة الذين التحقوا من هذا التخصص أو ذاك بالأعمال الإرهابية غير متوفرة! عموماً إن التغيرات السياسية المنوه ببعضها، فضلاً عن تشبثهم بأفكار، وحتى بعد رحيلهم إلى الخارج، لا تتماشى وظروف المرحلة، فإنه وفي الوقت الذي تم استقطاب العديد منهم وضمهم للحركات السياسية المتطرفة خارج البلدان العربية، في الغرب على وجه الخصوص، فإن بعضهم الآخر، والذي فضل العودة للوطن، تبنى أعمالاً أقل ما توصف به أنها أعمال غير بناءة.

ومشكلة تدني النظام التعليمي في المنطقة يجب أن لا يسأل عنها أنصار التيار التقليدي فقط، فأنصار التيار التحديثي يتحملون بدورهم نصيباً مهماً في مسألة التدني هذه. فانطلاقاً من أن ما تدرب عليه هؤلاء في مجال العلوم الاجتماعية يستحيل ممارسته في الجامعات العربية العامة والخاصة الحريصة في المقام الأول على استبعاد البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية، وحصر دور الأساتذة في هذا الحقل على التلقين انقسم هؤلاء إلى ثلاث فئات: فالفئة الأولى رأت أن أفضل حل في الوقت الراهن هو البقاء في الغرب[1] (أوروبا وأمريكا، وكندا)؛ أما الثانية فقد قرر أصحابها الالتحاق بالمؤسسات الغربية العاملة في المنطقة العربية (الجامعة الأمريكية على سبيل المثال في القاهرة وبيروت)؛ أما الفئة الثالثة، فقد رأت أن أفضل حل لإخراج النظام التعليمي من ترديه هو الانخراط في الجامعات العربية العامة والمطالبة بتحديث برامجها.وفي الوقت الذي حقق أبناء الفئتين الأولى والثانية مكاسب شخصية على درجة كبيرة من الأهمية، سواء في مجال البحث العلمي أو في مجال الحصول على حياة كريمة بما توفره المؤسسات الغربية من رواتب تفوق بكثير رواتب أغلبية العاملين في المؤسسات المحلية، فإن أبناء الفئة الثالثة، وبسبب أفكارهم «التحديثية» زج ببعضهم في السجون، أما الأغلبية فقد فضلت الصمت.

هذا في إيجاز شديد حال نظام التعليم الحديث في منطقة الشرق الأوسط. والمشكلة الناتجة عن تنوع التعليم لا تكمن في تنوع النظام، أي عام/ خاص، أو محلي/ خارجي، بل في الكيفية التي أديرت بها هذه البرامج في الماضي، والتي لا تزال تدار بها في الوقت الراهن، والأهم من ذلك في خلفية/ فلسفة واضعيها.فبعد أن كانت المسألة السياسية الشغل الشاغل للمحتل الذي أعد برامج تخدم هذه الغاية، أضيف لهذا العامل، بعد حصول البلاد العربية على استقلالها، عامل الأمن؛ إن العامل

(1) في غياب إحصائيات دقيقة حول عدد الأكاديميين العرب في الغرب بالإمكان الاسترشاد بعدد الأفارقة المقيمين خارج القارة؛ ففي محاضرة للسيد فردريكو مايور، المدير العام السابق لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) «حوار الثقافات» التي ألقاها بمدينة طرابلس في 2002/8/17، أفاد بأنه يوجد في الدول المتقدمة أكثر من ثلاثين ألف أكاديمي أفريقي.

الأخير هذا والذي أحكمت النظم من خلاله هيمنتها على المؤسسات التعليمية بجميع أنواعها أفرز، وكما سبق التنويه، ردود فعل لم يتفطن النظام العربي لها. صحيح أن هذه الدول ورثت هذا المبدأ عن مرحلة الاحتلال، ولكن الغرب، سواء في المدارس الخاصة أو العامة، سعى، ومن خلال النخب المحلية، إلى تنفيذ برامج تعليمية إلى حد كبير متنوعة /متطورة. وبلدان المنطقة تأثرت على ما يبدو بهذه الجزئية أيضاً، إذ قررت هي الأخرى إعداد نخب، ليست بالضرورة من أبناء الفئة الحاكمة أو من الفئات التقليدية الغنية، تكون وظيفتها ليس المشاركة، بل المساعدة في إعداد البرامج التي تحتاجها الدولة في جميع المجالات. ولكن، وفي الوقت الذي نجح الغرب في إعداد نخب من أبناء الأقليات وبعض المحليين تمتلك القدرة على الإدارة والتخطيط الأمر الذي أدى إلى تحقيق بعض النجاحات وعلى مستويات مختلفة، فإن ما أفرزته هذه الأنظمة من كوادر في العشرين سنة الأخيرة كانت كوادر يغلب، على جزء كبير منها، البعدان الأمني والأيديولوجي؛ صحيح أن إعداد هذه النخب، والتي فاقت في العدد كثيراً عدد نخب مرحلة الاحتلال، تم داخل المؤسسات التعليمية، ولكن تدريبهم «المهني» إن صحت التسمية، تم في ردهات الأحزاب والمنظمات السياسية الرسمية؛ إن تضييق مجال البحث، والإصرار على فرض برامج علمية/ بحثية هدفها الأساسي ترسيخ دعائم النظام القائم (القبيلة أو العشيرة أو الطائفة، أو الجهة/الإقليم)، ومحاربة أي محاولة للتجديد بحجة أن هدف أصحابها السعي إلى تغيير أداة الحكم والسيطرة على السلطة بالقوة، ألجأ الطلاب، سواء أولئك الذين تعلموا في مدارس تقليدية خاصة أو أولئك الذين تابعوا تعلمهم في مدارس حديثة عامة أو خاصة، لاتخاذ مواقف عدائية ساعدت الكتب الدينية، والتي لم تتفطن الأنظمة الحاكمة إلى خطورتها في بادئ الأمر، في تضخيمها. كما أن البحث في الآونة الأخيرة عن بدائل تستمد شرعيتها من مرجعيات سلفية أفرز نمط تفكير من نوع خاص موّلته جهات خاصة، تولدت عنه مجموعة من التيارات «الظلامية». والفكرة الرئيسية الأولى التي تتبادر للأذهان، خاصة بعد أن أصبح الإرهاب أداة تحليل يفسر بها الغرب وبعض الأنظمة العربية اعتناق العديد من الشبان لأطروحات متطرفة، أن التعليم الديني هو السبب الرئيسي في ظهور هذه المسألة .

هذا وفي الوقت الذي لا أستبعد علاقة المدارس الدينية/ التقليدية بمسألة التطرف، فإني أكاد أجزم بأن أساس المشكلة ليس دينياً؛ فالمدارس الخاصة والعامة الدينية في جميع أرجاء البلدان العربية لم تنتج تياراً إرهابياً على مر العصور. فلماذا الآن؟ إن دور المدارس التقليدية في هذا الأمر واضح لا محالة خاصة وأن أصحابها/ روادها يصرون على تغييب مبدأ «الاختلاف لا يفسد للود قضية»، ويعتمدون فلسفة النقل والتسليم بالنتائج المستخلصة في المقام الأولي من الجدل النظري، أو من تجارب تاريخية يرفضون مناقشتها خارج إطار المقدس؛ غير أن هذا النظام التعليمي بكل عيوبه لا يعتبر، وكما سبق التنويه، المسؤول الوحيد عن ظهور التطرف بين شباب العرب، فأطراف أخرى تسببت بدورها في ظهوره، لذلك أرى من المناسب التوقف عند ظاهرة تبدو للوهلة الأولى ناتجة عن النظام التعليمي الديني، ولكن جهات أخرى تتحمل معها وزر بروزها وانتشارها؛ فالمتمعن في البرامج

التعليمية الحديثة وطريقة إدارتها، فضلاً عن فلسفة الأنظمة العربية الإعلامية/ الثقافية، يخلص إلى أن هذا الأخير يتحمل النصيب الأعظم ليس فقط في استمرار تدني البرامج التعليمية في المنطقة، بل وفي ظهور نظام تعليمي خاص التحق به أتباع النظامين التقليدي والحديث، الخاص منهما والعام.

3 ـ التعليم الخاص

يجب التنويه ومنذ البداية بأن هذا النظام التعليمي كان النتيجة المباشرة للجهود التي بذلت في مراحل تاريخية مختلفة منذ فترة الاحتلال وحتى الآن. صحيح أن هذا التعليم لا يمتلك مؤسسات ظاهرة / ثابتة، إذ إن أهم ميزة له هي العمل في الكتمان (تقية العصور الوسطى) حيث طلب العلم الشرعي، يقول جهيمان العتيبي لا يدرك في مدارس ومعاهد وكليات وجامعات الدولة[1]؛ ولكن الأعمال التي كان ينجزها تتطلب وبكل تأكيد وجود «مؤسسات خاصة» تسهر عليها وتسهم في تنفيذها. وهذا ما يدفعنا للقول بأن استمراره أيضاً كان بسبب تضافر جهود أطراف لا يمكن حصرها في جهة واحدة! فلهذا النظام منشوراته التي كثيراً ما تمنح مجاناً للمريدين، وتسجيلات خاصة للشيوخ/ الأئمة توزع هي الأخرى بالمجان[2]. والكتب هذه والتي يتبادلها الطلاب سراً (وهو بمثابة العمل الجهادي إذ إن عدداً لا بأس به من طلاب الجامعات كانوا قد أودعوا السجن بسبب حيازتهم لهذا النوع من الكتب)، لا علاقة لها لا بمسائل العلم وطرق تطويره، ولا حتى بمسائل الدين. فهمّ هؤلاء هو الحصول على استقطاب الجميع لذلك تراهم لا يكتفون بانتقاد الأنظمة الحاكمة والغرب، ومن خلال فهم خاص بالدين لا يمكن طرحه إلا في إطار السرية والكتمان[3]، بل ولا يترددون في انتقاص تيارات إسلامية لا توافق هواهم؛ وبالنظر إلى أن أهم ما يميز الثقافة العربية الرسمية المعاصرة هي مطالبة الجميع بالطاعة/ الولاء، فإن أتباع هذا النظام، لم يكتفوا برفض الحوار فحسب، بل وتبنوا استراتيجية الأنظمة الحاكمة مع إضافة مقبلات تتكون من التعصب والشك والكراهية أيضاً! إن ثالوث

(1) أحمد، رفعت سيد، رسائل جهيمان العتيبي. **قائد المقتحمين للمسجد الحرام بمكة**، القاهرة، مكتبة مدبولي، الطبعة الثالثة، 2004، 29.

(2) إن اللجوء لهذا الضرب من الإعلام، في مصر على سبيل المثال، لم يقتصر على التيارات «المتطرفة» فحسب، بل وشمل أتباع الإسلاميين المعتدلين أيضاً؛ فقد فضل هؤلاء كتابة المقالات القصيرة والمتوسطة لسهولة النشر والتوزيع أيضاً. ولكن وبالنظر إلى أن أدبيات المعتدلين كانت موجهة لفئات متعلمة وقدرتها الشرائية تمكنها من اقتناء المجلات والكتب، فإن المجانية هنا كانت غائبة! ولعل هذا يفسر تواضع تأثير المعتدلين الإسلاميين في حياة الأفراد البسطاء والذين يشكلون أغلبية المجتمع المصري! ففي هذا الأخير تفضل الأغلبية الساحقة الاستماع لتسجيلات الشيخ عبد الحميد كشك عن قراءة مقالة لهذا الإسلامي المعتدل أو ذاك؛ وعزوف هؤلاء عن هذه الأدبيات لا يعود إلى شدة تواضع ظروفهم المعيشية فحسب، بل وإلى تدني تعليمهم أيضاً!

(3) إن خطورة هذا المنحى لا تكمن في طبيعة التربية/ الثقافة التآمرية فحسب، بل وتكمن أيضاً في حرص أصحابها على تغييب مبدأ اعتياد النظر إلى العظمة.

الكراهية والتعصب والشك المقدس، في حقيقة الأمر، لا يقتصر على أتباع التيار التقليدي، فأنصار الحداثة والتحديث يلتزمون بدورهم به عند محاورتهم للآخر؛ وهكذا، وفي ظل هذه الثقافة تأكدت مرة أخرى أهمية أحادية التفكير/ التكفير، وأصر الجميع على دور الخطاف الواحد.

من ناحية أخرى كيف يمكن للمرء أن يطالب هؤلاء أو هؤلاء بأهمية التنوع والاختلاف وهم الأشد حرصاً على ضرورة الطاعة/ الولاء، والأشد عداء لحرية التفكير والنقد العلمي.والمفارقة التي في حاجة للتوضيح ولإعداد المزيد من الدراسات الخاصة أن النجاح الذي حققه «الظلاميون» سببه أن تعليم أغلبية رؤوس وأتباع هذا النظام الخاص، لم يكن في الأساس تعليماً دينياً أو اجتماعياً/ إنسانياً، يقبل أصحابه، وإلى حد ما، النقاش والاختلاف في الرأي بل كان تعليماً تطبيقياً (هندسة وطب).ويكفي أن أذكر في هذا السياق بأن أهم أتباع الدكتور أيمن الظواهري خلال الحرب الأفغانية/ السوفيتية كانوا أطباء ومهندسين وجنوداً كانت لهم تجربة في العمل السري[1].

مرة أخرى، إن إهمال الأنظمة الرسمية للعلوم الاجتماعية وحرصها على تدريسها وفق قوالب أيديولوجية جامدة ومكبلة بمخاوف أمنية، فضلاً عن تبنيها لمبدأ التسلسل الهرمي للعلوم الذي يتعصب للعلوم التطبيقية، كل هذا يعتبر المسؤول في حقيقة الأمر ليس فقط عن استمرار تدهور العلوم الاجتماعية، بل والأهم من ذلك عن ظهور تيارات فكرية أخذت على عاتقها إعادة تأويل كل المظاهر الاجتماعية، عكس تكوينها العلمي، تأويلاً غيبياً. وفي هذا السياق أذكر التأويل الديني الخاص برواية نجيب محفوظ «أولاد حارتنا» الذي جعل أحد المتعصبين يقدم على محاولة اغتياله. ولكن القول بأن التعليم الديني، أو بمعنى آخر الإسلام، كما يذهب إلى ذلك العديد من الباحثين الغربيين، هو المسؤول عن هذه الظاهرة، هو قول فيه الكثير من المغالطة. فالمسؤول عن هذه الظاهرة وغيرها من الظواهر السلبية التي تعاني منها دول المنطقة، هو اعتماد برامج تعليمية معدة مسبقاً لغايات غير علمية. فبالإضافة إلى أن هذه الأنظمة تتجاهل قاعدة أن لا وجود لفرع معرفي نموذجي، فإنها تقوم باقتناء فروع معرفية معينة تخدم أهدافاً سياسية/ أيديولوجية تارة، وسياحية/ ترفيهية تارة أخرى. ففي مجال فرص عمل خريجي العلوم الاجتماعية يكاد يخلص المرء، ومن خلال الدعايات التلفزيونية العامة والخاصة، إلى أنه وبعد أن كانت هذه الفرص متنوعة بتنوع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية،

(1) ففي الوقت الذي أشار (Lawrence Wright) في مقاله الموسوم «The man behind Bin Laden» إلى خلفية أتباع أيمن الظواهري، فإن هذه الظاهرة، ظاهرة تورط خريجي التخصصات العلمية في الأعمال الإرهابية، لم تستوقفه.لذلك، وكما سبق التنويه أرى من المناسب أن يتم توجيه أنظار الباحثين لهذه المسألة التي في حاجة للمزيد من الدراسة والبحث؛ هذا وتجدر الإشارة إلى أن الدكتور يوسف القرضاوي ذكر في مقابلة أجراها معه ماهر عبد الله ضمن برنامج الشريعة والحياة الذي بث على قناة الجزيرة بتاريخ 2002/1/13، أنه لا ابن لادن ولا أيمن الظواهري من خريجي التعليم الديني. كما أن زعماء الجماعات التي اعتبروها إرهابية في مصر مثل عبود الزمر أو عبد السلام فرج صاحب كتاب «الفريضة الغائبة»، أو خالد الاسلامبولي كانوا من خريجي المدارس الدينية؛ والوحيد الذي تخرج من مؤسسة دينية، الأزهر، هو عمر عبد الرحمن.

أصبحت في السنوات الأخيرة، وبفضل رواج الفكر الانفتاحي، محصورة بالنسبة للذكور في مجالات الرياضة[1] والأعمال الحرة الطفيلية والغناء؛ أما بالنسبة للإناث ففرص العمل المهمة تكاد تنحصر في مجال الغناء والرقص، وتقديم البرامج الفنية، وفي أفضل الحالات أعمال السكرتارية! ويكفي أن يستشهد المرء ببرنامج «السوبر ستار» الذي تقدمه محطة المستقبل اللبنانية. فعدد المتقدمين لهذا البرنامج من البلدان العربية فاق كل تصور إذ تطلبت عملية الفرز العديد من الأشهر! واهتمام الشباب بهذا النوع من النشاط يؤكده عدد المتصلين بالبرنامج؛ فلاختيار أحد المرشحين اتصل أكثر من مليوني مشاهد/ مشاهدة لاختيار مرشحة أردنية[2] إن هذا التوجه لهكذا مجالات، والذي أيدته الأنظمة العربية إذ لا يشكل خطورة على أمنها وسلامتها، أتاح للنظام التعليمي «الخاص» فرصة تمرير برامجه المعتمدة، في كثير الأحيان، على ما يتم نشره في الإعلام الرسمي، وعلى ما يعرض في البرامج التلفزيونية العامة والخاصة.

بناء عليه، فإن هذا التدني في البرامج التعليمية الذي أصبح بمرور الوقت مزمناً تتحمل جهات أخرى استمراره.ففشل المؤسسات العامة والخاصة في المنطقة العربية في الوقت الراهن في انتشاله من خانة التدهور المستمر لم يكن بسبب العجز، بل كان بسبب الهاجس الأمني الذي يجعل من كل متعلم/ متنور منافس لأصحاب القرار، فضلاً، بطبيعة الحال، عن غياب الوعي والأهم من ذلك الإرادة؛ غير أن حالة التردي هذه لا يمكن فهمها فهماً شمولياً دون التشديد على مساهمة التعليم الخاص، المنوه ببعض جوانبه في هذا المبحث، ليس فقط في استمرار تدني التعليم في المنطقة، بل وفي الزج بها في صراعات أيديولوجية عقيمة! هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى إن التطرق لهذا النظام الخاص يجب أن لا ينسينا دور الأطراف الخارجية في استمراره! فكما أن دور الغرب في مرحلة الاحتلال كان فاعلاً في مسائل التعلم والتعليم وما نتج عنهما من تغيرات لامست بنى المجتمعات العربية الفوقية

(1) ففي برنامج صالون دريم الذي يديره الأديب جمال الغيطاني، وفي إطار التطرق لمسائل تطوير البرامج التعليمية تمت الإشارة إلى أنه وفي عهد الرئيس المصري جمال عبد الناصر فتحت مدرسة للمتفوقين، كما تبنت جامعة عين شمس برامج خاصة بالطلبة المتفوقين. غير أن النظام المصري تخلى عن هذه البرامج التي حلّ محلها الاهتمام بالمدارس الخاصة بالمتفوقين في لعبة كرة القدم.لذلك فإنه وعلى الرغم من أن الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية لم تتغير كثيراً على ما كانت عليه منذ أكثر من ثلاثين سنة، فإن موقف الفئات المختلفة من المجتمعات العربية هو الذي تغير ولكن للأسوأ! ففي الوقت الذي عبرت الفئات المثقفة عن أوضاع المنطقة في السبعينيات بأشكال أكثر حيوية (مسرحيات ضيعة تشرين وغربة وعلى كأسك يا وطن للماغوط ودريد لحام، وأغاني مارسيل خليفة وناس الغيوان)، فإن ما يعرض الآن في معظم المحطات العامة والخاصة لا يتجاهل فقط مشاكل المنطقة الحقيقية بل ويروج لثقافة استهلاكية استفزازية لن تؤدي في نهاية الأمر إلا إلى مضاعفة الاحتقان الذي يؤدي بطبيعة الحال للمزيد من اليأس وبالتالي لاستسهال استخدام العنف!

(2) في المقابل إن مشاركة الشباب في البرامج الجادة، باستثناء البرامج الدينية، تكاد تكون مفقودة. فالبرامج الجادة تكاد تقتصر على فئة متقدمة كثيراً في السن تكاد صلاحيتها أن تنتهي.

والتحتية، فإن العديد من التغيرات السلبية والتي كثيراً ما تنسب للمؤسسات العربية التقليدية يتحمل الغرب الآن قسطا كبيراً منها.ففي الوقت الذي فتح الغرب أبوابه أمام الطلاب العرب للنهل من معارفه، فإنه كان، ولا يزال حريصاً على حث هؤلاء على دراسة مواضيع محددة تخدم بدورها أهداف الغرب في موطنه، أو في منطقة الشرق الأوسط .فالمنح الدراسية لا تمنح عادة إلا إذا كان الموضوع يخدم استراتيجية الغرب بصفة عامة. ولا أريد أن أتطرق لمسألة الاهتمام بموضوع الأقليات في المنطقة العربية، والتي أثير حولها الكثير من اللغط، وشكلت جزءاً من الاتهام الذي حوكم بسببه الدكتور سعد الدين إبراهيم مدير مركز ابن خلدون!كما لا أريد التحدث عن مسألة حقوق المرأة العربية التي لم يكتف الغرب بتخصيص منح دراسية لها فحسب، بل وبتمكين المؤيدين والمؤيدات لوجهة النظر الغربية من العمل في المؤسسات الدولية. إن المسألة الجوهرية التي يحرص الغرب على تمريرها وعدم التنازل عنها، هي مسألة التسلسل الهرمي للشعوب.والتعليم الخاص المنوه به هذا لا يستمد شرعيته واستمراريته من خلال التسلسل الهرمي للشعوب فحسب، بل ومن خلال مبدأ هرمية النظام المعرفي أيضاً! بناء عليه فإن رواد هذا النظام والمتعاطفين معه لا يكتفون بتأكيد فوقية المسلمين ودونية الآخرين فحسب، بل ويحصرون المجال المعرفي في المسائل الدينية! وهكذا تقتصر صفة العلم والعلماء، عند رواد هذا النظام، على أتباع هذا النظام التعليمي الخاص دون غيرهم.

إن حرص هذا التعليم على مبدأ هرمية الشعوب والمعرفة، وإهمال المدارس الغربية لخصوصية التنوع الثقافي للمنطقة والإصرار من ناحيتها على إبراز هرمية الشعوب والمعرفة، فضلاً عن مواقف أغلبية أنظمة المنطقة المتأرجحة بين هذا النظام وذاك، فتحت المجال أمام أتباع التعليم الخاص لتمرير رسائله القائمة على رفض الفكر الغربي بشقيه الإيجابي، أي العلمي، والسلبي، أي ذلك المتمركز حول الذات الغربية. واللافت للنظر أن الدول الغربية في المرحلة السابقة لـ 2001/9/11 لم تنتقص هذا التعليم الخاص، رغم انتقاده القيم الغربية[1]، بل كانت تدافع على بعض رموزه في البلدان العربية وتفتح لهم أبوابها حين تضيق بهم رحاب بلدانهم الأصلية! كما أن الدول الغربية، وبحجة حرية التعبير غضت الطرف عن أنشطة هؤلاء ليس فقط التعليمية، بل وفي كثير الأحيان السياسية! فالتعليم والسياسة قليلاً ما يفترقان سواء في الداخل أو في المهجر.

هذا وفي الوقت الذي غضت الدول الغربية النظر عن نشاط رموز التعليم الخاص السياسي، فإن أنظمة الشرق الأوسط والتي لم تول هذا النظام أي اهتمام، كانت على الدوام تتابع عمل رموز التيارات الإسلامية، خاصة نشاط الأفراد الذين تربطهم علاقة بهذا النظام التعليمي الخاص؛ ورقابة، أو فلنقل

---

(1) فالعربية السعودية كانت قد أنشأت أكاديمية إسلامية سنة 1984 في العاصمة الأمريكية واشنطن؛ وقد ذكرت صحيفة الواشنطن بوست ذائعة الصيت في عددها الصادر 2002/7/11 أن في هذه المؤسسة يدرس الكره للديانات الأخرى! لمزيد من التفاصيل انظر:

«Muslim School withdraws from association». The Washington Post, July 11, 2002.

تدخل الأنظمة الحاكمة فيما ينشره هذا النظام لا علاقة له بما يلقى أو يدرس، بل له علاقة بمدى تورط أتباع هذا النظام في العمل السياسي؛ والجدير بالتنويه أن انشغال الجميع بالسياسة، والذي أفسح مجالاً إضافياً لرواد النظام التعليمي الخاص، لم يتسبب في تدني مستوى التعليم المدني فحسب، بل وتسبب في تدني التعليم الديني أيضاً[1]. ومن حق المرء أن يتساءل عن دوافع هذه الأنظمة الحقيقية وخلفياتها. فمن ناحية لا تكتفي بتجاهل تنامي هذا النظام التعليمي الخاص، بل وتصر على فتح المدارس الدينية في كل مكان، فضلاً عن سماحها بدخول الكتب الدينية في المعارض السنوية التي يتلقفها أتباع هذا النظام الخاص؛ ثم بعد ذلك تعلن في أجهزتها الرسمية عن خطورة الثقافة التي ينتجها هذا النظام متهمة أتباعه تارة بالزندقة وأخرى بالخروج عن إجماع الأمة الأمر الذي يستدعي محاربتهم والزج ببعضهم في السجون!! أمر عجيب وفي حاجة للمزيد من البحث والنقاش.

ولكن التوقف هنا عند علاقة الأنظمة المحلية، وغير المحلية أيضاً بهذا النظام، غير ممكن؛ مع ذلك فإنه يجوز، وفي عجالة، التلميح لجانب من جوانب المسألة؛ فتسليط الباحثين الضوء على هذه العلاقة المعقدة قد يمكننا من الحصول على نتائج أكثر قيمة /أهمية من تلك المعتمدة في عديد المراكز البحثية في بلدان أوروبا والولايات المتحدة. فالمسألة التي لا تزال في حاجة لإعادة نظر هي تلك الخاصة بالعلاقة الاقترانية بين التعليمي والسياسي في الشرق الأوسط والتي تلقي بظلالها على الأنظمة التعليمية السائدة (النظام الحديث والخاص) وعلى دورها وبدرجات متفاوتة في إنتاج الفكر «الظلامي»! وقد يقبل الكثير بعلاقة النظام الديني أو الخاص بالإرهاب ولكنه سيحتج حول علاقة النظام التعليمي الرسمي «الحديث» في المنطقة بمسألة الإرهاب، وله الحق كل الحق في ذلك، فقد روض وفي عقود طويلة على أن الحداثة هي تعلم اللغات الأجنبية، وأولوية العلوم التطبيقية، واختلاط الجنسين في المراحل التعليمية المختلفة..الخ. والذي دعم هذا المعتقد أن هذا النظام التعليمي الحديث أنتج بالفعل «باحثين مميزين» في الفيزياء والكيمياء والطب أيضاً، ولكنه فشل في جعل هؤلاء مثقفين. إن اقتصار عملية الاهتمام بمظاهر تخلف المجتمع وإمكانية النهوض به على علماء الاجتماع والتاريخ والعلوم السياسية والاقتصاد، وبدرجة أقل القانون، لم يفقد المنطقة فرصة نهوض حقيقية، بل وأعاد من جديد مسألة تنافر الفروع المعرفية المختلفة من ناحية، وأولوية/ أهمية هذا الفرع ودونية الآخر من ناحية أخرى. ففي الوقت الذي تتحدث الآن المؤسسات الغربية على أهمية البرامج المتعددة النظم

(1) هذا وتجدر الإشارة إلى أن مركزية العامل السياسي لم تشغل بال الأنظمة السياسية القائمة فحسب، بل وشغلت أيضاً بال جل الحركات الإسلامية المعاصرة؛ فالمتمعن في الأدبيات الصادرة عن هذه التجمعات، وكما لاحظ أحد المحللين، يكاد يخلص إلى أنها هي الأخرى لم تعد تلتفت للفقه «واجتهدت بزاد قليل من المعرفة وزخم كثير من الولع بالسياسة». لمزيد من التفاصيل انظر: هبة رؤوف عزت «**نظرات في الخيال السياسي للإسلاميين: إشكاليات منهجية وسياسية**» في: إسلاميون وديموقراطيون. إشكاليات بناء تيار إسلامي ديمقراطي. تحرير د. عمرو الشوبكي. القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004، 51 - 52.

(Interdisciplinary)، فإن المسؤولين عن البرامج التعليمية في منطقة الشرق الأوسط لا يزالون يتعصبون لفرع معرفي معين همُّ أتباعه الأول والأخير توفير المعامل والدوريات وفرص وظيفية تدر عليهم المال وراحة البال. لذلك ولأن أنصار التنوير الداعين لحرية البحث، وبالتالي الرأي، ينتمون في أغلبيتهم للعلوم الاجتماعية والإنسانية، فإن أفكارهم وتوجهاتهم لم تعد تشكل خطراً على النظم القائمة فحسب، بل وعلى أتباع التدريب المهني والتطبيقي. وهكذا تأكد النفور بين أتباع النظامين المعرفيين، وهو تنافر استحسنته النظم القائمة، ووظفه أنصار النظام التعليمي الخاص؛ وبالنظر إلى أن فكر التنويريين يشكل خطراً يفوق خطر الأعمال الإرهابية التي تقوم بها الفئات المتطرفة، فإن العديد من أنظمة المنطقة لا تكتفي بغض الطرف عن ممارسات أنصار التيار «الظلامي» (كمحاولة هؤلاء تهديد التنويريين وقتل بعض رموزهم تارة، وتعقبهم أمام المحاكم تارة أخرى)، بل ومن منطلق مبدأ الحريات المزعوم تسمح للبعض بالتعبير عن آرائهم في المساجد العامة والخاصة تارة، وبطبع منشوراتهم تارة أخرى.وبالنظر إلى أن التيار التنويري لا يصل به الاختلاف مع التيار التقليدي إلى حد استعمال العنف، فإن تصفية رؤوس النظام التعليمي الخاص تتولاها عادة أنظمة المنطقة.

مرة أخرى إن هذا الدور المزدوج لأنظمة المنطقة كثيراً ما يدفع بالمحلل للحيرة! فعلى الرغم من أن هذه الأنظمة، خاصة في العقدين الأخيرين، تعمل على محاربة الأعمال الدينية/ الإرهابية وتصفية بعض رموز هذا التيار، فإنها تتبنى، وعلى حساب التيار التنويري، العديد من أفكارهم في البرامج التعليمية الخاصة بالعلوم الاجتماعية؛ لذلك فإن تهيئة التربة للعنف الفكري والأحادي والذي يتميز به أتباع هذا التيار، وهم كثر والحق يقال، لا يمكن أن نضيفه على علاته لحساب الغرب، أو لأنصار التعليم الديني التقليدي. والقول بأن عدد أتباع العنف الفكري ليس قليلاً هي بكل تأكيد ليست دعوة لاعتناق فكرة هنتنغتون الداعية لاعتبار كل مسلم إرهابي محتمل! فهذا ادعاء باطل ولا يستحق التوقف عنده، ولكن غياب الوعي، فضلاً عن الإصرار على اعتبار الرأي المغاير هو رأي يستحق صاحبه الحجر والتعزير، والنفي أيضاً، وهي خصلة تتقاسمها السلطة الرسمية والتيار الديني، تولد عنه الكثير من العجز والإحباط الأمر الذي جعل فئات كثيرة من شبان المنطقة، والتي لا تؤمن بالعنف الديني تهلل له لعجزها ولقلة حيلتها وتتعاطف مع بعض رموزه[1].

كلمة أخيرة، إنه وفي الوقت الذي تعمدت أنظمة المنطقة وبعض المؤسسات التعليمية الخاصة، وبحجج واهية، اعتماد فلسفة تعليمية لا مكان فيها للرأي الآخر، فإن الغرب والذي لا يصنع مكونات الظاهرة ولا يفضل أيضاً استيرادها، لم يجد مكوناً أفضل لصناعة الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط من مكونات نظامها التعليمي المتعدد الواجهات، والأحادي المضمون! ولكن الإعلان، بمعنى الدعاية،

(1) ففي استطلاع أجري مؤخراً بالسعودية تبين بأن نسبة المؤيدين لأعمال ابن لادن تجاوزت الـ 80٪! وحين سأل نفس الأفراد عن رغبتهم في تولي هذا الأخير الحكم انخفضت النسبة إلى أقل من 30٪!

هو عنصر أساسي لظاهرة التصنيع التي كانت في حاجة لشبكات متعددة الجنسيات ولفضاء تجرى على أرضه التجارب. بناء عليه فإن حرب المجاهدين الأفغان ضد الروس لم تكن فرصة لإعداد شبكات للإرهاب إذ إنها كانت موجودة من قبل وللأسباب المنوه ببعضها في جوانب مختلفة من الدراسة، ولكن، وهذا هو الأهم، كانت فرصة للإعلان والتوزيع . لذلك فإن التطرق لحرب الأفغان سيكون أكثر من ضروري لمن أراد رؤية الصورة، صورة صناعة الإرهاب، في شكل مغاير.

الفصل الرابع

الحرب الأفغانية

باديء ذي بدء إن هذا المبحث لا يسعى إلى الخوض في تفاصيل الحرب الأفغانية ولا في التفاصيل ذات العلاقة بدور العرب الأفغان، فضلاً عن علاقة هؤلاء الأخيرين بالحرب الدائرة في العراق؛ إن إعادة تقييم الحرب الأفغانية الآن، على سبيل المثال ليس ممكناً؛ فبالإضافة إلى أن فصولها لم تنته بعد، فإن عملية التقييم تستدعي التطرق لجميع الأطراف ذات العلاقة؛ والأطراف هذه لا تقتصر في حقيقة الأمر على روسيا وأمريكا! فدول أخرى مثل الصين وإيران وباكستان والهند أيضاً كانت حريصة على التدخل في شؤون أفغانستان الداخلية؛ لذلك فإن التوقف في هذه الدراسة عند هذه الجزئية لا أعتقده ممكناً! فالغاية من التنويه في حقيقة الأمر بالحرب الأفغانية ليس له من هدف سوى استكمال دائرة الكشف عن عناصر صناعة الإرهاب الناجمة عن الهيمنة، وعن ردة الفعل (أي مقاومة الهيمنة) من ناحية، ومن وفرة المواد المحلية الخام وإمكانية توظيفها في إجراء التجارب من ناحية أخرى! كل هذه القضايا المتداخلة، في اعتقادي لا يمكن رؤيتها إلا من خلال منظور شامل؛ غير أن هذا المنظور، خاصة إذا أفردنا للتفاصيل حيزاً كبيراً، قد يشغلنا عن جوهر المسألة المثارة ويجعلنا نفقد سلكها الناظم. لذلك رأيت التركيز على جانب واحد من مسألة الحرب الأفغانية، أي ذلك الجانب الذي يعود له الفضل ليس فقط في تفاقم ظاهرة الإرهاب، بل والأهم من ذلك في التضخيم من شأنها وفي تصديرها لبقية الدول العربية الإسلامية.

غير أن الحرب الأفغانية وبروز الأفغان العرب شكلا ضلعي الظاهرة «المفبركة» فقط! أما الضلع الثالث والذي تتجاهله العديد من الأعمال العربية وغير العربية فله صلة بأحداث منطقة الشرق الأوسط. ولا أقصد بالأحداث ما تقوم به إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، وما يترتب على هذه الأعمال من ردود فعل! فهذه الجزئية لها أهميتها، ولكن تجاهل بقية الأحداث ودور الأطراف الدولية، فضلاً عن الأطراف المحلية في الفترة ذاتها تجعل المرء غير قادر على تفهم الأبعاد المتنوعة للظاهرة، أي لظاهرة صناعة الإرهاب المقترحة في هذا العمل.

من ناحية أخرى، إن الاكتفاء بالتنويه بالدور الأمريكي بقصد الكشف عن الضلع الثالث

للإرهاب بعيداً عن النماذج، أو فلنقل الأمثلة التي يستطيع المرء من خلالها كشف النقاب عن بعض آليات السياسة الأمريكية في مجال ليس فقط صناعة الإرهاب، بل وفي تصديره، ستجعلنا نوغل في دراسة العديد من التفاصيل التي صيغت على هيئة مواضيع تتصل بالإرهاب، ولكن في شكل مجزأ، الأمر الذي يجعل المرء عاجزاً عن رصد الظاهرة، وبالتالي التنبؤ بما يمكن أن يحصل في المرحلة القادمة . فالجميع الآن، على سبيل المثال، يدلي برأيه في الوضع العراقي، فمن مؤيد للمقاومة العراقية للغزو الأمريكي، إلى مدين لها باعتبارها إرهاباً.. وهنا تكمن قوة الاستراتيجية الأمريكية وديناميكيتها! فهي تصنع حالة/ وضعاً يجر الجميع للخوض في تفاصيل لا تخدم في النهاية غير مصالح المصنع؛ ففي غياب وحدة الرأي حول المسألة المثارة يكون التواجد/ التدخل الأمريكي ممكناً ولا أقول مقنعاً! فالولايات المتحدة لا تراهن كثيراً على مسائل الشرعية أو على غيرها من المبادئ «الإنسانية»، ففرض الهيمنة، بالنسبة إليها، سواء في حالة السلم أو في حالة الحرب هي الغاية التي لا تتحقق إلا في ظل وجود علاقات دولية تتميز بالتنافر؛ بناء عليه فإن الحرص على استمرار التنافر، وإرباك الأطراف ذات العلاقة، كان ولا يزال المحرك الأساسي لهذه الاستراتيجية؛ بناء عليه، وفي هذا السياق، فأن تعتبر جهة ما المقاومة العراقية مشروعة وتعتبرها الأخرى إرهاباً فإن غاية المصنع واقعة لا محالة! لذلك فإن حرص الجانب الأمريكي على توجيه دفة النقاش حول مسألة الإرهاب في العراق الآن وفق وجهة النظر القائلة بأن الإرهاب ناتج عن الأوضاع التي تلت سقوط الرئيس صدام حسين، ستجعلنا نستمر في الخوض في الأعراض والابتعاد أكثر عن جوهر القضية. تأسيساً على كل ذلك فإن الضلع الثالث لظاهرة الإرهاب والذي يجري تصنيعه الآن في العراق والعمل على تصديره إلى بقية المنطقة لا يمكن، في اعتقادي بطبيعة الحال، تفهم خلفيته خارج جزئية حرب الأفغان، فضلاً عن جزئية الأفغان العرب.

1 ـ العلاقات الروسية الأفغانية

تذهب الأغلبية الساحقة من الأبحاث إلى القول بأن الحرب الأفغانية كان سببها الغزو السوفيتي. وهذا أمر متفق عليه وليس في حاجة لمزيد من البحث، غير أن السؤال الذي يتبادر للأذهان هو لماذا قام السوفييت بغزو أفغانستان؟ وهذا السؤال يدفع الباحث لطرح سؤال آخر: ما مغزى ربط مقاومة الأفغان الغزو السوفيتي بالدين/ بالإسلام؟ ولكن، وقبل التطرق للحرب، أرى من المناسب التوقف، ولو في إيجاز، للعلاقات الروسية الأفغانية منذ استقلال أفغانستان (1919) وحتى تاريخ الغزو الروسي (1979).

يقول سيد قاسم[1] بأنه وما أن أعلن ملك أفغانستان أمان الله استقلال بلاده سنة 1919 دون إذن من الإنجليز، حتى سارع إلى إرسال وفد يطوف بلدان آسيا وأوروبا وأمريكا بهدف الاعتراف

(1) **Contemporary Afghanistan. The last sixty years (1919-1979,** Bardi Editore, Roma,Italy, 1984. In: http\\www.afghanistan-web.com\history\articles\reshtva.html

باستقلال البلاد وإقامة علاقات دبلوماسية معها. المهم في هذا الأمر أن موسكو كانت المحطة الأولى. وما يفسر هذا التوجه أن أفغانستان كانت أولى الدول التي اعترفت بدولة العمال والفلاحين الروسية! بناء عليه لم يقدم النظام الجديد في موسكو على دعم الأفغان فحسب، بل ويعجل في تقديم المساعدات المعنوية والمادية للدولة الفتية بسبب موقف هذه الأخيرة البطولي من الإمبريالية الإنجليزية[1]. وفي هذه المرحلة والتي، استمرت قرابة العشر سنوات (1919 - 1929)، دخل أفغانستان ولأول مرة فنيون ومدربون روس لإقامة الهواتف وغيرها من وسائل الاتصالات الحديثة. كما تم إرسال العديد من أفراد السلاح الجوي الأفغان إلى الاتحاد السوفيتي.إن هذه العلاقة مكنت، خلال هذه المرحلة ولأول مرة، الروس من دخول السوق الأفغانية ومنافسة السلع الأوروبية؛ فقبل هذا التاريخ كانت السلع الإنجليزية هي المحتكر الوحيد للسوق الأفغانية.إن توغل السلع الروسية إلى أفغانستان على أهميته لم يرق إلى مستوى حجم التبادل بين أفغانستان وإنجلترا؛ غير أن الأمر المزعج بالنسبة لهؤلاء لم يكن اقتصادياً صرفاً، فالأيدولوجيا، الدعاية البلشفية، والتي شقت طريقها بين صفوف الشعب الأفغاني، تجاوزت أفغانستان إلى الهند[2]! إنه، وبسبب هذه التغيرات، والتي أزعجت المستعمر القديم كثيراً، كانت ردة فعل الإنجليز عنيفة[3]! وهكذا تمكن الإنجليز من وضع حد للملك المدفوع بحماسه الوطني، واستبدال نظامه بنظام محافظ والأهم من كل ذلك مساند للسياسة الإنجليزية[4].

إن تولي نادر شاه الحكم سنة 1929 في أفغانستان تمثل بداية المرحلة الثانية للعلاقات الأفغانية الروسية. وبالنظر إلى طبيعة النظام القائم في أفغانستان، فإن العلاقات الروسية الأفغانية اقتصرت على التمثيل الدبلوماسي وعلى التبادل التجاري حتى سنة 1973، تاريخ الانقلاب على الملك ظاهر شاه الذي تولى الحكم بعد مقتل نادر شاه سنة 1933. إن نجاح الإنجليز في الانفراد بأفغانستان زكّته ظروف الحرب العالمية الثانية التي جعلت الإنجليز والروس حلفاء. ولكن وما أن انتهت الحرب العالمية الثانية حتى نحت العلاقات الروسية الأفغانية منحى مغايراً، خاصة بعد أن استقلت الهند سنة 1947. فبخروج الإنجليز من الهند، وانفصال باكستان عن الهند، فضلاً عن بروز مسألة بشتونستان، تُرك فراغ

(1) Ibid

(2) Ibid

(3) هذا وتجدر الإشارة إلى أن الموقف الإنجليزي المعادي لروسيا لم يكن ناتجاً عن قيام النظام الاشتراكي بهذه الأخيرة؛ فحرص بريطانيا على حماية مستعمراتها في آسيا كان، ومنذ القرن الثامن عشر، وراء تبنيها سياسة معادية لروسيا؛ وقد تجلت هذه السياسة ليس فقط في إقامة حلف يتكون من تركيا وإيران وأفغانستان والتبت، وهو تحالف يحول دون التوسع الروسي في آسيا الصغرى، بل وفي غزوها أفغانستان في القرن التاسع عشرا حول هذه الجزئية انظر:

The Role of Afghanistan in the fall of the USSR .In:http://www.afghan-web.com\history\articles\ussr.html

(4) Ibid

سياسي كبير في أفغانستان الأمر الذي جعل حكومة هذه الأخيرة تطلب من الولايات المتحدة الأمريكية احتلال موقع الإنجليز خاصة فيما يتعلق ببنى البلاد التحتية. غير أن الولايات المتحدة، التي لم تقرر بعد التورط المباشر في المسألة الأفغانية، تجاهلت الطلب الأفغاني، خاصة بعد أن تقدم الشاه محمود سنة 1951بطلب للرئيس الأمريكي ترومان يبدي رغبته في الحصول على أسلحة أمريكية[1]. فبالإضافة إلى أن الحرب الباردة بين الروس والأمريكان كانت في بداياتها، فإن التأثير الروسي/ الشيوعي في أفغانستان والذي يعود للمرحلة السابقة بدا جلياً في هذه المرحلة. غير أن هذه الأسباب على أهميتها لا تعكس السبب الحقيقي للرفض الأمريكي. فالحرب الباردة كانت مدعاة حقيقية، إذاً ما آمن المرء باستراتيجية أمريكا المعلنة، لتدخل أمريكي في المنطقة، ولكن أمريكا تتجاهل المطالب الأفغانية وتترك المجال للتأثير الروسي/ الشيوعي في المنطقة!! لماذا؟ لا أعتقد بأن الخوض في هذه الجزئية هين، ولكن ولأن الكثير من الأجوبة تكمن في الشواهد التي يمكن للمرء الحصول عليها، فإنه وفي هذا السياق يمكننا التذكير بالموقف الأمريكي من ثورة كاسترو في كوبا!!! صحيح أن المقارنة لا تبدو جلية وبالتالي مقنعة، غير أن المتمعن في رفض الولايات المتحدة مساعدة كوبا الثورية، ودفعها بالتالي للبحث عن المساعدة السوفيتية يخلص إلى أن مخططاً أمريكاً يقوم بالدرجة الأولى على صنع أعداء لا يملكون قوة حقيقية تهدد أمن وسلامة أمريكا، ثم الدفع بهم في أحضان العدو. لذلك فإن تجاهل الأمريكان لطلب الأفغان المعتدلين لم يكن له من سبب في اعتقادي غير دفع الأفغان للجوء لعدو يفضل الأمريكيون مواجهته عبر أطراف لا تملك مقومات حقيقية للمقاومة! وهكذا، وفي ظل هذا المخطط الرهيب الذي شهد النور في أفغانستان لم يجد سادة المنطقة من حل سوى اللجوء للسوفييت. وحين انتقد الرئيس الأمريكي ترومان توجه الأفغان «المسلمين» للحصول على أسلحة من السوفييت الشيوعيين، أجاب الشاه محمود بأن أكل لحم الخنزير محرّم على المسلمين، إلا في حالة الجوع[2].

وعلى الرغم من أن الأفغان، وحتى تاريخ زيارة نيكسون القصيرة لكابل سنة 1953، استمروا في طلب المساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية تارة والتهويش بالعودة للاتحاد السوفيتي تارة أخرى، فإن أمريكا تتظاهر بالصمم، متجاهلة في ذات الوقت موقف أفغانستان المحايد، فضلاً عن رغبتها في تسوية مشاكلها مع باكستان حول مسألة بشتونستان؛ ليس هذا فحسب بل إن الولايات المتحدة الأمريكية تلح على أفغانستان وتطالبها بضرورة التخلي عن موقفها المحايد والانضمام إلى حلف بغداد المكون من باكستان وإيران والعراق وتركيا. بناء عليه، فإنه وإذا ما اكتفى الأفغان في السابق بالتهديد، فإنه لم يبق أمامهم في هذه المرحلة، المرحلة الثالثة، من حل سوى العودة للاتحاد السوفييتي الذي كان ينتظر عودة أفغانستان بذراعين مفتوحين. لذلك فإنه وبعد زيارة بلجانين

(1) The role of Afghanistan..

(2) The role of Afghanistan.

وخرتشوف كابل سنة 1955، منحت أفغانستان قرضاً طويل المدى بـ 100مليون دولار[1]. كما لم يكتف الروس بهذه المساعدة بل ساهموا في بناء الطرق والمطارات، والأهم من ذلك أنهم زودوا الأفغان بالأسلحة التي رفض الأمريكيون تزويدهم بها طوال العقود الماضية. والمساعدات الروسية شملت مجالات أخرى لعل أهمها مساندة الأفغان في مسألة بشتونستان[2]. هذا كما أنشأ الروس في مدينة كابل معهداً كبيراً متعدد التقنيات (polytechnic)، ومجموعة من المعاهد الصغيرة في العديد من الأقاليم. وهكذا، وبفضل هذه المساعدات، والتي استمرت من سنة 1958 إلى سنة 1973، فإن خمسين في المائة (50٪) من الضباط الشبان والفنيين العسكريين كانوا قد تلقوا تدريبهم إما في الاتحاد السوفيتي أو أنهم دربوا تحت رعاية الروس في أفغانستان[3].

غير أن هذا التوجه والذي نتج عنه ظهور تيار ماركسي بين صفوف الشبان الأفغان أثار حفيظة المحافظين، ولا أقول الأمريكان! بناء عليه لم يكن أمام الأمير داود، ابن عم الملك ظاهر، من حل سوى تقديم استقالته؛ولأول مرة في تاريخ أفغانستان يتم تكليف شخص لا ينتمي لا للعائلة المالكة ولا للأرستقراطية. وهكذا وفي مارس/آذار من سنة 1963 شكلت وزارة الدكتور محمد يوسف، وزير المعادن في وزارة الأمير داود، من مجموعة من المثقفين والفنيين (technocrats). وحتى يوضع حد للتدخل السوفيتي من ناحية، ولتدخل العائلة المالكة من ناحية أخرى، اقترحت حكومة الدكتور محمد يوسف ليس فقط إبعاد جميع أفراد الأسرة الملكية عن السياسة، بل وإعداد دستور مؤسس على مبادئ ديموقراطية، مبادئ لا تتجاهل، بطبيعة الحال، قيم المجتمع الأفغاني الإسلامية. وهكذا، ولأول مرة سمح للأحزاب السياسية المختلفة بالظهور شريطة أن تطابق أنشطتها وأهدافها مبادئ الدستور الأساسية، وهي الإسلام، والملكية الدستورية، والحرية الشخصية[4]. هذا، وبسبب إصرار المشرعين على ضرورة

(1) Ibid.

(2) إن حرص الروس على تأييد المطالب الأفغانية الخاصة بهذا الإقليم كان يهدف في ظاهره إلى حصول أفغانستان على مرفأ على المحيط الهندي ؛أما في باطنه فهو يتيح لروسيا، من خلال وجود علاقات مميزة مع أفغانستان، الوصول إلى هذا المحيط وبالتالي منافسة الإنجليز في المنطقة ؛ وهذه الاستراتيجية لم تكن وليدة استقلال أفغانستان أو قيام الاتحاد السوفيتي، بل تعود إلى زمن روسيا القيصرية، أي إلى ما قبل سنة 1917؛حول هذه الجزئية انظر:

J. Cooley, **Unholy Wars. Afghanistan.**

(3) http\\www.afghan-web.com\history\articles\reshtya.htlm,

هذا وفي الوقت الذي يتجاهل تقرير المخابرات الأمريكية

نسبة أو عدد المتدربين من الضباط الأفغان محلياً على يد الروس، فإنه يذهب إلى أن نسبة الضباط الذين تلقوا تدريبهم في الاتحاد السوفيتي يتراوح بين الثلث والربع، انظر:

Predicting the Soviet invasion of Afghanistan: The intelligence community's record.In:http:// www.cia.gov\csi\monograph\afghanistan\link1

(4) **predicting the Soviet invasion**

التزام الأحزاب في أنشطتها وفي أهدافها بقيم الإسلام استبعدت جميع الأحزاب ذات الميول الماركسية. غير أن انتشار الفكر الماركسي بين شبان أفغانستان من ناحية وتعثر إجراءات المصادقة على قانون الأحزاب من ناحية أخرى، جعلا أنصار التيار اليساري يباشرون عملهم وينظمون صفوفهم.وأمام تصاعد المد الماركسي تّم عزل رئيس الوزراء الدكتور محمد يوسف الذي اتهم بالعجز. وبعزل هذا الأخير وتكليف محمد هاشم، سفير أفغانستان السابق في الولايات المتحدة الأمريكية، توقفت التجربة الديموقراطية في أفغانستان[1]. وبالنظر إلى ضعف الحكومات المتتالية واصل الماركسيون تأثيرهم الأيديولوجي من خلال المقالات التي تنشرها جرائد «خلق» أي الجماهير، و«برشام» أي العلم أو الراية، و«الشعلة»[2].

إن هذه التطورات التي عرفتها أفغانستان جرأت العمال في المناطق الصناعية على تنظيم المظاهرات؛ هذا وتجدر الإشارة إلى أن المظاهرات، التي انتقد فيها الملك علناً، شملت طلاب الجامعات والمدارس الثانوية. وحيث إن الاتحاد السوفيتي، وكما سبق التنويه، كان حريصاً ومنذ ثورة 1917 على تأمين موطن قدم له في هذه المنطقة، فإنه لم يرحب بهذه التغيرات فحسب، بل ورأى أن الوقت أصبح ملائماً للتدخل عبر تأسيس حزب شيوعي في أفغانستان يتولى، صحبة الجيش الذي اخترقته الأفكار الماركسية عبر جماعة «الراية»، إدارة البلاد. وطبيعي أن تعمل، في هذا الجو المتوتر، بقية الأحزاب والطوائف عبر عمليات تنسيق مع قوى محلية وخارجية أيضاً. وهكذا وفي ظل هذه التغيرات توصل الضباط المنتمين لجماعة «الراية» سنة 1971 إلى اتفاق مع الدكتور حسن شرق ممثل داود باشا، ينص على قيام الأمير داود بانقلاب عسكري يتولى ضباط جماعة «الراية» في كابل، تحت إشراف الخبراء الروس العسكريين، ترتيبه. وبسفر الملك إلى أوروبا في رحلة علاج، أعلن الأمير داود في 18 يوليو سنة 1973 نهاية النظام الملكي وقيام النظام الجمهوري[3]. وبالنظر لأهمية التيار الماركسي لم يجد الأمير داود، في بادئ الأمر، حرجاً في سيطرة الضباط وجماعة «الراية» على مجلس الثورة[4]. كما أنه لم يستهجن تبني الحكومة الجديدة، التي كان يرأسها، بعض المبادئ الاشتراكية.

---

(1) Ibid

(2) Ibid

(3) يقول كولي بأن أسباب هذا الانقلاب، وسهولة تنفيذه تكمن في مجموعة من الأسباب أهمها 1:تردد الملك ظاهر شاه وضعفه الأمر الذي جعله يعجز عن مؤازرة رؤساء وزراء أفغانستان من ذوي القدرات الهائلة والشرفاء منذ سنة 1964 وحتى سنة 1973 .2: عجزه عن إدارة كارثة الجفاف والمجاعة في سنة 1972، والتي تسببت في وفاة أكثر من 100000 أفغاني. انظر:

Unholy Wars.

(4) وفقاً لتقرير المخابرات الأمريكية استلم أتباع الراية «البرشام» الوزارات التالية : الداخلية والتعليم والإعلام والثقافة؛ انظر التقرير 3.

ولكن وحيث إن الأمير داود لم يكن شيوعياً[1]، ولم يكن من الرجال الذين يقبلون بسهولة الأوامر، خاصة إذاً كانت من السوفييت، قرر التخلص من رفاق الأمس. وهكذا وفي غضون سنتين توصل إلى استبدال جميع الوزراء الشيوعيين[2].

غير أن القرار الذي اتخذه هذا الأخير لم يكن بسبب وطنيته فقط، بل كان بسبب تدخل الأطراف الخارجية، المعادية منها على وجه التحديد، في شؤون أفغانستان الداخلية وبعد أكثر من سنتين على الانقلاب! فتحت إلحاح باكستان وإيران على الولايات المتحدة يزور كيسنجر، وزير خارجية أمريكا كابل في نوفمبر/تشرين الثاني من سنة 1974 ويطالب بعد زيارته بإرسال بعثة من الوكالة الأمريكية للتنمية العالمية إلى أفغانستان. ولكن وبسبب العائق التقليدي والمتمثل في استمرار النزاع بين باكستان وأفغانستان، لم تكلل المبادرة الأمريكية بالنجاح! ولكن وفي الوقت الذي تماطل الولايات المتحدة في مد يد العون لأفغانستان، الأمر الذي يجعل هذه الأخيرة تستمر في الاعتماد على السوفييت، يسمح لإيران بمد يد العون لأفغانستان. ففي أبريل/نيسان من سنة 1975، وبعد زيارة داود لإيران، وافقت هذه الأخيرة على إضافة قرض يقدر ببليوني دولار[3]! إنه وبفضل هذا التغير في موقف إيران من حكومة داود، يقرر هذا الأخير إلغاء جماعتي خلق والراية الماركسيتين، ويدعو إلى إقامة حكم يقوم على نظام الحزب الواحد.

أمام هذا التغير قرر الاتحاد السوفيتي استمالة الأمير داود الذي دعي لزيارة موسكو. غير أن الأمير داود أصر على موقفه ورفض الخضوع للسيطرة السوفيتية. بناء عليه قرر الروس تنحيته. وحتى تحقق روسيا مسعاها هذا كان عليها أن توحد جهود الجماعتين الماركسيتين، البرشام «الراية»، وخلق «الجماهير». وبفضل جهود الاتحاد السوفيتي اتحدت المجموعتان تحت راية حزب أفغانستان الشعبي الديموقراطي الذي ترأسه نور محمد تره كي، رئيس أفغانستان اللاحق[4]. وحتى يقلل الأمير داود من

---

(1) إن وكالة المخابرات الأمريكية على يقين من أن الأمير داود هذا لم يكن شيوعياً، وأن لجوءه للسوفييت لم يكن دافعه أيديولوجياً، بل كان سياسياً (realpolitik)؛ فتوجه هذا الأخير، يقول تقرير المخابرات الأمريكية، نحو السوفييت كان بسبب التحالف الأمريكي الإيراني الباكستاني؛ انظر: **Predicting the Soviet invasion of Afghanistan:** ؛ هذا ويذهب كولي إلى أن لجوء داود للسوفييت سببه حماسه المفرط للمسألة البشتونية؛ انظر:.**Unholy Wars, 2**

(2) Ibid

(3) يقول تقرير المخابرات الأمريكية بأن 7.1 بليون دولار كانت مخصصة لبناء سكك حديد تربط أهم مدن أفغانستان بالخطوط الإيرانية الممتدة حتى الخليج الفارسي. غير أن تدهور سوق النفط فضلاً عن سقوط الشاه لاحقاً تسببا وإلى حد كبير في عدم تنفيذ هذا المشروع!

(4) تقرير المخابرات الأمريكية؛ غير أن أنور الحق أهادي، يذهب إلى أن حزب الشعب الديموقراطي لأفغانستان كان قد تأسس سنة 1965، وفي سنة 1967 انقسم الحزب الشيوعي الأفغاني إلى مجموعتي خلق وبرشام! انظر: **«أفغانستان: انهيار الدولة»**. في: ثورات أواخر القرن العشرين.تحرير: جاك جولدستن، تيد روبيرت جار، فاروق موشيري، ترجمة مالك عبيد أبوشهيوة، محمود محمد خلف، طرابلس، دار الرواد، 2003، 323.

فاعلية أتباع هذا الحزب، سعى إلى استخدام ورقة الشرعية التي تفتقدها التيارات اليسارية؛ بناء عليه يعرض دستوراً جديداً على المجلس التأسيسي الذي يعتمده؛ وفي مارس/آذار سنة 1977 انتخب داود رئيساً للجمهورية لست سنوات. مع ذلك كان يعلم بأن الشرعية التي أضفاها الدستور عليه لا يمكنها توفير الحماية له خاصة بعد أن فقد إخلاص الجيش ومساندته؛ لذلك اضطر ليس فقط لمغازلة الاتحاد السوفيتي وبشكل واضح أثار سخط الفئات المحافظة عليه، بل وضاعف من تسامحه المبالغ فيه تجاه الجماعات اليسارية. إن تخبط الرئيس وانتقاله من قطب للآخر سيستمر معه، لذلك نراه وبعد أن فقد الأمل في عودة المياه إلى مجاريها بينه وبين الاتحاد السوفيتي، يقرر اللجوء إلى الدول الإسلامية. غير أن زيارته إلى الكويت ومصر والعربية السعودية في مارس/آذار من سنة 1978 كانت مخيبة للآمال. وخيبة الآمال توجت باغتياله وباغتيال جميع أفراد عائلته مباشرة بعد عودته من رحلته للشرق الأوسط.

والجدير بالملاحظة أن الخطة السوفيتية لم تكن تهدف إلى تنحية الرئيس داود فحسب، بل كانت حريصة أيضاً على التخلص من جميع معارضي التواجد السوفيتي بأفغانستان. بناء عليه تم اغتيال مير أكبر خيبر منظر الحزب والذي كان رافضاً للسيطرة الروسية الكاملة. ويبدو أن عملية الاغتيال هذه، والتي تمت في 18 أبريل/نيسان من سنة 1978، لم يكن يقصد بها التخلص من هذا المعارض فقط، وبل والأهم من ذلك توظيفها في تعميق حالة الفوضى التي كانت تشهدها البلاد. لذلك فإنه وما أن انتهى أنصار هذا الحزب من تشييع جثمانه حتى قاموا، صحبة العديد من أنصار التيارات الماركسية، بأعمال شغب استمرت لعدة أيام. وبسبب إيقاف رؤوس التيار الشيوعي في البلاد انفجر الموقف من جديد وتمكن حزب «خلق» الشعبي الموحد من السيطرة على البلاد.

ماذا يمكن للمرء أن يستخلص من هذا العرض الموجز! بادئ ذي بدء لا يمكن اختزال تاريخ أفغانستان الحديث في مجموعة من الأحداث المنقولة ليس فقط عن مجموعة من الأعمال الثانوية، بل ووفق سرد رتيب ولا أقول ممل؛ غير أن هذا السرد لا يخلو كلية من الفائدة إذ تضمن تلميحات وتصريحات يمكن للمرء أن يتلمس من خلالها الدور الأمريكي غير الواضح في الأدبيات العالمية لما قبل سنة 1979! فما يستشف من هذه الأعمال يفيد بأن أمريكا كانت مصرة على تجاهل رغبة الأفغان في التعاون معها، الأمر الذي دفع هؤلاء باللجوء إلى السوفييت؛ وهذا الرأي كما بينا في مناطق مختلفة يدعمه تقرير المخابرات الأمريكية.. كما أن النتف التي تدعم الاستراتيجية الأمريكية القائمة على تأكيد التناقضات التي يزخر بها المجتمع الأفغاني التقليدي كثيرة وتكاد تصب كلها في الاتجاه المنوه به في فصول هذا العمل المختلفة. ويكفي أن أستشهد وفي عجالة بما كانت تقوم به الولايات المتحدة إبان تخبط داود بين السوفييت وممثلي الغرب / أمريكا في المنطقة.

ففي الوقت الذي كانت إيران تقدم العون بيد للحكومة الأفغانية، فإنها كانت تقدم باليد الأخرى الأسلحة الأمريكية للتنظيمات الأفغانية المتطرفة والتي كانت تقوم بأعمال تخريب في أفغانستان! وحتى تبعد

الشكوك حول مساعداتها هذه كانت حريصة على نقل الأسلحة والمعدات عبر القنوات الباكستانية[1]؛ ليس هذا فحسب، بل قامت إيران أيضاً بتزويد باكستان بطائرات مروحية أمريكية لمطاردة الثوار البلوش الفارين من باكستان باتجاه أفغانستان. والجدير بالتنويه أن الأعمال الإيرانية هذه كانت بمباركة الولايات المتحدة. ليس هذا فحسب بل إن مصر والعربية السعودية قدمتا بدوريهما العديد من المساعدات للجماعات السلفية الأفغانية.. بناء عليه فإن العودة مرة أخرى للتفاصيل المنوه بها في الفقرات السابقة غير ضروري، إذ إن التورط الأمريكي السابق للغزو السوفيتي تكاد تنطق به كل ملاحظة يتم من خلالها الإشارة للولايات المتحدة الأمريكية! ليس هذا فحسب، بل إن عمق التغلغل الأمريكي في شؤون أفغانستان في المرحلة السابقة للغزو السوفيتي يجعل المرء يكاد يقبل بأطروحة بريجنسكي مستشار الأمن القومي الأمريكي الذي يزعم بأن الغزو السوفييتي لأفغانستان كان مخططاً أمريكياً[2].

2 ـ دوافع الغزو السوفيتي لأفغانستان

بصرف النظر عن مدى صحة هذا الرأي فإن الأمر الأكيد أن الاتحاد السوفيتي كان يرغب في قيام نظام موالي له في أفغانستان. فالشواهد التي تم عرضها في الفقرات السابقة تؤكد هذا الرأي. لذلك فأن تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى توريط الاتحاد السوفيتي بطرق مباشرة أو غير مباشرة فهذا أمر ممكن، ولكن دخول الروس لأفغانستان لا يمكن أن يكون أحادي الدافع، أي مجرد استجابة للمخطط الأمريكي. فللروس مجموعة من الدوافع يمكن حصرها في الاستراتيجي، والاقتصادي، والأيديولوجي.

ففيما يتعلق بالدافع الأول يمكن القول بأن توغل الروس في أفغانستان كان يسمح لهم بحماية حدودهم الجنوبية مع أفغانستان والتي تبلغ حوالي 2383كلم، ففي رسالة وجهها جروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفيتي (1957 ـ 1985)، ورئيس الجمهورية (1985 ـ 1989) إلى ابنه الذي نشرها سنة 1997، ذكر فيها بأن مساعي الولايات المتحدة لزعزعة استقرار الحدود الجنوبية للاتحاد

(1) هذا وحين تقرر الولايات المتحدة بعد سنة 1985 إرسال صواريخ (Stingers) إلى المجاهدين الأفغان الذي ضيقت عليهم المروحيات السوفيتية كثيراً، تصر الولايات المتحدة على أمرين: 1 ـ عدم السماح للجنود الأمريكيين بدخول أفغانستان ؛2 ـ تدريب المجاهدين الأفغان في باكستان! لمزيد من التفاصيل انظر:

Clarcke,Richard A. **Against All Enemies Inside America's War on Terror**, Great Britain,Mackays of Chathamp plc.2004,49.

(2) ففي سياق رد تشومسكي عن سؤال طرحه عليه دافيد برسامان عن مروجي المخدرات والقتلة لتحقيق غايات شريفة قال «إذا كنا جديين في الأمر علينا أن نسأل ما هي الغاية النبيلة؟ ما هي الغاية النبيلة من جذب الروس إلى فخ أفغاني عام 1979؟ كما يدعي زبغنيو بريجنسكي؟ أن تدعم المقاومة ضد الاجتياح الروسي في كانون الأول عام 1979 شيء، وأن تحرض، كما يدعي بريجنسكي أنه فعل، وأن تنظم جيشاً إرهابياً من المتعصبين الإسلاميين لأغراضك الخاصة، هو أمر آخر» انظر: **الحادي عشر من أيلول**، تعريب مجموعة من المختصين، دمشق، التكوين للطباعة والنشر والتوزيع، 2002، 41 ـ 42.

السوفيتي وخلق بؤرة توتر في المنطقة كانت بمفردها تستدعي هذا الأمر[1]. هذا كما أظهر مؤتمر أوسلو الذي عقد سنة 1995، والذي حضره قادة وأكاديميون روس وأمريكان، جوانب أخرى لهذا الدافع. فقد ذكر الجنرال فالنيتن فارينيكوف (أحد متخذي قرار الغزو) بأن قرار التدخل سببه استمرار الولايات المتحدة في طرد الروس ومحاصرتهم في المنطقة[2]. فالولايات المتحدة سيطرت ولفترة طويلة على إيران، والبحرية الأمريكية تراقب المحيط الهندي. وباكستان، وبكل صراحة يقول هذا الجنرال، تتلقى الأوامر من الولايات المتحدة. وهذا الأمر في غاية الوضوح، فالعديد من «العصابات» الإسلامية المناهضة لنظام أمين الذي تؤيده روسيا، كانت تتلقى تدريباتها في باكستان. بناء عليه، يقول الجنرال فارينكوف، فإن مصدر التهديد الحقيقي للاتحاد السوفيتي لم يكن أفغانستان، بل كان الولايات المتحدة الأمريكية عبر تأثيرها الكبير في المنطقة[3]. فالولايات المتحدة، والتي ما انفكت تتدخل في شؤون أفغانستان الداخلية منذ عقود تقرر مد المقاتلين الأفغان بالأسلحة قبل غزو روسيا لأفغانستان؛ والولايات المتحدة التي ما انفكت تنكر قيام أجهزتها الأمنية، فترة الحرب الباردة، بزعزعة مناطق نفوذ الاتحاد السوفيتي نراها تعترف ببعض هذه الأعمال وذلك في سياق تبرير مساندتها للمجاهدين الأفغان قبل غزو السوفييت لأفغانستان. فقد سألت المجلة الأسبوعية الفرنسية (Le Nouvel Observateur) بريجنسكي، مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي كارتر، إذا ما يشعر بالندم من جراء مساندة أمريكا للمتطرفين الإسلاميين وتقديم الأسلحة لهم وتدريبهم، فأجاب: نادم على ماذا؟ لقد قدت السوفييت إلى الفخ الأفغاني وتريدني أن أندم؟ ما أكثر أهمية بالنسبة لتاريخ العالم؟ طالبان أم سقوط الإمبراطورية السوفيتية؟ مجموعة من الإسلاميين المتحمسين جداً أم تحرير أوروبا الوسطى[4]؟ وإذا أضفنا لهذه العوامل نجاح تجربة الاتحاد السوفيتي قبل ذلك في طاجكستان وأوزبكستان وتركمنستان، فضلاً عن الانتصارات التي تحققت في أوكرانيا (1945 - 1953)، وفي ألمانيا الشرقية (1953)، وفي المجر (1956)، وفي تشيكوسلوفاكيا (1968) نخلص إلى أن قرار غزو أفغانستان لم يكن أحادي الدافع، حتى وإن بدا في ظاهره مجرد خطأ أو ورطة خططت لها الولايات المتحدة منذ عهد ليس بالقريب.

غير أن استراتيجية الموقع لا تجعل المرء يغفل عن البعد الاقتصادي الذي قليلاً ما تلتفت الأعمال إليه. صحيح أنه لا توجد معلومات متوفرة، أو أكيدة عن اقتصاد أفغانستان، ولكن العديد من التقارير تذهب إلى أنها تصنف، قبل انقلاب 1978 والحرب الأفغانية السوفيتية، كواحدة من أفقر دول العالم وأقلها نمواً! قد يكون هذا صحيحاً، ولكن الأمر الأكيد أن أفغانستان وفي الوقت الذي لا يمكن

(1) Kooly,J. Unholy wars, 7.

(2) فهذا الجنرال يقول «The Soviets felt they were being kicked around throughout the region»؛ انظر: كولي.

(3) المرجع نفسه.

(4) Janvier , 15-21, 1998.

اعتبارها دولة غنية، فإنه لا يمكن تجاهل إمكانياتها الاقتصادية الظاهر منها والباطن! فأفغانستان تمتلك احتياطياً كبيراً من الغاز الطبيعي والفحم والحديد عالي الجودة. كما يعتقد بأن النفط موجود وبكميات كبيرة. ويكفي أن نذكر بأن السوفيت استهلكوا من غاز أفغانستان منذ سنة 1967 وحتى خروجهم من البلاد في مناطق آسيا الصغرى ما يزيد عن 30 مليار متر مكعب[1]. والجدير بالتنويه أن السعر الذي كان الروس يحصلون به على غاز أفغانستان كان أقل بكثير من السعر العالمي. فقد كانت روسيا تدفع، قبل اتفاقية سنة 1982[2]، 37 دولاراً لكل ألف متر مكعب، علماً بأن السعر العالمي كان 160 دولاراً[3].

أما الدافع الثالث والأخير فهو الأكثر أهمية. فالهاجس الأيديولوجي لدى السوفييت لا يقل أهمية في حقيقة الأمر عن الهاجس الأمني. وبصرف النظر عن ارتباط الأيديولوجي بكل ما هو أمني أو عسكري، فإن الخوف من انهيار الأيديولوجية الماركسية خاصة في أطراف الاتحاد السوفيتي (الجمهوريات الإسلامية) كانت مدعاة للقلق وبالتالي للتفكير في حلول ليست كلها سلمية. فليقين الروس من أن الفكر الماركسي غير قادر على تهميش الفكر الإسلامي في أفغانستان كانوا، ومنذ استقلال هذه الأخيرة، حريصين على توطين الفكر الماركسي في الدوائر الفاعلة في الدولة. ولكن الروس فاتهم بأن الجيش والتقنيين، فضلاً عن العديد من مثقفي مدن أفغانستان لا يشكلون إلا جزءاً بسيطاً من القوى الاجتماعية الفاعلة. فالتركيبة القبلية، واستمرار علاقات الإقطاع[4] التي ترفض أغلبية المجتمع الأفغاني التخلي عنها، فضلاً عن تشبث الفئات المختلفة لهذا المجتمع بالتقاليد الإسلامية،

---

(1) يذهب كولي إلى أنه، و بحلول سنة 1985، ادعت موسكو بأن إنتاجها السنوي بلغ 2400 مليون متر مكعب، مضيفاً بأن 3٪ فقط كان يستخدم في أفغانستان، أما بقية الإنتاج فقد كان يذهب للاقتصاد السوفيتي. انظر: كولي، **الحرب غير المقدسة**، 3.

(2) وعلى الرغم من أن هذه الاتفاقية ساهمت في ارتفاع سعر الغاز الأفغاني، فإن السوفيت ظلوا يدفعون سعراً أقل من السعر العالمي. فبموجب هذه الاتفاقية أصبحت روسيا تدفع 100 دولار، في حين أن السعر العالمي كان 150 دولاراً. انظر:
http://www.Moqatel.com\Mokatel\data\behoth\siasia-askaria4\afghan\Mokatel3-3-2.htm

(3) المرجع نفسه.3

(4) غير أن بعض الباحثين، يذهب على سبيل المثال، إلى أن المجتمع الأفغاني لم يكن مجتمعاً إقطاعياً! ولكنه وفي ذات الصفحة وفي سياق تطرقه لعلاقة الخان/ الملك بقومه/ جماعته يقول بأنه لا يمكن للدولة التعامل مع القوم / الجماعة إلا من خلال وساطة الخان / الملك!إنه وبفضل هذه الوضعية، يستطرد روي، يمكن للملك إعفاء أبناء قومه من الخدمة العسكرية! كما يمكنه أن ينوب عنهم حين يتعلق الأمر بدفع الضرائب أو العقوبات!هذا وتجدر الإشارة إلى أن المؤلف نفسه ينقل عن أمين، رئيس انقلاب عام 1979، ما مفاده رضوخ المجتمع الأفغاني للنظام الإقطاعي! انظر:
Roy, Olivier, **Islam and Resistance in Afghanistan**, Cambridge, cambridge University Press, 1990, 23,84.

مجتمعة كانت صعبة الاختراق! وبقيام الثورة الإيرانية في بداية سنة 1979 تأكدت المخاوف الروسية وأصبح أمر احتلال أفغانستان أمراً غير قابل للتأجيل. والمخاوف الروسية تضاعفت من جراء تورط الولايات المتحدة المباشر في شؤون أفغانستان الداخلية؛ ففي صيف سنة 1979 تمكن بريجنسكي، مستشار الأمن القومي للأمم المتحدة إبان رئاسة كارتر، وأشد أعداء الاتحاد السوفيتي، من إقناع الرئيس كارتر بتوقيع أمر سري لمساعدة سرية لحركة المجاهدين الناشئة؛ ليس هذا فحسب، بل إنه وفي الثالث والعشرين من يونيو/حزيران سنة 1979 شهدت مدينة كابل تمرداً عسكرياً. وفي السادس من أغسطس/آب أشارت المخابرات الأمريكية والباكستانية، وإن لم يكن بتحريض منها، إلى أن وحدة من الجيش الأفغاني تمردت، محاولة السيطرة على قلعة قديمة في وسط كابل تدعى شير - درفيز[1]. لكل هذه الأسباب ولغيرها اجتاز الجيش السوفيتي الحدود الأفغانية في ديسمبر/كانون الأول من سنة 1979.

بعد هذا العرض الموجز للعلاقات الروسية الأفغانية وللأسباب التي دفعت بالروس لدخول المستنقع الأفغاني لا يملك المرء غير طرح السؤال التالي: هل حقاً أن التاريخ يعيد نفسه؟ صحيح أن الدوافع السوفيتية «مقنعة» خاصة حين ننظر إليها من وجهة النظر الروسية! ولكن التجربة البريطانية المفزعة في أفغانستان قريبة عهد وغير مجهولة النتائج بالنسبة لروسيا.ففي سنة 1839 تحديداً غزا البريطانيون أفغانستان واحتلوا مدينة كابل؛ غير أنه وبعد مضي ثلاث سنوات لم ينج من الجيش البريطاني المكون من 16,500 جندي و12000، تابع إلا شخص واحد[2]! صحيح أن بريطانيا أعادت الكرة وتمكنت في نهاية القرن التاسع عشر من فرض وصايتها على أفغانستان، ولكنها اضطرت وبعد الحرب الأفغانية البريطانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى إلى الكف عن التدخل في شؤون أفغانستان الخارجية! مع ذلك يقرر السوفييت احتلال أفغانستان وتجرع الكأس التي شرب منها البريطانيون في السابق.

بكل تأكيد إن قرار الغزو لا يمكن الحكم عليه بنتائجه الراهنة، بل بظروف المرحلة! ففي الفترة

---

(1) Cooley, Unholy Wars, 5.

(2) The role of Afghanistan in the fall of the USSR.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن رواية جمال الدين الأفغاني الذي ولد سنة واحدة قبل هذه الحادثة يورد رقماً مغايراً؛ غير أن اهمية رواية الأفغاني أنها تضمنت وصفاً تجاهلته العديد من الأعمال الغربية الحديثة! فقد ذكر الأفغاني بأنه وفي «اليوم العاشر منه (أي من شوال) فاجأهم الأفغانيون وهم على أهبة المسير وأحاطوا بهم فسدوا عليهم المسالك ووضعوا فيهم السيف ولم تستطع الانكليز حراكاً بل كانت عساكرهم الهندية تلقي بأسلحتها وتطلب الفرار ولكن لا تجد سبيلاً ولا منقذاً من دائرة المنايا.. وبالجملة فقد قتل من عساكرهم المنتظمة خاصة من يوم خروجهم إلى يوم وصولهم إلى (كترسنك) اثني عشر ألفاً. أما عد من قتل من العساكر غير المنتظمة فعلمه عند الله». انظر: **كتاب تتمة البيان في تاريخ الأفغان**، اعتنى بتصحيحه وطبعه على نفقته علي يوسف الكريدلي، الطبعة الأولى بمطبعة الموسوعات بباب الخلق بمصر، 1318هـ / 1901م، 117 - 118.

السابقة للغزو السوفيتي لأفغانستان كان للسوفييت صولات وجولات في مناطق تعود المستعمر الكلاسيكي اعتبارها مناطق خالصة له حتى بعد حصول بعضها على حريتها. فالروس تمكنوا من دخول أفريقيا (أنغولا وإثيوبيا) وبعض البلدان العربية (اليمن الجنوبي)، فضلاً عن انتشار الفكر الشيوعي في العديد من دول أمريكا اللاتينية! أمام هكذا تطورات، وبالنظر إلى العلاقات الأفغانية الروسية التي تعود إلى ما قبل قيام الاتحاد السوفيتي، فإنه من المنطقي أن يتجاهل صناع القرار الروس التجربة البريطانية، ويقررون غزو أفغانستان.

3 ـ المجاهدون الأفغان

سبق وأن ذكرت بأن غزو السوفييت لأفغانستان كان في شهر ديسمبر/كانون الأول من سنة1979. هذا وتجدر الإشارة إلى أن سبب غزو الروس لأفغانستان يعود لتداعيات انقلاب سنة 1978 والذي أطاح بالرئيس محمد داود الذي أطاح من قبل، سنة 1973، بملك أفغانستان! وبمقتل محمد داود وجميع أفراد أسرته، تولى أمر البلاد نور محمد تره كي! غير أن هذا الأخير لم يهنأ كثيراً بمنصبه، ففي سنة 1979 حدث انقلاب حمل حفيظ الله أمين للسلطة. وبالنظر إلى أن الروس كانوا يظنون الظنون بهذا الأخير وبصلته بالولايات المتحدة[1]، فلم يجدوا أمامهم من حل سوى غزو أفغانستان وتنحية أمين وتنصيب براك كرمال رئيساً لأفغانستان. وبصرف النظر عن الخسائر التي تكبدها الطرفان، المجاهدون الأفغان من ناحية، والحكومة الأفغانية والسوفييت من ناحية أخرى، فإن الأمر الأكيد أن البلاد وضعت في مأزق «stalemate». صحيح أن الأطراف تغيرت، ولكن الأمر الأكيد أن المأزق استمر؛ فهذا الأخير لم يكن وليد ظرف/ عامل واحد، ينتهي بانتصار هذا الجانب أو ذاك.

فلو أمعنا النظر على سبيل المثال في الوضع الداخلي، بعيداً عن مسألة قلة موارد أفغانستان، لتبين

(1) إن مسألة تورط أمين مع المخابرات الأمريكية، والتي ما انفكت الحكومة السوفيتية تؤكدها، تعتمد أساساً على التخمين والاستنتاج ليس أكثر؛ ففي الخمسينيات وبداية الستينيات التحق أمين بجامعة كولومبيا في مرحلة أولى وبجامعة وسكنسون في مرحلة ثانية؛ وفي هذه الفترة كانت مساعي المخابرات الأمريكية الرامية إلى تجنيد الطلبة عبر وسائل الترغيب والترهيب في أوجها. هذا وقد جند أحد رؤساء اتحاد الطلبة الأفغاني ضياء نور زاي، والذي أصبح في فترة لاحقة وزيراً للخزانة! كما أعلن عبد اللطيف هوتاكي سنة 1967 بأن عدداً كبيراً من القادة الأفغان الذين درسوا في الولايات المتحدة كانت قد دربتهم المخابرات الأمريكية أو أنها استقطبتهم؛ إنه ومن هذا المنطلق بنت المخابرات السوفيتية فرضيتها؛ حول هذه الجزئية انظر:

http://home.clear.net.nz\pages\wpnz\oct3-01afghan.htm.

هذا كما أفاد كول بأن السفير الأمريكي (Dubs) في كابل سأل قبل قتله بقليل وكالة المخابرات الأمريكية عن مدى صحة الإشاعة التي تقول بأن أمين هو أحد عملاء وكالة المخابرات الأمريكية. وقد نفت المخابرات الأمريكية هذه الإشاعة مؤكدة على ان امين هذا لم يعمل للمخابرات الأمريكية، وأن هذه الأخيرة لم تتصل به أثناء وجوده في نيويورك! انظر:

Ghost Wars,47-48.

لنا بأن البلاد تشكو من مشاكل معقدة ومتعددة؛ فهي تعاني من انقسام السكان عرقياً، ومذهبياً، فضلاً عن افتقارها للغة قومية واحدة. ففي أفغانستان توجد (20) جماعة عرقية أهمها البشتون والطاجيك الذين يشكلون حوالي 70٪ من السكان؛ يليها الأوزبك 6,6٪ فالإيماق 3,5٪ فالفارسون 2,5٪ فالهزار 3,3٪؛ هذا وتجدر الإشارة إلى أن تداخل هذه الأعراق مع الدول المجاورة في وسط آسيا يضاعف من توتر البلاد؛ وعلى الرغم من أن أفغانستان دولة إسلامية يشكل المذهب السني فيها ما بين 82٪ و90٪، فإن نسبة أتباع المذهب الشيعي والتي تتراوح بين 8٪ و15٪ تتوزع بين شيعة إسماعيلية وإمامية. هذا كما توجد أقليات صغيرة من الهندوس والسيخ واليهود لا يتعدى مجموعها 1٪. أما فيما يتعلق باللغات فإنه توجد لغتان رسميتان، الباشتو والداري، يتحدث بهما حوالي 80٪ من الشعب[1]، فضلاً عن وجود حوالي 21 لغة محلية.

غير أن أفغانستان، كغيرها من دول العالم، تمتعت بوجه آخر تميز إلى حد كبير بالتناغم . صحيح أن هذا التناغم له مشاهد خاصة، ولكنها ليست هي الأخرى استثنائية! فالعديد من المناطق تشبهها في ذلك. غير أن فهم «المأزق» الأفغاني بمعزل عن هذه المشاهد يكون صعباً! فالمتمعن على سبيل المثال في طبيعة هذا البلد يخلص إلى أنها جبلية بالدرجة الأولى، فالجبال تشكل 85٪ من مساحة أفغانستان التي تبلغ (652.1 ألف كيلومتر مربع). هذا، وعلى الرغم من الوفرة النسبية للمعادن المختلفة، فإن الزراعة تشكل 52.09٪ من إجمالي الناتج القومي لما قبل الغزو السوفيتي[2]. وإذا أضفنا لهذه المشاهد، مشهدي مركزية النظام القبلي، وسيادة التعليم الديني نحصل على المواد الخام الرئيسية التي وظفت وبدرجات متفاوتة من أجل صناعة الإرهاب في أفغانستان في مرحلة أولى، ثم تعليبها وتصديرها لبقية المنطقة، منطقة الشرق الأوسط، في مرحلة لاحقة. بناء عليه فإن معالجة جزئية حرب الأفغان سوف لن تتصل في هذا المبحث بجزئية التفاصيل الخاصة بعدد الضحايا، ونوعية الأسلحة، أو بطبيعة الحرب الأيديولوجية التي دارت لما يزيد عن التسع سنوات. إن هذا المبحث يريد أن يكشف عن مكونات الإرهاب في حرب يصر صانعوها، أو فلنقل «مفبركوها» على أنها محلية المنشأ!وإصرار الصانع على محلية الظاهرة له ما يبرره، فبالإضافة إلى أن الأحداث (الحرب ضد السوفييت، ظهور طالبان، فالغزو الأمريكي) دارت كلها فوق الأراضي الأفغانية، فإن المشهد الأساسي لهذه الحرب/ الحروب، بما في ذلك الحرب المزعومة على الأفيون، ارتبط، وعلى الدوام، بجبال أفغانستان.غير أن المشهد الأهم هو ذلك المتعلق بمظاهر حياة الأفراد الاجتماعية/ الاقتصادية، والثقافية أيضاً؛ فالصورة المقترحة لهذه المظاهر تكاد تحصر أهم ملامح حياة وأنشطة هؤلاء في ثلاث مشاهد رئيسية، هي الإقطاع، والتعليم الديني (من خلال مؤسسة الكتاتيب)، وحجاب النساء.

(1) انظر: أفغانستان: معلومات أساسية في:

http://www.islamonline.net\arabic\politics\2001\09\article42.shtml

(2) المرجع السابق.

أ ـ الإقطاع وإنتاج الأفيون

سبق وأن لمحت إلى أن هذا المبحث لن ينظر في جزئية الحرب سواء في جوانبها التكتيكية/ الاستراتيجية و«اللوجيستية»، أو في نتائجها. بناء عليه فسأترك هذا المشهد جانباً وانتقل للمشهد الثاني، وأعني بذلك المشهد الخاص بنشاط الأفراد الاقتصادي، الزراعي على وجه التحديد. وهنا أيضاً يجب التنبيه إلى أنني لن أتوقف عند الإنتاج الزراعي ولا عند حجمه أو نوعه.فكل ما يهمني من هذه الاستراحة هو تسليط الضوء على مسألة ارتباط الأفغان بالأرض عبر علاقة اجتماعية تميزت عبر العصور بنظام إقطاعي أو شبه إقطاعي تذهب العديد من الدراسات إلى أن جميع المحاولات، الشيوعية منها والرأسمالية، فشلت في اجتثاثه.

إن العديد من الدراسات الحديثة تجزم بأن أفغانستان «دولة» متخلفة؛ فمتوسط أعمار سكانها لا يتجاوز الأربعين سنة؛ ونسبة وفيات الأطفال ليست أقل من 25٪؛ أما الرعاية الصحية فهي ليست فقط متدنية، بل وبدائية أيضاً. أما عن سوء التغذية، والأمية فحدث ولا حرج. هذا كما تلفت هذه الدراسات النظر إلى أهم ملامح تكوينة هذا الشعب الاجتماعية؛ فمعظم أفراد هذا الشعب مكون من بدو، أو من فلاحين فقراء يقيمون في قرى وحلية؛ والملاحظ على هؤلاء جميعاً أنهم ينتسبون لجماعات عرقية أكثر من انتسابهم لتنظيمات سياسية واسعة[(1)]. وفي فيلم وثائقي يحمل اسم داخل أفغانستان «Inside Afghanistan»[(2)] عرض لأول مرة سنة 1988، نقل صاحب العمل من خلاله آراء لم تقتصر على الجانب الأفغاني الشيوعي فحسب، بل وشملت في الوقت نفسه آراء الطبقة الوسطى، وآراء المرأة الأفغانية المتعلمة والضباط الذين قادوا الثورة والخانات، أي ملاك الأرض الإقطاعيين. ومن خلال ما صرح به بعض شبان أفغانستان تارة، ومن خلال ما ذكره بعض قادة أفغانستان العسكريين تارة أخرى، خلص صاحب هذا الفيلم إلى أن العلاقات الاجتماعية الاقتصادية لهذا المجتمع لا تزال خاضعة لعلاقة إقطاعية أو شبه إقطاعية.

فالريف الأفغاني، وفقاً لهذا الفيلم، هو مجتمع عشائري يحكمه نظام إقطاعي؛ فالخان في هذا المجتمع هو، وفي آن واحد، مالك الأرض ورئيس العشيرة! وعلى الرغم من أن هذا الخان يحصل بمفرده على نصيب الأسد من محاصيل الريف، فإن رعاياه كثر وإخلاصهم له لا يرقى له الشك. بناء عليه فإن الحديث عن المقاتلين الأحرار، ومن أجل الحرية (Afghan freedom fighters) التي أطلقتها وسائل الإعلام الأمريكية على المجاهدين الأفغان، وفي ظل هكذا علاقات، هو حديث لا محالة تنقصه ليست فقط الدقة، بل والمنطق أيضاً. ففي مقابلة أجراها صاحب الفيلم مع أحد الشبان الأفغان سأله من أجل ماذا يقاتل المجاهدون؟ فأجاب الشاب بأنه لا يكترث لهذا الأمر، إذ إنهم يتبعون

(1) http\\www.pipeline.com\ rgibson\blum.html

(2) http://www.docfilm.com\otherfilm\inside\AFGNBKGR2.htm

خانهم. فهذا الأخير، يقول هذا الشاب: هو خير مقاتل وخير مسلم[1].

قد لا يقبل الكثير وجهة النظر التي يتبناها صاحب العمل/الفيلم ويتهمونه بالتعاطف مع الحكومة الأفغانية «الشيوعية»! صحيح أن نكهة التعاطف في هذا العمل غير خافية؛ وصاحب الفيلم في حقيقة الأمر، لا يخفي ذلك؛ فهو يذكر، وفي أكثر من مكان، كيف أن حكومة كابل المسنودة من موسكو قدمت له كل التسهيلات لإنجاز عمله. ليس هذا فحسب، بل إن المتمعن في وصفه للمجاهدين وللمساندين لحكومة كابل يرى بوضوح كيف أنه وفي الوقت الذي يتحامل على الفئة الأولى، فإنه يكاد ينحاز كلية للثانية! غير أن المرء لا يمكنه بأي حال من الأحوال أن يتجاهل حقيقة المجتمع الأفغاني الذي كان يعاني من علاقات «عتيقة» حاولت الحكومة الأفغانية «الشيوعية»[2] جاهدة على انتشاله منها وجرّه إلى القرن العشرين. ففي شهر مايو/أيار سنة 1978 ذكر فرد هاليداي، أستاذ العلوم السياسية الإنجليزي، بأن التغير الذي شهده الريف الأفغاني السنة الماضية يفوق بكثير التغيرات التي عرفتها المنطقة منذ قيام الدولة في القرن الثامن عشر! فديون المزارعين لملاك الأرض ألغيت بالكامل؛ كما تم إلغاء نظام الربا الذي جعلهم على الدوام مدينين لملاك الأرض؛ هذا ويقرر هاليداي بأن برنامجاً فعلياً لإعادة توزيع الأراضي على صغار الفلاحين كان جارياً[3].

هل معنى ذلك أن قيام حركة المجاهدين الأفغان كانت بسبب هذه التغيرات التي أضرت بمصالح كبار ملاك الأرض من رجال دين وخانات؟ إن بعض الدراسات تكاد تجزم بهذا، وتذهب إلى أن اتهام المجاهدين الحكومة الأفغانية بالإلحاد وبمساعيها إلى تقليص حريتهم الدينية ليس له ما يسانده في الواقع؛ فصحيفة «Economist» البريطانية، على سبيل المثال، ذكرت بأنه وبعد سنة ونصف من تغيير الحكومة لم تتخذ أي إجراءات ضد ممارسات الأفغان لشعائرهم الدينية. هذا وقد أشارت قبل ذلك صحيفة «New York Times» إلى أن المسألة الدينية وظفها بعض الأفغان المعارضين لبرامج الرئيس نور تره كي الخاصة بإصلاح الأراضي وغيرها من البرامج الرامية إلى تغيير مجتمع أفغانستان الإقطاعي. فالعديد من رجال الدين الأفغان كانوا في حقيقة الأمر من كبار ملاك الأرض؛ بناء عليه فإن الثوار، يقول مراسل «B B C» كانوا يقاتلون من أجل المحافظة على نظام الإقطاع، وإيقاف مساعي حكومة كابل الإصلاحية[4].

(1) Ibid

(2) إن إلصاق صفة الشيوعية لانقلاب أبريل/نيسان 1978 كانت من عمل أعداء هذا الانقلاب في الداخل والخارج؛ فمنذ البداية أعلن الرئيس نور تره كي بأن قادة هذا الانقلاب ملتزمون بالإسلام، وأنهم ليسوا شيوعيين. لمزيد من التفاصيل حول هذه الجزئية انظر:

http://www.pipeline.com

(3) Ibid

(4) Ibid

مرة أخرى بإمكان أي شخص أن يرفض هذا الرأي، غير أن الاطلاع على المزيد من الأدبيات ذات العلاقة تعززه وتكسبه مصداقية غير قابلة للنقاش؛ فهذا الرأي لم يصدر عن أنصار التيار الشيوعي في المنطقة فحسب، بل تبنته أعمال غربية حكوماتها مساندة للمجاهدين، فضلاً عن اعتماده في أعمال بعض الأفغان المعادين بدورهم للسوفييت ولأنصارهم.لذلك فليس هناك ما يستدعي الاستمرار في الحديث حول مسألة سيادة النمط/ التشكيلة الإقطاعية للمجتمع الأفغاني. فالاستمرار في هذا الموضوع سوف يجعلنا نفقد السلك الناظم، ونوغل في تفاصيل لا تخدم كثيراً موضوع الكتاب. بناء عليه سنترك جانباً الحديث عن طبيعة المجتمع الأفغاني لننتقل لموضوع آخر له صلة بالزراعة، وبطبيعة الحال بالإقطاع. والتطرق لهذا الموضوع ضمن هذا المبحث يخدم فرضية هذا الكتاب.فالتنويه بالزراعة، فالإقطاع لم يكن لهما من غاية سوى التهيئة لموضوع زراعة الأفيون، أحد أركان الصناعة الأمريكية للإرهاب.

كنت قد ذكرت في الفصل الثاني كيف أن زراعة الأفيون في أمريكا اللاتينية كانت قد وظفت من قبل الولايات المتحدة من أجل زعزعة أمن واستقرار تلك البلاد؛ غير أن الجدير بالتنويه في هذا السياق أن زراعة الأفيون كانت موجودة من قبل؛ فالدور الأمريكي، وكما سبق التنويه، اقتصر على توسيع الشبكات ذات العلاقة وتعقيد علاقاتها. والأمر نفسه يكاد ينسحب على أفغانستان؛ ففي هذه الأخيرة، تقول بعض التقارير، عرفت المنطقة زراعة الأفيون منذ زمن مبكر، مضيفة بأن زراعته كانت لأسباب طبية صرفة.كيف تحولت زراعة الأفيون من زراعة متواضعة تلبي حاجيات السوق المحلية، تتوفر فيها، وإلى حد كبير، الشروط «القانونية»، إلى زراعة غير قانونية، تجاوز فضاءها حدود أفغانستان. إن الإجابة عن هذا السؤال وعلى غيره من الأسئلة هو أمر في غاية الأهمية، ولكن غاية هذا المبحث ليست تتبع عملية التغير هذه، بل تسليط الضوء على مادة خام تنتج محلياً تم توظيفها من أجل صناعة متعددة الجنسيات تحقق الفرقة، وتتطلب التدخل.

تكاد تجمع التقارير الدورية الصادرة عن المنظمات العالمية على أن تحول الأفيون من الفضاء المحلي إلى الفضاء العالمي كان بسبب الاجتياح السوفيتي لأفغانستان وتداعياته؛ هذا كما وضحت التقارير نفسها كيف أن زيادة إنتاج الأفيون، السابق للغزو السوفيتي، كان بسبب لجوء القوى المتصارعة في بلدان القارة الآسيوية إلى استخدامه كسلاح لتحطيم عزيمة العدو وقدرته على التركيز وبالتالي على القتال. فمنذ الخمسينيات وحتى السبعينيات، أي طوال فترة الاستعمار الفرنسي للهند ـ الصينية، والحرب الأمريكية ـ الفيتنامية، وظفت الأطراف المعنية الأفيون كأداة هدم طالت، مع مرور الوقت، جميع الأطراف.

إنه وفي ظل هذه الخلفية التي عانى منها الأمريكيون كثيراً زمن حرب الفيتنام، تقدم رئيس جهاز المخابرات الفرنسي «Alexandre de Marenches» ورئيس نادي سافاري المناهض للشيوعية لسنوات السبعينيات، للرئيس الأمريكي ريغان مباشرة بعد تولية هذا الأخير في يناير/كانون الثاني من

دسنة 1981، بمشروع/عملية «Mosquito»[1]. إن هذه الأخيرة تقوم أولاً على قيام بعض الصحفيين المميزين بتأسيس عينة لجرائد متقنة التزييف تعد خصيصاً للجيش الأحمر الموجود بطبيعة الحال في أفغانستان؛ ويقوم آخرون بطباعة الإنجيل بالحروف السيريلية[2] (Cyrillic)؛ وحتى تتمكن هذه الأخيرة من زرع البلبلة بين الجنود السوفييت يتم وضع الإنجيل بالقرب من معسكرات الجيش الأحمر[3]. ولكن الجزء الأهم في هذه الخطة/ العملية هو ذلك الخاص بالمخدرات! فقد سأل رئيس المخابرات الفرنسي الرئيس ريغان: ماذا تفعلون بالمخدرات التي تصادرها إدارة المكافحة (The US drug Enforcement Administration)، وحرس الحدود، والجمارك؟ فأجاب الرئيس الأمريكي بأنه لا يعلم، ولكن على الأغلب يتم إتلافها! فأجاب رجل المخابرات الفرنسي بأن هذا خطأ، إذ يجب أخذ كل هذه المخدرات المصادرة وتوظيفها بنفس الطريقة التي كان الجنود الفيتكونج يتبعونها مع الجيش الأمريكي في فيتنام! فكل ما عليك فعله هو تزويد الجنود الروس بهذه المخدرات خلسة بطبيعة الحال! وبعد مدة قصيرة من التفكير أقر الرئيس الأمريكي الخطة وأطلع عليها (William Casey) رئيس جهاز المخابرات الأمريكية الذي أظهر إعجابه الشديد بها[4].

وبعد أن يفترض كولي قيام المخابرات بتنفيذ جزئيتي الجرائد المزيفة وتوزيع الكتاب المقدس، يتساءل إلى أي مدى تم تنفيذ الجزء الخاص بالمخدرات. إن المعلومات المتعلقة بهذا الأمر في غاية التناقض، وهو تناقض قد يصل إلى درجة العبث؛ والسبب في ذلك يستطرد كولي يكمن في سياسة أمريكا في بلدان الهلال الذهبي للمخدرات (أفغانستان وإيران وباكستان) خلال سنوات الثمانينات والتسعينيات[5]. إن هذا التناقض، والغموض حول هذه المسألة سببه أن ما تقوم به يد المخابرات الأمريكية، تجهله في كثير من الأحيان يد الإدارة الأمريكية! فهذه، خلال الفترتين الرئاسيتين لجورج

---

(1) كولي، الحرب غير المقدسة، 106.

(2) لها علاقة بالأبجدية السلافية القديمة، يقال بأن مخترعها هو القديس سيريل ولا تزال أشكالها تستعمل في صربيا وبلغاريا والاتحاد السوفيتي.

(3) كولي، الحرب غير المقدسة، 106؛ هذا ويذكر كولي بأن كازي، رئيس جهاز وكالة المخابرات الأمريكي (CIA)، قام ومنذ نهاية السبعينيات، بتغطية عمليات دعائية سرية استهدفت مسلمي الاتحاد السوفيتي؛ فتحت ضغوطات كازي شرع باحثون أمريكيون ومحللون من وكالة المخابرات الأمريكية في بداية الثمانينيات بدراسة منطقة وسط آسيا السوفيتية من أجل رصد مواطن التململ! فقد كانت هناك تقارير تفيد بأن الاثنيات الأوزبكية والتركمانية والطاجيق والكازاخ كانوا مغتاظين من السيطرة الاثنية الروسية! كما وردت تقارير تفيد بزيادة اهتمام هذه المناطق بالإسلام والذي اشتعل أكثر بفضل تهريب المصاحف، وأشرطة المواعظ الدينية ونصوص إسلامية للإخوان المسلمين؛ لمزيد من التفاصيل انظر:

Ghost wars: the secret history 103 - 104.

(4) الحرب غير المقدسة، 106.

(5) المرجع نفسه، 107.

بوش وكلينتون، كانت قد أعلنت الحرب على المخدرات! غير أن «طوفان» المخدرات من جنوب آسيا في أعقاب الحرب «غير المقدسة» استمر. وسبب ذلك أن المخابرات الأمريكية وأعوانها، وحتى تتمكن من تمويل الجهات التي تقوم بمحاربة السوفييت عوضاً عنها، سمحت بقيام أكبر إمبراطوريات المخدرات[1]. لذلك فإنه وفي الوقت الذي كانت وكالات مكافحة المخدرات تنفق مليارات الدولارات من أجل إيقاف الموجة المدية لمخدرات جنوب آسيا، لم تكتف المخابرات الأمريكية بالتغاضي عن هذا النشاط بل وقامت بتشجيعه! صحيح أن الأفغان وبحكم التركيبة الاجتماعية المنوه ببعض ملامحها سابقاً (استمرار علاقات النظام الإقطاعي، فضلاً عن سيادة النشاط الزراعي[2]) ساهموا هم الآخرون في تنامي هذا النشاط؛ فوفقاً لما يذكره (Fremantle)، درج جميع المقاتلين الأفغان، المؤيد منهم للشيوعية وللغرب، على استقطاع بعض الوقت للعودة إلى ديارهم حيث يقومون بزراعة الخشخاش والحشيش الموسميتين[3]! ولكن الأمر الأكيد أنه ما كان بإمكان هؤلاء ولا هؤلاء التورط في هذه المسألة والمساهمة في تجارة الأفيون العالمية لولا حصول الأفغان على شريك أكيد، والأهم من ذلك شريك متعدد الجنسيات.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن العديد من الأبحاث الصادرة عن المراكز البحثية الأمريكية «الرسمية»[4] ما تنفك تعمل على إبعاد شبهات تورط المخابرات الأمريكية، المباشر وغير المباشر، في تنامي زراعة الأفيون في أفغانستان! غير أن مضاعفة الإنتاج بعد سقوط طالبان (2001) يجعل المرء غير مقتنع بما تقترحه هذه الأعمال. فوفقاً للتقرير المقدم لمجلس الشيوخ الأمريكي حول المخدرات وسياسة الولايات المتحدة في أفغانستان في ديسمبر/كانون الأول سنة 2004، ذكر بأن إنتاج أفغانستان للأفيون سنة 1978، أي السنة التي حدث فيها الانقلاب الذي أيده الاتحاد السوفيتي، لم يتجاوز 300 طن متري في السنة[5]. ولكن ومنذ الثمانينيات، تحديداً في عام 1984، سجلت زيادة لافتة للنظر سواء في زراعة الخشخاش، أو في إنتاج الأفيون. ففي هذا العام قدر الإنتاج بـ (550 طن)[6]. هذا ويضيف التقرير أنه وبسبب الانقلاب والحرب الأهلية، والحكومة السلفية، و«التعهد» العالمي «حققت» أفغانستان سنة 2004 في مجال إنتاج الأفيون رقماً قياسياً إذ إنها أنتجت 4200 طن متري، أي ما يعادل 87٪ من حاجيات السوق العالمية من الأفيون. بناء عليه فإن عدد الأفغان

(1) فوفقاً لما تذكره جريدة «The Independent» الصادرة يوم 29 فبراير/شباط سنة 2004، تحتل تجارة المخدرات المركز الثالث في التجارة العالمية، أي إنها تأتي بعد تجارة النفط والأسلحة.

(2) وفقا للعديد من التقارير مثلت الزراعة 52.09٪ من إجمالي الناتج القومي لأفغانستان سنة 77 ـ 78.

(3) ذكره كولي، **الحرب غير المقدسة**، 108.

(4) إن المقصود بالمراكز الرسمية لا تشمل تلك المدعومة من الحكومة الفيدرالية فحسب، بل وتشمل أيضاً المؤسسات الخاصة التي تتبنى وجهات نظر الإدارات الأمريكية المتتالية.

(5) CRS Report for Congress, Received through the CRS Web,crs,2.

(6) Fremantle, The Fix, 174.

الذين يتعاملون مع تجارة الأفيون بشكل أو بآخر يقدرون الآن بالملايين؛ إن خطورة الحالة الأفغانية، يقول التقرير، لا تكمن في تنامي الإنتاج فحسب، بل في إمكانية قيام «دولة» مهمتها رعاية هذا النشاط؛ فوفقاً لبعض الخبراء تدعم الآن زراعة الخشخاش وإنتاج الأفيون علاقات من نوع خاص، علاقة تجمع بين المزارعين والعمال والمهربين والجنرالات وموظفي الحكومة! إن علاقة بهذا الحجم، ينذر التقرير، ستدعم توجهات لا محالة سلبية قد ينتج عنها قيام دولة مخدرات متخاذلة[1].

أمام ضعف هذه «الدولة» وتهاويها يكون التدخل الغربي/ الأمريكي أكثر من منطقي في شؤون أفغانستان الداخلية. فعجز هذه الأخيرة عن تجاوز مشاكل الحروب الأهلية بصفة عامة، وفشلها في إنهاء تجارة المخدرات بصفة خاصة، وهي تجارة، حسب زعم تقارير المخابرات الأمريكية، تمول أتباع القاعدة، يضفيان على الاحتلال الأمريكي للمنطقة مظهراً شرعياً؛ صحيح أن الحكومة الأفغانية حكومة «ديموقراطية» ومؤيدة للاحتلال الأمريكي، ولكن محدودية إمكانياتها، فضلاً عن تشعب مصالح جنرالات المخدرات، تستدعيان تدخل قوى كبرى ليس فقط من أجل إنهاء هذه التجارة غير القانونية، بل ومن أجل حماية الديموقراطية الجنينية في المنطقة. وقد يكون كل هذا صحيحاً؛ ولكن الإجراءات التي اتخذت منذ سقوط طالبان (2001) لا تنبئ عن نية صادقة لتخليص المنطقة من تجار المخدرات، ولا من أنصار القاعدة؛ فوضعية «المأزق» المحببة لعقل وروح الصانع الأمريكي لم تنته صلاحيتها بعد؛ فمنذ البداية والأفيون يمثل، بالنسبة لصناع السياسة الأمريكية، حجر الزاوية في استراتيجية الهيمنة؛ فمحاربة السوفييت استدعت مساندة الإسلاميين وبأموال مصدر بعضها من تجارة الأفيون! ورفض أمريكا، بعد وصول طالبان للسلطة، مساعدتهم في تنمية البلاد جعل تجارة الأفيون تستمر في ظل حكومة أغلب الظن أجبرت على الاعتماد على مداخيل هذه التجارة غير الشرعية! والحال لم يبق على ما هو عليه بعد الاحتلال، بل ازداد، وكما سبق التنويه، سوءاً! تأسيساً على كل ذلك، فإن المتمعن في عديد التقارير الأمريكية يرى كيف أن التركيز يتمحور بالدرجة الأولى حول تفاقم هذه التجارة. أما عن الحلول فإنه وفي الوقت الذي نوّهت بعض التقارير بضرورة العمل على إنهاء تجارة المخدرات، وبطرق تلتقي في بعض الأحيان والتجارب الأمريكية في أمريكا اللاتينية، فإنها تقترح حلولاً أخرى تكشف حرص الجميع على بقاء الحال على ما هو عليه. ففي دراسة لـ (Ted Galen Carpenter) أشار فيها إلى أنه يوجد شد كبير بين هدفي الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان. الهدف الأول، والذي من المفترض أن يكون أكثر أهمية، يسعى إلى استئصال بقايا القاعدة وطالبان! أما الهدف الثاني، الأقل أهمية، فذلك المتعلق بالقضاء على تجارة المخدرات. ولكن الحرب على الأفيون من الممكن أن تقوض حملة الحرب على الإرهاب يقول صاحب الدراسة! كيف ذلك؟ فتجارة الأفيون، يقول هذا الأخير، هي جزء مهم من اقتصاد أفغانستان، إذ إنها تكاد تشكل نصف

(1) CRS Report for Congress,2.

إجمالي ناتجها القومي. كيف يمكن التخلص من هذه الورطة إذاً؟ يجيب صاحب العمل بأنه على الأمريكيين، والذين يرفضون «تحليل» تجارة المخدرات، أي جعلها شرعية، أن يدركوا بأن وضع أفغانستان يستدعي تحليلها، إذ إن محاربة الإرهاب، في هذه المرحلة، أهم بكثير من إجراءات محاربة الأفيون[1]! إن الشواهد ذات العلاقة بسياسة أمريكا القائمة على صناعة الأزمات والحرص على استمرارها كثيرة، ولا أرى ما يستدعي الاستمرار في عرضها. لذلك سأكتفي بهذا القدر، وأنتقل للحديث وفي اختصار عن مظهر محلي آخر تم توظيفه من أجل دعم ظاهرة الإرهاب المصنعة.

ب ـ التعليم في أفغانستان

شهدت أفغانستان، منذ زمن مبكر، نظامين تعليميين أحدهما أساسي والآخر عالي. فضمن الأول كان الطفل/ الشاب الأفغاني يتلقى تعليماً دينياً في الكتاتيب الملحقة عادة بالمساجد في القرى وفي الأرياف؛ هذا كما كان يلقن المعني في هذه المدارس أساسيات الأخلاق والقيم، فضلاً عن تحفيظه القرآن، وتدريسه الأحاديث. أما نظام التعليم «العالي» فقد كان يتم في بعض مدن هيرات وكندهار وكابل، وهي مدن عرفت جميعها بأنها مراكز تعليمية مهمة[2]. وبالنظر لأهمية بعض البلدان الإسلامية المجاورة لأفغانستان، فقد سافر العديد من طلاب هذا النظام لتلك البلدان بقصد التزود من علم وثقافة رجالات دينها. وقد استمر العمل بهذين النظامين التعليميين حتى القرن التاسع عشر.بناء عليه ترسخ التعليم الديني في أرياف أفغانستان وفي العديد من مدنها.

لذلك حين قررت الحكومة الأفغانية، في نهاية القرن التاسع عشر، إدخال نظام تعليمي حديث، لم يكن لها من هدف سوى إقناع التقليديين بقدرة الإسلام على التعايش مع الحداثة.هذا وقد دعم هذا البرنامج لاحقاً بفضل المساعدات الفرنسية والألمانية والتركية والهندية والبريطانية والأمريكية والسوفيتية. وفي سنة 1935 أصبح التعليم عاماً وإجبارياً والأهم من ذلك مجانياً. ومع استمرار هذا النظام تحققت بعض النجاحات، إذ أصبح ينظر إليه على أنه الوسيط الوحيد القادر على بعث أيديولوجيا وطنية مهمتها تعزيز الممارسات الإنتاجية، عاملة في ذات الوقت على جعل التعليم الديني/ الإسلامي مقتصراً على معرفة الشعائر الدينية والعبادات[3]. ولكن هذه المساعي المتنوعة والرامية إلى تعميم التعليم الحديث لم تحقق نجاحاً كبيراً إلا في المناطق الحضرية، أما في المناطق الداخلية فقد استمرت سيطرة التعليم الديني. وهذه السيطرة التي يدعمها نظام شبه إقطاعي، دعمتها أمية سكان

---

(1) «How the drug war in Afghanistan undermines America's war on Terror» in: Foreign Policy Briefing,no.84,november10, 2004.

(2) Afghanistan:Education.In:http://reference.allrefer.com\country-guide-study\afghanistan\afghanistan72.html

(3) Afghanistan: Education.

الأرياف.بناء عليه اعتقد قسم كبير من سكان البلاد أن التعليم غير الديني، المنافي للقيم الإسلامية، مسؤول عن جميع الكوارث التي عرفتها البلاد. فما كان للشيوعية، يقول هؤلاء، أن تجد لها طريقاً في أفغانستان لولاه! كما يضيف بعض هؤلاء بأن هذا التعليم هو الأداة الأساسية التي وظفت من أجل تحويل أفغانستان إلى دولة «سوفيتية».

بكل تأكيد إنه لا يمكن فصل الأيدولوجيا عن التعليم، فهذا الأخير، وفي جميع أنحاء العالم يخضع تقريباً لرؤية النظام القائم ولفلسفته. ولا أعتقد بأن التوقف عند هذه المسألة سيضيف لنا الكثير خاصة وأننا ناقشنا في الفصل الثالث الخلفية التاريخية للتعليم العام والخاص، الحديث والتقليدي. فالجميع يعلم بأن الاتحاد السوفيتي، وقبل الغزو بكثير، كان من بين الدول التي ساهمت في «تحديث» بنى البلاد التحتية والفوقية أيضاً. وهذه المساهمة لم تكن بطبيعة الحال لوجه الله. غير أن هذه المساعدات، ومساعدات العديد من الدول الأوروبية غير الشيوعية، ساهمت لا محالة في إثراء ثقافة البلاد، والأهم من ذلك في تنوع روافدها. مع كل ذلك إنه يحق لأتباع التعليم الديني، والذين يشكلون الأغلبية، الدفاع عن نظامهم والمطالبة باستمراره. صحيح أن قادة الانقلاب لم يمنعوا المواطنين الأفغان من ممارسة شعائرهم الدينية، ولكن الاستهانة بهذا النظام وعلاقته الوطيدة بتركيبة المجتمع من ناحية، ومحاولة فرض «الحداثة» بالقوة من ناحية أخرى، لم تؤكد عملية التنافر بين فئات المجتمع المختلفة، ولكنها وهذا الأهم لم تؤد الغرض. وقد اعترف، ولأول مرة، أحد عقداء انقلاب أبريل/نيسان 1978 بعدم مراعاة رجال الانقلاب لظروف المجتمع الأفغاني. ففي مقابلة أجراها صاحب فيلم «داخل أفغانستان» والذي أذيع لأول مرة سنة 1988، أي قبل وصول طالبان، ذكر هذا العقيد بأن ضباط الجيش الأفغاني الذين تلقوا تعليمهم بالاتحاد السوفيتي صدموا عند عودتهم بمدى تخلف بلادهم. بناء عليه قرروا إحداث التغيير، فاستولوا على السلطة وباشروا عمليات التحديث. غير أن الجانب المأساوي للعمليات هذه، يستطرد العقيد الأفغاني، أنهم استخدموا وسائل ثورية تستهدف التغيير من أعلى إلى أسفل[1]، وتتجاهل وسائل التطور التدريجي[2].

(1) غير أن المتمعن، على سبيل المثال، في نموذج الثورة من أعلى كما تقترحه (Trimberger) يخلص إلى أن ثورة الحزب الشيوعي الأفغاني «أظهرت اختلافات قوية عن النموذج النظري للثورة من أعلى. فعلى النقيض من النموذج أكدت ثورة الحزب الشيوعي الأفغاني عدم المرونة الأيديولوجية بدلاً من البراغماتية، وعززت إعادة التوزيع بدلاً من التنمية، وكان يقودها المثقفون بدلاً من ضباط الجيش. إن أهم اختلاف خطير بين ثورة الحزب الشيوعي الأفغاني والنموذج النظري للثورة من أعلى.. كان التجاهل الكامل من قبل قيادة ثورة الحزب للتكتيكات التي قالت تريمبرغر إنها جوهرية لنجاح الثورة من أعلى» ذكرها، أنور الحق أهادي **«أفغانستان: انهيار الدولة»**، 354 ـ 355.

(2) http://www.docfilm.com...

من الذي دفع، في نهاية الأمر، الثمن؟ إن من يدفعه الآن ليس فقط المواطن الأفغاني المغلوب على أمره، بل يدفعه، وعلى مستويات مختلفة، مواطنو العديد من بلدان الشرق الأوسط الذين دفعوا في الآونة الأخيرة للخوض في مزايا وعيوب المدرستين، والعمل على تأجيج الاختلاف بينهما عبر وسائل الإعلام المختلفة! ولكن الحديث عن علاقة الإرهاب، موضوع الكتاب، بالتعليم والعكس، لا يمكن حصره فقط في النزاع بين المدرسة التقليدية، أي الدينية في هذا السياق، وبين المدرسة الحديثة. إن هذا النزاع، أو فلنقل التنافر كان حاضراً في جميع بلدان العالم الإسلامي، وقد كان للأطراف الخارجية، على مر العصور دور لا يستهان به في تأجيجه، فضلاً عن مساهمته في تشكيل عقول وأحلام أبناء العالم الإسلامي حاضراً ومستقبلاً. ولكن الأمر الذي يحتاج للتنويه، هو أن المساعي السابقة للهيمنة الأمريكية، من أوروبيين رأسماليين إلى شيوعيين، كانت تعمل على استقطاب طبقات بعينها يتم تزويدها بأهم وسائل الإدارة (اللغة في المقام الأول)، وذلك من أجل مساعدتها في تسيير شؤون البلاد.

ولكن الاستراتيجية الأمريكية لم تعد مقتنعة بهذه الفلسفة فنراها تتخذ مساراً مغايراً، مسار يمكن استهجانه، ولكن من الممكن أيضاً تفهمه؛ فالأمريكيون الذين لم يتحرروا بعد من الأزمة التي خلفتها حرب فيتنام، ينفردون، ومنذ سقوط الاتحاد السوفيتي بقيادة العالم؛ وهي قيادة، والحق يقال، مستحقة[1]؛ بناء عليه، وفي غياب معسكر/ قطب منافس عسكرياً، إذ إن جميع المراكز بما فيها الصين[2] «الشيوعية» يتحاشون غضب أمريكا، فضلت هذه الأخيرة سياسة استعراض القوة المؤسسة على إثارة النزاعات والحرص على استخدام العنف في حلها! ليس هذا فحسب، بل، ومن منطلق تعويض الأزمة النفسية التي لحقتها من جراء حرب فيتنام، نراها تتعمد إزعاج الجميع، الحلفاء قبل الأعداء، من خلال الاستحواذ على محميات «الأصدقاء» التقليدية في أفريقيا وآسيا وأوروبا، وفرض العقوبات على الأعداء. هذا كما يلاحظ المرء أن استراتيجية الولايات المتحدة هي نجاحها في جعل الآخرين (دولاً وجماعات) يقومون نيابة عنها بشن الحروب معتمدة في ذلك على العديد من المفكرين الأمريكيين الذي يشاطرون الإدارات المختلفة مشروعها ويبشرون به؛ صحيح أن أمريكا اشتركت وبشكل أساسي في حربي أفغانستان والعراق، ولكن قوى أخرى مهدت لها السبيل، في الداخل وفي

---

(1) لا أعتقد بأن المرء في حاجة للتنويه بقوة الولايات المتحدة العسكرية والتقنية والاقتصادية بطبيعة الحال، إذ يكفي أن نشير إلى أن مجموع إجمالي الناتج المحلي الأمريكي (016، 11تريليون يورو) لسنة 2002 يعادل تقريباً إجمالي الناتج المحلي لتسع دول صناعية، هي على التوالي: اليابان (237، 4 تريليون يورو) وألمانيا (107، 2 تريليون يورو) وبريطانيا (660، 1 تريليون يورو) وفرنسا (519، 1 تريليون يورو) وإيطاليا (257، 1 تريليون يورو) وإسبانيا (693مليار يورو) وهولندا (444 مليار يورو) وبلجيكا (260 مليار يورو) وبولندا (193 ملياريورو)؛ المصدر: Eurostat

(2) فعلى الرغم من أن الصين حققت في السنوات الأخيرة نمواً اقتصادياً ملحوظاً، فإن إنتاجها، والذي لا يرقى في الجودة إلى مستوى الإنتاج الأمريكي، لا يتجاوز ثلث إنتاج الولايات المتحدة!

الخارج، وجعلت استخدامها القوة ليس فقط ممكناً، بل وإلى حد ما «سهلاً»! وهكذا نخلص إلى أن استراتيجية الولايات المتحدة تختلف كلية عن الاستراتيجية الكلاسيكية القائمة أساساً على مبدأي الاحتواء والتبعية، واللذين لا يتطلبان عادة الاعتماد على القوة، وتستبدلهما بمبدأ الهيمنة؛ إن هذه الأخيرة لا تتوقف على استعمال القوة فحسب، بل الأهم من ذلك القدرة على بث الرعب النفسي الناتج عن التلويح باستخدامها! تأسيساً على ذلك، فإنه وإذا ما هيأ نظام الإقطاع وتجارة الأفيون الأرضية لاستخدام الجميع، المحليين والأجانب، العنف، فإن تنافر المدرستين التعليميتين (التقليدية والحديثة) وظف هو الآخر من أجل نقل الاختلاف من الكتاتيب والكليات إلى حلبة الصراع المسلح! صحيح أن الاختلاف كان قائماً بين النظامين، في المرحلة السابقة للغزو السوفيتي، ولكنه لم يدفع بهذا الجانب أو ذاك لحل خلافه مع الآخر عن طريق استخدام القوة. ولكن وبفضل استثمار الولايات المتحدة العديد من الملايين، لم تحكم العداوة بين أتباع النظامين التعليميين فحسب، بل وضمن النظام الواحد! لذلك فإن ادعاء الولايات المتحدة بأن التعليم الديني هو المسؤول عن تفشي ظاهرة الإرهاب في العالم الإسلامي هي مغالطة كبيرة، ولم يعد يصدقها أكثر الناس سذاجة.

تأسيساً على ما تقدم، رأيت، وحتى نتفهم أبعاد هذه المسألة، أن نعود إلى الخلف قليلاً، ونعيد قراءة بعض التقارير المتعلقة بالتعليم في أفغانستان. فالمتمعن في بعضها يكاد لا يمنع نفسه من الإحساس بالحسرة والأسى لما أمسى عليه وضع التعليم في أفغانستان. فبعد أن عرفت هذه الأخيرة، بفضل الجهود المتتالية لملوك وحكومات البلاد، العديد من محاولات التحديث، وهي جهود لم تتوقف إلا بعد وصول طالبان للسلطة 1996، أصبحت أفغانستان الآن، وبسبب تدهور نظامها التعليمي، من أكثر بلاد العالم تخلفاً. فنسبة الأمية وصلت الآن إلى 85٪! ودون حاجة للتوقف عند جميع مراحل تطور النظام التعليم في أفغانستان سأكتفي ببعض الإشارات التي تضمنها عمل مير حكمت الله سادات؛ فقد ذكر هذا الأخير بأنه في السنوات 1925 - 1927 بلغ عدد تلاميذ أفغانستان (من ذكور وإناث) 83.000 تلميذاً[1]! وفي السنوات 1932، 1938، 1942، 1944، افتتحت على التوالي كليات الطب، والقانون، والعلوم والآداب . وفي سنة 1947 أنشئت جامعة كابل؛ وفي سنة 1950 بلغ عدد المدارس (368) مدرسة، مع ما مجموعه 95.300 تلميذاً وتلميذة. صحيح أن هذه الأرقام تظل متواضعة إذاً ما قارنها المرء بعدد سكان أفغانستان (مليون سنة 1950)، ولكن لو قدر لهذا البلد شيء من الاستقرار لاستمر عدد التلاميذ في التصاعد[2]! وما يدعم هذا الرأي أنه بفضل نمو برنامجها التعليمي طوال المرحلة السابقة لقدوم طالبان (1996) حققت أفغانستان

(1) علما بأن مكتب الإحصاء الأفغاني الرسمي أفاد بأن العدد هو 45.091 تلميذاً وتلميذة؛ لمزيد من التفاصيل والتحاليل حول مسألة الاختلاف هذه انظر: حكمت الله، تاريخ التعليم في أفغانستان.

(2) وهذا ما يؤكده صاحب كتاب تاريخ التعليم في أفغانستان؛ ففي سنة 1991 بلغ عدد تلامذة أفغانستان 628 ألف تلميذ!

العديد من الإنجازات، وتمكنت بالتالي من تطوير برامجها العلمية ومواكبة أهم الإنجازات في العالم؛ وفي هذا السياق يقول مير حكمت الله، بأنه وفي الوقت الذي كانت أمريكا تفكر من جديد في إرسال بعثة فضائية، صدق هذا أو لا تصدق، كانت أفغانستان مشتركة سنة 1988 في برنامج فضائي؛ غير أن وضع النظام التعليمي اليوم في أفغانستان مزري بحيث لا يجد التلاميذ أبسط الأدوات التوضيحية، كالخرائط، أو الكرة الجغرافية[1].

من يتحمل مسؤولية هذا التدني؟ لا يمكن أن يغفل المرء دور المحليين في كل ما حصل ويحصل في هذا المرفق، فدورهم كبير ولا يمكن تجاهله.ولكن، وبالنظر إلى أن التوقف عند جزئية التعليم لم يقصد به غير لفت النظر لأهمية صناع القرار في واشنطن في توظيف مواد محلية من أجل صناعة ظاهرة لا تبقي ولا تذر! أرى أن أكتفي بهذا القدر من المعطيات وأنتقل للحديث وباختصار شديد عمّا قامت به الولايات المتحدة في المرحلة السابقة للغزو السوفيتي.

لقد أشرت في أكثر من مكان من فصول هذا الكتاب إلى أن إصرار الولايات المتحدة على تجاهل وضع أفغانستان الحرج وتقاعسها في مد يد العون لها، جعل هذه الأخيرة، تسعى إلى طلب مساعدة روسيا القيصرية في مرحلة أولى، والسوفيتية في مرحلة ثانية. وحين تقرر الولايات المتحدة الأمريكية مساعدة الأفغان، تكون المساعدة من نوع خاص، مساعدة لا تعمل على زعزعة الاتحاد السوفيتي، بل وعلى صناعة ثقافة من نوع خاص. ففي نهاية الحرب الباردة أنفقت الولايات المتحدة الأمريكية الملايين من الدولارات لتزويد تلاميذ أفغانستان بكتب مدرسية محشوة بالصور العنيفة، وبنصوص تمجد الجهاد الإسلامي. إن كتب تعليم مبادئ القراءة، والتي ملئت بأحاديث الجهاد وبصور الأسلحة والرصاص والألغام والجنود، اعتبرت منذ ذلك التاريخ المنهج الرسمي للمدارس الأفغانية[2]. هذا وتجدر الإشارة إلى أن استخدام صور الأسلحة في كتب الأطفال المدرسية لم يقتصر على كتب القراءة فحسب، بل وتسرب أيضاً إلى كتب الحساب. ففي الفترة نفسها كان يتم تعليم الطفل الأفغاني الحساب على النحو التالي: ثلاث دبابات + (زائد) صاروخين دافعين للقنابل اليدوية = (يساوي) خمس معدات حربية؛وهكذا، وبعد أن كانت كتب الحساب تستعمل التفاحة والبرتقالة، أصبحت

(1) انظر: **أفغانستان**: معلومات أساسية.

(2) Joe Stephens and David Ottaway: **Teaching ABC's and Jihad**: in: The Washington Post National edition,April,1-7,2002,14

هذا ويذكر أحد المحللين بأنه وحتى يحقق التعليم أهدافاً ميتافيزيقية تساعد على تهيئة أرضية خصبة للتعصب يدرس الطفل الأفغاني الحروف الأبجدية الأردية على النحو التالي: حرف جيم(ج) يتم ربطه بالجهاد؛ و«طاء» (ط) يربط بكلمة طوب أي مدفع! وحرف الكاف(ك) يربط بكلمة كلاشينكوف وحرف خاء (خ) بكلمة خون(دم)! لمزيد من التفاصيل انظر: لال خان **«الإسلام وأمريكا..أصدقاء أم أعداء»** في:

File:\\C:\My20%Documents\Islam20%and20%America.htm

الأسلحة، في هذه الفترة، أدوات الإيضاح(1).

واللافت للنظر أن الولايات المتحدة التي تحمل الدول الإسلامية مسؤولية تعميم ثقافة العنف/الإرهاب، لم تكتف بما قامت به من هدم لنظام أفغانستان التعليمي الحديث فترة الحرب، بل نراها تتوقف عن تقديم المساعدة لهذا البلد بعد خروج السوفييت؛ والجدير بالملاحظة أن المساعدات التي كانت تقدمها أمريكا كانت لفصائل الجهاد بباكستان حيث تزدهر ثقافة الجهاد. وحيث إن أطرافاً أخرى كانت على الدوام تنوب عن أمريكا في سياساتها المختلفة، فقد تولت، في هذه الفترة، العربية السعودية عملية تقديم المعونات والتي بلغت ثلاثة أضعاف. وبفضل جهود السعودية التي باركتها بطبيعة الحال الولايات المتحدة تجاوز عدد المدارس الدينية في المناطق الحدودية الأفغانية الباكستانية الـ (40000) مدرسة(2).

ج ـ المرأة الأفغانية

لا يمكن فصل وضع المرأة في أفغانستان عن الوضع الاجتماعي السائد في المدينة أو في الريف. فالتدليل، في حقيقة الأمر، على وضعية المرأة فقط من خلال الأرقام التي ما تنفك تنشرها الآن المنظمات الدولية، وغير الحكومة عن الأمية أو عن قدرة المرأة الأفغانية على القراءة والكتابة لا تعكس كثيراً وضعها سواء الآن، أو خلال مرحلتي الغزو السوفيتي، وطالبان. بناء عليه رأيت التطرق لموضوع المرأة الأفغانية من زاوية مختلفة، ولكنها تنسجم بطبيعة الحال مع أطروحة هذا الكتاب وفرضيته؛ فالحديث عن المرأة الأفغانية لن يكون من منطلق رصد النجاحات أو الإخفاقات، بل من منطلق رصد عامل محلي دعم بدوره حالة التوتر التي تفضل معظم الأطراف تسويته عن طريق استعمال القوة.بناء عليه فلن تكون هناك حاجة للعودة للمراحل السابقة، وسأكتفي أولاً بنقل بعض الشواهد التي تؤكد، حسب زعم تقارير (Human Rights Watch) و(Revolutionary Association of Women of Afghanistan)، استمرار تعرض المرأة الأفغانية لنفس الضغوطات، أو فلننقل الانتهاكات التي كانت تتعرض لها في فترة حكم طالبان.

تقول بعض التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة (يناير/كانون الثاني 2003) بأن قادة محليين يقومون باغتصاب النساء وتخويفهم/إرهابهم؛ كما أن عادة تزويج الفتيات القصر لا تزال مستمرة، بل وفي كامل عافيتها! فقد ذكر بأن فتاة لا يتجاوز عمرها 14 سنة أقبلت على الانتحار بسبب تزويجها من رجل عمره 60 سنة! صحيح أن الرئيس كارزاي أعلن بأنه من حق المرأة الأفغانية ارتداء البرقع، والذي كان إجبارياً فترة حكم طالبان، أو عدم ارتدائه؛ ولكن وبسبب عجز الحكومة عن تأمين حماية

(1) Sadat, Mir Hekmatullah «History of Education in Afghanistan» in:http://www.reliefweb.int\rw.insf\db900Sid\ACOS-64DFWY?0penDocument.

(2) المرجع نفسه..

السيدات في شوارع المدن الأفغانية تفضل المرأة ارتداءه، إذ إنه لا يزال يحقق لها الأمن والسلامة[1]؛ واستمرار تعرض الأفغانيات لسوء المعاملة جعل العديد من المهاجرين لا يرحبون بالعودة إلى بلادهم. هذا ويبدو، ووفقاً لما تذكره تقارير منظمة حقوق الإنسان، أن مدينة هيرات تعتبر في غاية السوء، غير أن وضع المرأة في المناطق الريفية يعتبر الأسوأ[2].

باختصار إن ممارسات طالبان، تقول العديد من التقارير، لا تزال مستمرة؛ ففي بعض المناطق الخاضعة لرقابة الحكومة يمنع فيها عزف الموسيقى في الأفراح، ويمنع الرقص، وفي بعض الحالات يتم إيقاف الموسيقيين وضربهم[3].. إن الشواهد التي تزكي هذا التوجه كثيرة ولا أرى ما يستدعي عرضها، فالغاية من هذه النتف هي فقط للفت النظر إلى وجود ظاهرة لا يمكن بأي حال من الأحوال رصدها خارج ظروف أفغانستان الاجتماعية.صحيح أن الدين أدى، ويؤدي في الوقت الراهن دوراً أساسياً في علاقات الأفراد الذكور بالإناث، غير أن هذا الدين الذي يشكل هذه العلاقات ويضفي عليها دينامية خاصة وظفته جميع الأطراف، المحلية والدولية، من أجل غاية واحدة، وهي استمرار التنافر واللجوء، كلما استدعى الأمر ذلك، إلى استخدام العنف.

بناء عليه وحتى نتمكن من فهم طبيعة التنافر، التي كثيراً ما تضاف للدين الإسلامي، علينا التذكير بمؤسسة العائلة التي أعادت في نواح كثيرة صياغة الدين وفق قوالب / كليشيهات تعكس واقعاً اجتماعياً لا علاقة له بتعاليم الدين؛ فالإقطاع، وتدني مستوى التعليم وبالتالي الثقافة، والاختلافات العرقية والمذهبية، كلها عوامل في غاية الأهمية حين يتعلق الأمر بمعالجة الشق الاجتماعي لأفغانستان، غير أن مساهمتها في تشكيل ليس فقط العائلة دينياً، بل والأهم من ذلك نفسياً أمر لا يمكن تجاهله حين معالجة وضعية المرأة الأفغانية.إنه وبسبب هذه الخلفية المركبة تعتبر العائلة بالنسبة للرجل الأفغاني، الليبرالي والتقليدي على حد سواء، مقدسة! وحالة التقديس هذه في حقيقة الأمر لها علاقة، في الأول وفي الآخر، بخصوصية وضع المرأة! فحتى الأسر التي فارقت أفغانستان واستقرت بالولايات المتحدة وتلقى أبناؤها تعليماً حديثاً، لا تزال تحافظ على الثقافة الأفغانية القائمة ليس فقط على تقديس العلاقات الأسرية، بل وعلى استمرار التنافر داخل العائلة الواحدة من خلال التمييز بين الذكور والإناث[4]. بناء على كل ذلك فإن وضع المرأة في أفغانستان لم يكن وليد وصول طالبان للسلطة، فكل ما قام به هؤلاء هو اعتماد سياسة تزكيها ثقافة المجتمع الأفغاني. تأسيساً على ما تقدم يمكن للمرء أن يعتمد ما ذهب إليه الأستاذ أحمد ـ غوش، أستاذ دراسات المرأة بجامعة سان دياغو كاليفورنيا، بخصوص المرأة الأفغانية؛ فبسبب وضعية هذه الأخيرة، يقول الأستاذ أحمد، تغيرت، طوال

(1) Shauna Curphey «Women in Afghanistan Fear new Taliban-like rule» in: http://www.womensnews.org\article\aid\1328.

(2) Human Rights Watch. December 2002.in: http://www.hrw.org\reports\2002\afghnwimn1202.pdf

(3) Ibid

(4) Afghans.Their history and culture: The family.in: http://www.cltureorientation.net/afghan/afam.html

القرن الأخير، الأنظمة السياسية في أفغانستان. ففي ظل نظام طالبان لم تتصدر المرأة مسرح الأحداث فحسب، بل وأصبحت تشكل بالنسبة للقوات العسكرية الغربية مبرراً للتدخل من أجل تحريرها[1].

تأسيساً على كل ما تقدم فإنه يتوجب على الباحث حين يتطرق لموضوع المرأة الأفغانية أن لا يغرق كثيراً في بحث عوارض المسألة، وأن لا يلتفت بالتالي كثيراً للمقولات «المحشوة» أيديولوجياً، كحجاب المرأة وسفورها، فضلاً عن مشاركتها، أو عدم مشاركتها في حياة أفغانستان السياسية. صحيح أن كل هذه المسائل مهمة وإهمالها يشكل خطورة لا محالة، ولكن اعتبارها المؤشر الأوحد على مسألتي التخلف والتقدم، هو أمر «مأزقي» ويتوجب الانتباه إليه. ولا أريد في حقيقة الأمر أن أتوقف كثيراً عند هذه الجزئية. فالأمر الأكيد أن وضع المرأة، في أي مكان من العالم، لا يمكن التطرق إليه بمعزل عن وضع الرجل! ولكن ولأن الغرب درج على اعتماد فلسفة تؤكد انشطارية المجتمعات الشرقية اكتفت أعماله بالتركيز على خصوصية نظم هذه المجتمعات؛ فهذه الأخيرة والتي تتجاذبها النظم الإقطاعية والقبلية من ناحية، والصراع بين البداوة والحضارة، فضلاً عن النزاعات الدينية/العرقية من ناحية أخرى، هي لا محالة مؤهلة أكثر من غيرها للتوتر، وبالتالي لاستعمال العنف على النطاقين العام (بين فصائل المجتمع المختلفة) والخاص (داخل الأسرة الواحدة). وهكذا فإن لفت نظر الأعمال الغربية إلى عنصر وضعية المرأة الأفغانية، نصف المجتمع، هو عنصر إضافي لم تنتبه إليه الأعمال الاستشراقية التقليدية في السابق، سوف يخدم كثيراً استراتيجية الولايات المتحدة القائمة على تفعيل عناصر التوتر في بلدان العالم الثالث! فالدعوة إلى تحرير المرأة الأفغانية، في ظل علاقات اجتماعية يغلب عليها الطابع الأبوي، لا يقصد به، في اعتقادي، غير إضافة المزيد من الزيت على النار.

في الختام إن الحديث عن الحرب الأفغانية، وفق الطرح المعتمد في هذا الفصل وفي غيره من فصول الكتاب، كان أكثر من ضروري؛ فمسائل القتال والتدريب، والحصول على الأسلحة والدعم وتورط الأطراف المختلفة في حرب أفغانستان كلها مهمة، وقد لا يستقيم فهم العديد من فصول هذه

(1) A History of Women in Afghanistan: Lessons learnt for the future or yesterdays and tomorrow: Women in Afghanistan.in: http://www.bridgew.edu/SOAS/Jiws/May03/Afghanistan.pdf:

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الاستراتيجية الأمريكية لم تتغير حتى بعد سقوط طالبان. ففي زيارة كارزاي للولايات المتحدة في يناير/كانون الثاني من سنة 2003 تناول مع الرئيس بوش موضوع خروج بعض القادة العسكريين الأفغان عن القانون! وقد يستغرب المرء لجوء كارزاي لبوش وحثه على ضرورة التدخل لإنهاء حالة الخروج عن القانون هذه! ولكن العجب يبطل حين يعرف السبب! فالقوات الأمريكية تربطها علاقات قوية بالقادة المحليين؛ فالعديد من أتباع هؤلاء (حاكم هيرات إسماعيل خان على سبيل المثال) يقومون بحراسة/ حماية مقر إقامة القوات الأمريكية الخاصة!!كيف يمكن لهؤلاء أن ينصفوا المرأة أو أن يقفوا إلى جانبها ضد أعمال حاكم هيرات، مثلاً، وهو الذي ساندت الولايات المتحدة عودته للسلطة؟

الحرب من غيرها. ولكنني ومنذ البداية أعلنت بأن الوجهة التي اخترتها ترمي إلى الكشف عن استراتيجية هدفها صناعة الإرهاب. بناء عليه حاولت قدر جهدي الابتعاد عن التورط في التفاصيل المتعلقة بإدارة الحرب، وأن أكتفي بتسليط الضوء على عناصر/مواد صنع الاستراتيجية. كما أن التركيز على العناصر المحلية، أو المواد الخام المحلية في صنع الظاهرة، والذي قد يبدو لا قيمة له في عالم النزاعات الدولية، أكد قدرة الصانع (الولايات المتحدة) ليس في الكشف عن المواد المحلية الخام وتوظيفها فحسب، بل وفي تعليبها وتصديرها فيما بعد للمجتمعات التي تتوفر على نفس المواد تقريباً. إنه وبفضل هذا الطرح يمكننا الآن تتبع ظاهرة الأفغان العرب والتي تنسب إليها الآن العديد من أعمال الإرهاب في مناطق مختلفة من العالم.

الفصل الخامس

الأفغان العرب

من البديهي جداً أن يستهل هذا الفصل بموضوع نشأة «حركة» الأفغان العرب. ومرة أخرى إن التنويه بهذه الجزئية لا يرجى من ورائها غير التهيئة لموضوع الفصل.فالإغراق في التفاصيل قد لا يؤدي إلا لمزيد من التعتيم حول مسألة جوهرية، مساهمة الإسلاميين في نشر وتوزيع صناعة أمريكية اعتقد العديد منهم أنها من صنعهم! بكل تأكيد إن النفط والغاز وغيرهما من المواد الخام توجد في باطن الأراضي العربية الإسلامية، ولكن التقنية والهندسة والمصانع غير المحلية هي صاحبة الفضل ليس فقط في الكشف عن هذه المواد، بل وفي إعادة تصديرها إلى المنطقة مصنعة!وحتى في حالات نجاح بعض الدول في «صناعة» بعض المنتجات محلياً فإنها لا تستطيع أن تتخلص كلية من تقنيات المصنع الأصلي، الغرب؛ وقد تبدو المقارنة غير مقبولة لدي الكثيرين، وأنا أتفهم ذلك! فمن حق الإسلاميين الآن أو غيرهم من التيارات السياسية المختلفة في منطقة الشرق الأوسط أن تنسب إلى نفسها اكتشاف مواد «الجهاد» بنفسها وإعادة نشرها وتوزيعها بين شباب الأمة المسلم.وعمل الجهات الإسلامية في مناطق مختلفة من أجل بعث أمة مسلمة قوية ليس هو ما أعنيه في هذا السياق. وأرجو أن لا أجد نفسي مضطراً في كل مرة أتطرق فيها لعلاقة الإرهاب وصناعته بمثل هذه الشروح والتبريرات..

بادئ ذي بدء، تذهب الدراسات العربية وغير العربية إلى القول بأن غزو السوفييت سنة 1978 لأفغانستان كان وراء ظهور حركة الأفغان العرب. هذا وتجدر الإشارة إلى أن هذا الاصطلاح لم يقترن بظهور الحركة، بل ظهر بعد انتهاء الغزو.فهذا المصطلح كما يشير إلى ذلك الدكتور نشأت «ظهر في سياق الأحداث الجزائرية 1990م حيث تناقلت أجهزة الإعلام أخباراً عن أحداث عنف سياسي قامت بها مجموعات من الشباب الجزائري تدرب في أفغانستان وأطلقت عليهم الأفغان الجزائريون، ثم تردد المفهوم في بلاد أخرى مرتبطاً بأحداث عنف سياسي مماثلة»[1]. هذا ويضيف الدكتور نشأت بأن

(1) الأفغان العرب.. محاولة للتعريف. في:
http://www.islamonline.net/arabic/famous/2001/10/article2.shtml

المقصود بالأفغان العرب هي تلك المجموعات (قدرها البعض بـ 6000)، والتي كانت قد شاركت «في الجهاد ضد السوفييت والحكم الشيوعي بكابل، .. (واتجهت) لمقاتلة حكومات بلادها أو حكومات دول أجنبية بعد أن انتهت مبررات الجهاد الأفغاني ويمكن تسميتها مجاهدون بلا حدود أو مقاتلون عبر الدول أو المقاتلون متعددو الجنسيات»[1]. صحيح أن هذا العدد من المتطوعين لم يتحول كله، بعد هزيمة السوفييت وانسحابهم إلى أفغان عرباً، ولكن اللافت للنظر أنه حتى لو افترضنا أن كل هذا العدد قد تحول بالفعل إلى مقاتلين، فكيف يمكن لهذا العدد البسيط، مقارنة بعدد سكان الدول التي ينتمي إليها هؤلاء، أن يحدث مثل هذه «الفرقعة»! ليس هذا فحسب، بل إن انتماء أغلبية هؤلاء إلى فئة عمرية شابة «غالباً ما تتراوح بين 20 ـ 35 عاماً، وهذا يعني أنهم عندما ذهبوا إلى أفغانستان ربما كانت أعمارهم تتراوح بين 15 ـ 20 عاماً»[2]، فضلاً عن محدودية الإمكانيات، تجعل المرء عاجزاً عن فهم الظاهرة فهماً شمولياً! بكل تأكيد ساعدت الأوضاع الداخلية لبلدان الشرق الأوسط (تدهور مستوى دخل الفرد، وغياب المشاركة السياسية من ناحية، وتدني مستوى الشباب الثقافي/ السياسي من ناحية أخرى)، فضلاً عن تنامي دور أمريكا/ إسرائيل المتعجرف في تأجيج المقاومة السلبية لعقود طويلة، ولكنها تظل عناصر/ عوامل، على أهميتها، قاصرة ولا تمتلك بمفردها القدرة على تمكين هذا النفر من إشعال فتيل الحرب من الشيشان إلى الجزائر مروراً بالبوسنة..

إن الجميع كان يعتقد بأن نهاية الحرب الباردة[3] (1989)، وسقوط حائط برلين في السنة نفسها، فضلاً عن انعقاد مؤتمر مدريد للسلام (سنة 1991) كانت بمثابة الإعلان «الرسمي» عن قيام مرحلة جديدة، مرحلة مؤسسة لعلاقات خالية من التوتر وبالتالي من الحاجة لاستعمال العنف! إنه وفي هذا السياق رحب الجميع بوحدة ألمانيا، ولم يعترض الكثيرون في بادئ الأمر، على الأقل، لا على مؤتمر مدريد ولا على «فلسفة» العولمة! ولكن ولأن الحرب والسياسة يذهبان «اليد في اليد»، فإنه لم يكن من الممكن أن تتخلى ليس فقط الولايات المتحدة، بل وجميع الأطراف التي ربطتها في السابق

---

(1) عبد الماجد، نشأت، «الأفغان العرب.. محاولة للتعريف: أسباب نشأة الأفغان العرب» في: إسلام أون لاين. نت.

(2) المرجع نفسه.

(3) تكاد تتفق الدارسات والبحوث ذات العلاقة على أن الاختلاف الأيديولوجي بين روسيا وبقية الدول الأوروبية «الرأسمالية» لم يمنع هذه الأطراف من التحالف ضد ألمانيا الهتلرية. غير أن هذا التحالف سرعان ما تلاشى اعتباراً من مؤتمر بوتسدام الذي عقد في خرائب عاصمة الرايخ القديمة. وقد ذكر تشرشل في كلمته الشهيرة التي ألقاها في فالتون في 5 مارس/آذار من سنة 1945 أن ستاراً من الحديد أسدل على القارة الأوروبية من استاتين على البحر البلطيقي إلى تريستا على البحر الأدرياتيكي. واستمر ذلك الستار، كما هو معروف الآن، حتى تاريخ سقوط حائط برلين. غير أن التحالف الأمريكي/ الأوروبي يمر الآن بأزمة تعيد بعض تفاصيلها للأذهان تفاصيل الحرب الباردة! فاتهام أمريكا، عن لسان وزير حربيتها، فرنسا وألمانيا بممثلي أوروبا العجوز، أو القديمة هو مظهر من مظاهر الحرب الباردة.

علاقات مباشرة أو غير مباشرة بنزاعات الحروب الباردة، عن ضرورة استمرار سياسة التوتر ضمن منظومة/ شبكات مهمتها إعادة الحياة، في فضاءات بعينها، لمعادلات العنف والعنف المضاد. وهكذا نخلص إلى أن السياسة ليست بالضرورة وسيلة لإنهاء الحرب، بل قد تكون وسيلة لاستمرارها.

من الممكن الاستشهاد بتواريخ إضافية أخرى، ولكنني رأيت الاكتفاء بهذا القدر إذ إن الغاية المرجوة من التنويه بها هي لفت النظر إلى الحقيقة التالية؛ وهي أن الولايات المتحدة، وفي الوقت الذي كانت وبعض حلفائها، تدعو إلى ضرورة تقليص مواطن التوتر (الشرق الأوسط على وجه التحديد) نراها لا تكتفي بدعم نظام الرئيس صدام في حربه «العبثية» ضد إيران، والتي تنتهي فصولها بانتهاء الحرب الباردة، بل وتستمر في تبني سياسة ليس لها من غاية سوى تأجيج روح الاختلاف في المنطقة. بناء عليه يغزو صدام الكويت (أغسطس/آب 1990)، لتقود أمريكا بعد ذلك حرباً على العراق (1991)! وتستمر المخابرات الأمريكية في دعمها للمجاهدين! إنه وفي هذا السياق يكون لهذه التواريخ معنى؛ والمعنى بطبيعة الحال وفي هذا السياق أنه يمكن المرء من أن يتطرق لظاهرة الأفغان العرب وفق وجهة نظر ليست فقط أكثر حيوية، بل، وهذا هو الأهم، أكثر «أصالة». فبداية الظاهرة، فضلاً عن اشتراك هؤلاء في حرب «جهادية» يراها هذا الجانب مقدسة ويراها الجانب الآخر عبثية، لا تعني الكثير بالنسبة لفرضية هذا العمل.إن المهم بالنسبة لي هو أن حرب أفغانستان جعلت الأنظمة الرسمية والمعارضة في منطقة الشرق الأوسط تعمل في وضح النهار مع الولايات المتحدة من أجل قضية واحدة! فالمعارضة الإسلامية المصرية والأردنية والسعودية واليمنية ما كان لها أن تترك البلاد وتلتحق بأفغانستان لولا «مباركة» أنظمة هذه الدول. كما أن الانتقال لأرض المعركة ما كان ليتم لولا موافقة الدول المجاورة، باكستان على وجه التحديد.

بادئ ذي بدء يجب التذكير بأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن، وكما سبق التنويه، على دراية بما كان يدور في أفغانستان قبل وبعد انقلاب 1973 فحسب، بل وكانت، إذا ما أخذنا بتأويل تشومسكي، وراء «تورط» السوفييت في مستنقع أفغانستان.ولكن ولأن المصالح الأمريكية لم يلحقها ضرر بعد، فإنها لم تكترث لا بوصول «الشيوعيين» للحكم في 27 أبريل/نيسان 1978 ولا بتوقيع اتفاقية الصداقة الأمريكية السوفيتية في 5 ديسمبر/كانون الأول من سنة 1978، ولا بالغزو السوفيتي في 28 ديسمبر/كانون الأول من سنة 1979. فقد ذكرت صحيفة «Washington Post» في ديسمبر/كانون الأول من سنة 1979، بأن الخارجية الأمريكية لا تعتبر دخول السوفييت أفغانستان غزواً إذ إنهم دخلوا البلاد تلبية لدعوة الحكومة! ولكن وبعد أقل من شهر تقرر الولايات المتحدة ليس فقط إدانة الغزو، بل وتفرض ما أسمته عقوبات على الاتحاد السوفيتي تبدأ بمنع تصدير القمح للاتحاد السوفيتي إلى الامتناع عن المشاركة في دورة موسكو الأولمبية سنة 1980[1].

(1) William Blum «Afghanistan History» in: http://members.aol.com/bblum/amricanholocaust.html

علماً بأن الإدانة العالمية للغزو السوفيتي لأفغانستان كانت في بداية سنة 1980!

لماذا كان على الولايات المتحدة اتخاذ هذا القرار؟ بالتأكيد إن اقتراب سنة الانتخابات كان مهماً، واتخاذ قرار غير مدروس قد يعرض الرئيس كارتر لنتائج لا تحمد عقباها، خاصة وأن ذكرى فيتنام لا تزال حية! ولكن ما حدث في إيران بداية سنة 1979، الثورة الإيرانية، الحليف السابق للولايات المتحدة، وعين أمريكا الساهرة في آسيا الوسطى، يفسر وإلى حد كبير انشغال الولايات المتحدة عما كان يدور في أفغانستان في الفترة بين قيام الثورة بداية 1979، ودخول السوفييت أفغانستان في ديسمبر/ كانون الأول من ذات السنة[1].. ففي هذه الفترة تقريباً انشغلت واشنطن قليلاً عن أفغانستان بسبب تركيزها على السيناريو الأفضل للعلاقات الأمريكية الإيرانية؛ فوفقاً لمحمد حسنين هيكل سعت الولايات المتحدة، منذ قيام الثورة وحتى شهر سبتمبر/أيلول من سنة 1979، إلى إقناع الثوار بأن «الأمريكيين يريدون من الحكومة الثورية أن تفهم أن الشاه من وجهة النظر الأمريكية قد انتهى كلية؛ وأنهم لا يزالون يشعرون بأن الولايات المتحدة وإيران حلفاء طبيعيون بسبب مخاوفهم المشتركة من الاتحاد السوفيتي؛ وأن الأمريكيين يتفهمون ويحترمون كلاً من الثورة الإيرانية والخميني؛ وأن الأمريكيين يأملون في إمكانية بداية صفحة جديدة في العلاقات الأمريكية الإيرانية وأنهم مستعدون للنظر في الاقتراحات الرامية للوصول إلى هذا الهدف بأيسر الطرق»[2]. غير أن مساعي الولايات المتحدة لإقامة جسور باءت بالفشل، وازداد الموقف تعقيداً باحتلال الطلاب الإيرانيين في شهر نوفمبر/تشرين الثاني السفارة الأمريكية في طهران. في ظل هذه التغيرات المتلاحقة عرفت أفغانستان تطورات داخلية أفضت في خاتمة المطاف إلى الغزو السوفيتي! ولأن العلاقات الأمريكية الإيرانية سلكت منعرجاً خطيراً (بعد فشل عملية مخلب النسر)، تستنكر الولايات المتحدة، وبعد أن صرحت بأن دخول السوفييت أفغانستان ليس غزواً، التدخل السوفيتي وتعلن شذبها واستنكارها له. وهكذا، وبسبب تدهور العلاقات الأمريكية الإيرانية، وليس بسبب وصول الشيوعيين للسلطة، تجمع الولايات المتحدة الأمريكية وجميع الدول الإسلامية والتي لم تدن في السابق وصول الحكومة «الشيوعية» في كابل، على إدانة الحكومة الشيوعية والغزو السوفييتي. صحيح أن الحسابات تختلف، فما تراه الولايات المتحدة غير ما تراه دول الشرق الأوسط، ولكن الأمر الأكيد أن الظروف كلها كانت تسير في اتجاه اعتماد وجهة النظر، ولا أقول الرغبة الأمريكية، فليس خافياً عن أحد ليس فقط تأثير الولايات المتحدة الأمريكية على جل الدول الإسلامية، بل وعلى المنظمات الدولية أيضاً؛ بناء عليه أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يدين الغزو ويطالب «موسكو بسحب قواتها فوراً،

(1) وانشغال الولايات المتحدة بما كان يدور في إيران لا يعني إهمالها للحالة الأفغانية، بل يعني تأجيل البث فيها حتى تجمع كل المقترحات ذات العلاقة؛ فحين تساءل (David Aaron) مساعد مستشار الأمن القومي للرئيس كارتر ما إذا كانت مساندة الأفغان تعود بالنفع على الولايات المتحدة، أم أن ذلك يشكل مخاطرة تجعل ردة فعل السوفييت أشد وأعظم؟ قرر الجميع الاستمرار في دراسة جميع الاحتمالات! انظر:
Coll, Steve, **Ghost wars, the secret history of the CIA**, Afghanistan, and Bin Laden, from the Soviet invasion to September 10, 2001, Penguin Books,2004,45.

(2) هيكل، محمد حسنين، مدافع آية الله، بيروت، دار الشروق، 1982، 30 ـ 3.31

وفي هذا الإطار انعقدت دورة طارئة لوزراء خارجية الدول الإسلامية في إسلام آباد بناء على طلب بنغلادش خلال الفترة من 27 ـ 29 يناير/كانون الثاني 1980 تم فيها إدانة الغزو السوفيتي والمطالبة بالانسحاب الفوري ومقاطعة الألعاب الأولمبية في موسكو»[1].

إنه وفي إطار هذا التغير يمكن للمرء أن يتتبع بعض فصول مغامرة الأفغان العرب.فظروف بلدان الشرق الأوسط والتي تم التنويه ببعضها في جوانب مختلفة من هذا الكتاب، كانت لا محالة محفزة لظهور هكذا ظاهرة، ولكن الأمر الأكيد لولا شدة التركيز على الغزو السوفيتي من قبل الإعلام الغربي، الأمريكي على وجه التحديد، ودخول أنظمة الشرق الأوسط طرفاً في الأزمة لما كان بإمكان هذا النفر من الإسلاميين أن يتصدروا العديد من أحداث سنوات ما بعد الغزو. فبفضل تحويل هذا النفر إلى أفغانستان لم يتم التدريب على وسائل الحروب الفدائية فحسب، بل والأهم من ذلك تمكين هذه التيارات غير القادرة في بلدانها الأصلية على التأثير، من تكوين جبهة قادرة على إعادة تنظيم نفسها أيديولوجياً، فضلاً عن سهولة استخدام الأسلحة من أجل الإطاحة بنظام قائم. فالمسألة لم تعد مجرد عملية اغتيال هذا السياسي أو ذاك، بل أعظم وأشمل.وهذا ما عبر عنه الدكتور أيمن الظواهري صراحة في مقابلة أجراها معه مراسل الجزيرة جمال إسماعيل . ففي أفغانستان، يقول الدكتور الظواهري، اكتسبنا مهارات تنظيمية وسياسية وعسكرية ما كان من الممكن الحصول عليها في بلد آخر. فهذا البلد كان جبهة مفتوحة لجميع الشبان المسلمين للجهاد؛ فهؤلاء الشبان الذين قدموا من أجل الجهاد نجحوا في إنزال الهزيمة بقوة عضمى، وبذلك لم يعودوا يخافون مواجهة أي قوة تسمي نفسها عظمى[2]؛ ولكن، وحتى يكون من الممكن تفهم التغيرات التي جعلت المعارضة والسلطة على وفاق في مرحلة المقاومة، مقاومة الغزو السوفيتي، أرى من المناسب أولاً أن أتطرق لبعض التيارات الإسلامية، وفي عجالة بطبيعة الحال إذ ليس هنا موضع تفصيلها، ثم التنويه بعلاقة هؤلاء بنظم هذه البلدان.

وبالنظر إلى أن الدول التي ساهمت في مقاومة الغزو السوفيتي كانت متعددة، فإنني رأيت تجاهل هذا العدد الكبير وحصر المسألة في مصر والعربية السعودية! وهذا التحديد لا يعود لاقتران أهم رموز حركات العنف بأسامة بن لادن السعودي، وأيمن الظواهري المصري، بل تعود لسبب أهم. فمصر كانت ولا تزال تمثل خزاناً لا ينفد لتيارات الإسلام المختلفة. صحيح أن عدد المجاهدين المصريين لا يفوق كثيراً عدد مجاهدي بقية دول الشرق الأوسط، ولكن احتوائها، على مر العهود، على تنظيمات سياسية إسلامية، فضلاً عن دور الأزهر في إعداد الدعاة المحليين والأجانب جعلها تؤدي الدور الأهم في مسألة الإعداد الفكري، والجهادي أيضاً. وبالنظر إلى أن الملك، وكما يؤكد ذلك ابن خلدون، لا يتم إلا بالجند والمال، فقد كان على العربية السعودية رسمياً، وشعبياً (ابن لادن) أن تؤدي دور الممول الرئيسي. لهذا السبب إذاً سيتم التركيز على هذين البلدين دون غيرهما.

---

(1) عبد الماجد، نشأت، **الأفغان العرب..** محاولة للتعريف.

(2) **Bin Laden's right- hand man:** in Al -Ahram weekly online, 4-10 october 2001,issue no.554.

1 ـ مصر

يذهب بعض الباحثين إلى أن مصر، وحتى مطلع القرن الثامن عشر، كانت مجتمعاً قرنوسطياً[1] تتحكم فيه مجموعة من المؤسسات التي تتميز كل واحدة منها ببنية عمودية[2]. وقد لا نبالغ كثيراً إذا أضفنا بأن الملامح المتعددة لهذه الصورة واضحة وليست في حاجة لمزيد من الشرح، إذ يكفي أن نذكر بأن الأزهر والطرق الصوفية ظلت تؤثر طوال العصرين، الوسيط والحديث، وبشكل لا يستهان به في حياة الأفراد والمؤسسات أيضاً. وبالنظر إلى أن الطرق الصوفية تربطها علاقات على درجة كبيرة من التعقيد مع نقابات التجار والصناعيين، فقد أصبح من العسير فهم الكثير من أحداث القرن الثامن عشر الاجتماعية والاقتصادية بمعزل عنها؛ ولكن الأمر الأهم هنا هو ذلك المتعلق ببروز فئة تميزت بوضعية جعلتها تبدو في بعض الأحيان مستقلة عن جميع فئات المجتمع؛ فوفقاً لما تذكره عفاف لطفي السيد شهدت الفترة الممتدة من نهاية القرن الثامن عشر وحتى تاريخ وصول محمد علي إلى الحكم سنة 1805 ظهور رجال الدين «المميز» على المستويين السياسي والاقتصادي؛ ورغم أن هذه الفئة، تستطرد عفاف، تشكل جزءاً من النخبة المحلية فإنها فضلت عدم الانتماء إلى طبقتي الجماهير والحكام؛ وسبب هذه الوضعية الخاصة أن الحكام والمحكومين في مصر ينتميان إلى مجموعتين أثنيتين مختلفتين؛ وهكذا وبسبب هذا الاختلاف والحاجة، حاجة المجموعتين الرئيسيتين لوسيط، جسر، رجال الدين/ العلماء، هذه الثغرة[3].

إن هذه الخصوصية المنوه بها وكما يعلم الجميع لم تكن مقتصرة على مصر فرجال الدين أدوا هذا الدور تقريباً في جميع العصور؛ ففي المجتمع الإسلامي اعتبر صوت العلماء من الناحية القانونية صوت الله؛ أما من الناحية العملية فإن صوتهم كان قادراً على تهييج الجماهير[4]. إن بروز هذه النخبة المحلية في نهاية القرن الثامن عشر في مصر، وبصرف النظر عن هشاشة أو قوة نفوذها، يعتبر بمثابة الإعلان الرسمي عن ظهور الطبقة البرجوازية «الوطنية» في مصر. إن ارتباط هذه الطبقة بالتيار الديني هو

(1) وحتى لا أضطر للتوقف عند هذا الاصطلاح والذي سيتردد كثيراً في جوانب مختلفة من هذا الكتاب أرى من الضروري توضيح الأمر التالي:فالقرون الوسطى، وباختصار شديد، هي تلك العصور التي يقع فيها تاريخ الدول والشعوب بين مرحلتي القديم والحديث!ولكن توسطها بين هاتين المرحلتين لا يعني تخلص المجتمعات من علاقات وتشكيلات متدنية وانتقالها إلى علاقات وتشكيلات أرقى!فمظاهر الحياة في العصور الوسطى كانت أقل بكثير مما كانت عليه في العصر القديم: الإغريقي الروماني بالنسبة للغرب، والراشدي الأموي العباسي الأول بالنسبة للمسلمين! تأسيساً على ذلك فإن المقصود بالعصر الوسيط هي تلك المرحلة التي توقفت فيها المجتمعات الإسلامية عن المشاركة في الإنتاج واكتفت باستهلاك ما يصدره الآخر .

(2) Gran,Peter, **Islamic roots of capitalism.** Egypt 1760- 1840 .University of Texas Press,Austin&London,1979, 35.

(3) **«The political and economic functions of the Ulama in the 18th century»** in:Journal of the economic and social history of the orient,vol.XVI,parts II-III,130, 132.

(4) Ibid, 133.

أمر يحتاج للمزيد من الدراسة والتحليل، ولا أعتقد بأن المجال هنا يسمح بهكذا تناول. ولكن الأمر الأكيد أنه ومن خلال التمعن في خلفية رجال الدين الاجتماعية والاقتصادية نخلص إلى أن انتماءهم إلى هذه الطبقة الجنينية هو الذي أهّلهم لأن يتبوأوا مناصب قيادية تحظى باحترام الحكام والمحكومين؛ فمن بين هؤلاء كان رئيس الأزهر ومفتي الديار، ونقيب الأشراف ورئيسا الطريقتين الصوفيتين الكبرتين، البكري والسادات[1]. إن بروز هذه الطبقة وارتباطها بقضايا سياسية محلية أهّلها لأن تكون لسان حال «المواطن»؛ وبذلك يمكن اعتبار ظهور هذه الطبقة بداية لحركة وطنية، أي قطرية، مرجعيتها دينية. بطبيعة الحال تميزت الحركة الوطنية في مصر بمرجعيات غير دينية، ولكن نفوذها لم يرق في تلك المرحلة إلى مستوى نفوذ طبقة رجال الدين. بكل تأكيد لا يمكن الجزم في قضايا نعتمد فيها أكثر ما نعتمد على مبدأ التخمين. ولكن الجدير بالتنويه هنا، وكما تجمع على ذلك الوثائق المحلية أن مصر، والمجتمع القاهري بالتحديد، كان يخضع لمثل هذا التراتب، وهو تراتب يبدو واعياً خاصة حين يتعلق الأمر بمواجهة حكام البلاد. فحرص الطبقة هذه على رعاية مصالحها التي لا تتقاطع ومصالح الطبقة الحاكمة تجعلها لا تشكل، وبحكم «هشاشة» وضعها المالي، حزباً معارضاً للسلطة. ولكن دخول المستعمر، وبصرف النظر عن موقف بعض وجهاء هذه الطبقة منه، جعلها تتصدى له.

كنت قد ذكرت أنه جرت العادة، حين يتعلق الأمر بهيمنة الغرب، أن تختزل هذه الظاهرة في مسألة تعاون بعض الفئات المحلية، كبار التجار وكبار ملاك الأرض (البرجوازية الكمبرادورية) (Comprador Bourgeoisie) مع الحكومات والمؤسسات الغربية المختلفة. ولكن الأمر الجدير بالتنويه في هذا السياق أنه جرت العادة أيضاً على اعتبار أن المعارضة السياسية، الناتجة بالدرجة الأولى عن الاحتلال، تتكون من فئة اجتماعية «وطنية»، الأمر الذي يجعل البعض يذهب إلى وصفها بالتجانس؛ فالمؤرخ المصري عبد العظيم محمد رمضان لا يذهب فقط إلى دراسة تاريخ مصر من خلال التواجد الأجنبي، بل وإلى التأكيد على أن الطبقة التي تولت مهمة المعارضة كانت البرجوازية الوطنية؛ فالاحتلال البريطاني لمصر بالنسبة إليه كان «قطاعاً قائماً بذاته من التاريخ المصري العام.. وطبيعي أن كل ما دار حول هذا المحور من إنجازات وطنية وثورات ودساتير وأحزاب هو قطاع مميز من التاريخ المصري وهو الذي نطلق عليه عادة تاريخ مصر في ظل الاحتلال» مضيفاً بأن «الحركة الوطنية المصرية إبان الاحتلال البريطاني.. قامت.. لتدور حول محور واحد، هو التخلص من الاحتلال البريطاني. فهي تختلف بذلك عن الحركات التي سبقتها في العهود السالفة، وهي أيضاً ذات كيان واحد متماسك مهما تعرضت للتوقف أحياناً تحت ظروف معينة»[2]. هذا وبعد أن ينوه بمراحل

(1) Marsot, A,L,al- Sayyid «The Ulama in Egypt during the early nineteenth century» in:P.M.Holt,Political and social change in modern Egypt,London,1968, 267.

(2) تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة 1918 إلى سنة 1936، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1983، 23.

الحركة الوطنية الثلاث، وبالأيديولوجيتين السائدتين في المرحلة الأولى (1881 - 1914)، أيديولوجية الجامعة الإسلامية وأيديولوجية القومية المصرية، يخلص إلى أن «الطبقة الاجتماعية التي قادت حركة الكفاح في مصر في تلك المراحل الثلاث هي البرجوازية الوطنية»[1].

قد نتفق أو نختلف مع ما ذهب إليه هذا المؤرخ أو غيره من المؤرخين حول طريقة تناول تاريخ مصر بصفة عامة، وتاريخ حركتها الوطنية بصفة خاصة؛ على أي حال ومهما كانت وجهة نظرنا حول هذه المسائل المنهجية التي ليس هنا مجال توضيحها، فإن الاسترسال في عرض التفاصيل ذات العلاقة بحركة مصر الوطنية ستجعلنا نفقد شيئاً فشيئاً «السلك الناظم»، ونغرق بالتالي في تفاصيل غير ذات أهمية لهذا المبحث. ولكن، ولأن للموضوع بنية يجب الالتزام بها، فقد يكون ضرورياً التنويه، ولو بعجالة، بخلفية «البرجوازية» المصرية! صحيح أن لهذه «الطبقة» خصوصية تجعلها تتشابه وبعض «مظاهر» الطبقة البرجوازية الأوروبية، ولكن مظاهر الاختلاف تظل أهم وأعظم! لذلك وبسبب هذا الاختلاف فإنه يجوز الحديث عن طبقة جنينية لم يكتمل نموها نسبياً بسبب وقوعها بين طبقتين، طبقة حاكمة ومتحكمة بفضل استمرار علاقات إقطاعية، وطبقة فلاحين.غير أن هشاشة هذه الطبقة لا تعود فقط لهذه الخصوصية، بل ولخضوعها لثلاثة أرباع القرن لنموذج غربي تعمد تخريبها. ففي الوقت الذي حقق العصر الذهبي للاقتصاد الحر نمواً لمصر، يقول بيرك، فإنه ألحق بها إفلاساً وتبعية. فالقطن وقصب السكر فضلاً عن شق قناة السويس جعلت مصر، ولفترة طويلة، «الزبون» المساعد لحضارة الغرب الصناعية؛ هذا وتجدر الإشارة إلى أن عملية التحديث استدعت تكوين المحاكم الخاصة، والمحاكم المختلطة، ووجود وزراء بريطانيين وفرنسيين؛ إن هذه العمليات المتداخلة كانت قد عجلت، بسبب الديون، في قيام دولة داخل الدولة المصرية[2]..

بناء على ما تقدم نخلص إلى أن الاحتلال وما نتج عنه من تداعيات، وهي تداعيات تكمن العديد من عناصرها في مرحلة ما قبل الاحتلال، أدى إلى ظهور مجموعة من ردود الفعل «المنظمة»؛ وبالنظر إلى أن هذه التهيئة تهدف إلى إبراز خلفية التيار الإسلامي فإنه من المناسب الاكتفاء بالتنويه بواحدة من ردود الفعل ذات الرداء الإسلامي.فالحديث عن جريدة العروة الوثقى التي أسسها جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده في باريس سنة 1884 يعد مؤشراً مهماً في هذا السياق؛ ومرد هذه الأهمية لا تكمن في أن الجميع اعتبر ظهور هذه المجلة في تلك الفترة تجسيداً لفكرة «الجامعة الإسلامية» فحسب، بل وتكمن أيضاً في طبيعة أفكار بعض رموز هذه الجامعة، الشيخ محمد عبده

(1) هذا وتجدر الإشارة إلى أن المراحل الثلاث التي يعنيها الدكتور رمضان هي: أولاً مرحلة المقاومة التي بدأت مباشرة بعد الاحتلال واستمرت حتى الحرب العالمية الأولى؛ والثانية هي تلك التي تغطي الفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الأولى إلى سنة 1936؛ أما الثالثة والأخيرة فهي التي تغطي فترة ما بين الحرب العالمية الثانية وقيام ثورة يوليو. انظر:رمضان، **تطور الحركة الوطنية**، 24.

(2) Berque, Jacques, Egypt: Imperialism and revolution.translated by: Jean Stewart, Faber&Faber,London,1972, 39-40.

على وجه التحديد، والتي أثرت بشكل أساسي في الشيخ حسن البنا، مؤسس حركة الإخوان المسلمين[1]. ففي افتتاحية جريدة العروة الوثقى يجد المرء أهم دوافع قيام الحركات الإسلامية عندئذ وأهم أهدافها. فالاحتلال تقول الصحيفة هو فجيعة «حلت بأهم مواقع الشرق (فـ) جددت الروابط وقاربت بين الأقطار المتباعدة بحدودها المتصلة بجامعة الاعتقاد بين ساكنيها.. فتقاربوا في النظر وتواصلوا في طلب الحق وعمدوا إلى معالجة الحق وعلل الضعف راجين أن يسترجعوا بعض ما فقدوا من القوة ومؤملين أن تمهد لهم الحوادث سبيلاً حسناً يسلكونه لوقاية الدين والشرف، وإن في الحاضر منها لنهزة تغتنم وإليها بسطوا أكفهم لا يخالونها تفوتهم ولئن فاتت فكم في الغيب من مثلها وإلى الله عاقبة الأمور»[2]. ولو أمعنا النظر في سبب قيام حركة الإخوان المسلمين لخلصنا إلى أن السبب الأول، الاحتلال لا يزال قائماً. غير أن قيام الجمهورية التركية وانتشار الأفكار «العلمانية» بين مثقفي بلدان الشرق الأوسط من الأجانب خاصة، أحدثا بلبلة في أوساط «مثقفي» الشرق الأوسط المحليين، بلبلة ساهمت في ظهور تيار يدين بالكثير للطبقة البرجوازية الوطنية.

إن التحول الجدير بالتنويه في هذه المرحلة هو أن «البرجوازية» الوطنية أثرت كثيراً في مجريات الأمور داخل مصر؛ فجميع التيارات السياسية وقتئذ[3]، بما في ذلك التيار السلفي، انحصر عملها في مسألتي طرد المحتل والاهتمام بشؤون مصر الداخلية. وبالنظر إلى اختلاف موازين القوى بين النفوذ الأجنبي والقوى الوطنية، فضلاً عن تذبذب مواقف القصر، انحصر نفوذ هذه الطبقة، التي ظنت أنها بمفردها قادرة على لمَّ شمل «الأمة المصرية»، في مقارعة أعدائها على جبهات متعددة، تكون جبهتا العمل الحكومي والنيابي أهمها على الإطلاق[4]. وبدخول هذه القوى في صراعات من أجل إنهاء

(1) يقول صاحب مؤلف الإخوان المسلمون بأن حركة البنا الخاصة ولدت في ذي القعدة من عام 1347 هجرية، مارس/آذار 1928 بعد أن «حضر ستة أشخاص من العاملين بالمعسكرات البريطانية لرؤيته وبكلماتهم نفسها دشنوا رسمياً جماعة الإخوان المسلمين». انظر: ميتشل، ريتشارد، **الإخوان المسلمون**، ترجمة عبد السلام رضوان، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1977، 31.

(2) جمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده، **العروة الوثقى**، بيروت، دار الكتاب العربي، 1980، 46.

(3) يكاد يختزل هولت، أستاذ تاريخ العرب بجامعة لندن، مسألة ظهور الفكر القومي في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين في مسألة التتريك وفي دور العرب المسيحيين؛ حول هذه الجزئية يمكن الرجوع إلى:
Egypt and the fertile Crescent, 1516- 1922.New York, Cornell University Press, 1966 ,256.
وهذه في حقيقة الأمر مغالطة كبيرة أساسها تجاهل هذا الباحث وغيره من الباحثين للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها المنطقة في المرحلة السابقة للاحتلال البريطاني؛ لذلك فإن التنويه على سبيل المثال بعمل بيتر جران الخاص بجذور الإسلام الرأسمالية، سواء قبلنا بأطروحته أم لم نقبل بها، تظل مفيدة لمن يريد فهم تاريخ المنطقة خارج الصورة التقليدية التي تزعم بأن قضية التطور لا يمكن البحث فيها من الداخل، أي من داخل مؤسسات الإسلام .

(4) يقول الدكتور رمضان بأن نجاح البرجوازية اقتضى في بادئ الأمر «انتزاع جزء من السلطة من يد الاحتلال الأجنبي بصدور تصريح 28 فبراير/شباط» وبحصول هذه الطبقة على هذا القدر من «الشرعية» بدأت تنظم عملية =

الوجود الأجنبي من خلال التحاور، والعمل على ضرورة قيام حكم دستوري لم تعد تؤدي الدور «النضالي» الذي تميزت به في نهاية القرن التاسع عشر (ثورة عرابي تحديداً) وحتى تاريخ تشكيل سعد زغلول الوزارة الدستورية الأولى بمصر (1924). إن عجز هذه الطبقة، ولظروف لا يتسع المجال لعرضها، نتج عنه ظهور فئة، ولا أقول طبقة، يعود الفضل في سطوع نجمها للإنجازات العديدة التي تحققت بفضل جهود البرجوازية الوطنية منذ عهد محمد علي تحديداً! وهكذا وبسبب «ترهل» الطبقة البرجوازية «الوطنية» ظهرت في الحياة السياسية في مصر حركات متنوعة، بعضها اشتراكي، وبعضها شيوعي، وأهمها إسلامي ينتمي جل أفرادها لطبقة البرجوازية الصغيرة. وأهمية الحركة الإسلامية لا تكمن في مرجعية المجتمع المصري الإسلامية فحسب[1]، بل وفي عدم توقف العمل الإسلامي، الإصلاحي منه على وجه التحديد، منذ القرن التاسع عشر وحتى بدايات القرن العشرين.

بكل تأكيد، إن ظهور حركات الإصلاح في مصر أو في غيرها من بلاد العالم الإسلامي قديمة ولا يتوقف ظهورها على علاقة أساسها طبقي تشدها إلى هذا التيار «الوطني» أو ذاك، وفي هذا البلد الإسلامي أو ذاك؛ فالمفهوم الوطني وما يتضمنه من مدلولات اجتماعية ـ اقتصادية كان غائباً في أدبيات تيارات الإصلاح الديني في المراحل السابقة للقرن التاسع عشر . والحديث، في حقيقة الأمر، عن تاريخ هذه الحركات وعن خلفياتها الاجتماعية ـ الاقتصادية يحتاج لحيز أرحب، لذلك فسأعمل قدر جهدي على اختزال الظاهرة في حركة الإخوان المسلمين التي تمتلك، في اعتقادي، أكثر من غيرها من العناصر القادرة على إلقاء الكثير من الضوء على إبراز خصوصية هذه التنظيمات من ناحية، وعلاقة هذا التنظيم بظاهرة الإرهاب المصنَّع من ناحية أخرى.

= الحكم بينها وبين الملكية من جهة، وبينها وبين سواد الشعب من جهة أخرى، وذلك عن طريق صياغة دستور ينظم هذه القواعد. وقد أقامت البرجوازية المصرية فوق أعمدة هذا الدستور مؤسساتها الشرعية والسياسية التي أخذت تمارس من خلالها عملية الحكم وإدارة شؤون البلاد وإصدار التشريعات والقوانين. وكان مجلسا البرلمان والحكومة أدوات البرجوازية لتحقيق وحماية مصالحها وإسباغ الشرعية على تصرفاتها». انظر: **الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر منذ قيام ثورة 23 يوليو 1952 إلى نهاية أزمة مارس 1954**، القاهرة، مكتبة مدبولي، الطبعة الثانية، 1988، 25 ـ 26.

(1) يقول الدكتور حسن صعب بأن «القيم الثقافية السارية في أكثر الدول النامية مرتبطة ارتباطاً تراثياً أو حياً بتقاليدها الدينية السلفية. والثقافة والدين متداخلان في بعض هذه الدول تداخلاً يجعل من العسير التمييز بينهما، ويجعل من العسير تناول التحديث القيمي وعلاقته بالتحديث الإنمائي بدون تناول التجديد الديني». انظر: **تحديث العقل العربي**. دراسات حول الثورة الثقافية اللازمة للتقدم العربي في العصر الحديث. بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة الثالثة، 1980، 83؛ وهذا ما يفسر مواقف العديد من القادة العرب قديماً وحديثاً من المسائل المتعلقة ليس فقط بالتراث، بل وبمراعاة موقف العامة منه؛ والأمثلة ذات العلاقة في حقيقة الأمر كثيرة، ولكن وبالنظر إلى أن الحديث هنا عن مصر فلعله من المفيد التنويه بموقف ملك مصر فؤاد من تعيين سعد زغلول مرقص حنا بك، القبطي وزيراً للعدل، محتجاً بأنه «لا يليق بقبطي أن يعين وزيراً للعدل في بلد إسلامي». انظر: رمضان، **تطور الحركة الوطنية في مصر**، 422.

بادئ ذي بدء هل يمكن الجزم بأن تاريخ الشرق هو في المقام الأول تاريخ الديانات؟ وهل يمكن اعتبار الدين الإسلامي، وكما يذهب إلى ذلك (Max Weber)، دين المحاربين؟ هذه الأسئلة وغيرها من الأسئلة ذات العلاقة بالإسلام بصفة عامة، وبظاهرة استخدام بعض الحركات الإسلامية للعنف بصفة خاصة في حاجة في حقيقة الأمر لمزيد من البحث والدراسة من منطلقات أهمها في اعتقادي المنطلقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. فحصر المسألة في الاستشهاد ببعض الآيات القرآنية، أو في اقتناء بعض الأحداث هنا وهناك، ومن هذا الزمن أو ذاك للحديث عن تاريخ إسلامي واحد وعن أمة إسلامية واحدة هي من القضايا التي سهلت على الجميع، الإسلاميين وغير المسلمين على حد سواء، تجاهل طبائع الأمور، وتعميم الأحكام. والوقفة هذه ليس هدفها بطبيعة الحال التصدي لمثل هذه القضايا المهمة، ولكن للفت النظر إلى البديهية التالية؛ فأن يشكل الإسلام أهم ملامح الفرد المسلم العقائدية وإلى حد ما الاجتماعية، فهذا أمر ليس في حاجة لكبير جهد لإثباته، أما أن يشكل الإسلام المرجعية الوحيدة، وعلى مر العصور، لحياة الفرد المسلم السياسية والاقتصادية والثقافية، فضلاً عن بعض الجوانب الاجتماعية، فهذه مغالطة كبيرة ولا يسمح المجال هنا لتوضيحها.

في ضوء الملاحظات، ولا أقول التحاليل، السابقة خلصت أولاً إلى أن حركة المجتمع المصري في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، أفرزت مجموعة من التغيرات، لعل أبرزها على الإطلاق ظهور «طبقة» اجتماعية اتخذت موقعها بين طبقتي الحكام والفلاحين؛ وخلصت ثانياً إلى أن الحركات الوطنية، بما فيها الحركات السلفية، دفعت إلى تبني سياسات محلية، أي «وطنية»! صحيح أن «الانتلجنتسيا» المصرية تطورت في بدايات القرن العشرين وتشعبت أيديولوجياتها (الإسلامية والقومية والمتوسطية والفرعونية) ولكنها، وبدرجات متفاوتة بطبيعة الحال، كانت تستمد قوتها من العناصر المحلية. بكل تأكيد تعتمد التيارات الرئيسية الثلاثة الأولى من الناحية النظرية على مبادئ وأفكار تتجاوز المحيط المحلي. لذلك فإنه وفي حين يحرص الإسلاميون والعروبيون في أدبياتهم على التذكير بوحدة تاريخ الأمتين الإسلامية والعربية، وبالتالي وحدة مستقبليهما، فإن المتوسطيين يكتفون بجزئية الانتماء الجغرافي والحرص على اعتبار مصر جزءاً من ثقافات هذا الفضاء في العصرين الكلاسيكي والمعاصر.

تأسيساً على ما تقدم يمكن للمرء أن يزعم بأن حركة الإخوان المسلمين، «سليلة» حركات الإصلاح الإسلامية للقرن التاسع عشر، كانت بدورها حركة وطنية[1]. ولكن ولأن أتباع هذا التنظيم لم يشكلوا، في أغلبيتهم على الأقل، جزءاً عضوياً من طبقة البرجوازية المصرية، سارع العديد من المحللين إلى الاعتقاد بأنهم ينتمون للطبقة الكادحة وأنهم يشكلون بالتالي أولى الحركات/ الأحزاب

(1) إن هذا البعد يتجلى في خطة عمل مؤسس الحركة؛ فقد كان حريصاً على التقرب من أطياف المجتمع المصري المحلي ولم يسع إلى تأسيس علاقات خارج الوطن؛ فمصادر القوة للتغير في اعتقاده كانت تكمن في القوى الرئيسية التالية: رجال الدين «ومشايخ الطرق الصوفية وعلية القوم.. والنوادي» انظر: ميتشل **الإخوان المسلمون**، 30.

التي التزمت ببعض مبادئ «العنف» الثوري.غير أن المتمعن في خلفية مؤسسي حركة الإخوان المسلمين يخلص إلى أنهم لا ينتمون للطبقة الكادحة؛ فوالد حسن البنا «الشيخ أحمد عبد الرحمن البنا، كان ساعاتياً ومأذون الناحية وإمام مسجدها ودارساً ومؤلفاً للعديد من كتب الحديث، وقد تلقى علومه في الأزهر في عهد الإمام محمد عبده»[1]. إنه وبفضل هذه الخلفية «المتواضعة» لا محالة، قدر لابنه حسن البنا أن يتفرغ للدراسة. والمتصفح لبقية أفراد الجمعيات التي اختلط حسن البنا بها قبل تأسيسه للحركة يكاد يخلص، وباستثناءات بسيطة، إلى أن جميعهم لا ينتمي لا للطبقة البرجوازية ولا للطبقة الكادحة. صحيح أن الفقراء وغير الراغبين في التعليم كانوا من بين المستهدفين، ولكن حسن البنا كان يسعى إلى استقطاب جميع الفئات. بناء عليه دخل «في عضويتها نوعيات مختلفة للغاية بحيث أصبحت تمثل عملياً فئات المجتمع المصري على اختلافها. كذلك كانت لهم، وهو الأهم، غزوات فعالة داخل الفئات التي كانت محلاً لتنافس كافة القوى السياسية، الموظفين والطلبة، والفئات التي لاقت إهمالاً بالغاً رغم قوتها الهائلة الكامنة، أي المدن والفلاحين»[2].

إن طبيعة هذه «الطبقة» الهجينة شكلت، على ما يبدو، ومنذ البداية بعض القلق/ التوتر داخل الحركة؛ ففي الوقت الذي كان الشيخ البنا يسعى إلى تمهيد طريق الدعوة الذي يراه طويلاً وشاقاً ولا يتطلب اللجوء للعنف في بدايات الحركة، ارتفعت بعض الأصوات «الثورية» محتجة على سياسته الأمر الذي اضطره لتبرير استراتيجيته التي تمليها ظروف المرحلة؛ ففي الكلمة الختامية للمؤتمر الخامس للإخوان سنة 1937 صاغ البنا شروط تلك المرحلة على النحو التالي «في الوقت الذي يكون فيه منكم، معشر الإخوان المسلمين، ثلاثمائة كتيبة قد جهزت كل منها نفسها روحياً بالإيمان والعقيدة وفكرياً بالعلم والثقافة وجسمياً بالتدريب والرياضة، في هذا الوقت طالبوني بأن أخوض بكم لجاج البحار وأقتحم بكم عنان السماء وأغزو بكم كل عنيد جبار فإني فاعل إن شاء الله»[3].

غير أن ظروف مصر بعد الحرب العالمية الثانية جعلت أمر اللجوء لاستخدام العنف أكثر من مبرر. فوفقاً لما يذكره عيسوي إن الفجوة «بين الأغنياء والفقراء والمتسعة بالفعل ازدادت اتساعاً، والعمال غير المهرة من الريف والحضر يقاسون فقراً مدقعاً، أما الطبقتين المتوسطة وما دون المتوسطة من ذوي الرواتب الشهرية والذين شهدت دخولهم النقدية ارتفاعاً ضئيلاً للغاية، فقد عصرت بلا رحمة.. (وفي) أوج المجهود الحربي كانت الورش والمرافق التابعة لجيش الحلفاء تستخدم أكثر من 200000 عامل مصري من بينهم حوالي 10000 من الكتبة، وحوالي 80000 من العمال المهرة وشبه المهرة..وقد أدى انسحاب الجانب الأكبر من قوات الحلفاء بعد الحرب إلى حدوث بطالة

(1) ميتشل، الإخوان المسلمون، 21.

(2) المرجع نفسه، 42.

(3) ميتشل، الإخوان المسلمون، 45.

قدرت بما يزيد على 250000 عامل وإلى المزيد من الإفقار والهياج»[1]. تأسيساً على ذلك يذهب البعض إلى أن مجتمعاً لا تمتلك أغلبية أفراد الطبقتين المتوسطة والصغيرة فيه أي وسيلة عمل، تكتب عليه المزيد من الحطة[2]. وهكذا، وفي ظل هذا المناخ المتأزم لجأ الطرفان لاستخدام العنف حيث أقدم الإخوان المسلمون على قتل النقراشي رئيس وزراء مصر عام 1948، واغتيال الحكومة حسن البنا عام 1949. صحيح أن الأزمات الاقتصادية كانت ولا تزال قادرة على تفسير ظاهرة العنف، سواء من هذا الجانب أو ذاك، ولكن الأمر الأكيد أن خلفية المجتمع المصري الزراعية، ولا أقول الإقطاعية، فضلاً عن ارتفاع نسبة الأمية وعجز الحكومات المتتالية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية عن تحقيق الأهداف المعلنة جرأت التيار الإسلامي ليس فقط على المجاهرة بآرائه، بل وعلى التهديد باستعمال العنف تارة وعلى استعماله تارة أخرى.إنه وفي ظل هذا التغير يلمع اسم سيد قطب ويلفت بالتالي له الأنظار.

إن التوقف عند سيد قطب له أهمية خاصة، ليس فقط لأنه من مواليد سنة 1906، أي نفس السنة التي رأى فيها النور مؤسس حركة الإخوان المسلمين، بل ولأن «ركائز مشروعه» اقتصرت هي الأخرى على مصر، أي على الوطن.ومن يظن بأن نزعة جميع التيارات الوطنية، بما في ذلك الإخوان المسلمون، كانت فقط بسبب الاحتلال البريطاني، عليه أن يعيد النظر في هذه المسألة من جديد إذ إنها لا تمتلك القدرة على تفسير استمرار هذه النزعة في مرحلة ثورة يوليو/تموز. إن الخوض في هذه المسألة على درجة كبيرة من الأهمية، ولكن مجال الدراسة لا يتسع لها، لذلك سأكتفي بهذه الملاحظة الخاطفة لأنتقل للأمر الأهم، وأعني بذلك علاقة أفكار سيد قطب «بالتأسيس النظري للعنف»[3]. إن هذا الجانب الأخير، والذي لم يعد موجهاً ضد المحتل بل ضد رموز النظام الوطني،

---

(1) ذكره ميتشل، 87، 88.

(2) Hussein,Mahmoud, **La lutte de classes en Egypte**.1945- 1970.Paris, Francois Maspero,1971, 36.

(3) كنت قد أشرت في الفصل الأول إلى أن ظاهرة العنف، ولا أقول الإرهاب ظاهرة تعود إلى مرحلة موغلة في القدم؛ كما أشرت إلى أن نصيب أتباع الديانات السماوية الثلاث، في هذا المجال، غير قليل! ولكن التأسيس النظري للعنف في التاريخ الإسلامي ليس قديماً إذ ارتبط في حقيقة الأمر بالعصر الحديث وكنتيجة في مرحلة أولى للاحتلال، وفي مرحلة ثانية لفشل الأنظمة العربية الإسلامية في انتشال المنطقة من حالتي التبعية المزمنة والتدهور الاقتصادي المستمر! هذا وفي الوقت الذي كان من السهل دفع العرب والمسلمين إلى حركة جهادية ضد النفوذ الأجنبي، فإن القيام بنفس العمل ضد الحكومات المحلية المسلمة لم يكن بالأمر الهين! بناء عليه تعمد الإسلاميون الأوائل والذين نظروا للعنف (سيد قطب) ليس فقط تجاهل دعوات الإصلاحيين المعتدلين الأوائل (محمد عبده على سبيل المثال) بل وراحوا ينهلون من أدبيات أبي الأعلى المودودي المتطرفة. صحيح أن سيد قطب تجاوز كثيراً أفكار هذا الأخير، ولكن الأمر الجدير بالتنويه أن التأسيس النظري للعنف ومن ثم توطينه في منطقة الشرق الأوسط كان نتيجة وفود أدبيات من الخارج (الهند وباكستان وأفغانستان) تحث على استخدام العنف وتبرره (جمال الدين الأفغاني، فالمودودي)! لمزيد من التفاصيل حول تطور التطرف الإسلامي في العصر الحديث يمكن الرجوع إلى:

احتل صدارة فكر وعمل سيد قطب. فوفقاً للعوا لم يكتف قطب باعتبار نظام عبد الناصر نظاماً غير إسلامي، بل أمد نخبة طليعية بزاد نظري يبرر وصولها للحكم، وبالقوة إذا لزم الأمر[1]. بناء عليه يمكن اعتبار سيد قطب أول من «نظر» من الإسلاميين المعاصرين لظاهرة استخدام العنف من أجل تغيير المجتمع الإسلامي. ففي كتابه معالم على الطريق، وبعد أن ينتقص سيد قطب الحكام «العرب المسلمين» الذين ادعوا «حق ووضع التصورات والقيم والشرائع والقوانين والأنظمة والأوضاع بمعزل عن منهج الله للحياة وفيما أذن الله «أعلن بأنه» لا بد من تحطيم وتدمير تلك الجاهلية بإزالة الأنظمة والحكومات التي تقوم على أساس حاكمية البشر للبشر وعبودية الإنسان للإنسان «مسترسلاً بأنه» من السذاجة أن يتصور الإنسان دعوة تعلن تحرير الإنسان من نوع الإنسان في الأرض.. كل الأرض.. ثم تقف أمام هذه العقبات تجاهد باللسان والبيان»[2]. وبصرف النظر عن التطورات اللاحقة والتي أدت لإعدام سيد قطب، فإن الأمر الجدير بالتنويه أنه رغم قدرة حركة الإخوان المسلمين في التأثير على العديد من التيارات الإسلامية في العالم العربي والإسلامي، فإن نشاطها وهمومها ظلت محلية/ مصرية.

إن هذا التوجه الوطني وما عرف من تغيرات، خاصة في السبعينيات وبسبب سياسة أنور السادات «الانفتاحية»، ساهم في دعم المؤسسات المختلفة، المدنية منها على وجه التحديد. فبعد أن شدد تيار الإخوان المسلمين فترة الستينيات تحديداً ولأسباب لا تعود إليهم فقط، على مبدأ عدم الاعتراف بالمؤسسات السياسية (البرلمان والدستور والأحزاب) والاقتصادية (نظام القطاع العام) أحدثوا في مرحلة لاحقة «قطيعة فقهية وتنظيمية وسياسية مع كل الأفكار التي تم على أساسها بناء التنظيم الخاص للجماعة»[3]. تأسيساً على ذلك ارتفع الحس الوطني لدى العديد من ممثلي التيارات الإسلامية (الإخوان على وجه التحديد) وترأسوا، بفضل انتخابات حرة، العديد من النقابات.إنه وفي ظل هذا التغير الذي كان يدفع بعملية الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي قدماً، تعرضت مصر لمجموعة من التغيرات قلبت هذا التوجه رأساً على عقب! إن أهم ما ميز هذه المرحلة هي قدرة التيار الإسلامي، وبحكم خلفيته التاريخية/ الأيديولوجية، على التحول من الفضاء المحلي/ الوطني، إلى الفضاء الخارجي/ العالم الإسلامي! والسؤال الذي يقفز للأذهان وفي إطار فرضية هذا العمل هو: هل

= William Shepard «**the diversity of Islamic thought: towards a typology**» in: Islamic thought in the twentieth century.ed.by Suha Taji-Farouki and Basheer M.Nafi,London,I.B.Tauris,2004, 61-103.

(1) ذكرها:

Baker, Raymond William, Islam without Fear. **Egypt and new islamists**. Cambridge,Harvard University Press, 2003,208.

(2) نقلاً عن: دراسة صلاح عيسى «**الإخوان المسلمون مأساة الماضي ومشكلة المستقبل**» التي قدم بها لكتاب ميتشل الإخوان المسلمون، الصفحة، 12.

(3) الشوبكي، «تحديات بناء تيار إسلامي ديمقراطي بين النجاح التركي والتعثر المصري: تجربتا الإخوان المسلمين وحزب العدالة والتنمية. اختلاف في الخطاب أم في السياق السياسي» في: **إسلاميون وديمقراطيون**، 139.

أن عملية التحول من المحلي إلى الخارجي، والعكس كانت تتم فقط وفق استراتيجية التيارات الإسلامية (الإخوان تحديداً)، أم أن للغرب، إنجلترا أولاً وأمريكا لاحقاً يد في مسألة التغيير هذه؟

أعترف بأن اللجوء لإجابة «توفيقية» في هكذا مسألة أنسب للكثيرين، ولكن، وكما سبق التنويه، إن فرضية العمل القائمة على مسألة جوهرية، وهي قدرة الغرب (إنجلترا وأمريكا) على صناعة الظواهر، تجعل عملية القبول بالتحول التلقائي، ولا أقول العبثي من هذا الفضاء إلى ذاك أمراً غير منطقي! كما أن العودة من جديد لتفاصيل سياسة صناعة الظاهرة أراها هي الأخرى غير ضرورية، لذلك سأكتفي بالتذكير بحدثين جعلا حركة التيارات الإسلامية (الإخوان من بينها بطبيعة الحال) في المرتين تتحول، لا أقول فجأة ولكن ليس بالتدريج أيضاً، من الفضاء المحلي إلى الفضاء الإسلامي؛ التحول الأول كان سنة 1948، أما الثاني فقد كان سنة 1978! وغني عن التذكير بأن مصر كانت في التاريخ الأول لا تزال ترزح تحت وطأة الاحتلال البريطاني! أما التاريخ الثاني، والأكثر إثارة/ استفزازاً، فقد تزامن وزيارة الرئيس أنور السادات لإسرائيل في 19 نوفمبر/تشرين الثاني 1977 وتوقيعه اتفاقية كامب ديفيد في 17 سبتمبر/أيلول 1978.

تكاد تجمع «الوثائق» المتعلقة بحركة الإخوان المسلمين على أن اهتمامهم بما يدور خارج القطر، مصر، قبل حرب فلسطين كان ضعيفاً؛ ولكن وبعد تبني الأمم المتحدة قرار التقسيم، نوفمبر/ تشرين الثاني سنة 1947، تدرج اهتمام الإخوان من العمل «التعبوي» إلى العمل المسلح/ الفدائي!ففي المرحلة الأولى توقف عمل هؤلاء على «إرسال البرقيات والرسائل للسلطات المعينة وعن طريق الصحافة والمنشورات والخطب. وتم تعزيز هذه الرسائل بالمظاهرات التي خرجت تأييداً للمضربين في فلسطين وبإرسال المؤن والمعدات»[1]. وبصرف النظر عن دور الإخوان في المرحلة الثانية، والتي شهدت النور مباشرة بعد إعلان الحرب في مايو/أيار من سنة 1948، فإن الأمر الجدير بالتنويه أن هذه الأخيرة كشفت عن تطور محلي استغل لاحقاً لقضية غير محلية! بكل تأكيد إن العمل «الوطني» واستخدام الأسلحة من أجل تحرير مصر كان سابقاً لحرب فلسطين.ولكن توجيه طلقات الرصاص لرموز السلطة في مصر قبل هذه الحرب لم تكن السمة المميزة لهذه الحركة أو لغيرها من الحركات الوطنية. من ذلك حين ارتفعت بعض الأصوات من داخل حركة الإخوان المسلمين تطالب بضرورة اللجوء للعنف من أجل التغيير، رفض حسن البنا هذا التوجه معللاً ذلك بأن الأوان لم يحن بعد، ولكن الأوان حان، وكما سبق القول، بعيد حرب فلسطين، الأمر الذي يجعلني أزعم بأن اندلاع هذه الأخيرة حتى وإن لم «تصمم» من أجل تحويل أنظار الحركات الوطنية عن الهموم المحلية إلى الإقليمية، فإنها «يسرت» عملية التحول. والأهم من ذلك أنها أوقفت عمليات التغير المحلي القائم، وإلى حد كبير، على مبدأ الحوار وأعادت أعمال العنف إلى الوجود! وأرجو أن لا يفهم من هذا التلميح، أو فلنقل

(1) ميتشل، الإخوان المسلمون، 119.

التصريح أنني أهيىء القارئ للقبول بفكرة التواطؤ أو المؤامرة. بكل تأكيد إن التسليم بهذا الرأي أو ذاك ليست من غايات هذا العمل. فما حاولت توضيحه خلال فصول هذا الكتاب أن الإرهاب ظاهرة مصنعة وغير محلية تم استخدام مواد خام ومحلية للإعلان عنها ومن ثم نشرها.

ولأن التاريخ، على ما يبدو، لا يعيد نفسه وبشكل متدهور إلا في المنطقة العربية الإسلامية، فإنه وبعد أكثر من ثلاثين سنة، أي بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر سنة 1970، عادت التيارات الإسلامية لسابق عهدها، أي إلى التهذيب والتأديب واستبعاد ليس فقط مبدأ العنف في تعاملها مع رموز السلطة، بل والتركيز على البعد الوطني/ المحلي مكتفية بشحذ الهمم من أجل تحرير الأرض المصرية من الاحتلال الإسرائيلي! ولكن حرب أكتوبر، وكما سبق القول في الفصل الثاني وتداعياتها المتمثلة بالدرجة الأولى في زيارة الرئيس السادات لإسرائيل وإبرامه اتفاقية كامب ديفيد، حولت أنظار الحركات الإسلامية من جديد ليس فقط إلى خارج القطر المصري، بل وإلى تبرير مسألة استخدام العنف، فاتفاقية كامب ديفيد كانت في 17 من سبتمبر/أيلول سنة 1978، وفي ديسمبر/كانون الأول سنة 1979 قام السوفييت بغزو أفغانستان!وبين هذا التاريخ وذاك قامت الثورة الإسلامية بإيران! ليس من السهل قبول فكرة توريط الاتحاد السوفيتي، كما سبق التنويه، في أفغانستان! ولكن، ومن منطلق أن تقاطع المصالح أو اتفاقها لا تشكل مخاطر إلا على القوى الكبرى، وأن هذه القوى توكل أمر نزاعاتها لوكلاء ينوبون عنها في حروبها، فإن مسألة توريط أو عدم توريط الأمريكيين للروس في أفغانستان يكون غير ذي أهمية! فالمهم في هذا السياق أن غزو أفغانستان قدم لصناع السياسة بالولايات المتحدة الأمريكية فرصة للتوغل في آسيا الصغرى وبتكاليف متواضعة، والأهم من كل ذلك توجيه أنظار التيارات الإسلامية لنشاط خارج الأراضي المصرية! وحيث إن هذه التيارات استفزتها زيارة السادات لإسرائيل، قررت في بادئ الأمر العودة إلى تبني سياسة العنف التي تخلت عنها لأكثر من ثلاثين سنة! غير أن ابتعاد هذه التنظيمات عن التدريب العسكري طوال فترة حكم الرئيس عبد الناصر (1954 - 1970)، وجزء كبير من حكم الرئيس السادات (1970 - 1977) كان عليها أن تعيد تنظيم صفوفها وتبني استراتيجية تؤهلها للقيام بعمل يعيد لمصر عروبتها وإسلامها! بناء على ذلك قدمت أفغانستان لهؤلاء فرصة، سواء كان مخطط لها من الداخل أو من الخارج فذاك أمر غير ذي بال، للتأهل وعلى مستويات مختلفة! ففي أفغانستان، وكما ذكر أيمن الظواهري، اكتسبت التيارات الإسلامية مهارات تنظيمية وسياسية وعسكرية ما كان من الممكن الحصول عليها في بلد آخر.

صحيح أن تفاصيل اغتيال السادات وانخراط التيارات الإسلامية في بعض القضايا المحلية استمر حتى بعد مقتل هذا الرئيس (6 أكتوبر/تشرين الأول 1981)، ولكن الأمر الأكيد أن غزو السوفييت لأفغانستان حفَّز جميع التيارات الإسلامية على ترك العمل «السلمي» داخل الفضاء القطري، والانتقال إلى الفضاء الإقليمي، أفغانستان.غير أن تحول هؤلاء حتى وإن لم يكن تحت أي تأثير خارجي وأنه كان صادراً عن استراتيجية إدارة المعارك داخل القطر لاحقاً، فإنه ما كان ليتم لولا إصرار صناع القرار

في واشنطن على ضرورة تعاون السلطات المصرية في تيسير أمر الانتقال! فالإدارة الأمريكية، وبعد أن قررت التدخل «المباشر» في أفغانستان ترسل بيريجنسكي إلى مصر لضم الرئيس أنوار السادات للفريق! فوفقاً لكولي أشار بعض خبراء الشرق الأوسط الأمريكيين إلى أن تجنيد «أعداء» السادات ومنتقديه من الإسلاميين كقادة يتولون استقطاب المتطوعين سيخفف من سخط هؤلاء عليه.غير أن الإدارة الأمريكية ما كانت لتضع مخططاً بهذا الحجم لا لشيء إلا لتخفيف سخط الإسلاميين أو نقدهم الرئيس السادات! صحيح أن تكليف هذا النفر من القادة الإسلاميين للتجنيد قد يكسب الرئيس المصري بعض الشعبية بين هؤلاء خاصة بعد زيارته إسرائيل، ولكن اتفاق/ إجماع الخبراء والسياسيين الأمريكيين عليه سببه أنه يتوافق واستراتيجية أمريكا في المنطقة المبنية على فرض هيمنة من نوع خاص! بناء عليه فإنه و«ليقين» صناع القرار في واشنطن بأن القادة الأفغان الإسلاميين الذين سيتولون قيادة حركة طرد السوفييت، كانوا قد تلقوا تعليمهم في مصر حيث تأثروا بتعاليم حركة الإخوان المسلمين، أوكلت المهمة للإسلاميين[1]. وهكذا، وبعد أسابيع قليلة من زيارة بريجنسكي سمحت مصر لطائرات الشحن الأمريكية باستخدام المطارات المصرية في قنا وأسوان لنقل الأسلحة للمجاهدين عبر باكستان! كما تبرعت مصر بالأسلحة الروسية التي انتهت صلاحية معظمها. وإلحاح أمريكا على ضرورة استخدام الأسلحة السوفيتية أنه يخدم أكثر من غرض، فبالإضافة إلى أنه يؤكد مبدأ «التفويض» وبالتالي «التوريط» في حرب لا ناقة لمصر فيها ولا جمل، فهو يدخل البلبلة في صفوف الجيش السوفيتي الذي سيعتقد عند وقوع هذه الأسلحة في أيديه بأن المجاهدين الأفغان كانوا قد غنموها منهم[2]! وفي نهاية سنة 1980 استقبل الرئيس السادات مجموعات مختارة من الجنود الأمريكيين مهمتهم نقل خبرات القوات الخاصة الأمريكية للجنود المصريين الذين كان عليهم تمريرها للمتطوعين المصريين المتوجهين لأفغانستان لمساعدة المجاهدين[3].

إن التطورات اللاحقة، فضلاً عن دور الإسلاميين في حرب أفغانستان على أهميتها لا تضيف الكثير للفرضية المقترحة في جوانب هذا العمل. بناء عليه سنصرف النظر عن هذه المسائل ونلتفت إلى عودة هؤلاء إلى مصر، وهي عودة تحكمها إلى حد كبير ظاهرة التكرار التي تذكرنا بفرضية ابن خلدون القائمة على دائرية الزمن.لذلك فإنه ومن جديد وبعد أن وجهت الأنظار، أنظار الإسلاميين لمسائل خارج القطر، نلاحظ أنه وبانتهاء الحرب الأفغانية أعيد فتح صفحة البعد القطري، وطفت على السطح من جديد قضايا موغلة في المحلية.

إن السؤال الملح والذي يحتاج للمزيد من البحث هو كيف تمكنت الولايات المتحدة من جر مصر أو غيرها من بلدان المنطقة، وعلى المستويين الشعبي والرسمي، إلى التورط في مسائل لا تخدم إلا

(1) The unholy wars, 20.

(2) Ibid, 24.

(3) Ibid, 21.

مصالحها؟ وإذا ما تركنا جانباً وجهة نظر السلطة القائمة عندئذ، وهي وجهة نظر ليس هنا مجال بيانها، يبرز للملاحظ سؤال آخر إضافي لا يقل أهمية عن السؤال الأول؛ فعلى الرغم من أن الحركات الوطنية بصفة عامة والإسلامية على وجه التحديد كانت معادية للاستعمار ولاستراتيجيته فإن المرء ما ينفك يتساءل عن سر سهولة استفزاز الحركات الإسلامية، أو غيرها من الحركات الوطنية الأخرى، و«انقيادها» لحلول كثيراً ما تخدم غايات الآخر، الولايات المتحدة في هذا السياق؟ من السهل جداً الهروب من هذه الأسئلة، أو الاكتفاء بإلقاء اللوم على الأنظمة، واتهامها بالعمالة! والأمر نفسه ينسحب على التنظيمات الإسلامية أو غيرها من التنظيمات الوطنية. ولكن فرضيات «التبعية» و«العمالة»، و«المؤامرة» تعجز مجتمعة عن تبرير عملية تكرار التجربة الوطنية في شكلها المتدهور! والقول، وكما هو متداول اليوم وعلى جميع المستويات، بأن غياب الديموقراطية وغياب تداول السلطة فضلاً عن تدني مستوى معيشة الأفراد هو الذي تسبب، ومنذ حصول بلدان الشرق الأوسط على استقلالها، في إضعاف حركات المنطقة الوطنية، هو قول تنقصه الدقة! فالعوامل المنوه بها بكل تأكيد هي عوامل مؤثرة ولكنها، في اعتقادي بطبيعة الحال، عوامل تعالج أعراض المشكلة ولا تلامس موطن الداء إلا من بعيد.

إن فشل الحركات الوطنية وانحراف بعضها، سواء في مصر أو في غيرها من دول المنطقة، لا يمكن على الدوام عزوه تارة لقوى الغرب الظالمة، وأخرى إلى الأنظمة المحلية التي كثيراً ما توصف بالعمالة! إن المسألة يمكن معالجتها، على الأقل، جزئياً وبشكل أكثر حيوية من الداخل وبعيداً عن هذين العاملين الكلاسيكيين! صحيح أنه ليس من السهل تجاهل أهمية الغرب/ الاستعمار في تاريخ المنطقة الحديث؛ كما أنه لا يمكن استبعاد «تورط» الأنظمة الحاكمة في سيناريوهات يتم تصميمها في غالب الأوقات ليس فقط خارج المنطقة، بل والأهم من ذلك لغايات لا تعود على المنطقة بالنفع والفائدة! كل هذا صحيح، ولكن الحركات الوطنية، المعارضة منها على وجه التحديد في مرحلة الاستعمار وفي مرحلة ما بعد حصول دول المنطقة على استقلالها، لا يمكن اختزالها في هذين العاملين، إذ إنهما لا يعكسان إلا وجهاً واحداً للمسألة، أي ذلك المتعلق ببنية المجتمع المصري الفوقية فقط. بناء عليه فحتى من تجاهل من الباحثين محورية هذين العاملين في ضعف الحركات الوطنية، وبالتالي ضعف مؤسسات الدولة، نجده يعتمد في تحليله لظاهرة الحركات الوطنية، الإسلامية على وجه التحديد، على العامل الاقتصادي. فظهور «التيار الإسلامي على السطح في المرحلة الحالية هو.. نتاج لظروف الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الراهنة»[1]. وفي الوقت الذي يتم فيه التنويه في هذا العمل أو في غيره من الأعمال بأزمة مصر الاجتماعية، فإن تحليل هذا الجانب كان على الدوام مقتصراً، أو ناتجاً عن تدهور وضع الأفراد الاقتصادي! بكل تأكيد إن تأثير العامل الأخير هذا سلباً وإيجاباً على الحياة الاجتماعية والسياسية في مصر، لا يختلف حول أهميته اثنان، ولكن أزمات مصر الاقتصادية ليست حديثة؛ كما أن موقف

(1) الأيوبي، نزيه نصيف، **الدولة المركزية في مصر**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1989، 200.

الطبقات السياسية المختلفة من هذه الأزمات لم يكن يستدعي على مر العهود استخدام العنف لحلها، أو الهروب منها والارتماء في مشاكل تقع خارج حدود القطر! لذلك فإنني أزعم بأن مواقف الأفراد من الأزمة الاجتماعية والاقتصادية تحددها، بل وتحركها في حقيقة الأمر عوامل أخرى لا يلتفت لها كثيراً حين يتعلق الأمر بأزمات مصر في تاريخها الحديث.

لا أريد في حقيقة الأمر الاستغراق في تفاصيل ليس فقط لن تجعلنا نفقد السلك الناظم فحسب، بل وستثقل على القارئ العربي الملم، في حقيقة الأمر، بالوضع الاجتماعي والاقتصادي لمصر. لذلك سأقفز عن هذه التفاصيل وأخلص إلى ملاحظة قد لا تلقى القبول لدى أغلبية المحللين. فاختياري مصر كنموذج للدولة الموظفة للإعلان والتوزيع لصناعة تبدو محلية لا يعود فقط لأهمية مصر ومركزيتها في المنطقة، بل ولتشابه ظروفها/ خلفيتها، بظروف/ خلفية أفغانستان! والتشابه المقترح هنا لا يعني التطابق؛ هذا وتجدر الإشارة إلى أن الصانع لا يلتفت إلى مواطن الاختلاف أو الاتفاق إلا بالقدر الذي يخدم الغاية.هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى إن التشابه الظاهر/ المعلن، والذي ضخمته كثيراً وسائل الإعلام الغربية (الأمريكية تحديداً) وتبنته الحركات الإسلامية في مصر، لا يكمن فقط في خلفية البلدين الدينية الواحدة! بكل تأكيد لا يحتل الدين/ المعتقد مكانة مهمة في حياة الأفراد فحسب، بل وفي اختياراتهم أيضاً، الأمر الذي يجعل انضمام البعض لتنظيمات مهمتها تحرير الأمة الإسلامية من المحتل أمراً محتملاً! ولكن السؤال الملح في هذا السياق كم كان عدد الشباب الذين تركوا أعمالهم وانضموا لحركات تحريرية خارج أوطانهم؟ فعلى الرغم من غياب حدود تفصل بين العديد من الدول الإسلامية في مرحلة الاحتلال فإن مشاركة الشبان المسلمين في تحرير غير بلادهم كانت جد متواضعة.

لماذا الآن؟ بكل تأكيد إن مستوى وعي الأفراد الآن بقضايا الإسلام السياسي، بفضل الفضائيات والبرامج الدينية غير الرسمية، أكبر مما كان عليه في السبعينيات والثمانينيات؛ ولكن كم هو عدد المصريين الذين يمكنهم متابعة هذه البرامج وبالتالي استقطابهم للعمل السياسي، الإسلامي أو غير الإسلامي؟وماذا عن قدرة المواطن المصري الشرائية؟ نحن لا نعلم على وجه اليقين ما ينفقه الفرد في مصر من مال من أجل الثقافة[1]! صحيح أن بمصر على سبيل المثال أكبر عدد من المحطات التلفزيونية، ودور النشر! ولكن السؤال يظل كم هو حجم إنفاق المواطن المصري، خارج مدينتي

---

(1) في حقيقة الأمر إن الإحصائيات الدقيقة والمتعلقة بإنفاق الأفراد في مجال الثقافة غير متوفرة ليس في مصر فحسب، بل وفي جميع بلدان العالم العربي؛ فنحن نعلم أن الفرنسيين، على سبيل المثال، ينفقون في مجال الثقافة ما يفوق 22 بليون يورو سنوياً! وهذا الإنفاق يفسره وإلى حد كبير متوسط دخل الفرد؛ ففي فرنسا تبلغ قوة الفرد الشرائية 28.959 دولاراً (المصدر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2001)؛ أما في المنطقة العربية فإن تمويل البحث العلمي يعد من أكثر المستويات انخفاضاً؛ فقد بلغ معدل الإنفاق نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي عام 1996 (0.14)، انظر: تقرير العلم الصادر عن اليونسكو عام 1998 .

القاهرة والإسكندرية. على وسائل الترفيه ولا أقول الثقافة؟ نحن نعلم بأن متوسط دخل الفرد في مصر لا يزال «حوالي 1200 دولار سنوياً... كذلك فإن في مصر نحو 7.6٪ من المواطنين يعيشون على أقل من دولار يومياً وهو معدل الفقر المدقع، كما أن هناك أكثر من نصف السكان يعيشون على أقل من دولارين يومياً، وهو معدل الفقر العام ... وطبقاً لاتحاد الصناعات المصرية فإن مصر هي الأدنى في أجور العمالة في منطقة الشرق الأوسط، وهي من أدنى الأجور في العالم كله لدرجة أنها أدنى من الصين وكوريا وماليزيا»[1]. بناء عليه فإن مجتمعاً يتجاوز عدد سكانه حسب إحصائيات الأمم المتحدة لسنة 2003، الـ 71 مليوناً، يعيش معظم سكانه فوق معدل الفقر المدقع بقليل، هو بكل تأكيد مجتمع تسوده ثقافة من نوع خاص، ثقافة لا يمكن للوسائل الثقافية الحديثة (التلفزيون) والتقليدية (الكتب والمجلات والجرائد) أن تغير الكثير من مستوى وعي الأفراد أو من وضعهم الاجتماعي[2]. فالحاجة، حاجة الأغلبية الساحقة للرغيف أهم بكثير من مسائل معالجة الفساد السياسي ومهام/ وسائل إنهائه. هذا لا يعني، وبكل تأكيد عدم إدراك هذه الطبقة بما يدور في البلاد، أو جهلها بحقوقها الطبيعية. ليس هذا ما أعنيه بكل تأكيد، ولكن هموم الناس فضلاً عن سيادة التعليم الديني في الريف جعلت الأغلبية الساحقة توكل أمرها للآخر: 1 ـ السلطة السياسية القائمة، والتي تمتلك أهم أدوات الترهيب؛ 2 ـ المعارضة الإسلامية التي تمتلك أهم أدوات الترغيب! إن هذه الوضعية والتي أنتجت مجموعة من الشبكات الشرعية وغير الشرعية ما كان لها أن تؤثر في المجتمع المصري لولا تدني مستوى دخل الفرد، واستمرار ارتفاع نسبة الأمية!ولكن تغييب، أو تجاهل طبيعة النظام الاجتماعي في مصر، وأعني بذلك استمرار علاقات الإقطاع ولو بشكل مغاير عما كان سائداً قبل ثورة يوليو/تموز[3]،

---

(1) مصطفى عبيد «لا حديث عن انخفاض الأسعار دون الإشارة إلى تدني الأجور..» في: الموقع الرسمي لجريدة الوفد: File:\\C:\My20%Documents\12.htm:

هذا وتجدر الإشارة إلى أن بعض التقارير أفادت بأن دخل الفرد يقدر بنحو 957.4 دولاراً، وهو ما يعادل متوسط دخل الفرد في السودان والصومال وجيبوتي!

(2) بالنظر إلى تدني دور الثقافة الاقتصادي فإن المال، والمال فقط هو الحاسم في مسألة تحديد المكانة الاجتماعية؛ والأمثلة المصرية في هذا السياق متعددة ولا أرى ما يستوجب التوقف عندها!

(3) فنظام الإقطاع الناصري، تقول أميرة، لم يكن مستمداً من خلفية النظام العسكرية فحسب، بل ومن نظام الالتزام أيضاً؛ من ناحية أخرى إن سياسة مصر الخارجية واقتصادها اعتمدا على الروح التجارية الأمر الذي أدى إلى تكوين علاقات إقطاعية بين الدولة والعامة ساعدت هذا النظام التجاري الخاص على الاستمرار في تأدية وظيفته؛ هكذا دمج، وبشكل منظم النظامين الإقطاعي والتجاروي في اقتصاد مصر الرسمي! ومع ازدياد سيطرة الدولة وقوانينها من أجل ضمان قوة وثروة ظهرت طبقة خاصة جديدة ترأسها الجيش؛ هذا وتستطرد أميرة بأن مصر في ظل سياسة الانفتاح التي أقامها السادات لم تشهد أي تغيير حقيقي على مصالح أصحاب الحظوة، أي الخاصة!

لمزيد من التفاصيل حول هذه الجزئية انظر:

Sonbol, Amira el Azhary, **The new Mamluks: Egyptian society and modern feudalism.**Syracus,N.Y: Syracus University Press,2000, 123,166.

يجعل المرء غير قادر على استيعاب فكرة مقارنة مصر بأفغانستان من ناحية، ومساهمة مصر في ترويج الظاهرة من ناحية أخرى.

مرة أخرى ليس من السهل القبول بفكرة مقارنة مصر بأفغانستان! فمصر التي عرفت على مر العصور حكومة مركزية واستقراراً في الأوضاع الاجتماعية يدعمها نظام أمني/ عسكري قوي، لا يمكن مقارنتها بأفغانستان التي لم تعرف في تاريخها، بحكم سيادة النظام القبلي وتعدد الإثنيات، وحدة وطنية! كما أن دور مصر في منطقة الشرق الأوسط منذ محمد علي وحتى ثورة يوليو سواء في مجال الفكر والثقافة أو العمل السياسي لا يمكن غض الطرف عنها هكذا والإقلال من شأنها! كما أن دور مصر فترة الرئيس عبد الناصر «في بلورة سياسة الحياد الإيجابي من خلال ريادتها آنذاك للوطن العربي والعالم الإسلامي ولتعبيرها عن إرث ثقافي إسلامي...لا شك أنه كان رهاناً عظيماً وحلماً نبيلاً»[1]. كل هذا صحيح، ولكن الاختلاف هذا وعلى أهميته لم يكن خافياً عن صناع الظاهرة! بناء عليه، تصر أمريكا على توريط مصر في ظاهرة تعلم أنها، وانطلاقاً من الاختلاف الظاهر، قد لا يكتب لها النجاح.

مرة أخرى إن الاختلاف بيّن وجليّ ولكن التشابه موجود أيضاً ومحفز لصناع الظاهرة. فالبلدان رزحا تحت وطأة الاستعمار الإنجليزي لفترة ليست بالقصيرة؛ وفي البلدين تصدت القوى الوطنية بجميع أطيافها للمحتل؛ وفي إطار مكافحة المحتل ظهرت الحركات الإسلامية في البلدين؛ وفي البلدين شكلت الزراعة أهم ملامح العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهي ملامح نتج عنها قيام نظام شبيه بنظام الإقطاع لم تختف آثاره بعد في علاقات الأفراد في الريف على وجه التحديد! وفي البلدين لم تلتفت الأغلبية الساحقة للمشاريع السياسية، بما في ذلك الثورات، موكلة أمرها للغير! ففي كتاب فلسفة الثورة، تقول أميرة، عبّر عبد الناصر عن شدة خيبة أمله من الجماهير التي لم تتحمس كثيراً لثورة 1952[2]! وفي البلدين لا تزال المرأة تحتل أدنى درجات سلم المجتمع! ففي الريف المصري، حيث تمثل نسبة المرأة من العمالة الزراعية 20٪، لا تزال الأمية تشكل بين الإناث 56٪! هذا وتجدر الإشارة إلى أن تعثر العملية التعليمية في مصر ليست ظاهرة حديثة! ففرصة الذهاب إلى المدرسة كانت على الدوام للمحظوظين، خاصة في الريف[3]! فوفقاً لإحصائيات سنة 1937

(1) كوثراني، وجيه، **مشروع النهوض العربي أو أزمة الانتقال من الاجتماع السلطاني إلى الاجتماع الوطني**، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، 1995، 27.

(2) **The New Mamluks**, 123.

(3) وهذا لا يعني أن نسبة الأمية في المناطق القريبة من المدن الكبرى أقل مما هي عليه في الريف؛ فوفقاً لتقرير عن «عزبة الهجانة...»، وهي عزبة تقع في طريق مصر ـ السويس الكيلو 4.5، أفاد بأن نسبة الأمية تصل إلى 77.33٪ بين أرباب الأسر داخل العينة، رغم أن نسبة الأمية على المستوى القومي تميل إلى الانخفاض بمعدل قليل!في:

http://www.hrinfo.net\egypt\shehab\2005\pr0308.shmtl

بلغت نسبة الأمية في مصر 85٪! و74٪ سنة 1947؛ ثم انخفضت سنة 1960 إلى 69٪؛ وبلغت سنة 1986: 49٪؛ ووقفت حالياً عند 30٪! غير أن تقرير التنمية الإنسانية يذهب إلى أن نسبة الأمية في مصر تصل إلى 40٪، 60٪ من الإناث البالغات، و36٪ من البالغين الذكور! وهكذا وبسبب ارتفاع نسبة الأمية مؤخراً تراجع ترتيب مصر عالمياً في التنمية إلى المركز 120[1] من ضمن 162 دولة.

والتشابه المرصود لا يقف عند مسألة ارتفاع نسبة الأمية في البلدين، أفغانستان ومصر، بل يمتد ليشمل مظهراً آخر لا يمكن للمحلل/ الملاحظ تجاهله! صحيح أن الإصلاحات التي عرفتها مصر في الخمسينيات خففت، ليس دفعة واحدة ولكن مع الوقت، من بعض مظاهر العلاقات الإقطاعية التي كانت تهيمن على الريف المصري، ولكنها لم تنهها إذ إنها وكما بينت ذلك أميرة سنبل في دراستها، قد أفرزت نوعاً جديداً من الإقطاع. بناء عليه فإن تدني مستوى التعليم للإناث على وجه التحديد، وتدني مستوى الرعاية الصحية بالريف المصري واستمرار تسلط كبار ملاك الأرض لم يفقد نظام مصر الإقطاعي في ذلك الفضاء، كما سبق التنويه، مضامينه الاجتماعية[2]. ولعله وضمن هذا الوضع الاجتماعي «الساكن» يمكن تفهم ولو جزئياً ليس فقط استمرار ظاهرة المخدرات بمصر، بل ونموها المتصاعد! ففي مصر عرفت المخدرات منذ الألف الرابعة قبل الميلاد ولكنها استخدمت، وكما هو حال المناطق التي وجدت بها هذه النبتات، لعلاج الأوجاع. ولكن استخداماتها الحديثة، أي كمخدر، تقول الدكتورة نادرة وهدان، المستشارة بمعهد التخطيط القومي، إنما تعود إلى فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى. وبانتهاء هذه الأخيرة ظهر الكوكايين والهيروين، وظل هذا الوضع قائماً ولم يتغير كثيراً بعد الحرب العالمية الثانية. ولكن الأمر المفزع، والذي يقارب كثيراً الوضع السائد الآن في بعض بلدان أمريكا اللاتينية وأفغانستان أنه في مصر أيضاً أصبحت تجارة المخدرات تشكل خطورة على حاضر البلاد ومستقبلها. وعلى الرغم من أن التفاصيل التي يذكرها التقرير على درجة كبيرة من الأهمية، فإنني رأيت عدم عرضها جميعاً والاكتفاء ببعض الأرقام التي تدلل على مدى خطورة الظاهرة.فالتفاصيل، يقول المثل، التي لا تؤدي إلى معنى، لا قيمة لها.

فتجارة المخدرات، يذكر التقرير، تستنزف 16.3 مليار جنيه سنوياً من موارد الاقتصاد المصري. وبالنظر إلى أن أموال المخدرات، الدولار، لا تستثمر في الدول المستهلكة للمخدرات، فإن ذلك يؤدي بالضرورة إلى انخفاض قيمة العملة المحلية! فعلى ما يبدو أن المنطقة، وليس من منطلق تجارة المخدرات غير الشرعية فحسب، بل ومن منطلق آليات الاقتصاد الريعي، محكوم عليها باستثمار

(1) جمعة عبد الصبور «**مصر ضد الأمية**» في: أخبار اليوم، الأربعاء، 2 فبراير/شباط، 2005.

(2) ذكرت بعض التقارير الرسمية أن المصريين ينفقون 10 مليار جنيه على الدجل والشعوذة! وأن في مصر أكثر من 300000 دجال! وردت هذه المعلومة ضمن برنامج المساء الذي تبثه قناة دريم في حلقة يوم الاثنين الموافق 8/ 2005/8!

عملاتها الأجنبية خارج الحدود!وهكذا وكما أن البترو ـ دولار لا يستثمر منه إلا القليل في الأسواق المحلية، فإن الشيء نفسه ينسحب على الهيرو ـ دولار. هذا ويذكر التقرير في مكان آخر أن مصر أصبحت ضمن البلاد الرئيسية في مجال تداول المخدرات، وأنها لم تتحول إلى دولة منتجة للمخدرات فحسب، بل ومصدرة لها أيضاً! إن الأمر اللافت للنظر أن هذا التحول المفزع تزامن وعودة الأفغان العرب لمصر؛ هل هي صدفة أم نتيجة تدبير؟ إن التقارير ذات العلاقة لا تفيد بهكذا علاقة! غير أن التقرير الذي اعتمدنا تفاصيله، أفاد بأنه وبعد أن كانت تكلفة المواد المتداولة من المخدرات لا تتجاوز في السبعينيات 100 أو 200 مليون جنيه، وأنها لم تتجاوز حتى سنة 1980، 254 مليون جنيه، قفز حجم التداول فجأة في السنوات العشر (بين سنة 1993 ـ وسنة 2003) من دائرة الملايين إلى دائرة البلايين! بل إنه وفي سنة 1999 تحديداً، تقول الدكتورة نادرة وهدان، بلغت تكلفة المواد المتداولة في مصر ذروتها حيث تجاوزت 24 مليار جنيه! وهكذا، وبفضل هذا التغير أصبح مصري بين كل خمسة مصريين، ولو بشكل مؤقت، يتعاطى المخدرات؛ ماذا يعني ذلك؟ مرة أخرى هل عودة هؤلاء كانت وراء انتشار المخدرات وارتفاع نسبة المتعاطين؟ لا يستطيع المرء الجزم بأي شيء خاصة في غياب المعطيات؛ صحيح أن في المرحلة التي تلت عودة هؤلاء، استحوذ الإنتاج المحلي للمخدرات في مصر على 70٪ من حجم المتداول في السوق المحلي[1]. ولكن هذا لا يعني بأي حال من الأحوال تورط هؤلاء في هذه التجارة.

مع ذلك فإنني لست من الذين يؤمنون بفكرة ظهور «الظواهر» واختفائها صدفة هكذا وبمعزل عن ميكانزمات محددة! صحيح أن المدارس الغربية ما انفكت توهم القارئ العربي المسلم بأن مؤسساته المختلفة لم تتميز، عبر العصور، بالجمود وبالعتاقة فحسب، بل والأهم من ذلك أنه حين يقرر الساهرون، على مصالح البلاد العربية الإسلامية، من الأجانب والمحليين، «إخراج» هذه المجتمعات من حالة السكون، يصدمون بشدة تعلق هذه المجتمعات بكل ما هو غير قابل للتغير! وهكذا تكاد تختزل عمليات التغير في مساعي هذه الجهات! وطبيعي أن لا تترك هذه المحاولات أي أثر، وبذلك يقيم الصراع الداخلي أو ضد المحتل، وعلى مر العصور، على أنه صراع بين أقلية تدعو للتجديد (أجنبية أو محلية) وأغلبية تصر على الجمود! قد يبدو هذا الرأي صحيحاً، ولكن القراءة المتأنية، لكل مرحلة من مراحل تاريخ العرب والمسلمين قد تؤدي لفهم بالضرورة مغاير، ولكنه وبكل تأكيد لا ينفي العديد من المظاهر السلبية عن العرب والمسلمين في جميع مراحل تاريخهم. عموماً ليس هنا مكان مناقشة هذه القضايا التي في حاجة لمزيد من البحث والدراسة. فالوقفة هنا لم أرد بها تبرئة «العرب الأفغان»، لأنه لا توجد في الأساس معطيات تفيد تورطهم وتربط نشاطهم «الإرهابي»

(1) وردت في عرض منى خوري «نتائج مذهلة لدراسة بمعهد التخطيط القومي: 5.14 مليار جنيه حجم تجارة المخدرات في عام» في:

http://www.akhbareyom.org.eg\akhersaa\issues\3593\0601.html

داخل مصر بتجارة المخدرات. ولكن وحتى لو تأكد، وفي مرحلة لاحقة، تورط بعض هؤلاء في هذه التجارة، فإنه على الجميع أن لا يستنكر هذا أو يستبعده! لماذا؟ لأن دور الصانع، المخابرات الأمريكية على وجه التحديد، هو توظيف المكونات المحلية، بصرف النظر عن طبيعتها، والدفع بها للأسواق المحلية والخارجية. فإذا ما اعتبر الصانع الأمريكي التيارات الإسلامية في مرحلة أولى شريكاً، وفي مرحلة ثانية عدواً يستوجب المطاردة، فإن النتيجة تظل واحدة! ففي الحالتين كان هدف الصانع وضع استراتيجية تحقق الهيمنة بأقل تكاليف ممكنة، وتجبر الأطراف المحلية، التي تتولى عادة التوزيع، على عدم الالتفات لمصدر المال والسلاح أيضاً[1].

إن مسألة الأرباح والخسائر في إدارة صناعة الإرهاب كانت على الدوام حاضرة في ذهن صناع القرار! رأينا كيف أن الرئيس ريغان، ورئيس وكالة المخابرات الأمريكية وليام كيزي، رحبا كثيراً بمقترح رئيس جهاز المخابرات الفرنسية (Alexandre De Marenches) والقاضي بأهمية إعادة توظيف أموال المخدرات المصادرة في تمويل حرب أفغانستان! ماذا يمكن أن تجني الولايات المتحدة من توطين المخدرات في مصر؟ الفائدة يجب أن تكون مركبة. فمن الناحية المعنوية/ النفسانية ستؤدي هذه الظاهرة إلى تأجيل أي إمكانية حقيقية لانطلاقة تنموية جادة! الجانب النفساني المكمل هو التلميح، من خلال التجربة الأفغانية، إلى إمكانية تورط الإسلاميين بدافع الحاجة في الاستعانة بأموال لا يعلم مصدرها (إذ إن الضرورات تبيح المحظورات)؛ غير أن هذا التلميح يصدم الكثير من الشبان المتحمسين للحركات الوطنية ويجعلهم يشكون في مصداقية تجربة تمولها أموال غير نظيفة، والأهم من ذلك أن أصولها/ مصادرها كانت قد تسببت في إيذاء شباب الأمة!إن زعزعة ثقة شبان المنطقة في الحركات الوطنية يدفعها لليأس أو للانتحار! والمقصود بهذا الأخير هو إقدام شباب المنطقة على اختيارات غير ذات نفع، كالانخراط في أعمال عنف ليست كلها سياسية؛ أو اللجوء إلى عالم التقاعس، أي إلى عالم الرشوة وما يفرزه من شبكات لا تقل ظلامية وخطورة عن ظلامية وخطورة بعض التنظيمات الدينية! كل هذه الأبعاد مهمة، ولكنها تظل أبعاداً ثانوية بالنسبة للاستراتيجي الأمريكي؛ فهذه العوامل مجتمعة تؤثر في بنى المجتمعات، ولكنها لا تستدعي، أي لا تبرر التدخل الأمريكي وبالتالي فرض الهيمنة[2]! لذلك، وانطلاقاً من أن مبدأ تدخل الولايات المتحدة في شؤون

(1) لا أعتقد بأنني في حاجة للتذكير بما قاله الشاه محمود حين انتقده الرئيس الأمريكي ترومان بشأن لجوء الأفغان المسلمين من أجل التزود بالأسلحة من دولة شيوعية ملحدة! فأكل لحم الخنزير أجاب الأول محرم على المسلمين ولكن الضرورة، أي الجوع، تبيحه! وكلنا يذكر أيضاً قبول النظام الإيراني في الحرب الإيرانية العراقية بالدخول في علاقات مشبوهة مع الولايات المتحدة وإسرائيل (الكونترا) من أجل الحصول على الأسلحة!

(2) بكل تأكيد إن الحرص على إبراز الفوارق «الجوهرية» بين مذهبي السنة والشيعة في الشرق الأوسط هو أحد جبهات النضال المستخدمة من قبل أجهزة الغرب المختلفة من أجل استمرار ظاهرة التشتت والتشرذم، والأهم من ذلك كله استمرار تصاعد ظاهرة الانقسام داخل المجتمع الواحد! غير أن كل هذه العناصر السلبية على أهميتها، لا تجعل أمريكا على سبيل المثال تعول عليها كثيراً في صناعة ظاهرة إقليمية أو عالمية!

الآخرين يجب أن يتمتع «بالشرعية» الدولية فقد كان عليها، وكما تم التلميح إلى ذلك مراراً، أن تصنع عدواً مشتركاً يسمح لها بالتدخل وبفرض الهيمنة لاحقاً بطبيعة الحال! فالإسلام لا يمكن، حتى في شكله العنيف، أن يشكل ولفترة طويلة عدواً مشتركاً! وانطلاقاً من أن الرهان الأمريكي يقوم في الأساس على ضرورة بقاء الوضع على ما هو عليه، أي ساكناً، فإن صلاحية البرامج المعدة للمنطقة يجب أن تكون طويلة المدى! بناء عليه فإن المخدرات، وليس الإسلام، هي شريك الولايات المتحدة الأفضل في المستقبل!.

يقول كارل ماركس بأن الدين أفيون الشعوب! وماذا عن فاعلية الأفيون؟ فإذا كان هذا الأخير يؤدي أغراضاً إضافية وأكثر فعالية، أليس من الحكمة اعتماده، والدفع بالدين إلى الخلف، إلى الكواليس! فالأفيون وكما هو معلوم يجعل المتعاطي أكثر كسلاً وتقاعساً عن تأدية الواجبات؛ وهذه الوظائف، وفقاً لوجهة نظر ماركس يلتقي فيها الدين والأفيون، ولكن الاستراتيجي الأمريكي لم يعد قانعاً بركود شعوب المنطقة وسكونها فنراه يقرر الدفع بها إلى ساحة أكثر حيوية! فالدين/ الإسلام كما سبق التنويه لا يمكن أن يكون عدواً مشتركاً يجمع بين الأمريكيين وشعوب المنطقة الإسلامية[1]! وحتى إذا جمع الدين أمريكا مع بعض الأنظمة، فإن صلاحية الشراكة سوف تكون على الدوام محدودة! أما الأفيون فيمكنه، وكما أثبتت التجربة في أمريكا اللاتينية، أن يشكل عدواً مشتركاً يلقى مساندة الجميع، الأنظمة والشعوب.

مرة أخرى إنه من السهل، زمن الأزمات تحديداً، توجيه إصبع الاتهام للآخر! فهذا الأخير، كما سبق التنويه، هو الجحيم!أو الشيطان، على حد تعبير الخميني! إنني على يقين بأن شعوب المنطقة وأنظمتها تتحمل جزءاً لا بأس به من أزمات المنطقة. ولكن الجميع يفضل الهروب من مسؤوليته وتحميلها الآخر. هذه حقيقة، ولكن هذا العمل تضمن في عدد من المواطن تلميحات تحمل الأنظمة مسؤوليتها في مسائل تدني أداء الأفراد والمؤسسات وبالتالي استمرار ضعف المقاومة! فكما أن تعاطي الأفيون يضعف المقاومة ويصيب المتعاطي باختلال في التوازن، فإن ما تقوم به الأنظمة، إدمانها على السلطة، وحصر كل همها في كل ما هو سياسي/أمني، أفقد هذه المجتمعات، أنظمة وأفراداً، مقاومتها وجعلها لقمة سائغة للجميع! هذا كله صحيح؛ كما أن الإصرار في هذا العمل على التنويه «بجرائم» الصانع الأمريكي، والسكوت عن «جرائم» المحليين، يفقد هذا العمل الكثير من مصداقيته! كل هذا

(1) صحيح أن كازي، مدير المخابرات الأمريكية فترة الحرب الأفغانية ـ السوفيتية كان يرى في الإسلام الحليف الطبيعي للكنيسة الكاثوليكية في مساعيها من أجل محاصرة الإمبريالية السوفيتية؛ انظر: Coll, Ghost wars, 97- 98. ولكن هذه الشراكة كانت مؤقتة إذ اقترنت بصراع الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفيتي! أما في بقية العلاقات الشرق الأوسطية فقد تعمدت الولايات المتحدة تغييب مبدأ الشراكة الإسلامية ـ المسيحية! ففي الصراع العربي ـ الصهيوني، على سبيل المثال، والذي وظفت فيه أمريكا الاختلاف الديني بين الأطراف المتنازعة وقفت موقفاً معادياً ليس من التيارات الإسلامية فحسب، بل ومن العديد من أنظمة المنطقة أيضاً!

أيضاً صحيح ولا يمكن للباحث المحايد تجاهله! ولكن الشق المحلي، ووفق وجهة النظر المقترحة في هذا العمل، يستوجب استبعاده في صناعة الظاهرة ولسبب بسيط؛ فدور أنظمة المنطقة وشعوبها يكاد يقتصر على الشق الخاص «بالمكونات»! أما عن دورها في التصميم وفي الفبركة فإنها لا تسأل عنه كثيراً! قد تقدم بعض أنظمة المنطقة وبعض منظماتها على العمل الإرهابي، ولكنها أعمال غالباً ما تكون ارتجالية إذ تنقصها إمكانيات الصانع ذي الرؤية الشمولية! فالصانع، أي صانع، ومهما كانت محدودية قدراته، لا يضمن استمرار رواج سلعته إلا إذا أمن لسلعته أسواقاً خارجية! وهل يمكن لأنظمة المنطقة أو منظماتها، في ظل العلاقات الدولية المعقدة، أن تفتح لسلعتها أسواقاً درجة التنافس فيها على أشدها! لذلك فاستبعاد الأطراف المحلية في هذه الظاهرة ليس من منطلق العمل على ذكر نصف الحقيقة! هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى إن التركيز على الجانب غير المحلي في صناعة الظاهرة سببه قدرة هذا الأخير على صناعة ثقافة تعادل، إن لم تفق في الأهمية، قدرات الولايات المتحدة العسكرية والتقنية! وانطلاقاً من أن السياسة كثيراً ما تبرر الجريمة، فإن أركان قيام صناعة تتوفر على عناصر النجاح، حتى وإن افتقرت للعديد من القيم، كانت في حاجة لدعم المؤسسات العلمية العامة والخاصة (think tanks)! وهذه الأخيرة لا تتوفر بعد للأسف داخل المنطقة(1).

تأسيساً على كل ما تقدم فإن سهولة توريط مصر في حرب أفغانستان على المستويين، الرسمي والشعبي، كان مدروساً من قبل الصانع ولم يكن مرتجلاً! فتدني حياة الأفراد الاقتصادية وتدني مستوى الرعاية الصحية، وارتفاع الأمية بين سكان الأرياف المصرية، وفشل النظام التعليمي بشقيه الحديث والتقليدي في إحداث التغير، الذي ما انفكت حركات الإصلاح تنشده منذ القرن التاسع عشر، فضلاً عن استمرار علاقات إقطاعية ليست كلها قديمة، جعلت الجميع (السادات والقيادات الإسلامية) يستجيب لدعوة الصانع! ولا أعتقد بأن النظام المصري أو التنظيمات الإسلامية كانت تجهل الدوافع الأمريكية! ولا أعني الأهداف المعلنة، أي محاربة الشيوعية وطردها من دار الإسلام! لكن مشكلة هؤلاء وهؤلاء أنهم استخفوا بقدرات الاستراتيجي الأمريكي؛ فالجميع اعتقد أن «الضحك» على الصانع ليس أمراً مستعصياً! فهذا الصانع «الساذج» بسبب حداثته وحداثة تجربته، يزعم العديد من سياسيي المنطقة الرسميين، بأنه سيرضى على هذه الأنظمة، مقابل مساندته في مقاومة المد الشيوعي في آسيا الوسطى، رضاه على إسرائيل! كما اعتقدت التنظيمات الشعبية، الإسلامية منها على وجه التحديد، أنه بإمكانها هي الأخرى «الضحك» على الصانع الأمريكي، فنراها لا تستهجن المساعدات الأمريكية ظناً منها بأنها قادرة في مرحلة لاحقة، بفضل التدريبات التي تلقتها في حرب أفغانستان، على توجيه

(1) إن القدرة في حقيقة الأمر على التخطيط والتنفيذ لا تتوقف على جزئية فهم الاستراتيجيات التي تحكم في يومنا هذا العلاقات الدولية! فالمسألة لها في الأول وفي الآخر صلة بقوى عظمى «تمتلك الإرادة والقدرة على تعديل الأحداث من خلال النظام الدولي»! انظر بالخصوص:

James M. Goldgeir and Michael Macfaul «**A tale of two worlds: core and periphery in the post-cold war era**» in: International Organization 46,2,spring,1992, 467.

الأسلحة ضد مصالح الولايات المتحدة في جميع بلاد الإسلام! بكل تأكيد تسببت عودة هؤلاء في زعزعة أمن مصر واستقرارها، ولكن حجم هؤلاء «التخريبي» مهما بالغت جميع الأجهزة الأمنية فيه، لا يمكن الاعتماد عليه، وكما سبق القول، في صناعة ظاهرة طويلة المدى وعظيمة التأثير، والأهم من ذلك أن محاربتها تحظى بقبول/ تأييد الجميع.

صحيح أن محاربة الشيوعية تمت بفضل جهود دول المنطقة وتنظيماتها الإسلامية والولايات المتحدة ضمن استراتيجية العدو المشترك! ولكن صلاحية هذا الشريك، الإسلام، بالنسبة للولايات المتحدة، اقتربت من نهايتها بانفراط عقد الاتحاد السوفيتي! ماذا على الاستراتيجي الأمريكي أن يفعل؟ في بادئ الأمر شغلته قضايا أهم وأخطر من عودة الإسلاميين إلى مواطنهم؛ فسقوط الاتحاد السوفيتي كان حدثاً استحوذ على اهتمام الجميع، المراكز البحثية وصناع القرار! في هذه الفترة أيضاً كان على الولايات المتحدة، خاصة بعد انتهاء الحربين الأفغانية والإيرانية العراقية، أن تعد سيناريوهات جديدة للمنطقة يصرف فيها النظر عن قصد، ومؤقتاً، عن مسألة الإسلاميين! ولكن وما أن استعادت الولايات المتحدة الأمريكية أنفاسها من نشوة مشاهدة الاتحاد السوفيتي يتهاوى حتى عادت، ضمن حرب الخليج الأولى سنة 1991، إلى إحياء مبدأ الشراكة الذي يبرر التدخل. في ظل التغيرات اللاحقة لم تواصل الولايات المتحدة تجاهلها للأعمال التي تقوم بها التنظيمات الإسلامية فحسب، بل وسعت أيضاً إلى التقرب من نظام طالبان[1]! ولكن، وبالنظر إلى أن الإسلام، ومهما بولغ في أهمية الأعمال الإرهابية التي تنسب لبعض التنظيمات الإسلامية، لم يعد يلبي متطلبات الصانع في مرحلة ما بعد وصول طالبان للسلطة، قرر الاستراتيجي الأمريكي الاستعانة بمكون أثبت فاعليته في أمريكا اللاتينية وفي أفغانستان.

بادئ ذي بدء، يكاد يقصر العديد من المحللين موضوع التوسع في زراعة الأفيون في مصر في العشر سنوات الأخيرة على جهود أجهزة إسرائيل المخابراتية! بالتأكيد إن اتساع مساحة زراعة الأفيون في سيناء تزكي وإلى حد كبير دور إسرائيل في هذه التجارة! ولكن، وبصرف النظر عن طبيعة دور هذه الأخيرة في زعزعة أمن واستقرار مصر منذ اتفاقية كامب ديفيد، فإن الأمر الأكيد أن صناعة الإرهاب العالمي سواء تحت مسمى الإسلام أو تحت مسمى الأفيون، هي أكبر من إمكانيات إسرائيل وقدراتها. لا شك في أن هذه الأخيرة تعمل على مساعدة الولايات المتحدة في تنفيذ العديد من

---

(1) يقول (Coll) بأن الولايات المتحدة الأمريكية وبعد انسحاب السوفييت من أفغانستان واصلت دعمها للمجاهدين، والذي استمر حتى وصول طالبان، تحت زعامة الملا عمر، إلى السلطة. وحين كتب (Edmund Macwilliams)، موفد وزارة الخارجية الأمريكية الخاص للمقاومة الأفغانية، بأن مجموعة متآمرة من الإسلاميين الشرسين وضباط المخابرات الباكستانية قاموا بسرقة بلايين الدولارات، اتهمته وكالة المخابرات الأمريكية باللواط وبإدمان الخمر! انظر:

The Ghost wars: The secret history of the CIA.183, 184.

المخططات في المنطقة، ولكن واشنطن لم تتنازل، في تاريخها المعاصر، عن قيادة الفرقة الموسيقية (Orchestra)، لأي دولة حليفة! والأمثلة في حقيقة الأمر كثيرة ولا تستوجب التوقف عندها.

إن تورط أجهزة الولايات المتحدة المخابراتية في (كارتلات) أفيون أمريكا اللاتينية واضح وجلي؛ كما أن ارتفاع إنتاج الأفيون في أفغانستان بعد الاحتلال الأمريكي يزكي بدوره هذه الفرضية! ولكن الأمر لا يبدو بنفس السهولة حين يتعلق بمصر. صحيح أن بعض التقارير المحلية (تقرير الدكتورة نادرة وهدان) تعرضت لمسألة المخدرات في مصر، ولكنها لم تشر إلى علاقة نمو هذا النشاط بالإرهاب، كما أن التقارير الأمريكية لم تشر بدورها لمسألة الإرهاب الناتج، كما هو الحال في أمريكا اللاتينية، عن تجارة الأفيون. هل معنى ذلك أن الظاهرة متواضعة وأنه لا يمكن الاعتماد عليها في صناعة عدو مشترك يجمع بين الولايات المتحدة والمجتمع المصري؟ في اعتقادي إن تجارة الأفيون في طريقها إلى تكوين شراكة أهم وأطول من تلك التي تحققت في ظل الحرب الأفغانية ـ السوفيتية، فالقراءة المتأنية لبعض التقارير الأمريكية تجعل المحلل المحايد يكاد يخلص إلى أن الصانع الأمريكي هو الآن بصدد إعداد العدة لتوريط مصر في حرب ضد تجارة المخدرات، وهي تجارة ذات تقنيات عالية ومتنوعة تتطلب بطبيعة الحال مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية ومشورتها.

فوفقاً لتقرير وزارة الخارجية الأمريكية الصادر سنة 1997 لا يعود نمو زراعة الأفيون والاتجار فيه، في السنوات الأخيرة، إلى ارتفاع نسبة المتعاطين فحسب، بل ويعود أيضاً إلى قدرة تجار الأفيون على تهريبه من مصر إلى أوروبا وأمريكا! فمصر، وفقاً لهذا التقرير، هي نقطة عبور رئيسية للهيروين وللحشيش عبر قناة السويس ومطار القاهرة الدولي[1]. كما يضيف التقرير بأن زراعة نباتات الخشخاش في وادي فرعون في سيناء مستمرة، وبلا كلل! هذا ومن غير أن يلمح التقرير لا لسبب ازدهار هذه الزراعة في سيناء ولا لعدم اكتراث الجهات الرسمية بهذا النشاط في هذه المنطقة، ينتقل للحديث عن مساعي الحكومة المصرية لاستئصال زراعة الخشخاش والحشيش ليس من منطقة سيناء بل من الجنوب المصري.. وأهمية عمليات الاستئصال هذه أنه تم من خلالها التلميح، غير المباشر بطبيعة الحال، إلى اقتران الإرهاب بتجارة الأفيون! ففي الجنوب المصري، يقول التقرير، حققت الحكومة المصرية الكثير من النجاح نتيجة قيامها بشن حملات مستمرة ضد الأعمال الإرهابية[2]، غير أن صعوبة الجنوب المصري، نتيجة تواضع بنى هذا الجزء التحتية، تجعل عملية الاستئصال صعبة للغاية، بناء عليه تقرر الحكومة الأمريكية مد يد العون للحكومة المصرية لتخليص مصر من وباء زراعة الأفيون وتجارته. ولكن المساعدة الأمريكية ليست فقط متواضعة، بل ولا علاقة لها بزراعة الأفيون لا في سيناء ولا في الجنوب المصري! فالمتمعن في حجم الإنفاق على المخدرات في سوق الاتجار غير المشروع

(1) «Africa and the Middle East: Egypt» in: U.S Department of State.1996.International Narcotics control strategy, Report 1997.

(2) Ibid.

في مصر في سنة (1996) والذي بلغ 19.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وفي حجم المساعدة الأمريكية في السنة نفسها والتي قدرت ب 80.000 دولار، يخلص أولاً إلى عدم جدية الطرف الأمريكي في حسم المشكلة، ويخلص ثانياً إلى أن هذا الرقم المفزع بالنسبة للمحلل المحلي (الدكتورة ناهد على سبيل المثال) لم يلتفت إليه في التقرير الأمريكي .

غير أن عزوف الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديم مساعدات مالية كبيرة لمصر لا يعني عدم اكترائها بظاهرة الأفيون! ففي سنتي 1991، و1993 أبرمت الولايات المتحدة مع مصر اتفاقيات ثنائية يتم بموجبها تسليم المهربين في الوقت المناسب؛ وحتى تتمكن مصر من مراقبة عمليات التهريب في مطار القاهرة زودتها الولايات المتحدة بمعدات تسهل على الأجهزة الأمنية مكافحة عمليات التسليم في مصر! ولكن اهتمام الولايات المتحدة بتجارة الأفيون لم يقف عند هذا الحد! فمن بين أولويات المساعدات الأمريكية المقترحة من أجل محاربة تجارة الأفيون في مصر، يقول التقرير، تحسين عمليات تبادل المعلومات الاستخبارتية والتي ستجعل الولايات المتحدة تستفيد وبشكل ملحوظ! هذا كما شددت الإدارة الأمريكية على مسألة التهريب، ولم تكترث بمسألة الزراعة، بناء عليه تراها تقصر مساعدتها على مراقبة المطار ضمن وحدات أمنية مشتركة. هكذا، وبفضل هذه الخطة، يقول التقرير، يمكن التوصل إلى علاقات عمل مثالية دون حاجة لمحاربة بيروقراطية وزارتي الدفاع والداخلية[1]! لذلك، وبالنظر إلى أن الحكومة المصرية لا تزال منشغلة بتصفية بقايا الأعمال الإرهابية، فإن تركيزها هي الأخرى على مسألة تجارة الأفيون كانت، طوال أكثر من عقد، متواضعة. فوفقاً لنفس التقرير لا تزال حصة الأسد من الأموال، وحتى سنة 1997، تخصص للتدريب وللأفكار «الإبداعية» الموظفة في مكافحة الإرهاب، وليس في مكافحة المخدرات[2].

ولكن التقرير الذي نشرته الدكتورة نادرة وهدان تضمن ملحوظتين جديرتين بالتنويه؛ فقد ذكرت بأن مساحات الأراضي المزروعة بنبات القنب الهندي والخشخاش بمحافظات مصر وبعد أن كانت في حدود الـ 200 فدان عام 1993!! تجاوزت سنة 1998 الـ 7000 فدان[3]! الملاحظة الثانية والأهم في اعتقادي هي تلك المتعلقة بتصاعد ليس فقط الأرقام الخاصة بالإنفاق على المخدرات، بل بتطور «المؤسسات» ذات العلاقة بهذه التجارة وبالتالي صعوبة القضاء عليها! ففي التقرير أشير إلى أنه وبفضل جهود الأمن المصري تم القضاء على إمارتي النخيلة[4] ونجع عبد الرسول بأسيوط؛ ولكن

(1) «Africa and the Middle East: Egypt»

(2) Ibid.

(3) انظر: منى خوري «نتائج مذهلة...».

(4) في الوقت الذي نجهل حجم إنتاج هذه الإمارة، وهو إنتاج من المفترض أن يكون متواضعا مقارنة بما تنتجه الإمبراطوريات فإن المعركة التي أدت إلى سقوط زعيمها عزت حنفي في 2004/3/1 كشفت عن إمكانيات في منتهى الخطورة على أمن واستقرار مصرا! فوفقاً لأحد التقارير الذي نشر مباشرة بعد سقوط هذه الإمارة ورد فيه أن =

الذي يدير شبكة تجارة المخدرات في الداخل وفي الخارج، فضلاً عن زراعة القنب الهندي والخشخاش، يقول التقرير، إمبراطورية! وهكذا تتوقع الدكتورة أن الإنفاق على المخدرات سيتزايد بمعدل مليار جنيه سنوياً حتى سنة 2013[1].

بناء على كل ما تقدم فإن تجارة المخدرات، وخاصة ما سينتج عنها في السنوات القادمة من أعمال إرهابية، ليس فقط في مصر بل في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أيضاً، هي أدوات مريبة ومخيفة هدفها، كما سبق التنويه، مؤازرة استراتيجية تمكن الولايات المتحدة من تعزيز مصالح أمنها القومي القائم ليس فقط على احتكار نفط المنطقة، بل والأهم من ذلك على تفعيل التوتر الذي يبرر عمليات التدخل، وبالتالي فرض الهيمنة.

2 ـ السعودية

سبق وأن لمحت إلى أن أهمية العربية السعودية في حرب أفغانستان تكمن بالدرجة الأولى في إمكانياتها المالية! وإذا كانت سياسة الهيمنة تعتمد على إضعاف مقاومة البلدان المستهدفة، فإن الأدوات الموظفة تختلف باختلاف مقومات/ إمكانيات هذه البلاد أو تلك! فإذا ما استهدفت مصر بسبب قوتها البشرية وتنوع «خزانها المعرفي» في مجال العمل السياسي على المستويين الرسمي والشعبي، فإن العربية السعودية، والتي تفتقر لخزان معرفي يضاهي الخزان المصري، تمتلك في المقابل مقومات تاريخية على درجة كبيرة من الأهمية، وأعني بذلك تحديداً احتضان أرضها للحرمين الشريفين بمكة والمدينة، وخزائنها للبلايين من البترو ـ دولار[2]! إن هذه الخلفية بالذات، أي الدين والمال، هما ركيزتا السيناريو الأمريكي في هذه البلاد! وهنا أيضاً لم يكن للصانع يد أو فضل لا في ظهور الدين في هذه المنطقة قديماً وحديثاً، ولا في احتضان أراضي العربية السعودية للنفط ولغيره من المعادن الثمينة!! ولكن وإذا ما تتفق العديد من التحاليل على دور المملكة في تمويل حروب الولايات المتحدة، فإن الخوض في هذا الجانب، وفي ظل التزام الأطراف المعنية بالصمت، أراه في غاية الصعوبة! لذلك كان علي، وفي سبيل بناء وجهة نظر متماسكة، أن ألجأ إلى خلفية البناء الاجتماعي

= المعركة التي دارت بين رجال الأمن وزعيم المجموعة الجنائية شهدت «استخدام أنواع ثقيلة من الأسلحة من الطرفين ضمت..صواريخ آر. بي. جي ومدافع هاون وجرينوف، غير الرشاشات والقنابل وأنابيب الغاز (الطهي) والمدرعات وكذلك الطائرات لرصد المجرمين، على عكس المواجهات بين الأمن والجماعات الإسلامية في التسعينيات من القرن الماضي التي كانت تقتصر على إطلاق الرصاص والقنابل» انظر: محمد جمال عرفة «**مصر.. الأمن الجنائي يوازن السياسي**» في: موقع إسلام أون لاين.نت، 2004/3/2.

(1) انظر: منى خوري «**نتائج مذهلة...**».

(2) أنه وبفضل أموال المملكة تمكنت هذه الأخيرة ليس فقط من منافسة مصر على قيادة العالم العربي الإسلامي، بل ومن التأثير على عديد المؤسسات المصرية الدينية الأهلية والرسمية على حد سواء! فالأزهر نفسه، وفقاً لقاسم زمان، يستفيد من الرعاية السعودية! لمزيد من التفاصيل انظر:

The Uluma in contemporary Islam, 174.

والسياسي للملكة تارة، وللأحداث الرئيسية التي عرفتها المنطقة تارة أخرى.

بادئ ذي بدء، يعلم الجميع بأن العربية السعودية تقع في الجنوب الغربي من آسيا ممتدة على مساحة تقدر بـ 2.250.000 كلم^2، يحدها من الغرب البحر الأحمر، ومن الشمال المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العراقية ودولة الكويت، ومن الشرق الخليج العربي ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، ومن الجنوب الجمهورية اليمنية؛ووفق إحصائيات سنة 1991، يقدر عدد سكانها بنحو 17000000 نسمة؛ أما مناخها فهو صحراوي يتسم بالجفاف الشديد وندرة الأمطار؛ وتتعرض البلاد أيضاً للعواصف الرملية والترابية في أواخر فصل الربيع وخلال فصل الصيف لاشتداد هبوب الرياح! غير أن افتقار العربية السعودية للماء وللأراضي الخصبة، باستثناء بعض المناطق/ الإمارات، الرياض والقصيم وجازان وعسير ونجران، لا يجعلها في مصاف الدول الفقيرة؛ فبالإضافة إلى الموقع الاستراتيجي المهم واحتضانها الحرمين الشريفين بين أظهرها، فإن العربية السعودية تمتلك ثروة معدنية متنوعة؛ فقد أثبتت الدراسات الجيولوجية وجود الذهب والفضة في باطن أرض الجزيرة وأنواع عديدة من المعادن التي يمكن الاستفادة منها. ولكن النفط والغاز الطبيعي يشكلان بطبيعة الحال، ومنذ أكثر من خمسين سنة، ثروة المملكة وثراها. فوفقاً لإحصائيات سنة 1990 يبلغ احتياطي العربية السعودية 5,260 بليون برميل من النفط، و5,180 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي! هذا وتذكر بعض التقارير بأن صادرات الدولة في ذات السنة، بلغت نحو 4,44 بليون دولار، شكل النفط تسعة أعشارها[1].

غير أن هذه الثروة، والتي يعتبرها البعض نقمة، لفتت نظر الاستراتيجي الأمريكي الذي كان حريصاً على تصميم سيناريو تكون أموال العربية السعودية إحدى ركائزه! فالولايات المتحدة تعلم أن من يمتلك المال يمتلك حق تبديده! لذلك لم تتصرف في بداية علاقتها بالعربية السعودية من منطلق يشكك مجرد التشكيك في شرعية ملكية أمراء البلاد لثروة البلاد، وبالتالي حقهم في التصرف! ليس هذا فحسب بل إن الولايات المتحدة كانت حريصة، عند بدايات الشراكة الأمريكية ـ السعودية، على أن تضع هذه المشاعر ـ النوايا حيز التنفيذ. من ذلك أنها، وعكس الشركات البريطانية في الشرق الأوسط (BP)، فضلت وضع اسم العربية السعودية قبل اسمها عند تأسيس أولى شركات النفط العربية الأمريكية (أرامكو) غير أن النوايا الحسنة ستتبخر لاحقاً حيث يكتشف الجانب المحلي أنه مجرد شريك ولا سلطان له على ما تحتويه أرض المملكة[2] إلا بالقدر الذي يسمح به الشريك الأمريكي.

ولكن المبالغة في قدرات الآخر وتحميله، وكما سبق التنويه ولأكثر من مرة، مسؤولية تردي

---

(1) وردت هذه التفاصيل في: «دول العالم: السعودية» في:

File:\\C:My 20% Document\Saudi\Saudi 20% Arabia 20%-20% السعودية htm

(2) في مجلة جامعة الملك عبد العزيز:عدد خاص، صدر بمناسبة الاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية، 1999.

الوضع والتزام الصمت حين يتعلق الأمر بدور الجانب المحلي، هو سلوك في اعتقادي غير ناضج ولا يؤدي في خاتمة المطاف إلا إلى مزيد من العتمة ومزيد من الانتكاسات. كما أن التطرق للجانب المحلي من زاوية تحميل النظام القائم دون غيره مسؤولية تبديد أموال المملكة، سيجعلنا لا نرى من المشكلة إلا ظاهرها! باختصار، وباختصار شديد إن البحث في مسألة دور الجانب المحلي في تبديد ثروات البلاد يحتاج منا إلى وقفة يتعلق بعضها بتركيبة المجتمع السعودي الاجتماعية وبعضها الآخر بنظام المملكة التعليمي، فضلاً عن دور النظام السياسي القائم في ذلك بطبيعة الحال! وبالنظر إلى أنني أفردت فصلاً خاصاً بالتعليم في منطقة الشرق الأوسط، فإن الوقفة عند هذه الجزئية ستكون مختصرة وغير مفصلة.

يعتقد البعض أن «أكثر دول الشرق الأوسط لها صلة وثيقة بموضوع القبيلة، فبعضها نشأ اعتماداً على بنية قبلية كدول الخليج والأردن واليمن، وبعضها الآخر تمثل القبيلة من حيث العدد قدراً يزيد أو يقل ولكنه مؤثر بالنسبة لعدد السكان الإجمالي كما في العراق وليبيا والجزائر والسودان وتركيا وإيران ومصر وغيرها»[1]؛ ولكن المتمعن في تجربة المملكة السعودية يخلص إلى أن لها خصوصية ميزتها عن بقية التجارب.ففي غياب الدولة والمؤسسات الحديثة، إذ إن الجزيرة على عكس العديد من بلدان الشرق الأوسط لم تطأها أقدام محتل أوروبي، تولت القبيلة حل المشاكل السياسية. والخصوصية المنوه بها لا تكمن في هذا الجانب، ففي جميع مجتمعات الشرق الأوسط[2] في مرحلة ما قبل قيام الدولة تولت القبيلة بشكل أو بآخر تأدية هذا الدور، بل تكمن تحديداً في اضطلاع البدو، والمجتمع غير المديني بدور مركزي في تثبيت ركائز سلطان آل سعود؛ ففي العادة، يقول مرتضى السيد، «تنشأ السلطة المركزية أو أنويتها في مركز حضري ثم تتوسع تلك السلطة وتتعزز بخلق الأجهزة الأمنية والعسكرية وتمد سلطتها إلى خارج المراكز الحضرية لتصل إلى القبائل في الصحراء فتتصارع معهم وتخضعهم وتجذبهم إليها. أما في المملكة فإن الذي حدث شيء معاكس تقريباً. فقد نشأت السلطة في مركز شديد التصدع سياسياً ولم يكن كثيف السكان ولا يحمل أهمية استراتيجية من نوع ما. وكانت المشكلة التي واجهت المركز (الرياض - نجد) هي الامتداد وإخضاع المراكز المدينية الأكثر أهمية في الشرق والغرب (الاحساء

(1) مرتضى السيد «هل أصبحت الدولة مجرد سحابة صيف. دور القبيلة ومستقبلها في المملكة العربية السعودية» في: قضايا الخليج. في:
http://www.gulfissues.net\mpage\gulfarticles\article0025.htm

(2) في حقيقة الأمر إن ظاهرة غياب «الدولة» وفقاً للنموذج الغربي الحديث، أي ذلك الذي عرفته أوروبا تحديداً بعد اتفاقية وستفاليا في القرن السابع عشر (1648)، لا يقتصر على منطقة الشرق الأوسط فحسب، فمناطق عديدة ومن قارات مختلفة شاركت منطقة الشرق الأوسط التجربة نفسها؛ هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى إن غياب أدوات الحكم في هذه المجتمعات لا يعني بأنها خالية من سلطة سياسية!فدراسات الأنثروبولوجيا السياسية الحديثة تؤكد بأن كل هذا تغير إذ لم يعد ينظر إلى العامل «السياسي» على أنه يعكس وجهة نظر فئة محددة، ولكن باعتباره ملك لكل التشكيلات الاجتماعية! لمزيد من التفاصيل بالامكان الرجوع إلى:
Georges Balandier, **Anthropologie Politique, Quadrige** Presse Universitaire de France, 1999.

والقطيف والحجاز) بشكل خاص عبر التوسع والاحتلال العسكري»[1].

ولكن آل سعود لم يعتمدوا في بناء الدولة، شأنهم في ذلك شأن العديد من كيانات القرون الوسطى، على دور القبيلة فحسب، بل مزجوه بقيم دينية. فالعرب، يقول ابن خلدون، «لا يحصل لهم الملك إلا بصبغة دينية من نبوة أو ولاية أو أثر عظيم من الدين على الجملة»! بناء عليه وجدت أفكار الشيخ محمد بن عبد الوهاب (1703 - 1792) طريقها إلى قلب وعقل آل سعود الساعين وقتئذ (1744) إلى بسط نفوذهم على البلاد. وأهمية الفكر الديني، الوهابي في هذا السياق، أنه لم يضف الشرعية على مشروع آل سعود فحسب، بل وبرر أيضاً استخدام العنف. يقول (F.Gregory Gause) بأن الملك عبد العزيز بن سعود مؤسس المملكة الحديثة اعتمد في إدارة البلاد على العلماء إذ إن المملكة، حسب رأيه، كانت تفتقر لأبسط أشكال البيروقراطية. كما استخدم الملك عبد العزيز العقيدة الوهابية لتجنيد وتنظيم قوة عسكرية عرفت لاحقاً باسم «الإخوان» والذين ساهموا في مد نفوذ آل سعود. هذا وتجدر الإشارة إلى أن الإخوان، والذي تمّ تجنيدهم من بين القبائل البدوية، استقروا في كومونات زراعية - عسكرية وهيئوا عقائدياً من طرف علماء الوهابية. غير أن الإخوان لم يعودوا يقنعون بالعمل العسكري في الداخل، بحكم سيطرة الأعمال «العسكرية» على حياة الأفراد والجماعات طوال مراحل تكوين المملكة من ناحية (المرحلة الأولى 1744 - 1818 والثانية 1824 - 1891، وجزءاً من المرحلة الأخيرة التي بدأت سنة 1902) وبحكم فتاوى دينية تبرر استخدام العنف من ناحية أخرى، فقرروا نقل العمل العسكري خارج الجزيرة. ولخشية الملك عبد العزيز من أن يورط في مواجهة مباشرة مع البريطانيين[2]، قرر القضاء على أنصار الأمس، الإخوان. وهكذا وبعد أن أصدر علماء الرياض فتوى تجيز قتالهم، جهز جيشاً من بين القبائل الموالية لآل سعود، فضلاً عن بعض عناصر المدن والقرى، مكنه من هزيمة الإخوان في عديد المعارك سنة 1929[3]. ولكن هزيمة الإخوان عسكرياً لم تنه حالة التوتر التي كانت تمر بها المنطقة؛ بناء عليه فقد كان على آل سعود

(1) «هل أصبحت الدولة مجرد سحابة صيف...»

(2) صحيح أن عبد العزيز بن سعود فضل محاربة الإخوان على مواجهة الإنجليز، ولكن هذا القرار حسمه في حقيقة الأمر قصف البريطانيين بالطائرات معسكرات الإخوان الساخطين على بناء المخافر بين العراق والجزيرة. إن تصعيد الموقف هذا من الجانب الإنجليزي جعل ابن سعود يلجأ لمفاوضة الإخوان الذي أصروا على مواصلة الجهاد. وليقين ابن سعود باستحالة هذا الطلب ذكرهم بتفاوت القوى مشدداً على أن جهاد «الكفار لا يكون مطلقاً بل يجب أن يكون ضمن حدود الطاقة والمقدرة لدى المسلمين وإلا حلت بهم الكارثة». ولكن هذا المبرر لم يلق قبولاً لدى رؤساء الإخوان فوقعت «المعركة بين الفريقين صباح 30 مارس/آذار 1929 واستمرت بضع ساعات وانتهت بهزيمة الإخوان»! لمزيد من التفاصيل انظر: الوردي، علي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، لندن، دار كوفان للنشر، 1992، 328 - 331.

(3) **Oil monarchies and security challenges in the Arab gulf.in** :interuniversity consortium for Arab studies (Montreal: in: http://www. arts. mcgill. ca\programs\icas\gau\chapter2.html.

وحتى يحكموا سيطرتهم على البلاد ويمنحونها شكلاً قطرياً أن يواصلوا نشاطهم وفي اتجاهين، الأول داخلي يعمل على إحلال «السلام» عبر تصفية أي نوع من أنواع المعارضة، والثاني، خارجي، لا تقتصر مهمته على إضفاء الشرعية على نظام آل سعود فحسب، بل وعلى توفير مصادر دخل تجعلها قادرة على مواجهة التحديات الداخلية.

إن طبيعة هذا المبحث، وكما سبق التنويه، تكاد تقتصر على مسألة دور العربية السعودية في تمويل المجاهدين في أفغانستان. ولكن القفز عن مراحل تكوين المملكة، فضلاً عن فهم علاقة التكوين القبلي للمجتمع بالأيديولوجية الدينية، تجعل المرء غير قادر على استيعاب سهولة انقياد العديد من الأفراد والمؤسسات إلى الفخ الأفغاني وما ترتب عليه من تداعيات، الأفغان العرب على وجه التحديد.وأرجو أن لا يفهم من هذا أنني أذهب إلى تعميم الفكرة المبتذلة التالية، والتي ما تنفك الأعمال الغربية والعربية المناهضة للملكة ترديدها، والقائلة بأن النظام السعودي، وبحكم ظروف المجتمع المختلفة، ويقصدون بذلك تحديداً الظروف الاقتصادية الصعبة، هو نظام عنيف إذ إنه تأسس على العنف؛ ليس هذا فحسب، بل إن فهمه الخاص والمؤسس على العقيدة الوهابية ضاعف من عنفه منذ فترة توحيد البلاد وحتى يومنا هذا! ولا أريد أن أدخل في تفاصيل ليس هنا بكل تأكيد مجال بحثها! ولكن القول على سبيل المثال، وكما ورد في كلمة المعارض السعودي علي الأحمد أمام الكونغرس الأمريكي (2004/10/24)، بأن النظام السعودي هو المسؤول الرئيسي عن التطرف في البلاد، هو رأي لا محالة غير دقيق.فأن يلجأ النظام إلى فرض عقيدته وإقصاء كل معارض لهذه الأيديولوجية بكل الطرق المشروعة وغير المشروعة هو شيء، وأن يكون المسؤول الرئيسي عن التطرف، وبالتالي الإرهاب فهذا أمر آخر! صحيح أن الفارق دقيق! ولكن الحرص على فهم الظاهرة يستدعي التنويه به! فممارسات بقية أنظمة المنطقة لا تختلف عن ممارسات المملكة، ولكن لا أحد يصفها بأنها أنظمة مسؤولة عن التطرف! ولكن ولأن هذا الأخير أريد به الديني، فإنه من الطبيعي أن تتهم المملكة أكثر من غيرها من قبل الصانع، الأمريكي، والمروج/ المستهلك المحلي أيضاً؛ فامتلاك المملكة لأهم رمزين دينيين (مكة والمدينة)، وتعصبها للمذهب الوهابي جعلاها، ومهما اختلفت الناس في تقييمها للنظام السعودي، وسيطاً مقنعاً.

هذه الوقفة لا يقصد بها تبرئة النظام السعودي ولا دفع التهم التي من الممكن توجيهها له، ولكن الحرص على تجاوز الأعراض والبحث في جوهر المسألة يتطلب هكذا وقفة. فالظروف التاريخية للمنطقة، وليس النظام السعودي، هي المسؤولة عن هذه الظاهرة وعن غيرها من الظواهر السلبية التي تعاني منها جميع دول الشرق الأوسط. وبالنظر إلى أن النظام السعودي هو جزء من هذه الظروف فهو يتحمل بدوره نصيبه فيما تمر به البلاد من مشاكل جعلت بعض الأطراف تعمل على تسويتها عن طريق استخدام العنف. فمنع النظام السعودي لغير المؤمنين بالفكر الوهابي من تولي المناصب القيادية في جميع أجهزة الحكومة المؤثرة لا يعكس رغبة النظام فقط، بل ويعكس رغبة نسبة كبيرة من

المجتمع! فوفقاً للمعارض السعودي يلتزم بالفكر الوهابي أقل من 40٪ من إجمالي سكان المملكة[1]! في رأيي، إن هذه النسبة ليست قليلة ولا أظن أن أي دولة من دول المنطقة يتوفر نظامها على هكذا تأييد/ شرعية! لذلك فاتهام المملكة بأنها تفرض فكر أقلية على أغلبية هي وجهة نظر غير دقيقة. ففي سوريا والعراق، على سبيل المثال، تحكمت في البلدين أقلية لا تصل نسبتها الربع ولعقود! وإذا ما غيب الجانب الطائفي وإلى حد كبير في مصر، فإن سيطرة الأمن بشقيه المدني والعسكري على المجتمع لا تؤكد مبدأ حكم الأقلية فحسب، بل وتؤكد أيضاً سيادة مؤسسات «العنف» واستمرارها! بناء على ما تقدم فإن البحث في مسألة العنف في المملكة لا يمكن حصرها في النظام القائم ولا في سيطرة الفكر الوهابي فحسب، بل وفي أسباب أخرى صرف الاستراتيجي الأمريكي النظر عنها، أو اكتفى بالتلميح لها من بعيد، مفضلاً لفت النظر لمسألة استعداد البدو الفطري للعنف، وأهمية الدين الإسلامي (المذهب الوهابي في هذه الحالة) ليس فقط في إضفاء «الشرعية» على العنف، بل وفي نشر الحقد والكراهية أيضاً.

أنا أزعم بأنني أفهم هدف الاستراتيجي الأمريكي، ولكن السؤال الملح هنا هو لماذا يقبل المحلل العربي، بل ولماذا يتبنى العديد من السعوديين أيضاً هذه الأطروحة؟ لا توجد نار بلا دخان، يقول المثل! ولكن النار، أي السبب الرئيسي للظاهرة لا يمكن أن يكون إلا متعدد الواجهات؛ صحيح أن بعض المحللين تطرقوا إلى أدوار البدو والأسرة الحاكمة والمذهب الوهابي، وهم بذلك أخرجوا النقاش، أو التحليل، من دائرة الأحادية ونقلوه إلى دائرة التنوع، ولكن طريقة طرح هذه العوامل يجعلها تبدو أحادية المظهر؛ فجميع هذه العوامل، أو فلنقل المكونات، لا يتم استدعاؤها إلا لغرض واحد مهمته تأكيد «عتاقة» النظام السياسي المتسبب في سيادة علاقات اجتماعية وسياسية أيضاً لا تمت في كثير من الأحيان بصلة للوقت الراهن، بل تعود في مضامينها للقرون الوسطى؛ وبالنظر إلى أننا لا زلنا نؤمن، شعوباً وقيادات أيضاً، بأن الشعوب على دين ملوكها، فقد يقبل الباحث، أي باحث، بهذا الرأي، ويذهب إلى أبعد من ذلك زاعماً بأن مجتمع المملكة، وليس النظام السياسي فحسب، يخضع بالفعل لمجموعة من العلاقات القرنوسطية! وأن يقبل المرء بهذا الرأي أو لا يقبل به فالمسألة الجديرة بالتنويه في هذا السياق هو أن نسبة الـ 40٪ من أصوات المجتمع السعودي ستتضاعف، لو أجريت انتخابات، وستذهب بكل تأكيد لمرشحي النظام! لذلك فإلقاء اللوم يجب أن لا يقتصر على عنصر النظام، بل يجب أن يشمل عناصر أخرى لا تقل مسؤوليتها عن النظام في عملية تعثر اختيارات

(1) إن المتمعن في انتخابات العديد من الدول الأوروبية يرى كيف أن أهم الأحزاب لا تحوز على هذه النسبة إلا من خلال تحالفها مع غيرها من الأحزاب؛ ففي الانتخابات الرئاسية الأخيرة في فرنسا تحصل كل من الحزب الاشتراكي واليميني على أقل من 30٪؛ وحصول الرئيس شيراك في الدورة الثانية على نسبة مرتفعة جداً لم تحدث في تاريخ الانتخابات في فرنسا هي بسبب خوف جميع الأحزاب الفرنسية من وصول لوبان، زعيم الحزب اليميني للسلطة!

المجتمع المختلفة! والعناصر المعنية لا تعني سيادة النمط البدوي، والتعليم الديني، وسيطرة النظام القبلي المدعوم بنظام «مناطقي» فحسب، بل وتعني أيضاً استمرار الأمية، وسيادة نظام تعليمي حديث المظهر وعتيق المضمون، فضلاً عن استمرار تواضع دور المرأة الاجتماعي على وجه التحديد.

صحيح أن المملكة قطعت شوطاً كبيراً في مجال محاربة الأمية؛فبعد أن بلغت الأمية في بداية القرن العشرين حوالي 90٪ من مجموع السكان، انخفضت، وبفضل عمليات التحضر[1]، إلى 37٪ من مجموع السكان سنة 1995. غير أن انخفاض نسبة الأمية، فضلاً عن تحول المجتمع السعودي من مجتمع بدوي إلى مجتمع حضري[2]، كانا في فترة متأخرة، لذلك فإنهما لم يحدا كثيراً لا من الثقافة التقليدية ولا من تعمق المشاعر الدينية والتي نجحت الأسرة الحاكمة في ترويجها ومن ثم توجيهها في مسارات محددة لا تتعارض ومصالحها؛ بناء عليه لم يكن من الصعب على الأسرة الحاكمة، المدعومة بفتاوى رجالات الدين الرسميين، أن تدعي بأن المساس بشخص/ أشخاص الأسرة الحاكمة هو مساس بالدين الإسلامي! ففي «9 أبريل/نيسان سنة 1980 عرضت محطة تلفزيونية بريطانية مستقلة فيلماً بعنوان (موت أميرة) يصور قصة حب بين أميرة سعودية تدعى مشاعل وشاب لبناني كانا يدرسان في الجامعة الأمريكية ببيروت. وبعد أن اكتشفت الأسرة الحاكمة قصة الحب هذه نفذت حكم الإعدام بالأميرة وذلك في صيف عام 1977.. وقامت بعض دور السينما بعرض الفيلم.. لفترة قصيرة للغاية. وجاء رد الفعل السعودي سريعاً وغاضباً. فقد اعتبرت القيادة السعودية ذلك حرباً على الإسلام.. ففي مقابلة لوزير الداخلية نايف بن عبد العزيز مع جريدة عكاظ في تاريخ 4/15/ 1980 قال نايف: إنه مقابل هذا العمل العدواني ضد الإسلام والمسلمين يجب أن تقابل بعمل مماثل يدحره. والمسؤولية هنا على الجميع، فالأمر لا يخص المملكة السعودية وحدها ولا يخص حكومتها بل يخص المسلمين جميعاً»[3].

كما أن ارتفاع نسبة المتعلمين لم يغيّر كثيراً من وضعية المرأة؛ فوفقاً للتقرير العالمي للعام 2003، لم يكن يسمح للمرأة السعودية باستخراج بطاقة تعريف إذ إن هذه الأخيرة تتطلب صوراً شمسية ظلت الحكومة تحرمها حتى شهر نوفمبر/تشرين الثاني سنة 2001.. والخوض في مسألة الحجاب والسفور هي من القضايا المفتعلة والتي ستبعد النقاش عن مساره! فحرية المرأة الحقيقية، وفي إيجاز شديد، تكمن أولاً وآخراً في نوعية التعليم؛ وبالنظر إلى أن هذا الأخير كان ولا يزال في

(1) إنه وبفضل عملية التحضر تراجعت حياة البدو الرحل وسكان الواحات في السبعينات من 75٪ من مجموع السكان لتصل إلى 20.3٪ من مجموع السكان سنة 1995.

(2) إن الاصطلاح الأقرب، بل والأدق هو تحويل وليس تحول! فوفقاً لما يذكره فؤاد إبراهيم، تمّ في بداية عام 1990 توطين 75٪ من سكان السعودية؛ انظر: «**شروط الانتقال إلى الديموقراطية**» (السعودية نموذجاً) في:
http://www.saudiaffairs.net\webpage\sa\issue02\article02r\issu02rt04.htm

(3) محمد فؤاد «**الدين والدولة في المملكة العربية السعودية. السياسة الدينية: عقد الطائفية**» في قضايا الخليج.

المنطقة، وكما بينت هذا في الفصل الثالث، متخلفاً، فإن الاكتفاء بمظاهر المسألة، الحجاب أو السفور في هذا السياق، لن يضيف الكثير لا لمسألة حريات المرأة ولا الرجل أيضاً، فالجميع رهين نظام مبني على التلقين «المتعسف» وعلى تغييب العقل. بناء عليه فإن هذه المسائل، السفور والحجاب، لا تلامس جوهر القضية إلا بالدرجة التي تسمح للمحليين، من تنويريين ومحافظين، وللآخر، الغرب، بالتدخل وفرض قوالب لا علاقة لها باستعدادات المرأة الحقيقية للمساهمة في تنمية المجتمع. فالحجاب، أو فلنقل إصرار الأسرة السعودية على المحافظة على تقاليدها ليس هو بكل تأكيد المسؤول الرئيسي عن استمرار هذه العلاقات القرنوسطية! فجميعنا على دراية بمدى تمسك الأسرة الهندية بتقاليدها؛ غير أنه لا أحد يشكك في أهمية دور المرأة الهندية العلمي والتربوي، وبالتالي النهضوي، رغم أنها ظلت تحتفظ بمظهرها التقليدي سواء في الداخل أو في الخارج.فالمسألة إذاً لا علاقة لها بتمسك المرأة الشرقية بصفة عامة، والمرأة السعودية خاصة بالتقاليد؛ فالمسألة هنا تحديداً لها علاقة بالنظام التعليمي المستمد من تقاليد قرنوسطية لم يعد من الممكن أن تؤدي الدور الذي مارسته في الماضي.ما المانع في أن يكون المجتمع محافظاً، ولكنه حر وديموقراطي وقادر أيضاً على حسن الاختيار! فالحرية والديموقراطية لا يلغيان خصوصيات المجتمعات! والأمثلة على هذا كثيرة، في داخل المجتمع الواحد، بل وربما داخل الأسرة الواحدة.

بناء على كل ما تقدم إن استمرار بعض مظاهر القرون الوسطى المستهجنة، كالبداوة، واستمرار النظام القبلي، فضلاً عن طبيعة النظام التعليمي تشكل، مشتركة، أهم المواد المحلية التي استحضرها الصانع ليستغلها وليحسن توظيفها! غير أن الاكتفاء في هذه العجالة بتحديد بعض المكونات المحلية دون التوقف عند دور الكيان السياسي يجعل فهم الظاهرة منقوصاً! صحيح أن النظام السعودي ابن بيئته، أي إنه هو الآخر واقع في أسر ثالوث المجتمع السعودي: البداوة، والقبلية والوهابية! ولكن انفراده، على المستوى المحلي، بامتلاك الثروة جعله يتحرر وإلى حد كبير من هذا الثالوث، وإن أصر على الالتزام بمظاهر هذا الثالوث شكلياً! وقدرة النظام على التصرف في المال هي الجانب الذي راهن عليه الصانع حين قرر جرّ الجميع، مؤسسات وأفراد، إلى مستنقع أفغانستان.

ولكن الإنفاق على الحرب الأفغانية ما كان ليحظى «بالشرعية» لولا قبول قاعدة النظام السعودي الانتخابية العريضة بالمشروع واقتناعها به. وحصول النظام السعودي على تأييد، يقل أو يزيد عن الأربعين في المائة هو أمر في غاية الأهمية بالنسبة لنجاح المشروع، ولكن الحصول على دعم «العامة» كان أهم في هذا السياق! فقد كان على ولاة الأمر أن يزودوا المشروع بجرعة دينية «متعددة» الوظائف مهمتها استقطاب جميع الأطياف! فأتباع المذهب الوهابي، في هذا المشروع، يتساوون وأتباع المذهب الشيعي أو السني!! واستجابة الجميع، في حقيقة الأمر، لم تكن استجابة للدعوة السعودية فحسب، بل وكانت استجابة لرغبة هؤلاء في المساهمة في مشروع عالمي يرفع من شأن الإسلام والمسلمين. فالمسلمون يمنون النفس، ويتمنون عودة الروح لهذه الأمة التي فقدت بريقها على

أصعدة مختلفة منذ قرون عدة، وليس منذ عدة عقود كما يزعم أسامة بن لادن[1]! بناء عليه فإن الدعوة لقيت الترحيب والقبول لدي العديد من شباب المنطقة/ الخليج من «المتمذهبين» وغير «المتمذهبين»! وهذا أمر طبيعي، فرغبة المسلمين، شيباً وشباناً، في رؤية أوطانهم قوية وقادرة هو بكل تأكيد حلم مشروع ويستحق التضحية؛ ولكن المشكلة أن هذه الأحلام سرعان ما تتبخر نتيجة تعقد العلاقات وتداخلها، الأمر الذي يؤدي في خاتمة المطاف إلى إجهاضها! وهذه النهايات المتكررة، وغير السعيدة لها أسبابها ولا يمكن للمرء أن يتجاهلها! صحيح أن المجال لا يسمح ببحثها، ولكن إخفاقات المنطقة تجعلنا نذهب مذهب الأغلبية الساحقة من المحللين العرب والذين يرون بأن أطروحة المؤامرة تفرض نفسها وتقدم أكثر من غيرها التفسير الكامل لهذه الظاهرة! هذا وفي الوقت الذي أزعم بأن هناك مؤامرة وراء هذه الإخفاقات، فإنني أرى بأن لها خصوصية يجب التنويه بها. فالمؤامرة هنا متعددة الأطراف، أي إنها لا تعتمد على لاعب واحد! فالجميع، وفق هذه الرؤية مشترك/ شريك، بوعي أو بدون وعي، في هذه المؤامرة! ففهم المواطن القاصر للثقافة المعاصرة يجعله طرفاً غير واع، الأمر الذي يسهل على الصانع الزج به في مغامرات لا تخدم مصالحه لا في الحاضر ولا في المستقبل؛ واستمرار تشبث المجتمع ليس فقط بعلاقات عتيقة بل وبرعايتها يدعم هو الآخر ظاهرة التخلف، البوابة الرئيسية التي تعبر منها مكونات المؤامرة! وإذا أضفنا إلى هذه العوامل عاملي تعثر عمليات الإصلاح، والتعليم، فضلاً عن حرص الولايات المتحدة على إضعاف دول المنطقة نخلص إلى أنه لا يمكن فهم الظاهرة خارج دائرة المؤامرة، حتى وإن كانت من نوع خاص[2]! لذلك فالقول بأن ما تشهده المنطقة في الآونة الأخيرة من عنف وعنف مضاد سببه عودة الأفغان العرب للمنطقة، أو

---

(1) يقول «لويس» بأن أسامة بن لادن كثيراً ما يستشهد في تسجيلاته بالتاريخ!ومن أهم ما ذكره أسامة في تسجيل له في السابع من أكتوبر/تشرين الأول سنة 2001 ما مفاده أن الإسلام عاني، ومنذ أكثر من ثمانين سنة، الكثير من الإهانة والخزي!وتحديد ابن لادن لهذا التاريخ أنه في سنة 1918 هزمت السلطنة العثمانية، آخر إمبراطوريات الإسلام الكبرى، واحتلت القوى العظمى الكثير من المقاطعات العثمانية بما في ذلك العاصمة اسطنبول! والأهم من ذلك، في نظر أسامة بن لادن وغيره من السلفيين أن التطورات اللاحقة سرعت من عمليات التدني هذه؛ ففي سنة 1922 لم يكتف الزعيم التركي، كمال أتاتورك، بتبني النموذج الغربي، بل وقام بما هو أخطر إذ إنه ألغى السلطنة، وفي سنة 1924 ألغى الخلافة! لمزيد من التفاصيل انظر:

The Crisis of Islam.Holy war and unholy terror. London, 2004, XV-XVII.

(2) سأكتفي، في هذا السياق، بالاستشهاد بالموقف الأمريكي من الحرب الإيرانية العراقية؛ فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة، ولأسباب مختلفة كانت حريصة على أن تهزم إيران، فإنها كانت وفي ذات الوقت لا ترغب في رؤية العراق منتصراً. فبعد أن سيطرت إيران على جزيرة الفاو سنة 1987، قررت الولايات المتحدة تقديم المزيد من الدعم للعراق مبررة ذلك، وعلى لسان مساعد وزير الدفاع الأمريكي، ريتشارد أرميتاج، بأنه وبينما أمريكا لا تريد أي منتصر في هذه الحرب، فإنها لا تستطيع رؤية العراق مهزوماً، لأن هذا سيؤدي إلى عدم الاستقرار من المغرب إلى بنغلادش! وردت في: إبراهيم الصحارى **«العراق: الحرب من أجل الهيمنة والنفط»** في:

http://www.annahdjdimocrati.org\pages\theories\irak_guerre\irak_guerre1htm

سياسات الولايات المتحدة، هي بكل تأكيد رؤية منقوصة إذ إنها تتحمس لظواهر المسألة ولا تلتفت لبواطنها إلا عرضاً.

بناء عليه فإن الانتقال من المجال المحلي «القطري» إلى المجال «العالمي»، لم يكن مستعصياً إذ إنه لم يكن يعكس رغبة النظام ولا الولايات المتحدة فحسب، بل ورغبة الأفراد والمؤسسات. فعلى عكس المساندة السعودية للعراق في حربها ضد إيران، حظيت مساندة السعودية للمقاتلين الأفغان بشبه إجماع. والحديث هنا عن مساهمة السعودية المالية في هذه الحرب ليس له من غرض سوى توضيح الضرر الذي وقع لاحقاً على المملكة والذي اختزل في الأحداث التي نتجت عن عودة الأفغان العرب! وحتى نستوضح الجانب الأهم لعله من المفيد العودة إلى الوراء قليلاً؛ فالمتمعن في المساعدات السعودية لغيرها من الأقطار والمنظمات قبل سنة 1973، يخلص إلى أنها كانت قريبة من لا شيء! ولكن لماذا تغيرت الأمور بعد عام 1973؟ بالتأكيد إن حرب أكتوبر/تشرين الأول كانت أكثر من محفزة لكثير من التغيرات التي عرفتها المنطقة؛ ولكن ارتفاع سعر النفط، وبصرف النظر عن أسباب ارتفاعه الحقيقية، وتوظيف المملكة لعوائده في مجال تحديث المجتمع السعودي لم يلق قبولاً حسناً لدى صناع القرار في البيت الأبيض الذين قرروا التدخل! ففي المرحلة الممتدة من سنة 1950 وحتى بداية شهر أكتوبر/تشرين الأول سنة 1973 والتي تراوح سعر الزيت العربي الخفيف فيها بين 1.75 دولاراً للبرميل وثلاثة دولارات، لم تتمكن المملكة من تحقيق بعض التراكم الذي يسمح لها بتطوير المجتمع على مستويات مختلفة! غير أنه وبارتفاع سعر النفط الذي قفز خلال الفترة 1973 - 1980 إلى أكثر من 35 دولاراً للبرميل الواحد[1]، كان على الولايات المتحدة أن توجه دفة الإنفاق إلى غير الوجهة التي عرفتها المملكة في الفترة المنوه بها.

تأسيساً على ذلك تحالفت دول الخليج، وعلى رأسها السعودية، مع العراق في حربها ضد إيران[2]! والأرقام التي تذكرها التقارير أكثر من مفزعة! والأمر الأشد سوءاً في هذا السياق أنه كان على السعودية ليس فقط دفع جزء كبير من فواتير هذا الحرب، بل وكان عليها مضاعفة الإنتاج بهدف تخفيض السعر الذي سيلحق ضرراً كبيراً بإيران التي ستعجز بالتالي عن شراء الأسلحة! وعلى الرغم من انخفاض السعر وتذبذب مداخيل السعودية فإن إجمالي ما دفعته السعودية والكويت للعراق في حرب هذه الأخيرة ضد إيران تجاوز السبعين ملياراً[3]! ولكن يبدو أن الحرب الإيرانية العراقية لم

(1) Shireen Hunter «**Iran and the Arab world**» ,in: Iran at the crossroads, ed. Miron Rezun, Boulder, west view Press,1990, 106.

(2) ولعله من المفيد التنويه بأنه وفي إطار دعم الجهود والتنسيق بين دول الخليج أن تأسس مجلس التعاون الخليجي عام 1981، أي سنة بعد اندلاع الحرب العراقية الإيرانية!

(3) http://www.Washingtonmonthly.com\archives\individual\2003_10\002441.php.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه وردت في أحد التقارير إشارة مفادها أن المملكة كانت قد منحت العراق قروضاً بسعر=

تكن كافية لتبديد أموال دول الخليج، فكان على الصانع الأمريكي(1) أن يلفت نظر المملكة، وفي نفس المرحلة، لمشروع ظن الجميع أن من الواجب المساهمة فيه.

يقول (Edward Girardet) أكثر مراسلي حرب الأفغان ضد السوفييت احتراماً، بأن عدد المجندين في هذه الحرب تراوح سنة 1983 بين 80000، و150000! مضيفا بأن رواتب هؤلاء لم تكن زهيدة إذ كان عليها أن تنافس الأجور التي كانوا يتقاضونها، أو يأملون تقاضيها في فترة ما قبل الحرب! هذا وتجد الإشارة إلى أن هذا العدد لا يتضمن مئات آلاف المجندين من دولتي أفغانستان وباكستان(2)! ويذكر بعض الصحفيين العرب الذي كانوا يقومون بزيارة المتطوعين العرب في أفغانستان وباكستان بأن رواتب هؤلاء لم تكن واحدة، إذ إنها تتوقف على طبيعة العمل الذي يقوم به المتطوع؛بناء عليه تراوحت رواتب هؤلاء بين 100 و300 دولار في الشهر؛ أما القادة ومساعدوهم فأجورهم كانت تفوق بكثير أجور المجندين(3)! وللعلم فإن الإنفاق لا يقتصر على دفع الرواتب؛ والحديث هنا لا علاقة له بمسائل شراء الأسلحة وغيرها من المسائل التي تتطلبها هكذا حرب؛ فمن ذلك أنه كان على قادة الجهاد، على سبيل المثال، دفع الرشاوى لتهريب هذا المجاهد أو ذاك من سجون الحكومة؛ ففي هذا السياق يذكر كولي بأن رشوة تهريب الحاج أبو الحق، أول المجاهدين الأفغان، من السجن بلغت 7500 دولار(4)! وعلى الرغم من حرص الحكومتين، السعودية والأمريكية، على التعتيم وإبقاء حجم الإنفاق سراً، فإن الأمر الأكيد أن تمويل حرب مهمتها تحرير أفغانستان من قوة كبرى لا يمكن أن تقل، في السنة الواحدة، عن بلايين الدولارات.

صحيح أن المصادر الرسمية لم تبح بعد بكل أسرار هذه الحرب، بما في ذلك مسألة الإنفاق بطبيعة الحال، ولكن النتف المتناثرة هنا وهناك، قد تجعل الباحث قادراً على تجسير الثغرة! فوفقاً لبعض المصادر بلغ حجم الإنفاق الأمريكي، بعد سنة واحدة من الغزو السوفيتي 100 مليون دولارا! غير أن هذا الرقم «الهزيل» لا يمكن مقارنته بحجم الإنفاق الذي تجاوز مئات الملايين طوال سنوات

= فائدة منخفضة جداً قدرت بـ 25 بليون دولارا! غير أن هذا التقرير أفاد أيضاً بأن العراق كان قد تلقى منحاً من المملكة، ولكن التقرير لم يحدد قيمتها! لمزيد من التفاصيل انظر:
«Regional Security» in: http:\\ countrystudies.us\Saudi-arabia\58.htm

(1) إن استراتيجية الولايات المتحدة، والتي أربكت اقتصاد المملكة، كانت تهدف في المقام الأول إلى تحقيق مكاسب أكيدة ؛ ففي الوقت الذي حرصت فيه أمريكا على جر المملكة إلى تمويل مشاريع لا تعود عليها بالفائدة، نجدها تحكم قبضتها على آليات السوق السعودي! فالعقود التي أبرمتها الولايات المتحدة، ببلايين الدولارات سمحت بدخول أكبر 35 بنكاً أمريكياً للملكة، و800 شركة أمريكية، فضلاً عن تواجد جالية تقدر سنة 1983 بـ 30 ألف أمريكي! لمزيد من التفاصيل، انظر: **فؤاد إبراهيم «شروط الانتقال إلى الديموقراطية...».**

(2) **Cooley, Unholy war, 86.**

(3) **Ibid,86.**

(4) **Ibid, 87.**

الحرب1980 ـ 1989. والجدير بالتنويه في هذا السياق أن حجم الإنفاق السعودي، وفقاً لما ذكره (John N.MacMahon) مساعد مدير المخابرات الأمريكية للعمليات، يفوق إنفاق جهاز المخابرات الأمريكية[1]! غير أن هذا التقدير لا يعكس بشكل واضح حجم الإنفاق الأمريكي ـ السعودي، لذلك توجب اللجوء إلى مبدأ الاستنتاج المحفوف بالمخاطر لا محالة، ولكنه، وفي ظل التزام الجهات الرسمية الصمت، أزعم بأنه قادر أكثر من غيره على اقتراح رقم تقديري لإجمالي الإنفاق الأمريكي السعودي. فالأجهزة الأمريكية المختلفة، يقول كولي، لا تعلن عن تفاصيل ميزانية وزارة الحربية الأمريكية «السوداء»؛ والمقصود بالميزانية السوداء هي تلك المبالغ المخصصة لحروب الولايات المتحدة السرية ولغيرها من العمليات غير الشرعية! فوفقاً لنفس المؤلف إنه وفي الوقت الذي لم تتجاوز هذه الميزانية قبل سنة 1981، 9 بليون دولار، فإنها ضوعفت أربع مرات طوال فترتي رئاسة ريغان لتصبح 36 بليوناً في السنة الواحدة[2]! صحيح أن جزءاً كبيراً من هذه الميزانية خصص لبرامج الأسلحة السرية؛ هذا كما يذكر المؤلف نفسه أن جزءاً آخر من هذه الميزانية كان يستقطع للعمليات المتعلقة بأمريكا اللاتينية! ولكن ومهما كانت نسبة الأموال المسربة للحرب الأفغانية متواضعة، فإنها ساهمت وبشكل فاعل في ترجيح كفة المجاهدين الأفغان! فلو فرضنا أن نسبة ما خصصته أمريكا لهذه الحرب، والتي استمرت تسع سنوات، كانت 10٪، فإنها، وبكل المقاييس، ليست بسيطة بالنسبة للجانب السعودي، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار هبوط سعر برميل النفط في النصف الثاني من الثمانينيات؛ ففي هذه المرحلة انخفض سعر برميل النفط إلى 13 دولاراً بعد أن كان، وحتى الثلث الأول من سنة 1986، 32 دولاراً[3]! بناء عليه، فإنه وبعملية حسابية بسيطة نخلص إلى أن الميزانية السوداء بلغت فترتي رئاسة ريغان (288) بليون دولار، وأن ما خصصته أمريكا لهذه الحرب هو (28.8) بليون دولار[4]! وحتى إذا ما أخذنا بما ورد في أحد التقارير، والتي تذهب إلى أن المملكة كانت تدفع نصف القيمة/ الفاتورة فقط، فإن تحميل ميزانية السعودية نصف هذا المبلغ، أي (14.4) بليوناً، فضلاً عن التزام المملكة بحصتها في تمويل الحرب العراقية ـ الإيرانية[5]، يجعلنا نخلص إلى أن

---

(1) Ibid, 87.

(2) Ibid,, 88.

(3) Thomas E . Dehaan «**The utilization of alternative fuels**» Presented at CIBO energy options for the 1990's.Washington D.C, 14-16 1991.in: http://www.coe.com\i_html\white_altfuel.html.

(4) إنه ومن خلال مقارنة هذا الرقم غير الدقيق/ الموثق بمجموع ما كانت الخزينة السوفيتية تتحمله طوال الحرب قد نخلص إلى أن نصيب الخزينة الأمريكية ـ السعودية هو ضعف الرقم المقترح! فوفقاً لبعض التصريحات السوفيتية غير الدقيقة هي الأخرى، كلفت حرب أفغانستان الخزينة السوفيتية ما يزيد عن 8 بليون دولار في السنة الواحدة! انظر:
«The role of Afghanistan in the fall of the USSR»

(5) ولو صدقنا ما أورده تشومسكي فإن أموال المملكة الموظفة لمساندة العراقيين خصص بعضها للإيرانيين أيضاً!! لمزيد من التفاصيل انظر:
The Culture of terrorism, 40.

هذه الحرب تسببت في إلحاق أذى كبيراً لاقتصاد المملكة؛ وكأن التزام المملكة بتمويل الحربين لم يكن كافيا، فنجدها تتورط مالياً ولوجستياً، وأقصد بهذا الجانب الأخير مسألة إيواء السعودية الجنود الأمريكيين في أراضي المملكة، في حرب جديدة، حرب الخليج، والتي ليس للملكة فيها ناقة ولا جمل[1]! إنه وفي أعقاب هذا التغير الأخير تحديداً عاد الأفغان العرب إلى المملكة.

غير أن الخوض في مسألة عودة هؤلاء يستوجب صرف النظر عن تفاصيل أحداث العنف، والعنف المضاد. فرصد هذه الجزئية الأخيرة، في اعتقادي بطبيعة الحال، لا يضيف الكثير للمسألة المثارة، وسيجعلنا لا نتجاهل لب الظاهرة فحسب، بل وسيدفعنا للقفز عن فهم الظاهرة، قاصرين المناقشة، كغيرنا، على الأعراض! فالجانب المهم والمستخلص من تجربة الأفغان العرب (الحالة السعودية) لا يمكن التعويل في فهمه فقط على اضطراب الدخل السعودي المتسبب، بكل تأكيد، في تعثر في عملية التنمية؛ من ناحية أخرى، إن وفرة المال والالتزام ببرامج التنمية قادران لا محالة على تخفيف احتقان المجتمع السعودي؛ غير أن ظاهرة الاحتقان لا يمكن حصرها في عامل واحد؛ فلو قارنا وضع المملكة الآن بما كانت عليه قبل الطفرة النفطية، أو بما تعانيه بعض المجتمعات الإسلامية من ترد في أوضاعها الاقتصادية (مصر أو باكستان) لخلصنا إلى أن الجانب الاقتصادي على أهميته لا يمكن تحميله بمفرده مسؤولية ظاهرة العنف التي صحبت عودة الأفغان السعوديين! بناء عليه فإن القول بأن الوضع الاقتصادي للمملكة ساهم ويساهم في تدهور الأوضاع الاجتماعية والسياسية، ويتحمل أكثر من غيره مظاهر العنف داخل المملكة، هو رأي، على أهميته، في حاجة لبعض التوضيح! فالعنف، وباختصار شديد، والذي غالباً ما ينتج عن تدهور الوضع الاقتصادي لا يمت بصلة لأعمال «الإرهاب» والتي تصر جميع الأعمال الغربية ومن أخذ عنها من مسؤولي المنطقة، على إضافتها لحساب الإسلاميين. فتدهور الوضع الاقتصادي يكون مسؤولاً عن تفاقم ظواهر سلوكية عادة ما تكون موجودة ولكنها راكدة، وبتدهور الوضع الاقتصادي تظهر على السطح وتنتشر. بناء عليه وبسبب تدني دخول الأفراد مثلاً، أو ارتفاع البطالة، فضلاً عن انشغال الأنظمة عن مشاريع تنموية حقيقية، تتفشى سلوكيات يمكن حصرها في الرشوة، والاختلاس، والدعارة، وتجارة المخدرات، وسرقة البنوك والبيوت والسيارات! وكل هذه المظاهر قادرة على إنتاج كارتلات ومافيات، وبكل تأكيد إرهاب، ولكنه إرهاب من نوع آخر لم يتطور بعد في المملكة، ولذلك فهو لا يمت بصلة للإرهاب السياسي! كما أن القول بأن استشراء ظاهرة العنف الآن سببها أن الأفغان العرب/ السعوديين كانوا فارين من أحكام متنوعة وغير سياسية، وأن عودتهم، والتي تزامنت وتدهور الأوضاع الاقتصادية، جعلتهم يعودون إلى سالف عهدهم،

(1) فعلى الرغم من أن المملكة تنتج أكثر من 7 مليون برميل نفط في اليوم فإنه، وبسبب هذه الالتزامات أصبحت من الدول المدينة؛ فقد ورد في أحد التقارير بأن ديون المملكة بلغت سنة 2002 ما يعادل 150 بليون دولارا ذكرها: أحمد حسين «الموازنات الخليجية... العجز يعرقل إعمار المدن الفلسطينية» في:

http://www.islamonline.net\arabic\economic\2002\04\article07.shtml

هو بكل تأكيد افتراء ولا يصدق في حقيقة الأمر على أغلبية المجندين.

كيف يمكننا تفسير ظاهرة العنف هذه إذاً؟ بكل تأكيد إن تبسيط الظاهرة وإلقاء اللوم تارة على الوضع الاقتصادي وأخرى على النظام السعودي نفسه[1] سوف لن يضيف للمسألة المثارة أي عمق في التحليل! فللظاهرة، حسب اعتقادي بطبيعة الحال أسباب أخرى؛ فالمشكلة لها وجهان، واحد محلي داخلي، وآخر يبدو للوهلة الأولى داخلي، ولكن التمعن في خلفيته يجعل المرء يخلص إلى أن يدأ خارجية كانت ولا تزال تحركه! ففيما يتعلق بالشق الأول أرى أن انطلاق الظاهرة، ظاهرة العنف لم تر النور بسبب عودة الأفغان السعوديين فحسب[2]، بل وبسبب الطريقة التي عاملت بها الأجهزة الرسمية للمملكة الأفغان السعوديين أيضاً! ففي البداية شكلت عودة هؤلاء مفاجأة للجميع؛ فالعربية السعودية وغيرها من أنظمة الشرق الأوسط، اعتقدت بأن الحرب هذه ستستمر، خاصة أن العديد من المجاهدين تورطوا في صراعات أفغانية داخلية قادها حكمتيار ورباني وأحمد شاه مسعود منذ رحيل السوفييت سنة

---

(1) يمكن للمرء أن يستشهد في هذا السياق بما ذكره ناجي حسن عبد الرزاق في مقاله الموسوم «**الخطاب الديني السلفي في السعودية إلى أين؟**» فهو يحمل في هذا المقال، النظام السعودي ومنذ نشأته مسؤولية انتشار العنف في السعودية؛ فهذه الأخيرة، يقول الكاتب «تسمى المملكة العربية السعودية، والعَلم أخضر يحمل الشهادتين (لا إله إلا الله محمد رسول الله) وشعار السيف. ولو تأملنا قليلاً في مضمون العلاقة بين الشهادتين المقدستين والسيف لفهمنا أن الدولة السعودية تأسست على قاعدة عقائدية دينية أو أيديولوجية تشرعن للسيف أو للسلطة السياسية. وبالعودة لنشأة الدولة السعودية سنجد العلاقة بين الدين والدولة السعودية قائمة منذ أن التقى الشيخ محمد بن عبد الوهاب مع محمد بن سعود بترتيب بريطاني مسبق. لقد أُريد للعربية السعودية أن تكون دولة عقائدية لإقناع القبائل البدوية بحكم آل سعود، ثم بعد ذلك لإقناع أنصار الملك عبد العزيز من الإخوان الذين لم يكونوا لينا‌صروه لو لم يُرفع الشعار الديني. فجاء الشعار الديني في العبارتين الإسلاميتين المقدستين لإضفاء الشرعية الدينية على (السيف) الذي تبنته العائلة السعودية الحاكمة. وعلى هذا الأساس تكوّنت قوتان أساسيتان متحالفتان في الدولة السعودية هما قوة الدين بمنطق الشيخ محمد بن عبد الوهاب حيث نشأت الوهابية بعد ذلك وقوة السياسة بمنطق محمد بن سعود حيث نشأت السلطة السياسية السعودية لاحقاً. وبما أن هذه السلطة تبنت السيف شعاراً لها لإحكام قبضتها فهي في الواقع اتخذت الترهيب (من إرهاب) نهجاً لقمع خصومها بمختلف منطلقاتهم الأيديولوجية الدينية وغير الدينية مدعومة بخطاب ديني وهابي من مؤسستها الدينية لإبقاء مصادر الثروة الاقتصادية في المنطقة الشرقية والثروة الدينية في الحجاز تحت الإدارة السياسية والدينية النجدية». في:

http://www.saudiaffairs.net\webpage\sa\issue03\article03r\issue03rt04.htm

(2) في غياب دراسات عميقة ودقيقة لخلفية كل فرد من المنتسبين العرب للحركة الجهادية فترة المقاومة الأفغانية للسوفييت، تفقد الأحكام المتعلقة بانتماءات هؤلاء وبالتالي أنشطتهم قيمتها؛ فالدراسات اهتمت فقط برؤوس القوم (ايمن الظواهري، عبد الله عزام، أسامة بن لادن إلى آخر القائمة)، أما المتطوعة من العامة فلا نعلم عنها الشيء الكثير؛بناء عليه فإن حصر أعمال العنف على الأفغان العرب بعد عودتهم من أفغانستان هو بكل تأكيد حكم غير دقيق! فنحن نعلم مثلاً بأن الكثيرين من المنضمين للجهاد في أفغانستان اقتصر دورهم على الإغاثة والخدمات، ولم يشتركوا في القتال! صحيح أن حبل الود بينهم وبين أنظمة المنطقة لم يكن، قبل الحرب وبعدها، متصلاً، ولكن رفضهم القتال في أفغانستان دليل قاطع على استنكار هؤلاء للعنف ورفضهم له في حل نزاعاتهم مع النظم القائمة.

1989، وأنهم بالتالي لن يعودوا إلى أوطانهم في وقت قريب! ولكنهم عادوا قبل وصول طالبان إلى السلطة عام 1996! بناء عليه فإن عودة هؤلاء المفاجئة أربكت المملكة وجعلتها في مرحلة أولى تستقبل هؤلاء «الأبطال» استقبالاً فاتراً؛ وفي مرحلة ثانية تكتفي بالتعبير عن عدم ارتياحها لوجودهم في المملكة «بدون عمل»!! إن عدم استعداد المملكة لعودة هؤلاء وبالتالي عدم تمكنها من إعداد برامج تأهيلية، كتلك التي أعدت لهؤلاء قبل التحاقهم بباكستان وأفغانستان، جعل الأفغان السعوديين، يقررون الإعلان عن سخطهم/ وجودهم وبطريقة أعادت لأذهان الجميع ذكرى الأعمال التي كانوا يقومون بها في أفغانستان! ولماذا لا يقومون بنفس الأعمال والمملكة مثلاً تحتضن قوات عسكرية أمريكية فوق أرضها ومنذ حرب الخليج، أو «حرب تحرير الكويت»... فدافع الجهاد في أفغانستان، مقاتلة السوفييت «الكفرة»، يتوفر في الأرض الأم! لذلك فإن تفجير مجمع سكني يؤوي خبراء أمريكيين في الرياض سنة 1995 كان بمثابة الإعلان عن «تذمر» هؤلاء من حالة «البطالة»! وبدلاً من أن يتفهم الجميع (النظام السعودي والولايات المتحدة) أسباب قيام بعض العائدين من أفغانستان بهذا العمل «الإرهابي»، يعلنون الحرب على أصدقاء الأمس؛ فتسحب جنسية أسامة بن لادن، وتعلن الأجهزة الأمنية السعودية الحرب على أفغانها.

أما الجانب الثاني والأهم في اعتقادي فله، وكما سبق التنويه، علاقة بظاهرة أراها لا تتكرر إلا في المجتمعات العربية الإسلامية. وأعني بذلك تكرار التجارب، وفي شكل متدهور! فازدواجية دور الإخوان المسلمين، أي جمعهم بين ما هو قطري وبين ما هو عالمي ساعد المصنعين على توظيف هذا الدور في صالحهم عبر رسم سيناريوهات تجعل تحول الحركات الإسلامية من الداخل إلى الخارج، والعكس تبدو وكأنها لا تعكس إلا رغباتهم! فالتجربة السعودية والتي يعود لها الفضل في ظهور الدولة رنت بنظرها، بعد نجاح المشروع محلياً، بفضل مساندة الإخوان وبتحريض من الإنجليز في بادئ الأمر، إلى بسط نفوذها على جزء كبير من الجزيرة؛ وتمكن آل سعود بالفعل من السيطرة على العديد من المراكز الحيوية في الجزيرة، فضلاً عن نجاحهم في إخراج الأتراك من المناطق المطلة على الخليج! هذا وفي الوقت الذي رحبت بريطانيا بطرد الأتراك من الهفوف، فإنها لم ترحب بمساعي ابن سعود، ملك نجد، الرامية الآن إلى ضم الإمارات المحاذية للسواحل الشرقية، السلطنة العمانية على وجه التحديد. إن مسعى هذا الأخير أثار حفيظة بريطانيا العظمى التي تولت لفت نظر ملك نجد إلى أنها لن تسمح بمثل هذه الأعمال وأنذرته رسمياً عن طريق السير (Percy Cox) المقيم في الخليج بأن يقصر نفوذه على منطقة الاحساء[1]! ولأنه لم يكن من الممكن بالنسبة لآل سعود المتطلعين إلى السيطرة على بقية الجزيرة الدخول في نزاع مع بريطانيا، فقد رضخوا للمطالب البريطانية! ولكن الإخوان، الذراع الذي مهد الطريق لآل سعود، لم يرحبوا بهذا القرار وشقوا عصا

(1) Benoist-Mechin, Faycal, Roi d'Arabie, Paris, Albin Michel, 1975, 20.

الطاعة، فلم يكن أمام الأسرة الحاكمة المتطلعة إلى إضفاء الشرعية على ما تمّ ضمه بالقوة من حل سوى تجنب الطرف الأقوى، بريطانيا، وتصفية الإخوان، الطرف الأضعف.

ولو تركنا جانباً كل التغيرات التي عرفها المجتمع السعودي منذ حادثة الإخوان حتى سنوات الطفرة النفطية، ونظرنا في جزئية تحويل أنظار الإسلاميين إلى خارج المملكة من جديد للفتت نظرنا حادثة رئيسية وقعت سنة 1979، حادثة لم تعتم على مسار داخلي مغاير كان مجتمع المملكة يشهده منذ عقود فحسب، بل وساهمت في تحويل أنظار العامة إلى قضية خارجية اضطرت المملكة أن تمولها ظناً منها أنها بذلك ستحمي نفسها في الداخل! ما الذي حدث في نوفمبر/تشرين الثاني من سنة 1979؟ قبل الإجابة عن هذا السؤال أرى من المناسب الرجوع مرة أخرى قليلاً إلى الوراء والتذكير وبعجالة بما كان يحدث في العربية السعودية في العقود التي سبقت هذه الحادثة.

إن التأكيد على بساطة المجتمع السعودي والمبالغة في وصفه بأوصاف أقلها السذاجة وعقم التفكير من قبل بعض المحللين العرب، ومن بعض السعوديين أيضاً، هو أمر يفتقد الكثير من الموضوعية! فلو قيمنا مسألة تقدم المجتمعات وتخلفها مثلاً من منظور نسبة الأمية، ودخل الفرد والرعاية الصحية ووضع المرأة وغيرها من الوسائل التي تستخدم في تقييم المجتمعات لخلصنا إلى أن درجة الاختلاف، في الخمسين سنة الماضية، بين جميع دول المنطقة بسيطة! صحيح أن التجربة التاريخية لهذا البلد أو ذاك تختلف من حيث المضمون والشكل، الأمر الذي يجعلها تمتلك مخزوناً مغايراً ويؤهلها لأن تنتج عدداً أكبر من المثقفين ومن رجال الفكر والأدب والسياسة! كل هذا صحيح ولكن اختلاف القدرات وتنوعها لا يعني جمود المجتمعات الأخرى، أي تلك التي لم تحظ بنفس التجربة التاريخية! حقيقي أن التجربة السياسية في المملكة حديثة عهد إذا ما قارنها المرء بالتجربة المصرية تحديداً! ولكنها، وهذا ما يجب التنويه به، سابقة لظهور النفط، كما أن تجربتها من نوع خاص إذ إنها لم تنتج عن مخلفات الدولتين العظمتين، بريطانيا وفرنسا! وصحيح أيضاً أن بروز مؤسسات «الدولة» يدين بالكثير للنفط! ولكن هذا الأخير ليس حديثاً! فاكتشاف النفط بالمملكة كان سنة 1933، أما استغلاله فقد كان سنة 1936! غير أنه تجدر الإشارة إلى أن المبلغ الذي تقاضته السعودية من الشركة الأمريكية (Standard Oil of California) مقابل حصول هذه الأخيرة على امتياز استغلال جميع الحقول الواقعة في الجزء الشمالي للمملكة كان مبلغاً متواضعاً، إذ لم يبلغ نصف مليون دولار (450000 دولار فقط)(1)؛ مع ذلك شرعت المملكة منذ ذلك التاريخ في تحديث مؤسساتها المختلفة الأمر الذي أفرز وفي أقل من عقدين تنظيماً ديموقراطياً ثورياً سرياً معارضاً للنظام «وكانت أول مجموعة شكلت بفعل الإضراب العمالي عام 1953 هي جبهة الإصلاح الوطني التي أسسها شباب سعوديون من منتسبي القوات المسلحة والموظفين والمستخدمين في أرامكو والذين

(1) Benoist, Faycal,55.

تحصلوا على نصيب من التعليم، وأعلنت الجبهة أن أهدافها هي: تحرير البلاد من الهيمنة الإمبريالية ومن التسلط الاقتصادي لأرامكو وشركات النفط الأخرى»[1]. وبفضل هذا التحديث، البطيء لا محالة، كانت «صحيفتا الفجر الجديد وأخبار الظهران المحليتان تنشران مقالات تنتقد الحكومة وتفضح ممارسات أرامكو علناً أو بشكل غير مباشر. بيد أن سلطات الأمن اعتقلت صاحب امتياز الفجر الجديد ورئيس تحريرها يوسف الشيخ يعقوب، كما اعتقل الصحفي أحمد الشيخ يعقوب وأغلقت الصحيفة. إضافة إلى ذلك اعتقلت أجهزة الأمن رئيس تحرير أخبار الظهران عبد الكريم جهيمان وجلد قبل إيداعه السجن»[2].

وفي مطلع الستينات تعالت أصوات إضافية هذه المرة من داخل الأسرة الحاكمة تطالب بالإصلاح! والمجال هنا في حقيقة الأمر لا يتسع لمتابعة تفاصيل حركات التحديث التي شهدتها المملكة في العقود الثلاثة الأخيرة، ويكفي أن نذكر بأن «ثمة تكسيراً تدريجياً لاحتكار السلطة تم كنتيجة لنمو المستوى التعليمي في المملكة فمن بين 64 وزيراً ووكيل وزارة في الحكومة عام 1979 كان 19 منهم من حملة الدكتوراه، وقد ارتفع عدد الوزراء التكنوقراط من 6 وزراء سنة 1965 إلى 16 وزيرا سنة 1982... وفي ما يتعلق بعدد الطلاب فقد تزايد بمعدلات مرتفعة للغاية. ففي العام 1975 كان عدد الطلاب في المدارس الحكومية 760 ألفاً.. ونحو 130 ألفاً من المتخرجين من الجامعات الأمريكية خلال الثلاثين سنة الأخيرة»[3]. إنه وفي ظل هذا التطور، البطيء أي نعم، كان من الممكن أن تتحقق المزيد من الإصلاحات، الأمر الذي سيؤدي إلى ظهور نخب أكثر عقلانية وأقل ارتباط بفلسفة النظام وببقية التيارات غير المتنورة! إن كل هذا كان من الممكن أن يدفع نخب المنطقة ليس فقط للتخلي عن بعض التقاليد والعادات القرنوسطية[4]، بل والتأثير على العديد من قيادات الحركات التقليدية! ولكن الصانع كانت له وجهة نظر مغايرة، إذ لم يكن يرغب في رؤية العربية السعودية، سعيدة، خاصة بعد أن امتلأت خزائن المملكة ببلايين الدولارات في السنوات (1973 - 1979) بفضل ارتفاع سعر النفط، فقرر، وبعد أن خفتت حدة التيار القومي برحيل الرئيس عبد الناصر (سبتمبر/أيلول 1970) توريطها في قضايا خارجية لا تدخل الفرقة بين أبناء المجتمع

---

(1) سعد الجهني «مطالب ووعود لم تتحقق: الحركة الإصلاحية في السعودية» في:
http://www.saudiaffairs.net\webpage\sa\issue19\article19\article07.htm

(2) المرجع نفسه.

(3) فؤاد إبراهيم «شروط الانتقال إلى الديموقراطية»؛ هذا ويضيف صاحب كتاب فيصل أنه وبفضل الجهود التي بذلت في مجال التعليم في الفترة ما بين سنة 1952 وسنة 1973 بلغ معدل النمو 15000٪! لمزيد من التفاصيل حول النمو الذي تحقق في مجالات مختلفة في الفترة المنوه بها انظر:
Benoist, Faycal Roi d'Arabie,103.

(4) يمكن، على سبيل المثال، الاستشهاد بحادثة محاولة بعض الطلاب السعوديين احتلال الإذاعة احتجاجا على قرار الملك فيصل القاضي بافتتاح التلفزيون السعودي.فافتتاح محطة تلفزيون، يقول هؤلاء هو أمر مناف لتعاليم الإسلام.

السعودي فحسب، بل وتوجه أنظارهم إلى قضية تلهيهم عن «الزلزال» الذي أحدثته الثورة الإيرانية في المنطقة.

فالثورة الإسلامية الإيرانية، وكما يعلم الجميع، قامت في مطلع سنة 1979؛ وهذه الثورة، والتي لم تزعج في بادئ الأمر الاستراتيجي الأمريكي كثيراً[1]، اعتبرها العديد من قادة المد الإسلامي في العديد من دول الشرق الأوسط، الإخوان المسلمين على وجه التحديد انتصاراً لهم[2]، وذلك لأسباب عدة، لعل أهمها اعتراف مصر بإسرائيل وزيارة السادات لها! بناء عليه فإن عودة الخميني إلى إيران في بداية فبراير/شباط، وإعلان الجمهورية الإسلامية في 1 أبريل/نيسان من السنة نفسها، فضلاً عن قطع إيران علاقتها مع إسرائيل لفت نظر الشبان المسلمين بجميع أطيافهم إلى هذه الدولة النموذج، متناسين،

(1) فالعلاقة الأمريكية الإيرانية لم تتأثر كثيراً بقيام الثورة الإسلامية، ولكن حادث دخول الطلبة الإيرانيين السفارة الأمريكية في الرابع من نوفمبر/تشرين الثاني 1979 واحتجازهم62 أمريكياً، دفع بهذه العلاقة في اتجاه الأزمة المستمرة إلى يومنا هذا ومن حق أي محلل أن يتساءل عن سبب دخول هذا النفر في هذا التوقيت بالذات، أي بعد نصف سنة على الأقل من قيام الثورة!! إن محمد حسنين هيكل يذهب إلى أن سبب توتر العلاقات الإيرانية - الأمريكية يعود لاكتشاف الثوار لوثائق زودهم بها أحد عملاء السافاك داخل السفارة الأمريكية في طهران تضمنت مخططاً أمريكياً لا يهدف إلى إحضار الشاه إلى الولايات المتحدة وحمايته فحسب، بل وكشفت للثوار قيام رجال المخابرات بالاتصال بالعناصر الساخطة في إيران وبخاصة في الجيش والأقليات! وبالنظر إلى أن ذكرى التدخل الأمريكي السابق، الذي أنهى ثورة مصدق وأعاد الشاه، لا تزال حية، فضلاً عن معرفة الطلبة بكتاب كيرميت روزفلت الانقلاب المضاد، لا يتردد هؤلاء، بعد أن أصدر الخميني بيانه للطلبة يحثهم على أن يفتحوا عيونهم ويراقبوا مؤامرات الولايات المتحدة باحتلال السفارة! لمزيد من التفاصيل حول هذه الجزئية يمكن الرجوع إلى: **مدافع آية الله، قصة إيران والثورة**، بيروت، دار الشروق، 1982، 23 - 40؛ قد يكون كل هذا صحيحاً ولكن الاختلاف الإيراني الأمريكي حتى إذا ما أخذنا بهذا الرأي الذي لا يخلو كلية من الأهمية، فإنه لا يغير من الرأي المقترح والذي مفاده أن قيام الثورة لم يزعج كثيراً الولايات المتحدة في بادئ الأمر؛ من ناحية أخرى إنه من حق أي محلل أيضاً أن يتساءل عن سر إطلاق سراح المحتجزين بعد 444 يوماً، في العشرين من يناير/كانون الثاني 1981، أي بعد دخول ريغان البيت الأبيض! إن وجهات النظر ذات العلاقة كثيرة، ولكن الأهم في اعتقادي أن قيام الثورة فاحتجاز موظفي السفارة الأمريكية في طهران في بداية شهر نوفمبر/تشرين الثاني، فحادث الحرم في العشرين من ذات الشهر والسنة سيسهل على الصانع دفع المنطقة إلى أزمة لن تتضح تداعياتها في المستقبل المنظور.

(2) يذكر الصحفي الفرنسي (J.P. Peroncel-Hugoz) بأن عبد الرحمن خليفة الناطق الرسمي باسم حركة الإخوان المسلمين العالمية صرح بأن الإخوان المسلمين يتضامنون مع القادة الإيرانيين في كفاحهم ضد الولايات المتحدة والصهيونية، وأنهم يدينون عرض الرئيس المصري أنور السادات الخاص باستضافة الشاه؛ كما يذكر الصحفي نفسه كيف أن الثورة الإيرانية ألغت، بين الشبان خاصة، التنافر المذهبي بين المسلمين؛ ففي مقابلة أجراها مع طالب مصري يدرس في كلية الطب بأنه ولأول مرة في تاريخ المسلمين، ومنذ فترة الخلافة الراشدة، تسير الوحدة الإسلامية على الطريق الصحيح! انظر:

Le Monde, Dimanche **«L'attaque de la Grande Mosquee de la Mecque. Au Caire, l'opinion est jugee de nature essentiellement politique»** in: le Monde, dimanche 2-lundi 3 decembre 1979.

إلى حين، اختلافاتهم المذهبية مهللين للثورة الإسلامية التي بعثت في القلوب أحلاماً عجزت الأيديولوجيات القومية والتقدمية والوطنية عن تحقيقها! إن حالة النشوة هذه التي عرفتها المنطقة أزعجت العديد من قيادات الشرق الأوسط، ولكنها لم تزعج وبنفس القدر الاستراتيجي الأمريكي[1]! ما أصاب هذا الأخير هي حالة من القلق! وحالة القلق سببها توقيت انفجارها، فهو لم ينته بعد من وضع سيناريو جديد للمنطقة؛ فحربه المقدسة ضد الزحف الشيوعي لم تنته بعد! والحروب الجانبية في عديد بلدان أمريكا اللاتينية كانت في أوجها! لذلك فلفت الأنظار في ظل هذه الظروف وبالتحديد في سنة 1979، إلى صراع جديد أساسه أيديولوجية مغايرة من المفترض أن تشكل، في مرحلة قادمة، تهديداً على المعمورة يعادل التهديد الشيوعي، هو أمر لا محالة مربك بالنسبة للاستراتيجي الأمريكي! صحيح أن هذه الأيديولوجية ليست جديدة فهو يرعاها منذ زمن، ولكن ظهورها في هذا التوقيت بالذات أربكه بعض الشيء، فالأنسب في هذا السياق بالنسبة لهذا الأخير أن يصل الشيوعيون للسلطة!! قد يبدو هذا الرأي شديد الغرابة؛ ولكن التمعن في خلفية الحكومة الأفغانية «الشيوعية» المنوه بها في الفصل الرابع، قد تجعل المرء لا يتردد في قبول هكذا مقترح! وأقول مقترحاً إذ إنه في حاجة للمزيد من البحث والدراسة، فتجربة وصول حكومة ليست شيوعية، ولكنها مؤيدة للاتحاد السوفيتي في أفغانستان، ولا تتمتع بشعبية كبيرة، هي أقصى ما يمكن للاستراتيجي الأمريكي تمنيه. وأظن أن عدم التفات الولايات المتحدة لما كان يدور في أفغانستان، ولفترة تجاوزت السنة (فالحكومة «الشيوعية» استلمت مقاليد الأمور 18 أبريل/نيسان 1978، والغزو السوفيتي كان في 27 ديسمبر/كانون الأول 1979)، مرده رغبتها في أن تفرز التفاعلات الإقليمية تغييراً في إيران شبيه بانقلاب أفغانستان يعزز نظرية الخطر الشيوعي! فمن بين التنظيمات السياسية النشطة والمعارضة لحكم الشاه، تنظيم «فدائيو

(1) أنا على يقين بأن العيد من الباحثين لا يقبلون بهذا الرأي، ويذهبون إلى أن الثورة الإيرانية أزعجت الولايات المتحدة أكثر مما يمكن للمرء أن يتصور؛ فوفقاً لبعض الباحثين الأمريكيين إن قيام الثورة الإيرانية أزعج أمريكا أكثر مما أزعجتها سيطرة الشيوعية على الصين وعلى فيتنام الجنوبية! لمزيد من المعلومات حول هذه النقطة انظر:
Ofira Seliktar, Failing the crystal ball test: the **Carter administration and the fundamentalist revolution in Iran.**2000.

(2) هذا ويشير هاليداي إلى أنه في بداية سنة 1942 تمكن الشيوعيون من تأسيس مجلس مركزي لاتحاد العمال في إيران.وفي سنة 1945 بلغ عدد منتسبيه 200000، وفي سنة 1946 أصبح عدد أعضائه 400000؛ وبعد عودة الشاه وهزيمة مصدق سنة 1953 تم القضاء على هذا الاتحاد؛ انظر:
Iran, Dictatorship and development ,Penguin Books,1979, 199,201.

من ناحية أخرى إنه وبفضل استقرار نظام إيران السياسي، منذ استيلاء رضا خان على السلطة سنة 1921، وحتى سنة 1953 تاريخ الانقلاب ضد محمد مصدق، تعرض المجتمع، بسبب عمليات التحديث/ التغريب، لبعض التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي لا يمكن للمحلل تجاهلها؛ ولكن هذه التحولات، على أهميتها، لم تقو على إحداث تغيير جذري في شبكات المجتمع الإيراني، حيث بقي التيار الديني هو التيار/ الأيديولوجية الأكثر جاذبية بالنسبة للأغلبية الساحقة؛ بناء عليه فإن مساهمة اليسار الإيراني في تحريض الشعب ضد الشاه أو ضد التيار=

خلق» الماركسي والذي رأى النور عام 1970[1]! بناء عليه فإن فشل هذا التنظيم في الوصول إلى السلطة أقلق الصانع الأمريكي، لأن وصول أنظمة «شيوعية» وبطبيعة الحال معادية لأمريكا، ولكنها تفتقر في ذات الوقت لتأييد شعبي[2]، يسهل كثيراً عليها ليس فقط محاربة هذه الأنظمة بل والأهم من ذلك الحصول على وكلاء محليين يتولون نيابة عنها مضايقة الاتحاد السوفيتي، ولما لا محاربته! كل هذا لم يحصل، وما حصل هو وصول الإسلاميين للسلطة في إيران! ولكن ولأن أمريكا كانت، وكما سبق التنويه بصدد إعداد السيناريو الإسلامي، تفاجأ بثورة إسلامية لم تتمن حدوثها الآن، ولكن قيامها في إيران تحديداً خفف من وطأتها! فالتنافر المذهبي بين السنة والشيعة سيقف لا محالة حائلاً دون تحقيق الثورة الإيرانية جميع أهدافها! ولكن الولايات المتحدة لا تريد أن تنتظر كثيراً، فتقرر الشروع الفوري في تنفيذ الخطة والقائمة بالدرجة الأولى: 1 ـ على لفت نظر الإسلاميين، من السنة خاصة، إلى أولوية محاربة الاتحاد السوفيتي الشيوعي الكافر، والعدو الأعظم للإسلام؛2: ـ وعلى إخراج الشريك السعودي من صمته وتوريطه، وبقية دول المنطقة الغنية منها، في عمليات تمويل سوف تستنزف مخزون العملة الصعبة الذي تراكم خلال سنوات 1973 ـ 1979.

إنه وفي ظل هذه التغيرات استلم الرئيس صدام حسين العراق رسمياً في 16 يوليو/تموز 1979، أي بعد أقل من أربعة أشهر من إعلان الجمهورية الإسلامية في إيران! هل هي صدفة؟ وماذا عن التقارب الأمريكي العراقي في هذه الفترة بعد عداوة استمرت منذ حرب يونيو/حزيران عام 1967وحتى عام 1984! فالوثائق تشير إلى أن الرئيس صدام سعى إلى إعادة علاقات العراق الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية قبل بداية الحرب العراقية ـ الإيرانية! ففي حوار دار بينه وبين ابريل غلاسبي، السفيرة الأمريكية ببغداد قبل الغزو العراقي للكويت «قال صدام: تعلمين أنه لم تكن هناك علاقات بيننا وبين الولايات المتحدة إلى عام 1984. كما انك تعرفين الظروف والأسباب

= الديني، بعد قيام الثورة الإيرانية كانت جد محدودة.فالفكر اليساري ارتبط في المقام الأول ببعض طلاب الجامعات وببعض الأقاليم غير الفارسية (مثل منطقة الجنوب الغربي الكردية والشمال الشرقي في إقليم مازندان).إن اقتران هذا التيار بمناطق مرجعيتها الاثنية المتنوعة ساعد لا محالة في التفاف هؤلاء حول أفكار اليسار، ولكنه، وبسبب هذه الخلفية، عجز عن اختراق القوة الأيديولوجية الأولى في إيران: الإسلام الشيعي!

(1) فالأمر المزعج بالنسبة للولايات المتحدة قيام أنظمة، حتى وإن كانت غير معادية للغرب، وطنية وتتمتع بشعبية وببرنامج سياسي تنموي! فالولايات المتحدة كانت علي يقين من أن مصدق، على سبيل المثال، لم يكن شيوعياً، وهذا ما أكده تقرير صدر عن وزارة الخارجية مباشرة بعد القبض على مصدق، ولا حتى متعاطفاً مع الاتحاد السوفيتي! ولكن وبسبب شعبيته الكبيرة وعزمه على تأمين شركات النفط تقرر الولايات المتحدة إزاحته وإرجاع الشاه إلى السلطة! بناء عليه فإنه وبمجرد عودة هذا الأخير إلى إيران يبرم اتفاقاً مع اتحاد احتكاري دولي لشراء النفط الإيراني كان نصيب الشركات الأمريكية حوالي 40٪! لمزيد من التفاصيل انظر:

Sheldon L.Richman «ancient history :u.s conduct in the Middle East since world war II and the folly of intervention» in: Cato policy analysis,in: http://www.cato.org\pubs\pas\pa-159.html

التي أدت إلى قطع العلاقات . على أن قرار استئناف العلاقات اتخذ عام 1980 أي خلال الشهرين اللذين سبقا حربنا مع إيران . وعندما بدأت الحرب ولتجنب أي سوء تفسير أجلنا إقامة العلاقات على أمل أن تنتهي الحرب في الحال . فلما تبين أن الحرب ستطول وللتأكيد على أننا دولة غير منحازة كان من المهم أن نعيد إقامة علاقاتنا بالولايات المتحدة وكان هذا عام 1984»[1].

وبصرف النظر عن كل ما يمكن أن يقال عن دوافع قيام الحرب العراقية الإيرانية في سبتمبر/ أيلول من سنة 1980[2] أو عن دوافع الرئيس صدام أو الخميني الخاصة/ الذاتية، فإن الأمر الأكيد أن كل طرف من أطراف النزاع كان له، في اعتقاده بطبيعة الحال، ما يبرر إعلانه الحرب! أما الأطراف الممولة فقد كانت في حاجة لمزيد من الإقناع[3]! صحيح أن السعودية لم تكن ترغب في رؤية دولة إسلامية غيرها تقود العالم الإسلامي؛ ولكن نجاح الثورة الإسلامية في إيران لم يزعج المملكة على المستوى الإقليمي فحسب، بل وأزعجها على المستوى المحلي أيضاً؛ فإلغاء النظام الملكي في إيران لم يحول هذا الأخير إلى دولة «علمانية» بل إلى جمهورية الإسلامية الأمر الذي قد يجرىء السعوديين، التقليديين منهم على وجه الخصوص، على الإطاحة بالأسرة الحاكمة التي لن تستدعي، وفق النموذج الإيراني، التخلي عن النظام الإسلامي؛ كما أن نجاح الإسلام الشيعي في إيران سبب قلقاً إضافياً للمملكة؛ فاحتضان المملكة، كغيرها من دول الخليج، لأقلية شيعية ضاعف من مخاوفها من الثورة الإسلامية. غير أن مشكلة المملكة مع الشيعة مركبة؛ فبالإضافة إلى أن هذه الأخيرة تمثل في المملكة

---

(1) بيار سالنجر، إريك لوران، المفكرة **المخفية لحرب الخليج**، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الرابعة، 1991، 55.

(2) إن الدوافع التي يذكرها المحللون العرب والأجانب متعددة وكثيراً ما تتلون بخلفية هذا الجانب الأيديولوجية أو ذاك؛ ولكنهم يكادون يجمعون على أن سببها المباشر «هو الثورة الإيرانية في العام السابق. فالخميني شأنه شأن كل الثوريين سعى بطريقة خطابية إلى تصدير ثورته: نادى بمنظومة من المثل الثورية وكان يعتقد أن أمن نظامه الجديد يمكن ضمانه على أحسن وجه بإقامة أنظمة مماثلة في أماكن أخرى. وعلى الرغم من أن حرباً شاملة مع العراق لم تكن في وارد تفكيره، فإن دعوته إلى قيام ثورة إسلامية عامة قادت نظامه الجديد في غضون أشهر إلى الدخول في نزاع مع العراق المجاور، وإلى دعم الجماعات الإسلامية المعارضة في هذا البلد.وكان للعوامل الإثنية أيضاً دورها، نقد قام الطرفان بإذكاء العداء بين العرب والفرس، وعمل كل طرف على تشجيع المعارضين الإثنيين في دولة الطرف الآخر ـ العراقيون قاموا بدعم الأكراد والعرب في إيران، والإيرانيون قاموا بمساعدة الثوار الأكراد في العراق». لمزيد من المعلومات حول دوافع هذه الحرب بالامكان الرجوع لعمل:فريد هاليداي، **الإسلام والغرب: خرافة المواجهة. الدين والسياسة في الشرق الأوسط**. ترجمة، عبد الإله النعيمي، بيروت، دار الساقي، 1997، 25.

(3) إن فريد هاليداي على سبيل المثال، وفي الوقت الذي لا يرفض مسألة حصول الدولتين، العراق بالدرجة الأولى، على مساعدات مالية خارجية، فإنه يستبعد مسألة ضلوع أي دولة خارجية سواء في اندلاع الحرب أو في استمرارها، فاندلاع الحرب، يقول هذا الأخير «وإطالة أمدها أكدا أن الدولتين المعنيتين والتوترات التي أدت إلى الحرب إنما كانا بمعزل عن أي تحريض خارجي».. انظر: الإسلام والغرب، 27.

أحد أهم رموز المعارضة التي لم يتمكن النظام السعودي بأجهزته المختلفة من القضاء عليها، فإن استقرار أتباعها في منطقة الاحساء، حيث توجد أهم حقول نفط المملكة القريبة من حدود العراق الجنوبية حيث التأثير الشيعي، جعل المملكة تخشى جانبهم وتعمل لهم ألف حساب.

كيف أقنعت أمريكا المملكة بضرورة التمويل؟ لا أحد يعلم على وجه اليقين، ولكني أزعم بأن خوف المملكة من «الخطر» الشيعي لم يكن مفتعلاً بل كان حقيقياً؛ بناء عليه فإنها لم تكن في حاجة لمزيد من «الحوافز» الإضافية للتورط في حرب إقليمية! كل هذا صحيح، ولكن المملكة كانت في حاجة لجرعة إضافية من الإرباك المدروس! وهنا، أي في الفترة التي تلت استلام صدام حسين السلطة في العراق، يوليو/تموز 1979، فاحتلال الطلبة الإيرانيين في مطلع نوفمبر/تشرين الثاني من ذات السنة للسفارة الأمريكية في طهران، تشهد المملكة حدثاً جعلها لا تتردد في تمويل الحرب الأفغانية السوفيتية فحسب، بل وفي تمويل الحرب العراقية ـ الإيرانية أيضاً.

كنت قد ذكرت بأنه وفي العشرين من شهر نوفمبر/تشرين الثاني من سنة 1979 تعرضت المملكة لحادثة هزت أركانها وجعلتها في فترة لاحقة، أي في أقل من شهرين تقبل بتمويل الأفغان، وفي أقل من سنة تكاد ترحب بتمويل العراق في حربها ضد إيران! ففي فجر «مطلع القرن الخامس عشر الهجري، الموافق ليوم الثلاثاء 1400/1/1هـ ـ 20 نوفمبر 1979 سيطرت مجموعات من الأشخاص[1] ينتمون إلى جماعة (الدعوة المحتسبة) التي هي امتداد لحركة الإخوان، على الحرم الشريف واعتصمت بداخله يرافقهم في ذلك نساؤهم وأطفالهم»[2]. هذا وقد دخل هؤلاء النفر الحرم حاملين نعوشاً أوهموا الحراس بأنها نعوش لموتى سيصلون عليها صلاة الميت! غير أن هذه النعوش لم تكن غير مخازن للأسلحة النارية والذخائر! والخوض في تفاصيل هذه الحادثة أو في كيفية دحرها، فضلاً عن دور فرنسا العسكري فيها، لا تعنينا كثيراً. إن الأمر الجدير بالإشارة في هذا السياق هو تبادل التهم بين المعارضة، الشيعة على وجه التحديد، والنظام القائم (الوهابيون).

فبالنسبة للمعارضين للنظام السعودي لم تكن حادثة المسجد الحرام «مجرد طفرة شبابية، كما

(1) كان على رأس الجماعة جهيمان بن محمد بن سيف العتيبي الذي عمل موظفاً في الحرس الوطني السعودي لمدة ثمانية عشر سنة «وانتسب إلى الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة ثم استقال من الحرس قبل الحدث بست سنوات وتفرغ لدعوة الإخوان وله مجموعة رسائل.. ويقدر أنه بلغ الثالثة والأربعين من عمره عام 1400هـ وهو ذو شخصية قوية ومؤثرة..وفي اليوم الأخير من أيام حياته المجيدة زاره وزير الداخلية نايف قائلاً: لماذا فعلت هذا؟ فأجاب الشهيد: آسف، وظن نايف أنه متأسف لما فعل، لكن الشهيد فاجأه قائلاً: لست آسفاً على عملي. أنا سعيد لأني قمت به، أنا آسف ظننتكم في الماضي مسلمين ظالمين، ولكني أراكم كفاراً يوم استعنتم بالكفار لتقتلوا الإنسان المؤمن ولتدمروا بيت الله». لمزيد من التفاصيل انظر: أحمد، رفعت سيد، **رسائل جهيمان العتيبي**، 16 ـ 17.

(2) القحطاني، فهد، **زلزال جهيمان في مكة**. في:
http://www.alhramain.com\text\kotob\118\f.htm

هو حال الجماعات الإسلامية اليوم، وإنما كانت امتداداً لتيار الإخوان القديم الذي قامت على أكتافه دولة آل سعود الثانية. لقد تبنى جهيمان طرح الإخوان المعادي للواقع ولكل ما هو حديث. فرفض التصوير وجهاز التلفزيون والإذاعة والصحف وكتب المعاصرين وأجاز تقصير الثياب وإطالة اللحى والصلاة بالنعال في المساجد»[1]؛ بناء عليه فإن كل «ما في الأمر أن الجماعة انشقت عن الخط السلفي الوهابي السائد وتبنت أطروحة أكثر تشدداً وانغلاقاً في مواجهة الواقع»[2]. هذا كما اتهم أعداء النظام السعودي المملكة بالعمالة للغرب[3]: فرنسا والولايات المتحدة وألمانيا! فوفقاً لما يذكره القحطاني، المقيم، على ما يبدو في لندن، أرسلت «المخابرات الفرنسية خبيرها في شؤون مكافحة الثورات (كلنل جيليد) على رأس فرقة من القوة الضاربة للدرك الوطني الفرنسي... هذا كما يشير تقرير نشرته صحيفة الواشنطن بوست الوثيقة الصلة بالإدارة الأمريكية إلى أن الحكومة السعودية طلبت مساعدة هيئة التدريب العسكري الأمريكي، وقوات سلاح الهندسة للجيش الأمريكي فور قيام انتفاضة الحرم الشريف، وطوال الفترة التي استغرقتها عملية قمع الانتفاضة..أما عن الدور الألماني فقد وردت معلومات في فبراير/شباط 1980 تناقلتها الصحافة الأمريكية.. تقول إن مساعدة ألمانية غربية عاجلة عرضت على المسؤولين السعوديين لإنهاء الانتفاضة، وأن نخبة من مدربي فرقة مكافحة الإرهاب الألمانية المعروفة باسم (G.C.G.C) أرسلت، بناء على طلب فهد، إلى الرياض لمساعدة السعوديين في تنفيذ مهمات وصفتها الصحيفة بأنها عاجلة»[4].

أما وزارة الخارجية الأمريكية والنظام السعودي وبعض صحف المنطقة المتعاطفة مع المملكة فإنها، وكما كان متوقعاً، وجهت سهامها لشيعة المملكة! ففي اليوم الثاني لاقتحام المسجد الحرام «سمع العالم بما حدث من خلال إذاعة صوت أميركا التي هي أول إذاعة أعلنت النبأ.. وقد تسرب الخبر إلى سفارة واشنطن في جدة، فأعلنت وزارة الخارجية الأمريكية (أن ما يتراوح بين 60 ـ 100 شخص يحتجزون 30 رهينة في أحد مساجد مكة).. وأضاف الناطق باسم الوزارة (هودنغ كارتر) أن (مجموعة غير معروفة الانتماء استولت على المسجد، واحتجزت رهائن فيه، وقتلت شخصية حكومية

---

(1) خالد الشرعبي «النفطيون وحادث الحرم»، في:
http://wwwf555f.com\vb\showthread.php?t=3879

(2) المرجع نفسه.

(3) والجدير بالملاحظة أن بعض الباحثين من المتعاطفين مع التيار الإسلامي لم يكتفوا باتهام هذا النظام بالعمالة فحسب، بل وبأنه من أصل غير إسلامي! فالدكتور رفعت سيد أحمد يتهم آل سعود صراحة بأنهم من أصل يهودي! فآل سعود يقول هذا الأخير في مقدمة الطبعة الثانية مازالوا «يمارسون القهر السياسي والتعذيب البشع على كافة القوى المعارضة ولا يزال أكثر من 30 ألف مسجون سياسي رهن الاعتقال والتعذيب بالمملكة. وهذه الطبعة الثانية من الكتاب نهديها إلى هؤلاء المقاتلين من داخل السجون في محاولة لكشف التعذيب البشع الذي يمارس عليهم من أحفاد اليهود: آل سعود» انظر: **رسائل جهيمان العتيبي**، 9.

(4) القحطاني «**زلزال جهيمان في مكة**».

(5) المرجع نفسه.

سابقة. وقد تكون هذه المجموعة من المذهب الشيعي)[1]. وسارع الأمير فهد، ولي عهد المملكة عندئذ لتأكيد تورط الشيعة في الحادثة قائلاً بأن الشيعة في المملكة هم مصدر المعارضة وحدهم وأن المقتحمين للمسجد ليسوا من دعاة المذهب الرسمي! كما أمر الأمير فهد أحد أعضاء الوفد المصاحب له لحضور قمة تونس، بأن يصرح بأن «الأذان قد أدي على الطريقة الشيعية»! وتوالت في الأيام الأولى تصريحات النظام السعودي والتي تجمع على أن المقتحمين كانوا وبكل تأكيد من شيعة المملكة.

لا أعتقد أن المجال هنا يتسع للمزيد من سرد التهم المتبادلة بين الجانبين، لذلك أرى من المناسب التوقف عند هذا الحد لكي أفسح المجال للجزئية التي أراها ورطت أكثر من غيرها المملكة في عمليات التمويل المنوه بها. وبعيداً عن مسألة العمالة التي وجهها كل طرف للآخر، فإن الأمر شبه الأكيد أن بعض أنصار الشيعة والسنة كان قد تورط في حادثة اقتحام المسجد الحرام[2]. والمجال مرة أخرى لا يسمح بالتوسع في هذه الجزئية! فبكل تأكيد كان لجميع الأطراف المنوه بها ضلع في الحادثة، ولكن الطرف الأهم هو ذلك الذي تعمدت الأجهزة السعودية، في فترة الأزمة، تجنبه! وأعني بذلك تحديداً أن من قام بهذا العمل ليسوا الشيعة بل بعض «المنشقين» من السنة الذين أرادوا، وتحت تأثير التجربة الإيرانية، إسقاط النظام السعودي وتصدير الثورة الإسلامية إلى الخارج! وعلى الرغم من المبالغة الشديدة والناجمة عن كراهية القحطاني لآل سعود، فإنني أتفق معه في أن هذا النفر كان من الوهابية الذي قرر إكمال العمل الذي عجز الإخوان، أجدادهم، عن القيام به في السابق! ولكنني أكاد أجزم بأنه وبالإضافة إلى الوهابيين ضمت الجماعة أفراداً ينتمون للشيعة وللإخوان المسلمين ولأطياف إسلامية أخرى. فتصاعد المد الإسلامي، وكما سبقت الإشارة في فترة ما بعد حرب أكتوبر/تشرين الأول في منطقة الشرق الأوسط، عرف منعرجاً خطيراً بعد زيارة السادات إلى إسرائيل! فبسبب هذه الزيارة ستتخلى الحركات الإسلامية من جديد عن عملها القطري، وتتوجه بأنظارها نحو العمل الإقليمي! ونجاح الإسلاميين في إيران دعم هذا التوجه الذي أزعج الجميع، وفي مقدمتهم النظام السعودي! فهذا الأخير كان الوحيد الذي أحس بخطورة حادث مكة؛ فلو أن هذا الأخير اقتصر على الجماعة التي اقتحمت الحرم، والتي لم يتجاوز عددها المائة، لما انزعجت المملكة بهذا الحجم!ولكن هذا الحادث «أظهر حقيقة حاول الأمراء إخفاءها بشتى الوسائل وهي وجود آلاف قطع السلاح في أيدي الشعب، ووجود آلاف المعارضين للنظام الذين يستمدون قوتهم من التجمع الديني في المناطق المقدسة التي تزعم الأسرة السعودية دائماً أنها موالية لها»[3].

(1) هذا وقد ذكرت صحيفة لومند بأن عدداً غير محدد من العرب، بما في ذلك بعض المصريين، كانوا قد شاركوا في احتلال المسجد الحرام بهدف إسقاط النظام الحاكم بالعربية السعودية! العدد: الأحد 2، الاثنين 3 ديسمبر/كانون الأول 1979!

(2) خالد الشرعبي «النفطيون وحادث الحرم».

أمام هذا الخطر المتنامي ما الذي كان على المملكة فعله؟ لم يكن لديها خيارات كثيرة؛ فمن بين الخيارات المتاحة أن تقدم المملكة على إجراء بعض الإصلاحات الجذرية التي ترضي العامة التي أصبحت تلتف أكثر فأكثر حول قيادات المعارضة! وهذا خيار يبدو أن أنظمة المنطقة لا تزال تراه غير ممكن! ففي الحالة السعودية يشكل قبول هذه الأخيرة بشريك في إدارة البلاد، خاصة بعد استلام الإسلاميين السلطة في إيران، مغامرة غير مأمونة العواقب! بناء عليه، لم يبق أمام المملكة إلا خيار واحد، وهو توريط هؤلاء في عمل خارجي! هل هذا الاختيار كان بمحض إرادتها أم أن الولايات المتحدة هي التي أوحت به! هذا أيضاً لا يهم كثيراً. إن الأمر الجدير بالانتباه، في اعتقادي بطبيعة الحال، هو استعداد كل الأطراف للتورط في مشروع إقليمي، فالمملكة التي لم تكن ترغب في إجراء إصلاحات داخلية حقيقية، كانت، في المقابل، في أشد الحاجة لحل يخفف عنها ضغوطات المعارضة الداخلية، في هذه الحالة المد الإسلامي، ويضفي على نظامها بعض الشرعية التي اهتزت أولاً بقيام الثورة الإسلامية، وثانياً بفعل الجهيمي وجماعته. والإسلاميون، وبحكم تنامي الفكر الجهادي، كانوا في حاجة للإعلان عن مشروعهم عملياً في فضاء غير فضاء أوطانهم! وأخيراً وليس آخراً بطبيعة الحال الولايات المتحدة! فهذه الأخيرة، وكما سبقت الإشارة، كانت تعد العدة للتدخل في آسيا الوسطى منذ شهر يونيو/حزيران 1978؛ بناء على ذلك فإنها لم تعد، بسبب هذا المأزق، في حاجة لكبير جهد لحث أمراء المملكة على تقديم المساعدة؛ فبعد قيام الثورة الإيرانية وحادث المسجد الحرام اكتست «الخطة» الأمريكية شكلاً محلياً. إنه وبفضل كل هذه العوامل لم تسمح السعودية لأبنائها بالتوجه إلى باكستان للانضمام، بعد التأهيل العسكري، لجيش المجاهدين في أفغانستان فحسب، بل وشرعت في تنفيذ الجزء الخاص بها، أي ذلك المتعلق بعمليات تمويل حروب المنطقة! وبانتهاء الحرب العراقية الإيرانية سنة 1988، وبانسحاب السوفييت من أفغانستان، وسقوط الاتحاد السوفيتي سنة 1989، بدا لأنظمة المنطقة أن اشتراكها في حروب المنطقة، بالنفس والنفيس، سيخفف عليها الضغوطات الداخلية، والخارجية أيضاً! ولكن أنظمة المنطقة، المملكة في هذا السياق، تجر من جديد إلى حرب إضافية، حرب «تحرير الكويت» ليس للمنطقة فيها ناقة ولا جمل. في ظل هذه التغيرات التي استمرت لعقد أو ما يزيد عن العقد بقليل، تنتهي دورة العمل الإقليمي لتظهر من جديد على السطح دورة العمل الوطني/ القطري. في ظل هذا التغير يشرع (الأفغان العرب) أثر عودتهم إلى بلدانهم الأصلية في إثارة المشاكل، وهي مشاكل تتعمد الولايات المتحدة تجاهلها في بادئ الأمر[1].

(1) انظر بالخصوص تصريحات الرئيس المصري حسني مبارك المتكررة، والتي طالب فيها الدول الأوروبية والولايات المتحدة بضرورة التدخل، وتكثيف الجهود من أجل محاربة الإرهاب؛ كما تجدر الإشارة إلى أنه وبفضل هذه المساعي تمّ سحب الجنسية السعودية من أسامة بن لادن!

الفصل السادس

الحروب مدخل لإرهاب قائم ولآخر قادم

1 ـ منطقة الشرق الأوسط: بين المنتج والمستهلك

كل ما ذكر في الفصول السابقة لم يكن له من هدف سوى لفت النظر لمسألة كثيراً ما تتجاهلها الأعمال الأجنبية غير المتخصصة، بل والمتخصصة أحياناً حين يتعلق الأمر بظاهرة الإرهاب! ففي ظل سهولة انقياد المنطقة للتورط في أعمال لا تعود عليها بالنفع، فضلت هذه الأعمال حصر الظاهرة في عامل واحد! وإصرار أغلبية الأعمال الغربية مؤخرا، الأمريكية على وجه التحديد، على تحميل الإسلام بالدرجة الأولى مسؤولية انتشار الإرهاب ليس فقط مضللاً، بل وجامد أيضاً! كما أن إصرار الأعمال العربية في المقابل على اتخاذ موقف دفاعي لا يقل خطورة عن الموقف الأول! بناء عليه فقد حاولت خلال فصول العمل المختلفة التأكيد على أن الظاهرة لا يحكمها دافع واحد، بل دافعان أساسيان، أحدهما داخلي، والثاني خارجي! ففيما يتعلق بالأول لم أكتف بالتذكير بأن الظاهرة متعددة المكونات، بل سعيت إلى تفكيك هذه المكونات مسلطاً الضوء في المقام الأول على ظاهرة استمرار العديد من علاقات القرون الوسطى ليس في مجال السياسة والاقتصاد فحسب، بل وفي مجالات أخرى متعددة تلامس أنشطة الأفراد والمؤسسات أيضاً! إنه ومن خلال عملية التفكيك هذه أكاد أجزم بأن مسؤولية استمرار الظاهرة يصعب تقييمها بمعزل عن ظاهرة تخلف مجتمعات المنطقة، وهو تخلف والحق يقال مركب! صحيح أن بعض أنظمة المنطقة حرصت وفي فترات متقطعة على النهوض بمجتمعاتها ولكن الحرص على تسييس المؤسسات هنا، وأدلجتها هناك، وكما تم التلميح إلى ذلك في فصل التعليم، لم يجعل مجتمعات المنطقة تحقق تنمية حقيقية في مجال التعليم، ولا أقول المعرفة.

بناء عليه فإنني أزعم بأن المحفز الذي أخرج كل ذلك إلى السطح كان ولا يزال تخلف المنطقة المعرفي؛ فأهمية هذا العامل الأخير جعلت الأطراف المتنازعة تراهن على أشكاله المختلفة في الماضي وتحرص على استمرارها حاضراً ومستقبلاً. لذلك فإن التذكير من حين لآخر، وإن كان من

زاوية مختلفة، بجزئية التخلف والنخب المحلية، والتي تمّ التنويه ببعض جوانبها وفي عجالة في الفصل الخاص بالتعليم، قد يسهل على الجميع تتبع جزئيات المحاجة التي تضمنها العمل في فصوله المختلفة. ففي ظل تواضع دور النخب المحلية[1]، وإصرار أصحاب الامتيازات على تجاهل حالة التخلف، وعلاقة هذا الأخير بظاهرة الإرهاب، تتولى الأطراف الخارجية، ومن خلال مؤسسات ومراكز متخصصة، وضع استراتيجيات لا تكفي حاجتها فحسب، بل وحاجة ولاة الأمر من المحليين! فالمراكز البحثية وخزانات المعرفة (Think Tanks) في الولايات المتحدة تولت، بتوجيه من صناع القرار، ليس فقط إنتاج الظاهرة بل والحرص على سلامة وصولها إلى منطقة الشرق الأوسط، وسهولة التسويق لا تعود إلى غياب إنتاج محلي ومنافس فحسب، بل تعود لسبب آخر أراه أكثر أهمية.

فبفضل تصدر اللغة الإنجليزية لقائمة لغات العالم المنتجة للمعرفة، إذ إن ما ينتج بهذه اللغة يصل الآن إلى (85٪)، لم تعد المراكز البحثية الأمريكية تعتمد على محلليها وباحثيها فحسب، بل وعلى كل من يتقن هذه اللغة (مثال فوكاياما وكتابه نهاية التاريخ) ولا يجد غضاضة في الاشتراك في ورش عمل تمولها مؤسسات غير حكومية أذكر منها مؤسستا فورد وفولبرايت! بناء عليه فإنني أكاد أجزم بأن مسألة صناعة الظاهرة، سواء كانت تتعلق بالهيمنة أو بالإرهاب أو بغيرهما من الظواهر، تخضع لفلسفة الجنسيات المتعددة (Multinational)؛ فكما تسيطر الشركات المتعددة الجنسيات على المال وعلى الطاقة والإعلام، فإن إنتاج المعرفة يخضع بدوره لمؤسسات متعددة الجنسيات. فالمعرفة، يقول المثل، سلطة، ولكن متى تصبح المعرفة بالفعل سلطة؟ إن المعرفة في حقيقة الأمر لا تتحول إلى سلطة إلا بعد شروع المتلقي في طرح الأسئلة والبحث عن إجابات. إنه وفي هذه اللحظة بالذات تتدخل قوى قهرية بعضها محلي ومعظمها خارجي تحول دون اكتمال دائرة الوعي المؤدية للمعرفة/ السلطة. إن وعي المؤسسات الأمريكية بسلطان المعرفة يجعلها، وفي الوقت الذي لا تتردد فيه عن منح المنح السخية، ولا تشترط وجهات نظر معينة على المحللين والباحثين، لا تترك لهؤلاء حرية اختيار المواضيع إلا إذا كانت تستجيب لاستراتيجية المراكز المعلنة مرة، والخفية مرات! ففي الفترة الأخيرة أعلنت، على سبيل المثال لا الحصر، مؤسسة فورد أن المنح المتوفرة ستقتصر على الأعمال ذات العلاقة بالسودان بصفة عامة وبإقليم دارفور بصفة خاصة! هذا كما يمكن للمرء أن

(1) إن تواضع دور هؤلاء يكمن وإلى حد كبير في إحساسهم المستمر بالإحباط! فسيطرة أصحاب الامتيازات على ثروة البلاد واحترام العباد، رغم تواضع مستواهم العلمي/ الفكري دفع بالكثير من أفراد النخب المحلية لاختيارات ثلاثة جميعها يؤدي في نهاية المطاف لاستمرار تدني مساهمة هذه النخب. ففي الوقت الذي اختار بعض هؤلاء الدخول في نزاع مباشر مع أصحاب الامتيازات، والبعض الآخر إثارة/ استفزاز العامة بقضايا تعجز هذه الأخيرة عن التواصل معها، قرر الفريق الثالث الانضمام لأصحاب الامتيازات.. وهكذا، وفي جميع الحالات ساد «فكر» السلطة والسلطة المعكوسة، ولم يتمكن هؤلاء من القيام بالدور المنتظر منهم والقائم في المقام الأول على القيادة والتنوير بعيدا عن سوق«أصحاب الامتيازات»..

يستشهد بالأحداث التي صحبت مؤتمر (Middle East Studies Association of North America) الذي عقد سنة 1980. فقد لوحظ أن جهات، يذهب البعض إلى أنها من عناصر وكالة المخابرات الأمريكية، كانت تلح على العديد من المشاركين، والذين ينتمون لجنسيات مختلفة ومتخصصون في الشرق الأوسط، بضرورة الكتابة في محاور المؤتمر الخاصة بالإسلام، الإسلام الإيراني تحديداً.

بناء عليه فإنني أزعم أن سر نجاح الصناعة الأمريكية يكمن في أن أطرافاً متعددة الجنسيات تشارك في صياغة أدبيات متفرقة وفي غاية التجزؤ الأمر الذي يجعلها تبدو متضاربة للكثيرين، غير أن هذه الفوضى الواعية، والناجمة عن هذه الأدبيات المصنعة، تتضمن تناغماً لا يظهر إلا للصانع الذي يعرف وحده سرها/ وظائفها. صحيح أن جهات غير حكومية تتوصل في كثير من الأحيان، وبسبب تعارض مصالح مراكز القوى في الولايات المتحدة، إلى فك العديد من رموز/ شفرات أدبيات هذه المشاريع، فلا شيء كامل، ولكن القدرة على التدخل وإيقافها في الوقت المناسب مكن الاستراتيجي الأمريكي من تحقيق نجاحات فاقت وإلى حد كبير تلك التي حققتها أوروبا في العصور الكلاسيكية. فالعديد من محبي أفلام (Action) شاهدوا بكل تأكيد الفيلم الأمريكي (The Three days of the Condor)، ففي هذا الأخير تابع المشاهد مجموعة من المغامرات محورها اكتشاف بطل الرواية (Turner) قارئ يعمل في جمعية الأدب التاريخي الأمريكية (American Literary Historical Society) علاقة أبحاثهم «الأدبية» بنفط العالم بصفة عامة، ونفط منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة[1]. أمام تسرب هذه المعلومة تقرر المخابرات قتل هؤلاء ووقف البرنامج! بكل تأكيد إن الاستشهاد بأعمال سينمائية، حيث تختلط الحقيقة بالخيال، للكشف عن خفايا المخططات الأمريكية وخلفياتها تبدو غير مقنعة، بل وقد تدفع بالبعض للتعجب من هذا الشاهد، ولا أقول السخرية منه، ولكن المتمعن في علاقة الإعلام وبقية وسائل الثقافة، السينما على وجه التحديد، بمسألة تسويق السياسة الأمريكية، يكاد يخلص إلى أن فلسفة التعدد تقتضي توظيف جميع الوسائل، المرئي منها والمسموع والمقروء أيضاً. ولعل التذكير مرة أخرى ببعض ما ورد في كتاب «صناعة القبول: اقتصاد الإعلام السياسي» يجعل المرء يرى كيف يتم، وبناء على سياسة مدروسة وليست مرتجلة، التعتيم على قضايا لا تخدم المصالح الأمريكية، وبالتالي منعها من التداول ولو إلى حين، والتركيز على قضايا تخدم مصالحها.

فعندما أسقط الاتحاد السوفيتي الطائرة الكورية الجنوبية في سبتمبر/أيلول عام 1983 قادت أهم

---

(1) إن سيناريو الاستراتيجي الأمريكي حول الشرق الأوسط لا يختلف كثيراً عن سيناريو هذا العمل، ففي سياق الحوار الذي دار بين بطل الرواية وأحد أعوان وكالة المخابرات الأمريكية والذي اكتشف خلاله أهمية النفط بصفة عامة ونفط الشرق الأوسط بشكل خاص سأل بطل الفيلم: هل لدينا خطة/ خطط لاحتلال الشرق الأوسط؟ هذا وتجدر الإشارة إلى أن العمل هذا خرج سنة 1975. فيجيبه عميل المخابرات: هل جننت؟ فيكرر عليه السؤال، فيجيبه: بكل تأكيد لا، نعم لدينا ألعاب نؤديها هناك، هذا كل ما في الأمر، نحن نقوم ببعض الألعاب..

الصحف الأمريكية حملة كبيرة أدانت فيها الاتحاد السوفيتي زاعمة بأن عملية الإدانة هذه تكتسي شرعية مطلقة إذ إنها لم تكن تعبر عن الموقف الأمريكي فحسب، بل وتعبر أيضاً عن وجهة نظر جميع دول العالم، وقد نجحت الولايات المتحدة بالفعل في حملتها هذه وتحصلت بالتالي على دعم لسياستها الخارجية وعلى حساب الاتحاد السوفيتي الذي لم يحسن إدارة الأزمة. ولكن وفي المقابل، لم تستهجن وسائل الإعلام الغربية إسقاط إسرائيل للطائرة الليبية في فبراير/شباط من عام 1973، ولم تطالب بمقاطعة إسرائيل[1]! ولهذا التمييز في التعامل مع الحادثتين سبب تعرفه الإدارة الأمريكية، ولكنها تترك مسألة الدفاع عنه وتبريره لوسائل الإعلام، جريدة «النيويورك تايمز» في هذا السياق! فتأييد حدث ما ومحاربة آخر يؤسس أولاً وأخيراً حول مبدأ النفعية. بناء عليه فإنه وفي الوقت الذي يعتبر الخوض في مسألة تجريم إسرائيل غير مفيد، يكون التركيز على العمل السوفيتي مفيداً والأهم من ذلك أنه يخدم الحملة الدعائية اللاحقة[2]! كيف يمكن لباحث أو حتى لمجموعة من الباحثين كشف هذه المخططات ومن ثم تعريتها؟ إن مهمة بهذا الحجم لن يكتب لها النجاح إلا بتضافر جهود مراكز عربية متعددة الأنظمة (Multidisciplinary) تقترح هي الأخرى محاور وورش عمل محددة تعمل على مدار السنة، ولكنها في المقابل تترك للباحثين حرية التناول. إن التلميح، مجرد التلميح لأهمية العمل الجماعي والدعوة إليه في المنطقة العربية هو للأسف ضرب من ضروب الخيال غير القابل للتنفيذ.

تأسيساً على كل ما تقدم فإن الجهد «الفردي» الذي بذل في الفصول السابقة ليس فقط متواضعاً وغير قادر على إضافة الكثير للمسائل المثارة، ولكنه، وهذا هو الأهم، لن يحظى بتأييد هذا الطرف أو ذاك! فصاحب المقترح سيكون عرضة للوقوع إذ إنه، وكما يقول المثل الفرنسي، يجلس بين مقعدين! مع ذلك، فإنه ومهما قلّل من شأن مبدأ النقد المزدوج، فإن الالتزام به سيخفف كثيراً من وجهات النظر الجامدة والمسبقة، وسيضفي الكثير من الحيوية على القضايا التي لم يتم التوصل فيها بعد إلى رأي نهائي. بناء عليه فإن الحرص على تأكيد هذا المبدأ، ومنذ البداية، لم يكن له من هدف سوى دعم الفكرة البسيطة التالية، وهي أن قراءة السيناريوهات الخاصة بالهيمنة والإرهاب لا يمكنها أن تؤدي إلى فهم مغاير، أو فلنقل حقيقي، إلا إذا كانت قراءة متنوعة ومعتدلة وغير متعصبة؛ فالتعصب لا ينتج إلا المزيد من التحيز، وهذا الأخير هو المسؤول عادة عن العنصرية. من ناحية أخرى إن التخلص من هذا الثالوث غير المقدس لا يلغيه الحماس المفرط، ولا الفتور الزائد، من هذا الجانب أو ذاك، بل يلغيه الانفتاح على جميع التيارات/ الأدبيات. وهنا أيضاً تكون الحاجة أكثر لمثقفي المنطقة، ولا أقول «متسيسيها»! فدور هؤلاء يجب أن يتسم بالتنوير والقيادة، وليس التضليل لغايات سياسية أو أيديولوجية! والحقيقة أن المراكز البحثية في الولايات المتحدة، وبحكم إحالة جزء من مشروع صناعة الظواهر في منطقة الشرق الأوسط لأطراف خارجية، فضلاً عن عجز مثقفي المنطقة عن الإنتاج باللغة الإنجليزية،

(1) Herman&Chomsky, **manufacturing consent**, 32.

(2) Ibid, 32.

أصبحت المرجع الأساسي، ولا أقول الوحيد، لكل من أراد التطرق لمسائل الشرق الأوسط، والإسلام السياسي والإرهاب.

وفي ظل هذا الحضور المكثف والمتنوع للطرف الخارجي اكتفت نخب مجتمعات المنطقة باستهلاك ما ينتجه الغرب، أمريكا على وجه التحديد! وهذه العلاقة تلخص كثيراً حالة المنطقة! فتقسيم الأدوار غير المتوازي يذكرنا بمسلمة اقتصادية مفادها أن الاقتصاد يتكون في الأساس من منطقتين عظيمتين واحدة للإنتاج وثانية للاستهلاك! والمجتمع، أي مجتمع يقول كارل ماركس لا يستطيع الاستغناء وبنفس الدرجة تقريباً لا عن الإنتاج ولا عن الاستهلاك[1]. كما أن تداخل العاملين مع بعضهما البعض أضاف نكهة خاصة للظاهرة، فكما أن العامل الداخلي كان مركباً، فإن المتمعن في العامل الخارجي يخلص إلى أنه لم يكن أحادي المكون، إذ تضمن هو الآخر مجموعة من العناصر، والأهم من ذلك أنها لا تعمل إلا من خلال تفاعلها مع الآخر؛ فنجاح الصانع يتوقف بالخصوص على هذا العنصر! فبالإضافة إلى أنه راهن كثيراً على المكونات الداخلية، فإن قدرته على حسن توظيفها، جعلته ينجح في صناعة مجموعة من العلاقات أدت إلى حصر مهام الطرف الداخلي في دائرتين أساسيتين، دائرة الممول (الأنظمة بالدرجة الأولى) ودائرة الموزع (التيارات المتطرفة). غير أن تبسيط الظاهرة وحصرها في دائرتي النظام وفي بعض التيارات الإسلامية المتطرفة وغض الطرف، وكما سبق التنويه، عن مساهمة بقية الفئات، تجعل المرء غير قادر على تفسير نجاح الأنظمة والتيارات المتطرفة، اللذين يفتقران لقاعدة انتخابية عريضة، في التأثير في حياة المؤسسات والأفراد، وهو تأثير والحق يقال أكبر وأهم من تأثير بقية الشرائح المعتدلة والنيرة في بعض الأحيان... كيف يستطيع هذا الجانب أو ذاك، أي الأنظمة القائمة والتيارات المتطرفة، ليس فقط التأثير على بقية الفئات، بل وحملها على احترامهم... بماذا نفسر هذا؟ هل نكتفي بالقول بأن استمرار هذه العلاقة «غير الشرعية» يعود إلى اعتقاد العامة بأن أصحاب الامتيازات، في هذه الحالة الأنظمة وقادة التيارات المتطرفة، لا يهزمون كلياً، أو فلنقل لا يهزمون بشكل دائم.

إن البحث الجد مهم في هذه المسائل للأسف غير ممكن، إذ سيرغمنا على استطرادات ستثقل على المبحث كاهله، وتفقدنا سلكه الناظم، فالوقفة هذه لم أكن أقصد بها غير التأكيد على أن مسألة تكرار التجارب السياسية وغير السياسية في الشرق الأوسط وفي شكل متدهور لا تسأل عنها فئة بعينها دون غيرها. صحيح أن حجم الأدوار يختلف باختلاف حجم الممثلين، ولكن المحصلة واحدة، إذ إن الجميع يساهم، بوعي أو بدون وعي، في تبني إيحاءات أصحاب الامتيازات المحلية وتوجيهاتهم من ناحية، واستراتيجيات الأطراف الخارجية من ناحية أخرى! ودون حاجة للتوقف عند هذه النقطة كثيراً أرى الاكتفاء بالتذكير بكتاب آيات شيطانية لسلمان رشدي، واختيار هذا الكتاب دون غيره له ما

---

(1) Le Capital,Livre I, traduction de J. Roy chronologie et avertissement par Louis Althsser, septieme section\ chapitre xxiii, Paris, Garnier -Flammarion,1969 , 409.

يبرره، فهو لا يعكس حصر المسألة في طرف خارجي منتج وطرف محلي مستهلك فحسب، بل ويعكس، وهذا هو الأخطر، حرص مجتمعات المنطقة، تقريباً بجميع شرائحها، على الاكتفاء باستهلاك ما ينتجه الآخر، والاحتماء بمواقف سلبية تتسم عادة بردود فعل انفعالية ومؤقتة.

ففي 28 سبتمبر/أيلول عام 1988 نشرت (Viking Penguin) رواية سلمان رشدي الآيات الشيطانية؛ وهذه الرواية الطويلة جداً، إذ تجاوز عدد صفحاتها الخمسمائة صفحة، حظيت في العالم الإسلامي باهتمام شعبي، ورسمي كبيرين. لماذا أثارت هذه الرواية كل هذه الضجة؟ يفسر بعض المحللين انزعاج المسلمين من الرواية أنها تعمدت إهانة معتقداتهم التي يفتخرون بها كثيراً. واستنكار المسلمين لما ورد في الرواية شاركهم فيه بعض الليبراليين من غير المسلمين إذ أحزنهم عدم توقير سلمان رشدي للمعتقدات الإسلامية. هذا كما سجلت مواقف أخرى مناقضة لم تخف بعضها إعجابها بما ورد في الرواية من أفكار تشكل، حسب زعم أصحابها، هجوماً رائعاً على التعصب الديني الأعمى. هذا وإن لم يعلن الليبراليون العرب صراحة تأييدهم لهذا الرأي الأخير، فإنهم دعموا حق الكاتب في نشرها، بل إن بعضهم لم يخف إعجابه بها[1]. ولكن السؤال الذي من المفترض أن يطرح هو ما الذي يجعل المسلمين يثورون كل هذه الثورة ضد كتاب لم يطلع عليه إلا القلة القليلة منهم.

بكل تأكيد إن القيام بعرض الرواية ضمن هذا المبحث ليس فقط غير ممكن، ولكنه سيجرنا للخوض في مسائل ليس هنا مجال بيانها، ولكن التنويه ولو بإيجاز ببعض ما ورد في الرواية أراه أكثر من ضروري. والضرورة المقترحة تكمن في قيمة الشواهد التي ستؤكد، حسب ظني، ما ذهبت إليه من أن الصانع يفضل عند فبركته لأي ظاهرة في المنطقة أن يعتمد على مكونات محلية. وأرجو أن لا يفهم من هذا بأنني ألمح إلى أن المقصود بالمحلية قيام سلمان رشدي، ذي الخلفية الإسلامية[2]، بالتهجم على قيم المنطقة ومعتقداتها، أو أن الغرب وظفه بسبب خلفيته الدينية للطعن في الإسلام وفي أهم رموزه. بكل تأكيد ليس هذا ما أرمي إليه، ليس لأن الولايات المتحدة لا تلجأ لمثل هذه الوسائل، بل لسبب آخر؛ فأسلوب سلمان رشدي واختياره للمواضيع المثيرة ليسا من اكتشاف الولايات المتحدة ولا المملكة المتحدة؛ كما أن شهرة سلمان رشدي لا تعود، وكما روّج العديد من المحللين الإسلاميين، إلى كتابته رواية الآيات الشيطانية ونشرها! فشهرة هذا الأخير تعود إلى سنة 1980 حيث نشر روايته (Midnight's children)؛ ففي هذه الرواية هجا وبشكل حارق تاريخ الهند الحديث جاعلاً

(1) Paul Brians, Notes for Salman Rushdie: The Satanic Verses. brains@wsu.edú version of February 13, 2004, page2.

(2) يقول جلبير غرانغيوم «تقود قراءة أولى في هذه الأحداث إلى التفكير في أن صدور كتاب سلمان رشدي...يعد بمثابة سلاح خطير وحقود وضعه بين أيدي أعداء الإسلام مسلم تجرأ على الردة لكنه يعرف جيداً ومن الداخل نقط قابلية الانجراح والانثلام في هذه الثقافة»! انظر: **لغة العلاج والنسيان**، ترجمة محمد أسليم.في:
http://aslimnet.free.fr\traductions\g_guillaume\ayat\oubli2.htm

من أنديرا غاندي، رئيسة الوزراء، هدفه الرئيسي[1].. كما عبر وفي أكثر من مرة عن معارضته للتطرف الديني الذي يغذي سياسة باكستان والهند الحديثة.

لذلك فإن المكون المحلي المعني في هذا السياق ليس توظيف سلمان رشدي «المسلم» للطعن في الإسلام، المقصود بالمحلية هنا أن المسلمين بجميع طوائفهم، بما في ذلك الليبراليين، يتحرجون كثيراً من مسألة نقد التفكير الديني. وسبب هذا الحرج لا يعود لا إلى عامل قلة الثقة في النفس، ولا، وكما يعتقد البعض، إلى الخوف من تهديدات الإرهابيين أو من سطوة بعض أنظمة المنطقة، بل يعود لسبب أراه أكثر أهمية!! فبالإضافة لعامل «محدودية» الثقافة السياسية لدى العامة وبعض الخاصة أيضاً، فإن ضعف الدولة الإسلامية وهوانها، مقارنة بالدولة في الغرب، كان ولا يزال ينغص على جميع مثقفي دول الإسلام حياتهم. في المقابل شكلت التجربة الإسلامية حضارياً في فترات من القرون الوسطى، في وعي كل المسلمين وبدون استثناء يذكر وفي لا وعيهم أيضاً، حضوراً إيجابياً! إنه وبسبب هذا الحضور رسخت في أذهان المسلمين ذكرى تجربة مشتركة تجعلهم على الدوام غير مرحبين بانتقادها. بناء عليه فإنه وبسبب هذه الخلفية التي يدركها الصانع أكثر من غيره، وجد في هذه الرواية عناصر قادرة ليس فقط على التلاعب بذكرى «الأمة» الإسلامية المشتركة، بل ومسلحة/ ملغمة بمحاور استفزازية قادرة على جرّ المنطقة إلى مناظرة خاسرة مقدماً.

أذكر أنه حين صدرت الرواية أنني لم أفكر مجرد التفكير في قراءتها؛ ليس فقط لأنني لست من هواة القصص الخيالية، بل لسبب أزعم أنه أهم وأعمق، فبحكم تعليمي العالي في الغرب (فرنسا في مرحلة أولى والولايات المتحدة في مرحلة ثانية) خلصت إلى أن قدرة هذا الأخير، والولايات المتحدة تحديداً على صناعة الأحداث، بل والنجوم السينمائيين أيضاً، لا تعكس بالضرورة قيمة حقيقية لهذه السلعة أو تلك. كما خلصت إلى أن دور الصانع الأمريكي لا يتحقق، في هذه الحالة رواج الآيات الشيطانية، إلا إذا استجابت/ استفزت القوى المحلية الفاعلة (أصحاب الامتيازات)؛ بناء عليه فإن رواية سلمان رشدي ما كانت لتحقق كل هذا الرواج لولا فتوى الإمام الخميني[2]! والسؤال الملح هل قرأ الخميني الرواية؟ وكم من المحللين الإسلاميين، الذين أيدوا فتوى الخميني، كانوا قد اطلعوا عليها في لغتها.

---

(1) Brians, Notes for Salman Rushdie,5.

(2) تقول الفتوى «إنني أبلغ جميع المسلمين في العالم بأن مؤلف الكتاب المعنون (الآيات الشيطانية) الذي ألف وطبع ونشر ضد الإسلام والنبي والقرآن، وكذلك ناشري الكتاب الواعين بمحتوياته قد حكموا بالموت، وعلى جميع المسلمين تنفيذ ذلك أينما وجدوهم كي لا يجرؤ أحد بعد ذلك على إهانة الإسلام، ومن يقتل في هذا الطريق فهو شهيد»؛ في المقابل إن رمزاً من رموز أصحاب الامتيازات في منطقة الشرق الأوسط، الأزهر، لم يكتف، ولأسباب سياسية غير خافية، بمعارضة فتوى الخميني، بل وباعتناق وجهة نظر ربما أكثر «ليبرالية» من وجهة نظر العديد من الليبراليين! يقول هيكل بأن متحدثاً باسم المشيخة صرح بأن «مبدأ تكفير رجل بسبب آراء كتبها غير مقبول». انظر:

http://www.attajdid.ma\old\archives\2000\100\noussosse.html-top.

ما الذي تضمنته هذه الرواية من «أفكار» استدعت هذا الغضب / الاستنكار الشديد من عامة المسلمين بصفة عامة، وبعض أصحاب الامتيازات بصفة خاصة؟ في اختصار شديد تذكر العديد من كتب السير بأن الرسول «لما رأى تجنب قريش إياه وأذاهم أصحابه تمنى فقال ليته لا ينزل علي شيء ينفرهم مني، وقارب قومه ودنا منهم ودنوا منه فجلس يوماً في ناد من تلك الأندية حول الكعبة فقرأ عليهم سورة النجم حتى بلغ قوله تعالى ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ۝ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾[1] فقرأ بعدها تلك الغرانيق العلا وإن شفاعتهن لترجى. ثم مضى وقرأ السورة كلها وسجد في آخرها. هنالك سجد القوم جميعاً لم يتخلف منهم أحد... حتى إذا أمسى أتاه جبريل فعرض النبي عليه سورة النجم فقال جبريل أو جئتك بهاتين الكلمتين؟..قال محمد: قلت علي الله ما لم يقل. ثم أوحي إليه: ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِيٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ لِتَفْتَرِيَ عَلَيْنَا غَيْرَهُۥ وَإِذًا لَّٱتَّخَذُوكَ خَلِيلًا ۝ وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا ۝ إِذًا لَّأَذَقْنَٰكَ ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا﴾[2]»[3]؛ هذا ويعلق هيكل على حديث الغرانيق قائلاً بأنه «حديث ظاهر التهافت ينقصه قليل من التمحيص، وهو بعد حديث ينقص ما لكل نبي من العصمة في تبليغ رسالات ربه. فمن عجب أن يأخذ به بعض كتاب السيرة وبعض المفسرين المسلمين»[4]. ولكن كتاب الآيات الشيطانية لم يثر كل هذه الضجة بسبب حديث الغرانيق، بل بسبب تعمد سلمان رشدي إهانة المسلمين. لأنه حتى ولو افترض المرء صدق هذا الحديث «فإنه لم يفلح في التشكيك في صحة رسالة النبي»[5]. وبالنظر إلى أن هذا المبحث لا يسعى إلى تحليل القصة من الزاوية التاريخية، فإنني أرى الاكتفاء بهذا القدر والاستشهاد بحادثة تلقي مزيداً من الضوء على ردة الفعل العنيفة والتي بدت للكثيرين غير مبررة.

أذكر أنني في سنة من السنوات، وبعد صدور الرواية، تعمدت مناقشة قصة الغرانيق ضمن حلقة دراسية ننظمها عادة ضمن برنامج الدراسات العليا. وقد قام الطلاب بمقارنة ما ورد في بعض كتب السير بالتحاليل التي تضمنتها بعض كتب المستشرقين (سير وليام موير) حول القصة، وخلصوا إلى أن الحجج التي اعتمدها من يقول بصحتها هي حجج واهية لا تقوم أمام التمحيص. كما أنهم استهجنوا، وفي ذات الوقت، موقف ابن كثير الذي قرر «الإضراب عن ذكرها صفحاً لئلا يسمعها من لا يضعها على مواضعها»[6]. وسبب احتجاج الطلبة على موقف ابن كثير من القصة، هو هذه الرقابة التي ما

(1) سورة النجم، الآية: 19.
(2) سورة الإسراء، الآيات: 73 ـ 75.
(3) هيكل، محمد حسين، **حياة محمد**، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1965، 160 ـ 161.
(4) هيكل، **حياة محمد**، 161 ـ 162.
(5) جلبير غرانيوم، **لغة العلاج والنسيان**.
(6) **السيرة النبوية**، ضبطه وصححه الأستاذ أحمد عبد الشافي، الجزء الأول، بيروت، دار الكتب العلمية، 275.

انفكت الأعمال التقليدية، ماضياً وحاضراً، تمارسها على القارئ المسلم بحجة عدم بلوغه سن الرشد، الأمر الذي يجعله عاجزاً عن التمييز بين الغث والسمين. ولكن للقصة خاتمة ما كنت أتوقعها حينذاك، خاصة بعد التحليل الرائع الذي قام به بعض هؤلاء. فبعد أن توصل الطلاب إلى هذه النتيجة، قمت بعرض أهم ما ورد في رواية سلمان رشدي. هنا قامت الدنيا ولم تقعد، واستنكر جميع الطلاب الرواية مشددين على الأمر التالي: لو أن كاتب الرواية كان غير مسلم لهان الأمر، فأعداء الإسلام كانوا وعلى مر العصور يكيدون للإسلام، أما أن يطعن الإسلام من الداخل وعلى يد أبنائه، فهذه كارثة؛ ليس هذا فحسب، بل إن أحدهم ذهب إلى أن فتوى الإمام الخميني هي أقل عقوبة يمكن أن تنزل بهذا المجنون الزنديق، أو الزنديق المجنون، لم أعد أذكر! لم أعلق عندها على موقفهم هذا، ولكنني تساءلت لاحقاً عن سر هذا التحول! ما الذي يجعل الشبان المسلمين يقبلون بنقد الآخر ولا يكترثون به، ولا يستسيغونه، بل ويحاربونه إذا صدر عن مسلم! بكل تأكيد إن الانطلاق من مسلمة جهل المسيحيين للإسلام تجعل العديد من المسلمين ومن مفكريهم أيضاً يتحلون، حين يتطاول مفكرو الغرب الماديين أو المسيحيين، بالكثير من التسامح، ولكن الأمر يختلف حين يتعلق بالمسلمين. إن اختلاف الموازين لم يتسبب في ظهور تيارات متعصبة داخل الإسلام فحسب، بل وينذر بفتنة لم تتضح بعد جميع ملامحها.

في الحقيقة لم أتوصل عندها إلى جواب مقنع، ولا أظن أن الرأي الذي اقترحته في الفقرة قبل السابقة يمتلك من المقومات ما يجعله ذاتي الإقناع، ولكن، وبالنظر إلى أن الصانع لا يدرك أهمية ذاكرة الأمة الإسلامية المشتركة فحسب، بل ويعي مدى حساسية مسألة الاستخفاف بالإسلام وبرموزه بالنسبة للمسلمين، فإنه لا يكتفي بالتشديد على مبدأ حرية التعبير، بل ويطلق دعاية تستفز المسلمين وتتفه موقفهم! ولعل الضجة التي صحبت صور سجن أبو غريب أكبر دليل على ما ذهبت إليه! وما الضجة الأخيرة حول مسألة تدنيس المصحف بسجن غوانتنامو إلا دليل آخر على حرص الطرفين على الالتزام بدوريهما التقليديين: جهة تنتج، وجهة توزع وتستهلك.

إن وضع خاتمة لهذه المأساة لا تتم إلا بوضع حد للعلاقة التقليدية المفروضة على المنطقة، والقائمة على ثنائية منتج ـ مستهلك غير المتنافرة، وللمرة الألف إن إزعاج الجبهات المختلفة والمتسببة في استمرار الظاهرة (أصحاب الامتيازات المحليين فالولايات المتحدة) وإحراجها لن يكتب لهما النجاح إلا إذا تسلحت المؤسسات الأهلية بثقافة سياسية متحررة من قيود أصحاب الامتيازات! فكتاب سلمان رشدي، أو صور سجن أبو غريب، أو مسألة تدنيس المصحف الشريف هذه مسائل يجب مقابلتها، إن رأى الجميع ذلك، بأعمال بعضها إعلامي وبعضها الآخر فكري إبداعي يظهر هذه الأعمال وغيرها في مظهر قزمي! فمن غير المعقول أن يستمر أصحاب الامتيازات في إصدار أوامر، أو تلميحات تتلقفها العامة وتتبناها وتدافع عنها أكثر من أصحاب المنفعة! فالخميني على سبيل المثال

أصدر فتواه[1] ورحل بعدها بقليل، غير أن بعض الإسلاميين شبهوها برصاصة انطلقت «مكتوب عليها سلمان رشدي، ولا بد لها أن تستقر في قلب الرجل ولا رجعة في ذلك..إن مسألة اغتيال سلمان رشدي هي مسألة وقت ليس إلا»[2]. غير أن هذه الأعمال المتيمة بحب فتوى الخميني فاتها أن تلتفت مثلاً إلى توقيتها أو إلى الظروف التي كانت تمر بها الثورة الإيرانية عندئذ. فالخميني كما سبقت الإشارة قبل مكرهاً بوقف إطلاق النار في أغسطس/آب من سنة 1988؛ وفي سبتمبر/أيلول من ذات العام ينشر سلمان رشدي روايته! هل هذه صدفة.

مهما يكن من أمر، فإن الذي خطط له الصانع الأمريكي أو توقعه حدث، إذ استجابت أغلبية المسلمين الساحقة لعملية الاستفزاز. هذا وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأخيرة لم تظهر هكذا فجأة، بل هيأت لها مجموعة من العمليات أشهرها كانت حرب أكتوبر/تشرين الأول صحيح أنه لم يكن أمام بلدان الشرق الأوسط من حل سوى الحرب، ولكن، وبصرف النظر عن دوافع وخلفيات هذه الحرب، فقد تبين بأن تكييف هذه الحرب وجعلها حرباً دينية، ساهم منذئذ، وبتأييد من الولايات المتحدة في إذكاء الحماس الديني! ففي البداية كانت الحرب الدينية ضد اليهود، ثم الشيوعيين، ولكن قبل ذلك وجهت، وعلى نطاق ضيق، نحو مسيحيي المنطقة، في لبنان ومصر. أما الآن، وهي الأشد فهي لم تعد حرباً دينية بل أصبحت فتنة بين المسلمين، فتنة ستأججها الحرب على تجارة الأفيون في فترة ليست بالطويلة! لذلك فإن العودة للحرب الدينية (مسلمين ضد اليهود في إسرائيل) سوف تعود من جديد، فهي الورقة الأفضل سواء في حالة النزاع المسلح، أو في حالة الوفاق (التطبيع).

وبين هذه وهذه، وهذه وتلك غيبت فرص التنمية الحقيقية[3]، وتشبثت المؤسسات والأفراد

(1) سبق وأن أشرت إلى أن سياسة الخميني القائمة على تصدير الثورة استفزت أنظمة دول الخليج، السعودية على وجه التحديد، والعراق؛ وقد اعتقد الخميني بأن مبادئه الثورية والنجاح النسبي الذي حققه بعد نجاحه في طرد العراقيين سنة 1982 من الأراضي الإيرانية سيؤدي إلى انتفاضة شعبية في العراق، انتفاضة ستتسبب في إسقاط نظام صدام! غير أن هذا لم يحدث. كما أن مساندة السعودية والعديد من دول الخليج للمجاهدين الأفغان حدت من التأثير الإيراني، بناء عليه فإن إيران ستضطر إلى قبول وقف إطلاق النار في أغسطس/آب عام 1988.. والجدير بالملاحظة أن الخميني الذي دعا إلى وقف إطلاق النار صرح بأن «ذلك كان عنده أسوأ من تجرع السم». انظر: هاليداي، **الإسلام والغرب**، 76.

(2) وردت في:عرض الأستاذ مجيد جواد لكتاب الدكتور رفعت سيد أحمد، آيات شيطانية: **جدلية الصراع بين الإسلام والغرب**.

(3) إن الأمر اللافت للنظر أنه وعلى الرغم من تبني أنظمة المنطقة مبدأ هرمية التعليم القائمة على تفضيل العلوم الطبيعية على العلوم الاجتماعية والإنسانية، فإن نسبة ما تنتجه المنطقة في مجال العلوم «الصحيحة» في غاية التواضع! فدولة مثل مصر التي تمتلك 3782 باحثاً علمياً تعجز مراكزها عن إنتاج أبحاث علمية يرجع إليها باحثون آخرون. وبسبب ذلك يقول تقرير التنمية الإنسانية العربية أن المؤشرات التي يمكن أخذها في الاعتبار لقياس مستوى جودة الأبحاث عموماً هي «قياس عدد الاقتباسات المرجعية منها حيث تزداد الإشارة إلى البحث كلما ارتفع مستواه وأضاف جديدا إلى المعرفة الإنسانية». وقد ورد في التقريران» عدد المقالات التي زاد الاقتباس منها=

بمعرفة غير قادرة على المواكبة والمنافسة، معرفة يكاد يقتصر دورها على شحذ الهمم في المناسبات التي تختزل عادة في ردود فعل تتميز بالانفعال، والانفعال المؤقت أيضاً. بناء عليه، وفي ظل تواضع دور النخب المحلية، وعتاقة ثقافة هذه المجتمعات ظل الغرب ينتج وجميع فئات مجتمعات الشرق الأوسط تستهلك، وإذا كانت أفغانستان في الثمانينيات قد هيأت السبيل لهذه الفتنة وأهلت العديد من شبان المنطقة تأهيلاً عملياً عالياً أضاف المزيد من الإرباك في منطقة الشرق الأوسط، فإن ما يدور في العراق الآن هو أخطر بكثير مما عرفته المنطقة في المرحلة الأفغانية! فاحتلال العراق فتح باباً جديداً يشبه في المضمون ذلك الذي فتحته الحرب على الاتحاد السوفيتي، ولكنه يختلف من حيث الحجم والمدى! في كلمة واحدة إن الحرب القائمة الآن في العراق هي مجرد فاتحة لحروب قادمة في المنطقة، حروب ستتأذى منها مناطق كثيرة، ولكن الذين سيدفعون ثمن حاضرهم ومستقبلهم ليس مسلمو الشرق الأوسط فحسب، بل جميع مسلمي المعمورة. وبالنظر إلى أن الحالة العراقية هي الحالة ـ المفتاح للحروب القادمة فقد رأيت أن أفرد لها مبحثاً خاصاً بها لا يكتفي بعرض خلفية هذا البلد ـ الحالة، بل ويمهد لقراءة هدفها استشراف مستقبل المنطقة.

2 ـ العراق: انقسام فتجزئة.. فعنف

بادئ ذي بدء لا أظن أن المرء في حاجة للتذكير بأهمية بلاد الرافدين[1] الحضارية منذ النشأة وحتى فترة متأخرة؛ كما أن الحديث عن إمكانيات هذا البلد الاقتصادية ليست في حاجة للتذكير أيضاً، والتطرق للمشاكل التي تعاني منها المنطقة، والتي تجعلها في خاتمة المطاف لا تختلف عن غيرها من بلدان المنطقة، لا أظنها هي الأخرى خافية عن المحلل الحصيف! كل هذه الأمور وغيرها تعمدت عدم إثارتها والتحول مباشرة لتاريخ بلاد الرافدين السياسي، خاصة ذلك الشق الذي يذكر بظروف نشأة الدولة الحديثة في بلاد الرافدين، فاستهلال هذا المبحث بظاهرة نشأة الدولة أراه أكثر

= عن 40 مرة كان مقالاً واحداً فقط في كل من مصر والسعودية والجزائر في عام 1987، بينما وصل هذا العدد إلى 10481 في الولايات المتحدة». انظر: **تقرير التنمية الإنسانية العربية**، 62، 2002 . .

(1) إن عراق اليوم يكاد يطابق من حيث المساحة بلاد الرافدين. فهذه الأخيرة هي تلك المنطقة التي تقع بين نهري دجلة والفرات والتي أطلق عليها الإغريق (meso) أي بين، و(potamia) أي النهرين! غير أن حدود العراق المعاصرة لم تحدد في حقيقة الأمر إلا بعد الهدنة مع الدولة العثمانية عام 1918. ففي ظل الحكم العثماني، يقول ويلسن «كانت ولاية بغداد.. تضم قضاء عانة إليها، وكان يمتد أعالي الفرات حتى يصل إلى ما فوق القائم ببضعة أميال. وفيما بين القائم والرقة أبعد بلدة من البلدان التابعة لولاية حلب من جهة الجنوب تقع متصرفية دير الزور التي لم تكن تابعة إلى أية ولاية من الولايات وإنما كانت تابعة إلى استنبول رأساً. وقد تبدلت هذه التقسيمات الإدارية قبيل نشوب الحرب فتوسعت متصرفية الدير توسعاً غير يسير من جهة الجنوب بحيث انضمت إليها عانة» لمزيد من التفاصيل حول حدود العراق الحديث انظر: **الثورة العراقية**، نقله إلى العربية جعفر الخياط، بيروت، دار الرافدين، الطبعة الثانية، 2004، 17.

من ضروري إذ سيسهل على الجميع تتبع المحاجة التي لا تفسر التحول الذي عرفته المنطقة في النصف الأول من القرن العشرين فحسب، بل وتقترح رؤية أكثر حيوية للتغيرات اللاحقة التي مرت بها بلاد الرافدين في مرحلتي التجزئة (1921 - 1990) والإرهاب (1992).

تكاد تتفق العديد من الأعمال العربية وغير العربية على أن العراقيين لم يشكلوا، في نهاية القرن التاسع عشر، شعباً واحداً أو جماعة سياسية واحدة! وهذا الأمر لا يعود إلى وجود أقليات دينية وإثنية متعددة كالأكراد والتركمان والفرس والآشوريين والأرمن والكلدانيين واليهود واليزيديين والصابئة وغيرهم فحسب، ولكنه يعود أيضاً إلى غياب عامل التجانس بين أغلبيته المكونة من العرب، فالعرب، يقول بطاطو، والذين يشكلون أغلبية سكان العراق، ينقسمون، رغم اشتراكهم في الكثير من الخصائص، إلى مجموعة من التكتلات المتمايزة والمخالفة[1]! هذا كما يضيف بطاطو بأن غياب التجانس لم يكن العائق الوحيد الذي ميّز عراق ذلك القرن! فقد عرفت هذه المنطقة عوائق إضافية منها على سبيل المثال التدرج الطبقي، والديني، والمذهبي، فضلاً عن التدرج في المنزلة، فالأغنياء فوق الفقراء، والمسلمون فوق المسيحيين واليهود والصابئة؛ والسنيون فوق الشيعة؛ كما عرف عراق ذلك القرن تدرجاً اثنياً كان الجورجيون والأتراك فيه فوق العرب والأكراد والفرس واليهود. أما فيما يتعلق بالمنزلة فإن المجموعات الاجتماعية المسيطرة قد تكونت من الباشاوات الجورجيين وضباطهم ومن السادة الذين يدعون نسباً نبوياً، ومن رؤساء الطرق الصوفية ومن علية علماء السنة والذين كثيراً ما كانوا ينتمون للسادة ومن كبار التجار، الشلابي[2] هذا وتجدر الإشارة إلى أن التباعد الاجتماعي والنفسي بين الحضر والعشائر لم يكن أقل حدة، فحياة عرب المدينة، يقول بطاطو، تحكمها وإلى حد كبير القوانين الإسلامية والعثمانية؛ أما القوانين التي تنظم حياة العشائر فلم تكن غير عادات عشائرية قديمة ملونة بالإسلام، وفي حين تأثر سكان المدينة السنة بالثقافة التركية، والشيعة بالثقافة الفارسية، فإن العشائر العربية لم تتأثر بأي من الثقافتين[3].

في ظل هذه الوضعية الشائكة فضل العثمانيون طوال فترة حكمهم المنطقة (1534 - 1916) تقسيم البلاد إلى ثلاثة أقاليم: البصرة وبغداد والموصل[4]! ويبدو أن قرار العثمانيين لم يكن بدافع ظروف بلاد الرافدين المحلية فحسب، بل كان بسبب استراتيجية موقع هذه الأخيرة أيضاً. فبحكم وقوع بلاد الرافدين في منطقة تفصل النفوذ العثماني السني عن نفوذ الفرس الشيعي كانت «الحاجة

(1) **The old social classes and the revolutionary movements of Iraq**. Princeton, Princeton University Press, 1978, 13.

(2) Ibid, 9.

(3) Ibid, 13 - 14.

(4) غير أن عبد الكريم رافق يذكر بأن المنطقة كانت مقسمة إلى أربع ولايات هي: ولاية بغداد، وولاية البصرة، وولاية الاحساء، وولاية الموصل! انظر: **العرب والعثمانيون**، دمشق، 1974، 100 - 101 .

العسكرية في الدفاع على الحدود هي التي جعلت السلطان العثماني يعترف بوجود الحكام الأقوياء في العراق، مثل آل الجليلي في الموصل، وحسن باشا وابنه أحمد باشا ومن بعدهما مماليكهما في بغداد والبصرة»[1]. ولكن وبالنظر إلى أن مجال البحث لا يسمح ها هنا بتتبع التغيرات المحلية والإقليمية - الدولية، فإنني رأيت أن أقفز عن عديد الأحداث ذات العلاقة، والتي شكلت مجتمعة تاريخ المنطقة في المرحلة السابقة للقرن العشرين، أي تلك المرحلة التي غابت فيها وحدة البلاد، وأنّوه وفي عجالة بما كانت عليه بلاد الرافدين قبل الاحتلال البريطاني.

إنه، وطوال القرن الثامن عشر، القرن الذي تميز ببداية اهتمام الدول الأوروبية بالأقاليم العربية العثمانية[2]، لم تثر الأراضي العراقية، وحتى نهاية هذا القرن، «فضول» الدول الأوروبية كثيراً. فبعكس بقية دول الهلال الخصيب، يقول هولت، لم تمتلك هذه الأراضي أماكن مسيحية مقدسة تثير النزاع، فضلاً عن أن عدد مسيحيي الأراضي العراقية كان في غاية التواضع الأمر الذي لم يشجع الدول الأوروبية على التدخل ومن ثم فرض الوصاية[3]! مع ذلك يستطرد هولت، سجلت، ومنذ نهاية القرن الثامن عشر، بدايات التأثير الأوروبي، البريطاني تحديداً والمتمثلة في إقامة أحد البريطانيين في مدينة بغداد منذ سنة 1798. إن تعيين هذا الأخير ببغداد منذ ذلك التاريخ والذي لم يكن هدفه سوى مواجهة التهديد الفرنسي في الشرق الأوسط، مهّد لترتيبات إضافية شهدت النور في القرن التاسع عشر؛ فمن بين أهم الترتيبات في هذا التوقيت بالذات تلك المتعلقة بشبكة المواصلات النهرية، والتلغرافية؛ ففي الوقت الذي اقتصرت المساعي البريطانية المتعلقة بالنقل على النقل النهري، (بالخصوص دور عائلة لينش: (Lynch 1861 - 1951)، فإن بريطانيا وبالتنسيق بطبيعة الحال مع الدولة العثمانية توصلت إلى ربط الهند بالعراق عبر وصلة تلغرافية!صحيح أن هذه الخطوط الحديثة التي أنشأها مهندسون بريطانيون لمصلحة العثمانيين، جعلت اتصال استنبول ببغداد تلغرافياً ممكناً[4]، ولكنها كانت، وكما

---

(1) رافق، **العرب والعثمانيون**، 324.

(2) فعلى الرغم من أن توكفيل في كتابه المشهور الديمقراطية الأمريكية يؤكد على مجموعة من القيم أهمها صيانة الحرية والدفاع عنها (الجزء الثاني، ص 721) فإنه هذه الدعوة تغيب كلياً حين يتعلق الأمر بالمشرق، تحديداً بالدولة العثمانية وبالأقاليم العربية؛ ففي هذه الأخيرة «تهتز كل المجتمعات ويتراخى جبروت جميع الأديان وتتلاشى جميع القوميات وتنطفئ جميع الأنوار ويختفي العالم الآسيوي القديم وفي مكانه يرتفع تدريجياً العالم الأوروبي. إن أوروبا أيامنا لا تتصدى لآسيا عن طريق مجرد ركن، مثلما فعلت أوروبا في زمن الحروب الصليبية، إنها تهاجمها من الشمال ومن الجنوب ومن الشرق والغرب ومن جميع الجهات إنها تخترقها وتطوقها وتقهرها. فهل تظنون أن أمة تريد أن تظل أمة عظمى يمكنها أن تشهد مثل هذا المشهد دون أن تشارك فيه؟» وردت في: لورنس، هنري، **المملكة المستحيلة: فرنسا وتكوين العالم العربي الحديث**، ترجمة بشير السباعي، بيروت والقاهرة، مؤسسة الانتشار العربي وسينا للنشر، 1997، 153 - 154.

(3) **Egypt and the fertile crescent 1516- 1922,** Cornell University Press,Ithaca,New York,1966, 252.

(4) Ibid, 253.

سبق التنويه، تخدم غايات بريطانية! كما سعت المملكة المتحدة ومنذ ذلك التاريخ إلى إنشاء سكك حديدية مهمتها ربط الأقاليم العراقية، ولكن ولأسباب يطول شرحها لم ينفذ من هذا المشروع وحتى قيام الحرب العالمية الأولى، إلا 80 ميلاً ربطت بغداد بسامراء.

بناء عليه فإن مولد الدولة العراقية الحديثة ارتبط، ليس كما يذهب إلى ذلك الدكتور العمر بتداعيات الحرب العالمية الأولى[1]، بل بالترتيبات التي اتخذتها بريطانيا في المرحلة السابقة لقيام الحرب والتي يعود بعضها إلى قرابة المائة سنة قبل نشأة الدولة الحديثة! فبفضل هذا التمهيد، وبفضله فقط، فضلاً عن تداعيات الثورة العربية فثورة العشرين، قررت بريطانيا في مرحلة أولى احتلال بلاد الرافدين، وإعادة تنظيمه «توحيده» في مرحلة ثانية. في ظل هذه التغيرات ظهرت المملكة المكونة من الأقاليم المنوه بها[2] في إطار إعادة تنظيم مصالح بريطانيا عام 1921 في منطقة الشرق الأوسط؛ هذا ويذكر سيمون بأن خبراء مؤتمر العراق الذي عقد بمدينة القاهرة في ذات العام، لم يقرروا إقامة دولة جديدة فحسب، بل وقرروا أيضاً جلب ملك من الخارج ليحكمها، فبعد طرد فيصل، ثاني أبناء شريف مكة، من سوريا، قبل هذا الأخير وتحت ضغوطات رفاق الأمس، خاصة (T.E.Lawrence, Sir Kinahan Cornwallis) بحكم بلد جديد[3]. وبصرف النظر عما قيل ويقال حول هذه المسألة، مسألة نشأة الدولة العراقية الحديثة عندئذ، فإن مولدها كان «مفبركاً» إذ لم تراع فيه بريطانيا كثيراً التغيرات السياسية المحلية! وليس هنا مجال الحديث عن التغيرات المحلية السابقة لنشأة الدولة، فالغاية من هذه الوقفة بالدرجة الأولى هي لفهم خلفية القرار البريطاني الخاص بتوحيد البلاد، وتأثيره اللاحق على الدولة العراقية! فالقرار البريطاني في هذه المرحلة لم يكن مقتصراً وكما يعلم الجميع على أقاليم البصرة وبغداد والموصل، فالمخطط البريطاني كان أشمل إذ كان يهدف إلى إعادة بناء منطقة الشرق

---

(1) فاروق صالح، **حول السياسة البريطانية في العراق.1914 - 1921**، دراسة وثائقية، بغداد، مطبعة الإرشاد، 1977، 3؛ هذا وفي الوقت الذي يذهب العديد من الباحثين العراقيين إلى الأخذ برأي الباحثين الغربيين من أن دولة العراق الحديثة كانت مخلوقاً بريطانياً، يذهب البعض الآخر إلى رفض هذا الرأي. ولكن الأمر اللافت للنظر أن هذه الأعمال الأخيرة اكتفى أصحابها برفض هذه الفكرة من غير أن يؤسسوا لفرضيتهم أو أن يدفعوا بقرائن بديلة. انظر على سبيل المثال لا الحصر مقالة عبد الوهاب القصاب «الجيش» في : احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودولياً. بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004؛ ليس هذا فحسب بل إن البعض الآخر، وفي الوقت الذي ينفي صناعة بريطانيا لدولة العراق الحديثة، يقبل بصناعتهم دولة الأردن مثلاً! فهذا الأخير، يقول الدكتور غسان سلامة والذي سبق وأن ألح على أن العراق المعاصر يكون وريثاً طبيعياً «لسلسلة من الأنظمة السياسية التي انبثقت من بلاد الرافدين»، لم يكن «إلا ممراً للذهاب إلى مكان آخر.. وقد زاد بالطين بلة أن مؤسس المملكة نفسه (الأمير عبد الله) كان في الآن معاً طارئاً على البلاد (إذ انتقل إليها من الحجاز في خريف 1920) وما كان يحكمها لولا رغبة البريطانيين في ذلك»!! انظر: **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، 29، 39.

(2) Reeva Spector, **Iraq between the two world wars** ,New York, Columbia University Press,2004, 1.

(3) Ibid. 1.

الأوسط بشكل لا يبرر التدخل في تلك المرحلة فحسب، بل ويؤسس لهيمنة لاحقة! بناء عليه فإن إعادة التنظيم القائمة على إعادة بناء كيان المنطقة السياسي من أعلى سيؤكد، ومنذ البداية، غياب شرعية الأنظمة المزروعة! إن أهمية هذه الاستراتيجية ليس أنها ستوسع الفجوة بين القاعدة والقمة فحسب، بل وستمهد السبيل لاحقاً لقيام دولة إضافية غير شرعية، ولكنها هذه المرة للصهاينة.

مرة أخرى إن المسعى، أو فلنقل المخطط الإنجليزي كان سابقاً لبداية الحرب العالمية الأولى ولاتفاق سايكس - بيكو (Sykes-Picot agreement)[1]! فمنذ سنة 1907، بدا الوجود البريطاني في منطقة آسيا الوسطى ليس فقط مكثفاً، بل ومنذراً بالتوسع على حساب قوى تلك الفترة، روسيا وفرنسا وألمانيا، وبدرجة أقل تركيا! بناء عليه فإنها، وقبل أن تقرر احتلال بلاد الرافدين، أو ما اصطلح على تسميته لاحقاً بالعراق، تعيد وفي ذات السنة أفغانستان إلى حظيرتها؛ وحتى تؤمن أكثر هذا المجال الحيوي تقتسم معظم بلاد فارس مع روسيا[2]! ولكن مقاسمة الروس بلاد فارس معها، فضلاً عن هشاشة الوجود البريطاني في أفغانستان، لم تطمئنا هذه الأخيرة الحريصة على سلامة الخطوط التي تربط شرقي المتوسط بالهند عبر البحر الأحمر وآسيا الصغرى، وبالنظر إلى أن المسالك البحرية، بل والمعابر البحرية أيضاً لهذه المناطق كان جلها تحت سيطرة البحرية البريطانية، فقد كان عليها أن تولي المسالك البرية في الجزيرة العربية وفي بلاد الرافدين اهتماماً أكبر. بناء عليه تقرر في مرحلة أولى لفت نظر شريف مكة، شريك بريطانيا في حربها على تركيا (1916)، إلى أهمية تحرير بلاد الحجاز من سيطرة الأستانة بالنسبة لمشروعه، وفي مرحلة ثانية إلى أهمية ترك ابنه فيصل الجزيرة والانتقال إلى الشمال، الشام فبلاد الرافدين. إن الحاجة لمزيد من التوسع البري في اعتقادي كان دافع بريطانيا الأساسي في تكوين مجموعة من الدول تسهر على مصالحها، وتبرر كما سبق التنويه إنشاء كيان صهيوني[3]! بناء عليه تقرر بريطانيا في مرحلة أولى احتلال إقليم البصرة مباشرة بعد دخول تركيا الحرب، فبغداد والموصل لاحقاً، وهكذا ومنذ دخولها البصرة تشرع الجهات البريطانية المختلفة،

(1) تتفق الوثائق والمصادر التاريخية على أن الحكومتين الفرنسية والبريطانية اتفقتا في السادس عشر من مايو/أيار عام 1916، وهو اتفاق أخفت السلطات البريطانية تفاصيله وبشكل غير مشرف على الشريف حسين، على تقسيم بلاد الرافدين وبلاد الشام بين القوتين العظمتين، فرنسا وبريطانيا، وعلى تدويل الأراضي الفلسطينية! هذا ولم يكتشف أمر هذه الاتفاقية إلا بعد قيام الثورة الروسية عام 1917.

(2) Fromkin, David, A **peace to end all peace.**The fall of the Ottoman Empire and the creation of the modern Middle East. First aol books Edition, 2001, 33.

(3) يقول هولت إن سبب تعاطف السير مارك سايكس مع العرب، وهو استلطاف ظاهري وليس حقيقي، اقتضته المصالح البريطانية التي دفعته إليه دفعاً! فبسبب هذه المصالح لم يتعاطف هذا الأخير مع العرب فحسب، بل ومع الصهاينة أيضاً! فوجهة نظر هذا الأخير الرومانسية للعرب، يسترسل هولت، كانت ردة فعل ضد عرب المشرق المتفرنجين! وموقفه من الصهيونية ودفاعه عنها يفسره عدم ترحيبه برؤية اليهود مندمجين في أوروبا! انظر:
Egypt and the fertile crescent,269.

تحديداً ممثلي الحكومة البريطانية في الهند وفي مصر، في تنفيذ مشروع إقامة دول محلية، وهو مشروع يختلف في التكتيك ولكنه يتفق في المضمون إذ إن مهمته، في الأول وفي الآخر، ضمان مصالح بريطانيا وحمايتها! ففي حين كان يرى بريطانيو الهند أن المصالح البريطانية «تستلزم سيطرتها على الجزيرة العربية والبصرة وبغداد» ذهب بريطانيو مصر إلى ضرورة «الاستيلاء على سوريا والمناطق المقدسة في الجزيرة العربية التي كانت تمثل أقوى الروابط الإسلامية بالدولة العثمانية»(1).

ولكن وقبل المضي في تحليل التحولات ذات العلاقة بنشأة الدولة العراقية الحديثة علينا أن نلفت النظر للمسلمة التالية، وهي أن بلاد الرافدين كانت بالفعل مقسمة إدارياً إلى ثلاثة أقاليم، ولكنها لم تكن مجزأة! والفارق دقيق وفي حاجة لبعض التوضيح! فبمراجعة مستعجلة لحياة الأفراد في بلاد الرافدين ولأهم أنشطتهم يخلص المرء إلى أن إحساس الجميع بالانتماء نفسياً(2) لهذه الأرض كان قوياً. قد يخبو هذا الإحساس، ولظروف متعددة، ويفسح المجال لانتماءات اثنية ودينية ومذهبية وعشائرية تنسي الجميع ولبعض الوقت انتماءهم النفسي لأرض الرافدين، ولكن ولأن هذا الشعور كان حقيقياً فإنه سرعان ما يعود للظهور وبشكل لا يلغي الاختلاف ولكنه يكاد يستوعبه. والسؤال الذي يفرض نفسه هو لماذا هذه الدائرية ومن يعمل على استمرارها؟ من السهل، فيما يتعلق بالشق الثاني، اتهام الآخر، العثمانيون فالبريطانيون فالأمريكان، وتحميله مآسي المنطقة ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، ولكن هذا الحل أثبت فشله وبشكل لا يقبل النقاش! كما أن الاكتفاء بالارتماء في حضن التأويل المقابل أي ذلك الذي يحمل قادة المنطقة كل هذه المآسي لا يخدم بدوره المسألة المثارة. فللقضية، وكما تمّ التنويه على هذا الأمر وتأكيده طوال هذا العمل، وجهان، أحدهما محلي، والآخر خارجي، وهنا أيضاً لا يمكن حصر العامل الداخلي في مكون واحد، بل في مجموعة من المكونات تولى الطرف الثاني انتقاء بعضها وتوظيفها وفق استراتيجية تبعد عنه أصابع الاتهام وتلهي المحليين بالخوض في مشاكل ليست كلها مصطنعة، ولكنها بكل تأكيد عرضية.

بناء على كل ما تقدم فإن المشروع البريطاني لم يكن له من هدف سوى تحويل المنطقة من

(1) العمر، حول السياسة البريطانية في العراق، 18.

(2) إن أهم ما يجمع بين شعب ما ويوحده ليس اللغة والحدود الإقليمية والراية والرئيس/ الملك والقوانين فحسب، بل وأيضاً وجود مخيل جماعي تتولى تكوينه في الزمان وفي المكان مجموعة من الأدبيات التي تتحول مع الوقت إلى أساطير يتقاسمها جميع أفراد الشعب. صحيح أن إسهامات هارون الرشيد والمأمون والمتنبي والجاحظ وغيرهم كثير، في تكوين المخيل لم تقتصر على أبناء الرافدين، إذ شملت بقاعاً أرحب، ولكن شدة تأثير هؤلاء وغيرهم على مخيل أبناء بلاد الرافدين كان أشد إذ إن الأساطير التي نمت وترعرعت حول هؤلاء الأعلام كانت في فضاء جغرافي، أطلقت عليه تسميات مختلفة ولكنه شمل، وبسبب هذا الانتماء النفسي، شمال البلاد ووسطها وجنوبها. ففي الوقت الذي لا يمكن للمرء أن يتجاهل أهمية بغداد عبر العصور، فإنه وبنفس الدرجة تقريباً لا يمكنه الإقلال من شأن البصرة والموصل. بناء عليه فإن الحديث عن الدولة في شكلها الحديث دون التنبيه لهذه الخصوصية هو أمر في غاية الخطورة، فأن لا يشهد العراق مؤسسات حديثة إلا بقدوم البريطانيين، فذلك أمر بالإمكان تفهمه، أما أن يتهم العراقيون بأنهم لا يمتلكون حساً وطنياً فتلك مغالطة استوجبت هذا التنبيه المختصر.

حالة الانقسام إلى حالة التجزئة، وبالنظر إلى أن هذه الظاهرة تمت في إطار توحيد أقاليم بلاد الرافدين الثلاثة لم يتفطن لها الكثير من الباحثين، وقبلهم السياسيين، معتقدين بأن انتقال البلاد من وضع ما قبل الدولة إلى مرحلة الدولة يعود الفضل فيه للملكة المتحدة، غير أن فكرة توحيد البلاد والتي تعكس في الظاهر صدق الإنجليز وبرهم بوعودهم للزعامات العربية التي وقفت إلى جانبهم في حربهم ضد تركيا[1]، لم تكن تخدم سوى استراتيجية الصانع؛ فبريطانيا العارفة بتاريخ المنطقة كانت على دراية بجميع المسائل التي نوّه بها حنا مثلاً، ولكنها تصر مع ذلك على المضي في مشروع توحيد البلاد[2]؛ لماذا؟ بكل تأكيد إن العمل على توحيد المنطقة، حتى وإن صدر عن جهة غير محلية، هو عمل إيجابي ويستوجب التنويه. ولكن تحليل الظاهرة على ضوء النوايا البريطانية سيمكننا من فهم الظاهرة فهماً مغايراً، فقرار نقل المنطقة هكذا فجأة من مرحلة الانقسام من ناحية واستدعاء ملك من الخارج من ناحية أخرى لا يمكن أن يكون قراراً مرتجلاً أو غير مدروس. صحيح أن قرار التوحيد سبقته ترتيبات، ولكنها ترتيبات من نوع خاص إذ إنها تعمدت تفعيل دوائر التوتر، والأدبيات البريطانية لا تخفي في حقيقة الأمر النوايا الحقيقية لمسألة التوحيد، فالمملكة المتحدة تعمدت اقتناء مكونات محلية «محددة» لا تحمل بذور التنافر فحسب، بل وتمتلك من المقومات القادرة على تجزئة المنطقة وعلى تشظيتها وقت الحاجة أيضاً؛ فبعد أن ينوه (Arnold Wilson) وكيل الحاكم الملكي العام في عهد الاحتلال بصعوبة إقامة دولة في العراق تضم الأقاليم الثلاثة[3]، يعود ليعلن فيما بعد بأن ضم الموصل للعراق أمر في غاية الأهمية؛ وهذه الأخيرة لا تعود لإمكانية وجود نفط بالمنطقة[4]، بل تعود لسبب

---

(1) والجدير بالتنويه أن بريطانيا والتي كانت تعد سيناريو لا صلة له بمصالح أصدقائها العرب تفاجئهم من جديد بوعد بلفور الصادر في الثاني من نوفمبر/تشرين الثاني من عام 1917 والذي «قلب رأساً على عقب ما جاء في هذه الاتفاقية من تدويل فلسطين»! انظر: رافق، **العرب والعثمانيون**، 546.

(2) فعلى الرغم من أن تشرشل أبدى، في بادئ الأمر، تحفظاً على توحيد العراق خوفاً من أن يضطهد العرب الأكراد، فإنه انضم فيما بعد إلى (Percy Cox and Gertrude Bell) المتحمسان لفكرة توحيد العراق! انظر:
Catherwood, Christopher, **Churchill's Folly**. How Winston Churchill created modern Iraq.New York, Carrol& Graf publishers, 2004, 136.

(3) يذكر أن أحد المبشرين الأمريكيين لفت نظر (Gertrude Bell) مساعدة ولسون، المتحمسة لفكرة توحيد العراق، إلى استحالة توحيد بلد لا يعرف أهله بعد أبسط معاني الوطنية! وردت في:
Fromkin, **A peace to end all peace**, 451.

(4) نحن لا نقلل في حقيقة الأمر من أهمية النفط، وهذه الأهمية لا تكمن في الجانب الاقتصادي فحسب، بل وفي الجانب الاستراتيجي أيضاً! وهذا ما ذكره تحديداً السير ويلسن في تعليقه على مقترح السير طاونزند، القائد العام في جبهة الكوت، والقاضي بضرورة الاكتفاء بالبصرة وصرف النظر عن بقية الأقاليم. فقد قال ويلسن «بأننا قد نترك البلاد ونخرج منها كلها، لكنني لا أستطيع أن أفهم أن ننسحب فقط من القسم الأهم، أو القسم الذي يبشر بالخير من العراق. فالموصل بلاد ذات إمكانيات عظيمة لما فيها من ترسبات نفطية وفيرة ولاحتوائها على أغنى الموارد الطبيعية في العالم...فماذا سيحدث لو انسحبنا؟ إننا إذا لم نضطلع بالمسؤولية فيه فمن المحتمل أن تتولاها بلاد أخرى»! انظر: **الثورة العراقية**، 39.

أهم وأعمق! فهذا الإقليم، يقول المفوض البريطاني، هو جزء من إقليم كردستان الذي لن يقبل أهله بحاكم عربي[1]. ليس هذا فحسب، بل تتعمد الإدارة البريطانية إضافة عنصر هدام آخر يربك هذه الدولة الفتية ويدفعها دفعاً نحو التوتر المستمر، ويجعلها بالتالي عرضة للتفكك؛ فبالإضافة لمراهنتها على عنصر تنافر سكان المنطقة الاثني، تذهب الإدارة البريطانية إلى أن تنافر أهل المنطقة مذهبياً سيعزز لا محالة من هذا الوضع المأزقي؛ فحسب زعم (ويلسون) لن يقبل مليونا شيعي بحكم أقلية من السنة! والمشكلة أنه لا يمكن تصور شكل من أشكال الحكم لا تشكل السنة أغلبيته[2].

من الطبيعي جداً أن تنتج هذه الاستراتيجية خيبة أمل كبرى لدى سكان بلاد الرافدين الذين تجمعهم، وكما سبق التنويه، ذكرى مشتركة قادرة على توحيد البلاد[3]. بناء عليه، وبسبب خيبة الأمل هذه، فضلاً بطبيعة الحال عن تضارب المصالح وتقاطعها اندلعت ثورة 1920. بكل تأكيد ما كان البريطانيون يقبلون بفكرة قيام سكان المنطقة بالثورة ضدهم خاصة بعد أن أبلغ ويلسون مجلس الوزراء في بداية عام 1920 بأنه لا توجد رغبة حقيقية في بلاد الرافدين في قيام حكومة عربية، إذ إن العرب يفضلون الحكم البريطاني[4]! ولكن، وبعد اندلاع الثورة لم يكن أمام المفوض البريطاني من حل سوى اللجوء إلى اتهام سكان المنطقة بالفوضى والتعصب، فضلاً عن اتهامه أغلبيتهم بفقدانهم للحس الوطني[5]! فرجال القبائل يستطرد المفوض البريطاني كانوا مبغضين

(1) غير أن بعض الدراسات الحديثة تذهب إلى أنه وفي الوقت الذي أعربت أغلبية الأكراد، بما في ذلك المسيحيون وأهل سنجار، «عن عدم رغبتهم في تولي حاكم عربي شؤونهم» فإن الملاكين «هم فقط الذين يؤيدون الحكم العربي». لمزيد من التفاصيل انظر: جاسم يونس الحريري «الوحدة الوطنية» في: **احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليمياً ودولياً**، 635.

(2) Fromkin, 450.

(3) بكل تأكيد إن عناصر التجزئة موجودة في بلاد الرافدين وبريطانيا لم تجلبها، باستثناء الآشوريين، من الخارج؛ ولكن الأمر الأكيد أنه وبفضل التعايش الاجتماعي الديني والطائفي الذي عرفته بلاد الرافدين طوال الحكم العثماني، فإن الدولة العثمانية لم تلتفت إلى عوامل التجزئة مكتفية، فيما يتعلق ببلاد الرافدين، بنصرة السنة على الشيعة ولأسباب غير خافية؛ بناء عليه ففي ظل الحكم العثماني عرفت البلاد انقساماً إدارياً ولم تشهد تجزئة؛ صحيح أنه وفي داخل المدينة الواحدة يوجد انفصال بين السكان، ولكنه انفصال اقتضته ظروف النشأة الأولى حيث تركز الأهالي من مسلمين ومسيحيين ويهود حول المساجد والكنائس والكنيس. وبفعل اشتراك الأهالي في المدن خاصة في أعمال تستدعي التعاون لم تسجل كتب التاريخ تنافراً حقيقياً بين الأديان والطوائف طوال الحكم العثماني؛ ولكن وما أن دخلت بريطانيا المنطقة، وبفضل الاستراتيجية المنوه بها، لم تعد تقبل بما كانت الدولة العثمانية تقبل به في السابق، أي الولاء فقط، بل كانت ترغب في أكثر من ذلك! كانت تريد وضع استراتيجية تؤكد هيمنتها بطبيعة الحال، ولكن وحتى تجعل هذه الهيمنة طويلة المدى كان عليها أن تنشط مكونات التجزئة الخاملة.

(4) Fromkin, A Peace to end all peace, 453.

(5) إن غياب الحس الوطني عند تأسيس الدولة في العراق، يذهب سيمون، كان قد استمر حتى بعد حصول العراق على استقلاله عام 1932؛ فقد ذكر بأنه وفي عام 1933 أبدى فيصل شدة انزعاجه من غياب الانتماء الوطني؛=

لجميع أشكال الحكم[1]! ولكن التقرير تضمن عوامل أخرى تشير لأسباب غير الأسباب المنوه ببعضها! فقد قدم هذا الأخير قائمة تضمنت قرابة الثلاثة عشر سبباً لقيام الثورة مشدداً بالدرجة الأولى على تورط أنصار الملك فيصل وكمال تركيا الذين دعمتهم بعض شركات النفط الأمريكية[2]، وتورط الولايات المتحدة وفق برقية ويلسون الأولى شملت، بالإضافة لبعض شركات النفط، «قنصل الولايات المتحدة وغيره من المواطنين الأمريكيين الذين أخذوا على عاتقهم.. أن ينقلوا للمتطرفين مفصلاً كل ما يرد في الصحافة الإنكليزية من الأنباء التي ليست في صالح السياسة المحلية والسياسة الخارجية لحكومة صاحب الجلالة»[3].

ليس من مهام هذا المبحث إعادة كتابة تاريخ العراق لفترة ما بين الحربين! فمهمة بهذا الحجم، والتي تصدى لها العديد من الباحثين المحليين والأجانب، يعجز هذا المبحث عن الإيفاء بها! فالغاية من التنويه تحديداً بمسألة نشأة دولة العراق هي من أجل لفت النظر للدور الإنجليزي في إقامة العديد من دول منطقة الشرق الأوسط وفق مخطط طويل المدى؛ وهذا المخطط لم يكن مقتصراً على العراق فحسب، بل وشمل جميع بلدان المنطقة، خاصة تلك التي شهدت النور بعد الحربين العالميتين؛ ولا أظن أنني في حاجة للتذكير أو التأكيد على أنه لا مكان للاستثناء في منطقة الشرق الأوسط! فالبريطانيون لم يكتفوا طوال العشرينيات من القرن الماضي بتنصيب ملك من خارج المنطقة، ولا بالانحياز لهذا الجانب الاثني/ المذهبي أو ذاك، بل تعمدوا تسخير قوى هذه الدولة الفتية لخدمة مصالحها. بناء عليه لم يكتفوا بدعم قوى بديلة ومنافسة للأشراف الذين لا يثقون فيهم فحسب، بل ومولوا عمليات دخول بعض ملاك الأرض من الشيعة، غير المحببة للبريطانيين، البرلمان، فضلاً عن منح بعض الشيوخ المناصب الإدارية والأراضي[4].

والمرء لا يمكنه في حقيقة الأمر تجاهل النجاحات البريطانية في المنطقة! وسر توفيق هذه الأخيرة أنها تبنت استراتيجية، مرحلية ولكنها تلتقي وتطلعات معظم قادة بلاد الشرق الأوسط، أي استلام السلطة بعد التخلص من دولة بني عثمان المستبدة[5]! وحتى تضمن بريطانيا نجاح هذا النوع

= ففي العراق يقول هذا الأخير لا وجود لشعب عراقي بل مجموعات غير متخيلة من التجمعات البشرية، مجردة من أي مثال وطني.وردت في كل من:

Reeva, **Iraq**, 3; Batatu, **The old social classes**, 25-26.

(1) Fromkin, **A peace to end all peace**, 453.

(2) Ibid, 453.

(3) العطية، غسان، **العراق. نشأة الدولة**: 1908 ـ 1921، لندن، دار الكلام، 1988، 457 ـ 458.

(4) Simon, **Iraq**, 4-5.

(5) إذا صدقنا ما ذكره ويلسن، وكيل الحاكم الملكي في عهد الاحتلال البريطاني، فإن فكرة الاستقلال والتخلص بالتالي من سلطان بني عثمان كانت فكرة بريطانية؛ ولكن الأمر اللافت للانتباه أنه حين تشبث أبناء المنطقة بهذا المطلب عوقبوا وسجنوا.. ففي الحديث الذي دار بين السيد علوان الياسري والكابتن مان قال الأول «لقد عرضتم =

من الشراكة تدعم فكرة استبدال خليفة عثماني بآخر عربي[1]، قرشي ومن نسل الرسول تحديداً. إن الحرص على هذا المبدأ كان يخدم أكثر من غرض؛ ففي الوقت الذي كان يتعمد تجاهل قوى البلاد المحلية، فإنه لم يلق، وبسبب مكانة السلالة النبوية في المنطقة، معارضة حقيقية! ولكن هذه الاستراتيجية لم تكن، وكما سبقت الإشارة، محددة فحسب، بل ومرتبطة بظرف محدد أيضاً. وبصرف النظر عن كل ما قيل وما يمكن أن يقال عن علاقة الشريف حسين بمكماهون وبأسباب فشل هذا المشروع «الثورة العربية»[2]، فإنه لم يدر بخلد بريطانيا ولو للحظة واحدة المضي في هذا

= علينا الاستقلال، ونحن لم نطالب به مطلقاً، ولم نحلم بمثل هذا حتى وضعتم هذه الفكرة في رؤوسنا. وكنا منذ مئات السنين نعيش في حالة بعيدة عن الاستقلال كل البعد الذي يمكن تصوره، والآن جئنا نطالب به فحبستمونا».. وطبيعي أن لا تقبل بريطانيا بمطالب أبناء المنطقة إذ إن تقديم الاستقلال يقول ويلسن أو الوعد به «لا ينطوي على واجبات ملازمة.. وإنما يفيد ضمناً استقلال العشائر والاحتفاظ للشيوخ في المستقبل بسلطة تكاد تكون مطلقة يستخدمونها ببراعة في التحكم بأرواح وممتلكات أفراد القبائل الذي يتحتم عليهم الارتباط بالأرض مثل الأرقاء الإقطاعيين في عهد الدولة الرومانية، ونادراً ما يستطيعون تحويل ولائهم من دون أن يفقدوا كل ما يعتبرونه عزيزاً عليهم في الحياة مثل امتلاك الأرض وعلاقاتهم العائلية ووضعهم العشائري وكان يعني بالنسبة لهم كل ذلك وأكثر مما تعنيه الوطنية بالنسبة للأوروبي الاعتيادي»... انظر: **الثورة العراقية**، 134 ـ 135.

(1) لم تكن بريطانيا في حقيقة الأمر تفكر مجرد التفكير في إنشاء خلافة عربية؛ فهذه الأخيرة وفي ظل انحسار نفوذ دولة بني عثمان، كان في مقدورها، خاصة أن شريف مكة يمتلك من المقومات التي لا تتوفر في غيره؛ فبالإضافة إلى أنه من نسل الرسول، فإن موطنه كان مكة أشرف بقاع الأرض بالنسبة للمسلمين. ولكن لما كان هدف بريطانيا إنشاء دول قطرية تستجيب أكثر لاستراتيجيتها، فإنها لم تكتف بتأييد آل سعود، بل قامت بإخراج الشريف حسين من مكة و«نفيه» إلى جزيرة قبرص.

(2) إن مسألة فشل هذه الثورة، فضلاً عن فشل المشروع القومي الذي راهنت عليه بريطانيا حين أنشأت بعض دول الشرق الأوسط كانت قد حظيت باهتمام العديد من الدارسين العرب وغير العرب؛ وعلى الرغم من أن الوثائق الغربية تشدد على بساطة المحليين وسذاجة تفكيرهم، فإن الأعمال الغربية المعاصرة ما انفكت تحمل هؤلاء فشل المشروعين! وتحامل الأعمال الغربية على العرب، عرب الشرق الأوسط، لا علاقة له بأحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول فالمتمعن في أعمال العديد من الأكاديميين الأمريكيين، أو العاملين في المؤسسات الأمريكية (Elie Kedourie، و Vatikiotis P J والصادرة فترة الحرب الباردة، ومقارنتها بأعمال أكاديميين أمريكيين صدرت في التسعينيات (Karsh Efraim, Karsh Inari& Kramer,Martin)، يخلص إلى أن وجهة النظر حول فشل الثورة العربية وفشل مشروع القومية العربية، واحدة. فعلى الرغم من أن الإمبريالية الأوروبية، تقول هذه الأعمال كانت كلها خيراً ولم تشكل خطراً حقيقياً على الإمبريالية العثمانية أو العربية، فإن فشل القومية العربية فترة الحرب كان نتيجة ازدواجية الزعماء المحليين الذين أرادوا، ومن أجل إرضاء طموحاتهم، ضرب القوى الأوروبية ببعضها البعض... ليس هذا فحسب، بل تذهب هذه الأعمال إلى أبعد من ذلك حين تصف الحركة القومية العربية بأنها حركة فاشلة مقارنة بالحركة القومية الصهيونية! لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع للأعمال التالية:

Kedourie,Elie, **Chatman house version and other middle eastern essays**, London,1970;Vatikiotis,PJ, **the history of modern Egypt**, Baltimore,1992;Kramer,Martin, **Arab Awakening and Islamic revival**, New Jersey,1996;Karsh,Efraim, Karish,Inari, **Empires of the sand: the struggle for mastery in the middle east**, 1789-1923, Cambridge, 1999.

المشروع/ الشراكة حتى النهاية! فسيطرة فيصل على سبيل المثال على دمشق عام 1918 لم تكن غاية في ذاتها، فهذا الأخير كان يسعى إلى تحقيق دولة عربية كبرى مستقلة تشمل الهلال الخصيب والجزيرة العربية! ولكن بريطانيا، والتي سبق وأن أبرمت اتفاقاً مع فرنسا (اتفاقية سايكس ـ بيكو 1916) يقضي باقتسام بلاد الشام والرافدين بين القوتين، ما كانت لتسمح لمشاريع فيصل أو غيره أن ترى النور، لذلك فإن المرء يلاحظ أنه وفي الوقت الذي كانت بريطانيا تعمل على دعم الثورة العربية في الشام وفي بلاد الحجاز، كانت تتولى مراقبة بلاد الرافدين وتمنع السعوديين من دخول البصرة، متعمدة في مرحلة أولى القيام باحتلال البلاد، ورفض أي نوع شراكة مع سكانها! وحين تقرر منح البلاد حريتها[1] مباشرة بعد ثورة 1920، لا تكتفي باستجلاب ملك من الخارج، بل وتتعمد تسليمها لواجهة وطنية[2] لا علاقة لها برجال الثورة، بل برجال تكاد تقتصر مهامهم على امتصاص نقمة الجماهير، أو على الأقل تأجيلها. إنه وفي ظل هذه المرحلة الأخيرة وضمن سيناريو متجدد وغير جامد، شرعت بريطانيا في بناء ما اصطلح على تسميته بدولة العراق الحديث.

حين قررت بريطانيا تأسيس دولة حديثة في بلاد الرافدين حرصت على أمرين: الأول أن يكون النظام ملكياً، أما الأمر الثاني فله صلة بملك البلاد الذي يجب أن يكون غير عراقي؛ وأن يكون النظام ملكيا فذلك أمر لا أظن أننا في حاجة للتوقف عنده وتفسيره، أما أن تحرص بريطانيا على استبعاد أبناء الرافدين فهو أمر يحتاج لبعض التأمل! فعلى الرغم من أن العديد من وجوه المنطقة كانوا قد تعاونوا فترة الاحتلال مع البريطانيين، فإن المملكة المتحدة تتجاهلهم وتأتي بملك من الخارج! ورفض مبدأ تسليم السلطة لأحد العراقيين لا يعود لافتقار المنطقة لقيادات محلية قادرة على تسيير البلاد، كما أن رفضها لتعيين ملك محلي لا يعود لرفض هؤلاء التعاون مع الوجود البريطاني، فنحن نعلم مثلاً بأن عبد

---

(1) لم تكن بريطانيا تفكر حقيقة في منح العراق حريته ولسبب بسيط ورد على لسان حكومة الهند؛ فقد ذكرت هذه الأخيرة، واعتماداً على ما ورد في برقيات ويلسون، بأنه «يجب علينا أن نعرف أننا لا نخوض في العراق معركة دستورية بشأن مستقبل الحكومة في البلاد، بل نخوض معركة من أجل الحضارة ذاتها في الشرق الأوسط». بناء عليه فإن «الوسيلة الوحيدة التي نستطيع أن نقارع بها غلاة المتطرفين هي الحصول على تأييد القوميين الموالين للإنكليز وهؤلاء يجب أن ينتظموا تحت زعامة رئيس واحد (مضيفة بأنه) يوجد رئيسان محتملان هما فيصل والسيد طالب... ويجوز إدخال كلا الجوادين في الحلبة بجعل السيد طالب حاكماً للبصرة وفيصل ملكاً عربياً في بغداد»، انظر: العطية، **العراق**، 459.

(2) إنه وبسبب فشل بريطانيا في إدارة البلاد إدارة مباشرة تذكر الآنسة بيل بأن تسليم العراق «من عهدة الحكم البريطاني إلى عهدة الحكم الوطني بطريقة سلمية..يمكن أن يستفاد من كثير مما كنا فعلناه من قبل». والجدير بالتنويه أن مس بيل الحريصة على توحيد البلاد من ناحية، وعلى تحويل العهدة من المحتل إلى الوطنيين من ناحية أخرى تشدد، وفي ذات الرسالة، على ضرورة إهمال التعليم! فأنا، تقول الآنسة بيل «لا أهتم كثيراً بشؤون التعليم الذي تجدني دائمة الشك والريبة في جدواه». انظر: **العراق في رسائل المس بيل**، ترجمه وعلق عليه جعفر الخياط، بيروت، الدار العربية للموسوعات، 2003، 190 ـ 191.

الرحمن النقيب، نقيب أشراف بغداد، كان قد تولى تشكيل أول حكومة بعد الحرب! ولكن حين تقرر بريطانيا إقامة نظام ملكي في بلاد الرافدين تستبعده! والأسماء المحلية التي كان من الممكن أن تتولى ملك البلاد كثيرة ولا يمكن حصرها في مدينة واحدة أو في إقليم واحد، ففي البصرة كان طالب النقيب؛ وفي الموصل كان هادي باشا العمري.

إن السبب الرئيسي، في اعتقادي بطبيعة الحال، والذي حال دون تعيين أحد وجوه المنطقة ملكاً، يعود لعلاقة هؤلاء الوجدانية والثقافية والسياسية أيضاً بالدولة العثمانية، فحرص بريطانيا على إنهاء التأثير العثماني في المنطقة، فضلاً عن حرصها على تفعيل النزاع العرقي بين الأتراك والعرب حقق نجاحات لا يمكننا تجاهلها؛ ولكن تأجج الاختلاف بين العثمانيين والعرب لم يكن أحادياً بل كان متعدداً بناء عليه فإنه لا يمكننا تحميل بريطانيا بمفردها تأجيج الفتنة واستمرارها؛ فطموح قيادات المنطقة وتدني وعي أغلبية الأهالي[1]، فضلاً عن سياسة الدولة العثمانية التي أقل ما توصف به أنها متخلفة ساهمت كلها في تفاقم الوضع.. ولكن وعلى الرغم مما قيل حول محورية الدور العثماني السلبي، فإن الأمر الأكيد أن الجوانب الإيجابية لم تكن قليلة من ذلك أن ذكرى الجوانب السلبية لم تلغ من مخيل سكان المنطقة، حتى بعد سنوات عديدة من الاستبداد، ليس فقط حصانة المنطقة ومناعتها بل والأهم من ذلك إمكانية قيام شراكة بين الأتراك والعرب؛ فظهور جمعية تركيا الفتاة (1889) على سبيل المثال، والتي كانت تدعو للإطاحة بالسلطان، لم تقتصر عضويتها على العنصر التركي، بل شملت ألباناً وعرباً، بالإضافة للأتراك بطبيعة الحال[2].

غير أن الشراكة التركية ـ العربية ستتوقف عند هذا الحد؛ فحين فشلت هذه الجمعية في الإطاحة بالسلطان اضطر العديد من أعضائها للهروب إلى أوروبا حيث أسسوا جمعية الاتحاد والترقي، وبقيام هذه الأخيرة (1908 ـ 1909) والتي نجحت في الإطاحة بالسلطان عبد الحميد الثاني عرفت العلاقات العربية التركية منعرجاً خطيراً يسر في مرحلة لاحقة مهمة الصانع البريطاني! فتبني «أفراد هذه الجمعية في الحكم القومية الطورانية المتزمتة التي تنكرت للأخوة الإسلامية وعادت إلى الجذور الوثنية

(1) فبعد احتلال العراق ردد العديد من أبناء العراق اصطلاح ديموقراطية؛ غير أن أغلبية هؤلاء، يقول القيسي، مترجم كتاب العراق، رددوا هذا اللفظ «ببغائياً دون فهم أو إدراك. ومصداقاً لهذا القول روي أن السيد عبد الرحمن النقيب رئيس الحكومة المؤقتة في العراق سأل أحد المزارعين من شيوخ العشائر عن رأيه في نشر الديموقراطية في العراق، فأجابه الشيخ أنه لا يدري ما هي الديموقراطية، ولكن الإنكليز سألونا أن نزرع البامية فزرعناها، وأرادونا أن نزرع الطماطم فزرعناها، فإذا كانوا يريدونا منا أن نزرع الديموقراطية فلا مانع من زرعها ونشرها». انظر: أديث، وفرانسيس بينروز، **العراق**. دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية .1915 ـ 1975، الجزء الأول، ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي، بيروت، الدار العربية للموسوعات، 1989، 26 ـ 27؛ هذا وبالنظر إلى أن مؤلفي العراق كانا معاصرين لعديد الأحداث التي شهدها العراق قبل ثورة 14 يوليو/تموز وبعدها، فضلاً عن أن روايتهما للأحداث تتسم إلى حد كبير بالموضوعية، فقدر رأيت الاعتماد على مؤلفهما كثيراً في هذا المبحث!

(2) رافق، **العرب والعثمانيون**، 383.

للأتراك، وذلك بعد فترة قصيرة من إعلانهم احترام القوميات ضمن الإطار العثماني، ألب ضدهم مختلف القوميات، وخاصة العرب الذين أعلنوا الثورة عليهم في 1916»[1]. كما أن حرص الأتراك في هذه المرحلة على فرض اللغة التركية على العرب ضاعف لا محالة من حالة النفور التي ساعدت على تعميقها بعض الأعمال العربية السابقة لظهور جمعيتي تركيا الفتاة والاتحاد والترقي. وبصرف النظر عن قوة تأثير الغرب الليبرالي (الفرنسي والبريطاني) على بعض مثقفي المنطقة من المسيحيين العرب، وكما تصر على ذلك الأعمال الغربية الكلاسيكية ومن تقل عنها، فإن الأمر الأكيد أن مثقفين مسلمين، وإن لم يخفوا تعاطفهم مع الدولة العثمانية، فإنهم كانوا في ذات الوقت شديدي الحرص على التذكير بتفوق اللغة العربية على اللغة التركية. فعلى الرغم من أن تعليم عبد الرحمن الكواكبي (1849 - 1903)، على سبيل المثال، كان عربياً وعثمانياً وأنه من أصل كردي، فإنه كان كثير التنويه بتفوق الثقافة العربية[2] ومن دعاة تجديد الإسلام في ظل خلافة عربية . فتحرير الإسلام يستدعي تحويل ميزان القوة داخل الأمة من الأتراك إلى العرب! فالعرب وحدهم، يسترسل الكواكبي، يستطيعون إنقاذ الإسلام من تدهوره بسبب موقع الجزيرة العربية في الأمة وموقع اللغة العربية في الفكر الإسلامي[3].

كل هذا صحيح وأثّر لا محالة ليس فقط في تدهور العلاقة بين الطرفين، بل وفي دخولهما في حرب (الثورة العربية)، ولكن الدعوة للاستقلال وإنهاء الاستبداد العثماني عن طريق القوة ما كانا ليتحققا لولا جهود بريطانيا السياسية والعسكرية! دعنا من هذه الجزئية الأخيرة، ولنلقي مزيداً من الضوء حول بعض القادة المحليين؛ صحيح أنه وبوصول الطورانيين للسلطة بدأ العديد من العسكريين العراقيين ومن رجال الأدب في إعادة النظر في مسألة الولاء للدولة العثمانية، ولكن إعادة النظر لا تعني القطيعة؛ فعلى الرغم من أن العديد من العراقيين كانوا قد انسحبوا من جمعية الاتحاد والترقي، بعد أن تأكد عندهم تفضيل هؤلاء ليس فقط للثقافة التركية بل وللعنصر التركي على غيره من القوميات، أقول حتى بعد أن تأكد لدى هؤلاء هذا الشعور، فإنهم يؤسسون حزب الحرية والائتلاف الليبرالي عام 1911 الذي دعا أعضاؤه إلى المساواة بين جميع رعايا الدولة العثمانية[4]. وبعودة بعض العسكريين إلى بلاد الرافدين شهدت مناطق عديدة قيام فروع، أو أحزاب تحمل الاسم نفسه؛ ففي البصرة مثلاً أنشأ طالب النقيب المنوه به سابقاً جماعة، وليس حزباً، حملت المسمى نفسه! وبفضل انخراط العديد من

---

(1) رافق، العرب والعثمانيون، 384.

(2) وفقاً لما يذكره رودنسون لم يكن تفوق العرب على الأتراك ثقافياً فحسب، بل وعرقياً أيضاً! وهذه الفكرة، يسترسل رودنسون، استمدها من الشاعر الإنجليزي (W.S.Blunt: 1840-1922) المؤيد جداً لاستقلال مصر والعرب. لمزيد من التفاصيل انظر:

Marxism et monde musulman, Paris, Editions du Seuil, 1972, 591.

(3) وردت في كتاب حوراني:

Arabic thought, the liberal age 1798-1939, Oxford, Oxford University Press, 1970, 271-272.

(4) Simon. **Iraq between the two world wars**, 26.

القانونيين والتجار وبعض صغار ملاك الأرض وضباط عسكريين، حقق هذا التجمع توسعاً في الجنوب أهله لإرسال سبعة ممثلين لحضور دورة البرلمان العثماني لسنة 1913[1]! صحيح أن هذه الدورة، يقول سيمون، لم تنعقد، ولكن الدولة العثمانية التي فوجئت بحجم هذا التجمع، قررت الدخول في حوار مع المحليين حول مسائل الإصلاح. والجدير بالملاحظة أنه وحتى بعد أن ألح طالب النقيب، والذي أمر بحل تجمع الحرية والائتلاف وتأسيس الجمعية الإصلاحية، على ضرورة الشروع في الإصلاحات، كتعيين وال من أصل عراقي واعتبار اللغة العربية لغة العلم والقضاء والإدارة، فإن المطالب هذه لم تكن دعوة للتحرر من قيود السلطات العثمانية، بل كانت دعوة للإصلاح تتم بالتعاون مع السلطات العثمانية[2]. وموجة الإصلاح هذه عرفتها مدن وأقاليم غير جنوب بلاد الرافدين؛ ففي بغداد مثلاً، وبالإضافة لمطالب جمعية الإصلاح التي تأسست عام 1912 في هذه المدينة، صدرت جريدة بيان النهرين التي هاجمت سياسة الاتحاد والترقي المعادية للعرب . وبصرف النظر عن استهجان هذه الجريدة، فضلاً عن استهجان غيرها من الجمعيات (كجمعية العهد التي تأسست في أكتوبر 1913) والقيادات القومية (كساطع الحصري 1882 ـ 1968) للسياسة التركية، فإن الجميع وباستثناءات بسيطة، كان يفضل الإخاء العربي العثماني، والملك/ الحكم العربي التركي[3].

إن الشواهد ذات العلاقة والتي تؤكد حرص العديد من القادة المدنيين والعسكريين والمثقفين «العراقيين» في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى على استمرار ولاء الأقاليم العربية للدولة العثمانية كثيرة ومتعددة، وما التنويه ببعضها في هذا السياق إلا لتوضيح الأمر التالي؛ فاستبداد الدولة العثمانية، وحرص العديد من القيادات المحلية على الاستقلال وإدارة البلاد، فضلاً عن تنامي الشعور القومي، كانت لا محالة كفيلة بتحريك أبناء المنطقة ضد الأتراك! ونفور قيادات المنطقة من الوجود العثماني، وللأسباب المنوه ببعضها، هو أمر حقيقي ولم يكن في حقيقة الأمر من صنع الإدارة البريطانية! ولكن وبالنظر إلى أن طموح بريطانيا كان يهدف إلى إحداث قطيعة حقيقية ونهائية بين العرب والأتراك فإنها لم تترك فرصة تعمق هذا النفور إلا واستغلتها؛ بناء عليه فإنه من الطبيعي جداً أن تستبعد، حين تقرر منح المنطقة استقلالها، فكرة تنصيب زعيم محلي حتى ولو كان ولاؤه للدولة العثمانية شكليا! كما أن حرص بريطانيا على استبعاد المحليين تجلى في إطار الجهاز الإداري؛ ففي الوقت الذي بلغ عدد كبار موظفي الإدارة المدنية في أواسط العشرينات 534 موظفا فإن عدد الوطنيين لم يتجاوز 7[4].

(1) Ibid, 26-27.

(2) Ibid,27.

(3) Ibid, 27-28.

(4) منيف، عبد الرحمن، **العراق، هوامش من التاريخ والمقاومة**، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، الطبعة الثانية، 2004، 83؛ هذا وتجدر الإشارة إلى أن مدن وأقاليم بلاد الرافدين لم تكن طوال الحكم العثماني مدناً خاملة؛ ففي دراسة اعتمدت فيها دينا خوري على الدفاتر العثمانية بينت كيف أن اقتصاد مدينتي=

بالإضافة إلى ذلك إن بريطانيا التي كانت على دراية، بفضل الدراسات التي أعدها رحالة القرن التاسع عشر ورجال المخابرات في بداية القرن العشرين(1)، بكل صغيرة وكبيرة ما كانت لتقبل بأحد الحلين اللذين كانا سيحققان للمنطقة استقراراً ورفاهاً غير مسبوقين سواء في ظل الدولة القطرية، أو في ظل الدولة/ الإقليم الفيدرالي؛ فالتغيرات المحلية والتي أكدتها ثورة العشرين حيث وقف البلد بأقاليمه الثلاثة صفاً واحداً ضد المحتل البريطاني أكدت وبما لا يدعو مجالاً للشك نمو الحس الوطني عند هؤلاء وقدرتهم على إدارة البلاد إذا ما تركت لأبنائها؛ ولكن ولأن الاستراتيجي البريطاني كان يرى غير ذلك، يسارع بتنصيب فيصل في شهر أغسطس/آب عام 1921 ملكاً دستورياً لبلد كان الوضع الدستوري فيه «غامضاً بشكل فريد، فكانت عناصره تتكون من السيادة التركية التي ما تزال موجودة ولكنها خفية، ومن انتداب مقبول من بريطانيا ومرفوض من العراقيين، ولكنه لم يصدق عليه بعد، وملكية دستورية ولكن دون ما دستور، ومن معاهدة مزمع على عقدها مع بريطانيا ولكن لا معاهدة لحد الآن»(2).

أما الحل الثاني والأكثر خطورة فله صلة بإمكانية عودة قوة إمبراطورية في الشرق الأوسط تكون الشراكة بين العروبة والإسلام أهم خصائصها/ركائزها. ومن الطبيعي، وكما سبق التنويه، أن لا تقبل بريطانيا بهذا الحل أو ذاك؛ فنجاح هذا الاختيار أو ذاك قادر على إحداث تغيير في خارطة المنطقة وبشكل مغاير عن المخطط البريطاني؛ فهذا الأخير كان يهدف إلى تحقيق معادلة تكون الشراكة المحلية فيها بالكاد موجودة؛ ففي الوقت الذي نجحت في انتزاع بلاد الرافدين من الأتراك، فإنها تصر على إبعاد جميع المنافسين من أوروبيين وأمريكان من المنطقة، مكتفية في ذات الوقت بالتلويح

= الموصل والبصرة في القرن السادس عشر لم يكن اقتصاداً طفيلياً كما درجت الأعمال التقليدية على وصفه، بل كان اقتصاداً مستمداً من إنتاج العراق الزراعي والحيواني والصناعي بطبيعة الحال ؛ إنه وبفضل هذا النشاط الذي تسبب في ظهور طبقة تجارية وكتبة (البيروقراطية) أصبح من الممكن الحديث عن أفكار سياسية!! لمزيد من التفاصيل انظر:

Merchants and trade in early modern Iraq.1991.

(1) بالنظر لأهمية الآنسة جرترود بيل في تاريخ العراق الحديث رأيت التنويه ببعض ما قامت به من نشاط «استخباراتي» قبل استقرارها في بلاد الرافدين والمساهمة في إدارته؛ يقول جعفر الخياط بأن الآنسة بيل وبعد أن «نالت شهادة التفوق في التاريخ سنة 1887 استهوتها اللغة العربية فتعلمت شيئاً من مبادئ قواعدها.. وقد شجعها هذا التحصيل المبكر على زيارة إيران..وفي سنة 1899 جردت نفسها للرحلات الواسعة على صهوة جوادها أو على ظهور الإبل في حواضر البلدان العربية وبواديها ..وقد شوهدت في حيفا بفلسطين عام 1900 وهي تتلقى دروسها في العربية على يدي شيخين من شيوخ تلك المدينة، ثم تجولت بعد ذلك في أنحاء سوريا..وتجلى نشاطها المشبوه في العراق سنة 1909 حين أخذت تمسح بلادنا مسحاً من الشمال إلى الجنوب، فكانت في سنجار تجتمع في خيمتها بشيوخ البلدة وتدون المعلومات المكلفة بجمعها..» انظر: **العراق في رسائل المس بيل**، 13 ـ 14.

(2) بينروز، **العراق**، الجزء الأول، 107.

بإمكانية حصول المحليين على بعض الفتات إذاً ما طالبوا به بطبيعة الحال[1]! بناء عليه فإنه من الطبيعي أن لا تفكر بريطانيا مجرد التفكير في دعم أي نوع من أنواع الشراكة العربية ـ الإسلامية! وهكذا وفي إطار سياسة «فرق تسد» ظهرت الدول الوطنية في المنطقة، وكان من الطبيعي، باستثناء القوى الحية المغلوبة على أمرها وعرب فلسطين، أن تضاعف بريطانيا من منغصات هذه الدول ومنذ النشأة ببعث كيان «إسرائيل» وظيفته الأساسية المحافظة على استمرار التوتر.

هذا ولعله من المفيد التذكير، وفي سياق الحديث عن أهمية الشراكة العربية الإسلامية في ظهور قوى سياسية كبرى في المنطقة، بأن هزيمة الإمارات الصليبية في العصور الوسطى ما كان ليتحقق لولا تفاعل عنصري العروبة والإسلام! بناء عليه، فإنه ومهما حاول البعض التقليل من شأن الدولة العثمانية واتهامها بتهم ليست كلها باطلة بطبيعة الحال، فإن تحييدها في كل ما يتعلق بالشرق الأوسط تسبب في مشاكل لا تزال المنطقة تعاني منها الكثير؛ فمرض الدولة العثمانية وسقوطها فيما بعد تسببا فيما تسببا في ظهور دول وطنية في المنطقة، ولكنها دول من نوع خاص؛ دول مشوشة الذاكرة! هذا كما لوحظ على هذه الدول أنها حملت معها، ومنذ البداية، فيروسات الرجل المريض! فهذه الدول الأطراف، والتي رفضت قياداتها تبني دعوات الإصلاح التي دعا إليها مثقفو المنطقة من العرب ومن غير العرب، ورجالات الإصلاح في القرن التاسع عشر في مناطق مختلفة من بلاد آل عثمان، لم تقو، بعد اضمحلال المركز، على تجديد شباب الإمبراطورية في هذا الطرف أو ذاك ومن ثم تحويلها إلى قوة يحسب لها ألف حساب.

ففي الماضي حين سقطت دمشق، القوة الإسلامية الكبرى الوحيدة، نهضت بغداد في الشرق وقرطبة في الغرب، والأمثلة كثيرة ومتعددة؛ فبسبب تراجع بغداد برزت القاهرة؛ وحين تعرضت قرطبة لهزات داخلية وخارجية شديدة قامت مراكش! وحين تهاوت كل هذه القوى ظهرت من رحم الشرق قوة ليست حديثة عهد بالمنطقة، أسست إمبراطورية ضمت جل عواصم الإسلام الكلاسيكية! ولكن وبسبب التغيرات التي عرفتها المعمورة منذ القرن السابع عشر، وربما قبل هذا التاريخ، لزم الجمود المنطقة العربية الإسلامية، ولم تعد كتب التاريخ تستوقفها ظاهرة انتقال / تحول المركز من هذه المنطقة العربية الإسلامية إلى تلك؛ في المقابل ما انفكت كتب التاريخ والسياسة تذكرنا ومنذ القرن السابع عشر، أو بعد ذلك بقليل، باقتصار هذه العملية على الغرب! فاضمحلال العديد من الإمبراطوريات الأوروبية، لم يؤد إلى سيطرة خارجية، بل أفرز قوتين أوروبيتين، بريطانيا وبدرجة أقل فرنسا، تمكنتا من السيطرة على

(1) إن الأمثلة التي تدعم هذه الاستراتيجية كثيرة ولا يمكن التنويه بها كلها؛ لذلك وبالنظر لأهمية النفط الاستراتيجية بالنسبة للدول الكبرى، وأهميته الاقتصادية للعراق رأيت الاكتفاء بالإشارة إلى بعض ما ورد في اتفاق «لونك ـ بيرنجيي» الذي تضمن اتفاقية النفط المبرمة «في سان ريمو في 24 أبريل/نيسان 1929 التي نصت على سيطرة بريطانيا التامة على أية شركة تنشأ لاستغلال نفط بلاد ما بين النهرين، وأن يكون للفرنسيين 25٪ فقط، ولكن إذا طالبت الجهات المحلية بحصة فتمنح 20٪ فقط»! انظر: بينروز، العراق، الجزء الأول، 126.

العالم تقريباً! هذا وحين تعرضت هاتان القوتان العظمتان للضعف برزت أمريكا. صحيح أن الاتحاد السوفيتي شارك الدول الغربية سيطرتها على العالم، ولكن الأمر الأكيد أنه وبالإضافة إلى أن هذه السيطرة انتهت بانتصار الغرب الرأسمالي، فإن دينامية التحول استبعدت من جديد المنطقة العربية الإسلامية. هذا وفي ظل هذه التغيرات التي عرفتها المنطقة العربية الإسلامية منذ مطلع القرن العشرين اكتفت القيادات المحلية، بسبب تواضع الإمكانيات، بتبني بعض برامج الإصلاح التي تجهل الكثير من تفاصيلها. تأسيساً على ذلك فإن دعاوى الإصلاح التي ترتفع اليوم من هذه الجهة أو تلك أراها نذير شؤم، إذ إنها، وأرجو أن أكون مخطئاً، ستتسبب في مرحلة قادمة في تجزئة دول المنطقة الوطنية.

فلنترك هذه النقطة جانباً، ولننظر في التغيرات التي عرفها العراق في مرحلة التجزئة الثانية، أي المرحلة التي تمتد من 14 يوليو/تموز 1958، تاريخ الثورة، إلى 2 أغسطس/آب 1990، تاريخ غزو الكويت؛ ففي هذه المرحلة، والتي استمرت لأكثر من ثلاثين سنة، مر العراق بمجموعة من التجارب السياسية التي دعمت، وبدرجات متفاوتة بطبيعة الحال، المخطط الذي وضعه الاستراتيجي البريطاني! فبعد استقلال البلاد (1932) وقيام الثورة (1958) كان من المفترض أن تشهد المنطقة قطيعة مع المرحلة السابقة، ولكن الذي حدث أن طفت على السطح علاقات لا تأبه كثيراً بجذور التجزئة، بل وتكاد لا تهتم حتى بتوريتها! صحيح أن العراق في هذه الفترة بدا في ظاهره موحداً وإلى حد ما قوياً، ولكن مكونات التجزئة المنوه ببعضها لم تختف إذ ظل النظام طوال الفترة المنوه بها يوظفها في إدارة البلاد! وهكذا تتجدد التجربة التي أرسى دعائمها البريطانيون على أيد وطنية؛ وكيف لا تتكرر والقيادات العراقية، وبدرجات متفاوتة، تصر على إدارة البلاد وفق الاستراتيجية التي وضعتها في مرحلة أولى الدولة العثمانية (التنافر السني الشيعي)، وفي مرحلة لاحقة بريطانيا حيث لم يترك عنصراً من عناصر التوتر إلا ووظف!.

بادئ ذي بدء هل 14 يوليو/تموز عام 1958 كان ثورة أم انقلاباً؟ قبل التطرق لهذا الحدث المهم في تاريخ العراق الحديث، لعله من المفيد أن نتوقف عند المفهومين وتحديد الفارق بينهما لغة واصطلاحاً؛ هذا وفي الوقت الذي سأكتفي بالاستعانة ببعض ما ورد في لسان العرب بخصوص اصطلاحي ثورة وانقلاب، فإن التعريف الاصطلاحي سيقتصر على ما ورد في الأعمال غير العربية. وهذا التصرف لا يعود إلى غياب تجربة الثورة في تاريخ العرب الوسيط، بل يعود لندرة الأعمال التنظيرية[1] ذات العلاقة! وهذه الأخيرة والحق يقال لا تقتصر على مرحلة العصور الوسطى بل تمتد

(1) فعلى الرغم من كثرة الثورات التي عرفتها بلاد العرب والإسلام في عصورها المختلفة ولأسباب متنوعة إذ إن بعضها كان سياسياً وبعضها كان اجتماعياً /اقتصادياً، فإن الجميع «الأنظمة والمعارضة» أصرت على حصرها في عامل واحد، عامل الدين؛ واللافت للنظر أنه حتى الأعمال الحديثة، لا أقول كلها ولكن معظمها كان قد تجاهل جانب النظرية، نظرية الثورة حين تطرقت لتاريخ الثورات العربية الإسلامية في العصور الوسطى على وجه التحديد. فعلى الرغم من أهمية ثورة الزنج مثلاً، فإنه وبالإضافة إلى أنها لم تحظ بالعناية التي تستحق، فإن الأعمال التي=

إلى عصر ما بعد حصول البلاد العربية على استقلالها؛ فجل الأعمال ذات العلاقة تعتمد في بناء فرضيتها على أعمال غربية إما برجوازية أو اشتراكية، أما الأعمال العربية الأولى فإنه قد تمّ تجاهلها من قبل الجميع عند الحديث عن نظرية الثورة.

يقول ابن منظور الثورة هي الهيج[1]! أما الانقلاب فهو الرجوع؛ وقلب الشيء أي حوله ظهراً لبطن[2]! أما اصطلاحاً فالمسألة أكثر تعقيداً إذ إن التعريفات ليست فقط متعددة، بل ومختلفة أيضاً! في البداية إن المجال لا يسمح هنا بتتبع تطور مفهوم الثورة منذ النشأة في القرن الخامس عشر (في إيطاليا) وحتى بداية القرن العشرين (الثورة البلشفية في روسيا) مروراً بطبيعة الحال بالثورة الإنجليزية (1640) فالثورة الأمريكية (1776)، فالثورة الفرنسية (1789)! ولكن وبالنظر إلى أن الثورة اقترنت في القرن العشرين إلى حد كبير بالشيوعية حيث عاش ثلث سكان العالم تقريباً «تحت هيمنة حكومات تأثرت بأفكار ماركس وإنجلز»[3] فقد كان من المنطقي أن تستلهم العديد من القيادات العربية في كفاحها ضد الاستعمار، من بينها قادة ثورة 14 يوليو/تموز، أفكاراً تقدمية مبنية على بعض الأسس الاشتراكية! بناء عليه وحتى نتفهم طبيعة التغيرات التي عرفتها المنطقة مباشرة بعد 14 يوليو/تموز أرى من المفيد التنويه بالتعريف الماركسي للثورة! فالتعريفات الخاصة بهذه الأخيرة، وكما سبقت الإشارة، كثيرة ومختلفة باختلاف الفروع المعرفية[4]، ولكن الفكر الماركسي يكاد يختزلها في التالي؛ فالثورة

= خصصت لها، وهي ليست كثيرة، لم يتطرق أصحابها إلى الجوانب النظرية. انظر على سبيل المثال لا الحصر: علبي، أحمد، **ثورة العبيد في الإسلام**، بيروت، دار الآداب، 1985؛ السامر، فيصل، **ثورة الزنج**، بيروت، دار المدى للثقافة والنشر، الطبعة الثانية، 2000؛ هذا وعلى الرغم من أهمية عمل حسين مروة النزعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية (جزءان، بيروت، دار الفارابي، الطبعة السادسة، 1988) فإنه أتى خالياً من أي تنظير للثورة؛ كما أن عمل الطيب تيزيني من التراث إلى الثورة (الجزء الأول، حول نظرية مقترحة في قضية التراث العربي، دمشق وبيروت، دار دمشق ودار الجيل، الطبعة الثالثة، 1979) لم يشذ عن القاعدة؛ فعلى الرغم من أن صاحبه نوّه في أكثر من مبحث من مباحث الكتاب بعلاقة عصور الإسلام الأولى بعديد التغيرات، فإنه حين تطرق لمسألة الثورة اكتفى بشواهد وبخلفيات تنظيرية حديثة!

(1) يقول ابن منظور بأن الثائر هو الغضبان، ويقال للغضبان أهيج ما يكون: قد ثار ثائره وفار فائره إذا غضب وهاج غضبه..ويقال انتظر حتى تسكن هذه الثورة، وهي الهيج! انظر، **لسان العرب**، مادة ثور.

(2) ابن منظور، **لسان العرب**، مادة قلب.

(3) أبوشهيوة، مالك عبيد **«التنظير في أواخر القرن العشرين»** في: ثورات أواخر القرن العشرين، طرابلس، دار الرواد، 2003، 101.

(4) فعلى سبيل المثال لا الحصر يعرف جاك جولدستون الثورة بأنها «إطاحة قسرية بالحكومة يتبعها تعزيز السلطة بجماعة جديدة تحكم من خلال مؤسسات سياسية (وبعض الأحيان اجتماعية) في عملية معقدة؛ ومع أن سقوط الحكومة ربما يكون فجأة، فالأسباب التي قادت إلى سقوطها تأتي كنتيجة للصراع على السلطة بين المكافحين والذين في السلطة وإعادة بناء دولة مستقرة غالباً ما يحتاج إلى عقود من الزمن». انظر: «إطار تحليلي» في: **ثورات أواخر القرن العشرين**، 143.

وفق هذا الفكر هي وباختصار شديد قفزة كارثية (cataclysmic) من نمط محدد وسابق للإنتاج إلى نمط محدد ولاحق[1]! ولكن التعويل في حقيقة الأمر على الموروث الماركسي الخاص بالثورة ومهما بالغت الأعمال الحديثة في أهميته قد يكون مضللاً خاصة حين يتعلق الأمر بالمنطقة العربية! فالتعريف الماركسي والمبني على فلسفة توالي المراحل التاريخية المؤسس على نمط إنتاج معين، هو تعريف يستند في شواهده/ تجاربه لمخزون أوروبي، من ذلك أنه وعلى الرغم من أن روسيا القيصرية لم تكن تعتبر نفسها دولة آسيوية، فإن هذا لم يمنع غرامشي من اعتبار ثورتها، ثورة أكتوبر/تشرين الأول عام 1917 انقلاباً فوقياً لا يمت بصلة للاشتراكية إذ قام به عدة مئات من المسلحين[2].

إن الاستطراد في بحث هذه الجزئية وتحليلها غير ممكن وذلك بسبب طابعها الجدلي (Polemical). فما يراه البعض، من ماركسيين وغير ماركسيين ثورة يراه غيرهم انقلاباً والعكس! وهذا الخلاف/ الاختلاف لا يقتصر على باحثي تاريخ الثورات الكبرى، بل يشمل أيضاً جميع الثورات التي عرفتها المنطقة العربية! ففي العراق أثارت قضية الاختلاف بين الانقلاب والثورة الكثير من الجدل؛ فالانقلاب كما يصفه البعض هو «تبديل رجال الحكم بالعنف المسلح وغالباً بعملية عسكرية دون أن يكون مصحوباً بأي تغيير للنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي»[3]. أما الثورة، والتي تهدف هي الأخرى إلى تبديل الحكم بالعنف المسلح أو بدونه فإنها تتميز بالتالي؛ فهي عادة ما «تكون مصحوبة بتغيير النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي. المهم هنا تغيير القاعدة الاقتصادية والاجتماعية وتطورها من مجتمع قبلي متشظي ذي سمات شبه إقطاعية في الريف وعلائق كمبرادورية في المدينة إلى مجتمع قائم على تعددية الأنماط الاقتصادية نحو العصرنة والتحديث وبالتالي تغيير الفئات الحاكمة من حيث جذر الانتماء الطبقي»[4]. وهكذا وانطلاقاً من هذين التعريفين تمت عملية تقييم الثورات التي عرفتها أرض الرافدين؛ وعلى الرغم من قدرة الباحثين العراقيين على شرح الفروق بين المفهومين، فإن الأمثلة التي تقترحها هذه الجهة أو تلك كثيراً ما تخضع لأفكار مسبقة وتغلب عليها الأحكام الذاتية! فأنصار ثورة 14 يوليو/تموز على سبيل المثال يعتبرون استقلال العراق في الثلاثينيات من القرن المنصرم استقلالاً منقوصاً؛ هذا وفي الوقت الذي يعتبر الملكيون، أو الدستوريون هذه الثورة انقلاباً، فإن أنصار ثورة 14 يوليو/تموز يعتبرون ثورة 1963 التي أطاحت بعبد الكريم قاسم، انقلاباً! والشيء

(1) V.G. Kiernan «**Revolution**» in: **A Dictionary of Marxist Thought**, edited by Tom Bottomore, Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts, 1983.

(2) ذكرها حسقيل قوجمان «**من وحي كتاب فهد (الحلقة الثالثة) ثورة أكتوبر**» في:
http://www.rezgar.com\debat\show.art.asp?t=4&aid=14555

(3) د. عبد الخالق حسن «**العلة في غياب البرنامج الوطني أم في وجوده؟ 14 تموز 1958 بين من يراها ثورة ومن يقول إنها انقلاب**» في:

http://sotaliraq.com\url\article-2003-08-9-3405.html

(4) المرجع نفسه.

نفسه ينسحب على أنصار ثورة 1968 وأعدائها! تأسيساً على ما تقدم فإنني سأترك هذا الجانب الجدلي للمتخصصين في نظرية الثورة، وألتفت لمسألة أراها أهم بكثير من مسألة تصنيف التحولات السياسية التي عرفها العراق منذ ثورة 1920.

إن المتمعن في الأعمال المتخصصة في تاريخ العراق ومنذ نشأة الدولة يخلص أولاً إلى: أن سيطرة العشائر على قلوب العراقيين وعقولهم أيضاً طوال الحكم العثماني لم تنته باحتلال البريطانيين للعراق أو بحصول هذا الأخير على استقلاله! الأمر الثاني أن الدولة الحديثة لم تكتف، منذ النشأة وحتى استلام صدام حسين السلطة، بتجاهل استمرار العلاقات الاجتماعية العتيقة والتي تسيطر على ريف بلاد الرافدين وصحرائه، بل وتتعمد فرض هيمنتها على مؤسسات الدولة التي تقع في كبريات المدن من خلال عسكرة أهم مراكز السلطة! والقول مثلاً إن ثورة 14 يوليو/تموز هي المسؤولة، بسبب خلفية القائمين بها، عن هذين الأمرين هو قول لا يصمد في حقيقة الأمر أمام أية مناقشة محايدة! فبمراجعة بسيطة لتاريخ المنطقة السياسي في الفترة السابقة لثورة العشرين يتضح أن العلاقات بين المركز (الأستانة) والأطراف (بغداد والبصرة والموصل) كانت، وكما تمت الإشارة، تعتمد أساساً على قدرة وجوه الأطراف (العشائر) على تأمين الحدود العراقية ـ الإيرانية وحمايتها! هذا وتجدر الإشارة إلى أن الحاجة العسكرية لم تقتصر مهامها، طوال العهد العثماني، على الجانب الخارجي إذ شملت مهام داخلية على درجة كبيرة من الأهمية.

وباحتلال بريطانيا بلاد الرافدين «اعتبرت أن سلطتها وهيبتها تتطابقان مع سلطة وهيبة الشيوخ... لقد ورد في تقرير رسمي منذ الأيام الأولى لوصول البريطانيين إلى المناطق العشائرية العراقية أنه من البديهيات المسلم بها أنه لأجل إدارة العشائر بشكل صحيح من الضروري أن يتم ذلك مباشرة عن طريق شيوخها»[1]. كما لم يكتف البريطانيون بهذا القدر من التقدير للنظام العشائري بل سنوا نظاماً «رفع من أهمية الشيوخ بإعطائهم مركزاً معترفاً به في النظام السياسي والقانوني.. وقد أثبت النظام فائدته للإدارة وجهازها»[2]. صحيح أن هذا النظام لا يرقى إلى طموحات بريطانيا، ولكنه كان قد أزاح عن كاهل البريطانيين العديد من مشاكل المنطقة، والأهم من ذلك أنه حافظ على سيادة العلاقات شبه الإقطاعية واستمرارها؛ فعلى الرغم من أن القانون العشائري في نظر البريطانيين ليس رادعاً للعديد من الانتهاكات القانونية، فإن دعمه كان قد أضفى المزيد من الشرعية على الاحتلال البريطاني؛ كما أن دعم بريطانيا لهذا القانون ورعايتها له أفرزا تقاليد مكنت، ضمن عوامل أخرى، العديد من حكومات العراق المستقل والحديث من الاستناد في تكييف العديد من القضايا السياسية إلى هذا النظام؛ فوفقاً لهذا الأخير لا تقع مسؤولية العقوبة «على الفرد الذي ارتكب الجريمة، بل على العائلة أو الفرع أو

(1) نظمي، وميض جمال عمر، **الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية)**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، 1986، 278.

(2) المرجع نفسه، 281.

العشيرة التي ينتمي إليها»[1]. كما لم يكتف البريطانيون بهذا القدر من الاعتماد على عون العشائر فقاموا بتجنيد «بعض أفراد العشائر في قوة أمنية عرفت بـ (الشبانة). وكان العدد الإجمالي لهذه القوة في أواخر 1917 يبلغ حوالي 1500، وفي أبريل/نيسان 1920 بلغ عدد الشبانة 4800 من بينهم 800 كردي، وكان البقية عرباً مع عدد من الفرس»[2]. وهاجس بريطانيا الأمني تجلى في نواح عدة ليس هنا مجال بحثها، لذلك سأكتفي بالتنويه بواحدة تبرز هي الأخرى محورية المسألة الأمنية في العلاقات البريطانية العراقية؛ ففي الوقت الذي ترفض الإدارة البريطانية عديد المطالب التي تقدم بها أبناء المنطقة (كضرورة الإسراع بمعالجة سوء الرعاية الطبية وكما ورد في رسائل الآنسة بيل)، فإنها تتحمس كثيراً لمقترح العقيليين القاضي بتشكيل قوة للهجانة!! فوفقاً للآنسة بيل ليس من الممكن «محاربة القبائل بقوات نظامية وإنما المطلوب قوات أكثر قابلية للحركة ومستقلة عن نظم الميرة والخدمة الطبية، ليحرسوا الحدود ولا يستطيع القيام بذلك العمل سوى الهجانة»[3].

وهكذا وبالنظر إلى أنه نادراً ما كانت مصالح آل عثمان، فالبريطانيون وشركاؤهم من العراقيين تسوى سلمياً، فقد تضاعفت الحاجة مع مرور الوقت لاستخدام القوة، صحيح أن عسكرة الحكومة تشكل معول هدم في نسيج دولة العراق الحديث، ولكن هذه الظاهرة لا تسأل عنها ثورة 14 يوليو/تموز! فهذه الأخيرة لم تشكل قطيعة مع حالة العراق السياسية السابقة بل كانت امتداداً لها، فأغلب الذين أسسوا الدولة العراقية كانوا من العسكريين الذين عرفوا بالضباط الشريفيين من خريجي المدرسة العسكرية التركية، نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر نوري السعيد الذي كان برتبة جنرال والذي تولى رئاسة الحكومة 14 مرة، وكذلك الفريق جعفر العسكري. والمجال هنا لا يسمح في حقيقة الأمر بتتبع علاقة الجيش بالحكومة منذ النشأة، ولكن الأمر الأكيد أن للجيش في العراق منزلة كبيرة[4]؛ وارتفاع شأن الجيش في العراق يعود لأسباب كثيرة ولكن أهمها احتلال العراق الأمر الذي استدعي تدخله من أجل التحرير؛ فضلاً عن «فشل الحكومات المدنية في إقامة نظام برلماني فعال وقيامها على العكس بقمع حرية الرأي والتعبير.. وعلى هذا ففي صباح يوم 29 أكتوبر/تشرين الأول 1936 دخل الجيش إلى بغداد وبها تجرع العراق غصص أول انقلاب عسكري فيه»[5]. وإقدام الجيش على تغيير أداة الحكم، كما يذهب إلى ذلك مؤلفا العراق «لم يكن عملاً من أعمال الإطاحة

(1) المرجع نفسه، 281.

(2) نظمي، **الجذور السياسية**، 282.

(3) **العراق في رسائل المس بيل**، 194.

(4) وهذه المنزلة تأكدت على مستويات مختلفة لعل أهمها قبول الأسر الأرستقراطية العراقية بتزويج بناتهن لضباط من ذوي الخلفيات الاجتماعية المتواضعة؛ وهكذا أصبح الجيش الرمز الجديد للوضعية وللنفوذ وللاحترام. انظر:
Shafeeq N.Ghabra **«Iraq's culture of violence»** in: http://www.meforum.org\article\101

(5) بينروز، **العراق**، الجزء الأول، 167.

بنظام استبدادي من أجل ديمقراطية برلمانية حقة، وإن كانت جماعة الأهالي ترغب دون شك في أن يأخذ الانقلاب الشكل الأخير. ولكن الفحص الدقيق لآراء الضباط العسكريين والزعماء المدنيين المشاركين في الانقلاب ـ عدا جماعة الأهالي[1] ـ يظهر أن ما من أحد منهم كان راغباً حقاً في حرية الصحافة أو حرية أحزاب المعارضة أو عدم التدخل في الانتخابات»[2]. إن الحديث عن هذا الانقلاب في غاية الأهمية، وأهميته لا تكمن في إبعاد إصبع الاتهام عن ثورة 1958 والتي كثيراً ما تحمل دون غيرها عسكرة الحكم في العراق، بل لسبب آخر أراه أهم! فمكونات هذا الانقلاب كانت «على حال كبير من الاختلاف في ما بينها مما جعلها تفترق شيعاً عند تشكيل الحكم الجديد»[3]. إنه وبسبب هذا الاختلاف، الذي كان متنوعاً، فبعضه كان أيديولوجياً/ مذهبياً، وبعضه الآخر كان اثنياً، فضلاً عن غياب برنامج سياسي واضح ازدادت سيطرة الجيش على الحياة السياسية والمدنية الأمر الذي جعل الجيش، كما يذكر الدكتور مجيد خدوري «هو العنصر الفعال في تشكيل وإسقاط كل الحكومات تقريباً منذ عام 1937 حتى 1941، وقد أدى هذا بطبيعة الحال إلى عدم استقرار الإدارة وإلى تكرار الانقلابات العسكرية.ورغم أن الانقلاب الأول قوبل بالترحاب كوسيلة للخلاص من وزارة غير مقبولة، فقد كان سابقة سيئة لتدخل الجيش في السياسة. وأصبح من المستحيل إيقاف هذه البادرة التي أدت إلى حدوث ستة انقلابات عسكرية حتى عام 1941»[4].

إن قدر العراق، وبكل تأكيد موقعه فضلاً عن تاريخه، جعل قيام دولته في العصر الحديث يقترن في المقام الأول بأحداث كبرى كانت الحرب، وليست السياسة، محفزها؛ صحيح أن الحرب والسياسة لا يفترقان، ولكن في الحالة العراقية عنصر الحرب، على المستويين المحلي والدولي، كان الميكانزم الأهم! هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى إنه وفي كل الحالات/ الأحداث التي عرفها العراق من أجل التغيير كان من الطبيعي أن يكون الجيش، أو أي عنصر من عناصر العنف المنظم (صراع العشائر/ الاثنيات في ما بينها أو بينها وبين الأنظمة القائمة) حاضراً؛ فعلى سبيل المثال حين قررت الحكومة فرض التجنيد الإجباري تحركت قوى التنافر التقليدية في المنطقة ورفضته إذ إنه سيزيد من نفوذ بغداد على حساب مصالحها فتقرر التصدي له؛ وفي هذا السياق يقول بعض الباحثين إن رفض الشيعة مثلاً لقرار التجنيد الإجباري لم يقتصر عليهم بل شمل الأكراد أيضاً، من ذلك أنه لما «بدا أن

(1) إن ما ميّز جماعة الأهالي إصدارها مجلة الأهالي التي كانت «منبراً للأفكار العصرية والتقدمية البناءة.. وكانت ترفض كلاً من الرجعية السياسية والاستبداد الشيوعي والاشتراكية القائمة على حرب الطبقات، وكانت تركز على الإصلاح الاجتماعي بما في ذلك إصلاح الأراضي وتحسين أحوال العمال في المدن والأرياف. وكانت تضم بين أعضائها بعضاً من الأحرار والمصلحين وبعضاً من الاشتراكيين بالمعنى الاشتراكي الديمقراطي وكان بينهم أيضاً اشتراكي ماركسي، كما كان بينهم كثير من الانتهازيين». انظر: بينروز، **العراق**، 168.

(2) بينروز، **العراق**، الجزء الأول، 169.

(3) المرجع نفسه، الجزء الأول، 170.

(4) نقلا عن بينروز، **العراق**، الجزء الأول، 172 ـ 173.

الشيعة وحدهم يعارضون التجنيد الإلزامي قام نائب أربيل الكردي يقول مؤكداً ما أثاره مشروع التجنيد من انقسامات داخلية: إن بعض الناس يظن أن المخالفين للتجنيد الإجباري هم إخواننا الشيعة فقط، وأني آسف لغفلة هذا البعض عن حقيقة راهنة لم يشعر بها حتى الآن وهي أن الأكراد مخالفون للتجنيد الإجباري»[1].

بناء عليه يخلص المرء إلى أن التغيير ومن هذا المنطلق تحديداً يكاد يقتصر على استراتيجية/ فلسفة التغيير من فوق؛ فهمّ أقطاب الثورة العربية الأولى كان إنهاء الوجود العثماني وبناء ممالك/ دول عربية محلية؛ وقتال البريطانيين كان وإلى حد كبير من أجل التحرر، ولكنه كان وفي ذات الوقت من أجل بناء دولة وطنية؛ بكل تأكيد ساهمت عوامل أخرى في تعزيز ظاهرة العنف في بلاد الرافدين، فالاختلاف الاثني أو المذهبي أو الديني هو عامل في غاية الأهمية حين يتعلق الأمر بالتغيير الفوقي، وهذا ما اعتمده البريطانيون في سياستهم حين قرروا إنشاء دولة في العراق. فوفقاً لما تذكره الوثائق البريطانية الرسمية، وكما سبق التنويه، لا الشيعة تقبل بقيادة سنية، ولا الأكراد يرحبون بحكم عربي، والتوتر وعلاقته خاصة ببنى الدولة الفتية الفوقية لا يقف عند هذا الحد، فالقائمة، قائمة عناصر التوتر طويلة، ولا يمكن حصرها في الثنائية الرئيسية: سنة ـ شيعة من ناحية، وعرب ـ أكراد من ناحية أخرى! فمكونات العراق الاثنية والدينية والمذهبية أعظم من أن تختزل في عنصر واحد أو اثنين، لذلك سأتجاوز عن التذكير بالعناصر التقليدية في إثارة التوتر، منوهاً وفي عجالة بعنصر لا تلتفت إليه الأعمال كثيراً يبرز قدرة الاثنيات الثانوية أيضاً، إذا ما أحسنت الأطراف المعنية استغلالها، على تفعيل التوتر والمساهمة في تحويله إلى عنف يضاعف من انقسام المجتمع العراقي الذي اكتفت قياداته بالتغيير، كما سبق التنويه، من أعلى متجاهلة حجم وخطورة فرض حلول من منطلقات قبلية أو مذهبية أو اثنية.

يقول مؤلفا كتاب العراق بأن هذا الأخير «كان دولة حديثة..خلقتها قوى خارجية داخل حدود وضعت بشكلها النهائي نتيجة مساومة وتوفيق بين تلك القوى، لذلك فلم يكن من المستغرب أن تكون إحدى مشاكله الحادة، ورغم صفتها المحلية، نابعة من وراء حدوده، وأن تكون من تركات الحرب.فقد كان من نتيجة تسوية النزاع على الحدود بين دولتي تركيا والعراق الجديدتين أن ترك في العراق حوالي ثلاثة أرباع عدد الآشوريين الذين كانوا قد ساعدوا بريطانيا خلال الحرب والذين بعد أن رفضوا العودة إلى ديارهم الجبلية في تركيا، لم يبق أمامهم من خيار إلا التوطن في العراق»[2]. ولسنا في مجال شرعية أو عدم شرعية هذا القرار، ولكن الأمر اللافت للنظر أن بريطانيا لم تكتف بتوطين هذا النفر في بلد غير بلدهم، بل وتتعمد اختيار منطقة ذات أغلبية كردية تضيف المزيد من التوتر وتستدعي استخدام العنف؛ وهذا الاختيار لم يكن في حقيقة الأمر محض صدفة، فالآشوريون كانوا قد

(1) سلامة، غسان، **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، 149 - 150.

(2) ينروز، **العراق**، الجزء الأول، 161.

استخدموا من قبل البريطانيين «خلال الحرب وبعدها في عمليات انتقامية ضد الأكراد المعارضين للوجود البريطاني قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها»[1]. ونية بريطانيا في استمرار توتر المنطقة واضحة وجلية؛ ففي الوقت الذي ترفض منح هؤلاء منطقة يسكنون بها كفئة متجانسة أو كطائفة واحدة، فإنها وحتى تزيد من توتر الآشوريين الأمر الذي سيدفعهم للغضب وللثورة، ترفض أي حق للبطريك المار شمعون لممارسة السلطات الزمنية على أبناء ملته، علماً بأنه «سبق لبريطانيا أن استعملت سلطة البطريك هذه كوسيلة لضمان ولاء الجنود الآشوريين الخادمين في صفوف الجيش البريطاني أثناء الحرب»[2]. أمام تفاقم الأزمة اقترح البريطانيون على الآشوريين، اقتراحين «الأول أن يتعاونوا على تحقيق خطة التوطين التي اقترحها الكولونيل تومسن. والثاني الهجرة من البلاد. وقد أعلن الوزراء العراقيون في بغداد استعدادهم لتسهيل الحل الثاني، وهو حل لا قيمة له ما لم يتم إقناع الأقطار الأخرى بقبول الآشوريين في أراضيهم»[3]. وقد رحل بالفعل العديد من هؤلاء إلى سوريا، ثم اضطر بعضهم «إلى العودة إلى العراق بعد أن أظهرت السلطات الفرنسية عدم استعدادها لقبولهم في سوريا بصورة دائمة. وفي هذا الوقت كانت الحكومة العراقية..وتحت تأثير وزير الداخلية حكمت سليمان.. قد عادت عن موقفها السابق وتبنت سياسة تهدف إلى إبادة الآشوريين، وقد سهل عليها هذا الأمر وجود قائد كردي عرف بكرهه الشديد للآشوريين، هو الجنرال بكر صدقي..وكانت هذه الأعمال ضربة قاسية للملك فيصل وكانت نذيراً بالاتجاهات القادمة لحكومة العراق المستقل تجاه الأقليات»[4].

وعلى الرغم من أن اغتيال بكر صدقي عام 1937 كان فرصة لإعادة النظر في دور الجيش في اختيارات البلاد السياسية، فإن نجاحه في قمع تمرد الأقليات جعل العديد من الحكومات المتعاقبة تطلب عونه! وهكذا وبسبب استمرار اعتماد المدنيين في حل الكثير من المسائل السياسية، فضلاً عن استمرار الانقلابات العسكرية تمكن أربعة من الضباط، صلاح الدين الصباغ وكامل شبيب ومحمود سلمان وفهمي سعيد، والذين أطلق عليهم في ما بعد اسم (المربع الذهبي) في الخفاء وفي العلن، من إحكام قبضتهم على السياسة العراقية[5]. إن إصرار الجيش، وبعض السياسيين والمدنيين العراقيين على عدم تفهم مشاكل الأقليات والعمل على تسويتها عسكرياً كانت تنذر بحرب أهلية؛ وقد سعى نوري السعيد، قبل استقالته في منتصف عام 1944، إلى الوصول إلى تسوية «سياسية مع الأكراد بقيام حكم محلي كردي فيها (في منطقة كردستان) يمثلها في بغداد وزير كردي في الوزارة.. (ولكن) من نذر السوء في الأحداث المقبلة أن هذا الإدراك السياسي للعمل على إزالة

(1) المرجع نفسه، الجزء الأول، 162.
(2) المرجع نفسه، الجزء الأول، 162.
(3) المرجع نفسه، الجزء الأول، 163.
(4) المرجع نفسه، الجزء الأول، 163.
(5) المرجع نفسه، الجزء الأول، 173.

الأخطار التي تهدد الوحدة العراقية قد صرف النظر عنه»[1].

إنه وبسبب هذه الخلفية تأكدت سمات للدولة العراقية، سمات عسكرية ألقت بظلها على ما سيليها من تغيرات سواء في ما يتعلق بإدارة البلاد، أو في كيفية التعامل مع الأقليات العراقية. وهذه السمات، حتى وإن كان للصانع البريطاني مساهمة أساسية فيها، فإن أطرافاً أخرى محلية وإقليمية ساهمت بنصيبها في استفحالها وفي تأكيد تجزئة المنطقة واستمرارها في ظل الأنظمة التي تولت حكم العراق منذ عام 1958 إلى الآن! وهكذا ونتيجة استمرار عسكرة الحكم لم ينشغل الجميع، من العسكريين خاصة، عن الإصلاح الحقيقي وعن بناء دولة المؤسسات فحسب، بل وأصبح، خاصة بعد نجاح عبد الناصر في تأميم قناة السويس عام 1954، وفي إقامة وحدة مع سوريا 1958، مهووساً بأمرين؛ ظهور قائد عراقي يتولى إنهاء النظام الملكي وطرد الإنجليز؛ الأمر الثاني الاهتمام أكثر بما يدور خارج العراق ومنافسة مصر في قيادة العالم العربي. وبصرف النظر عن مدى جدية هذين الأمرين وقدرتهما عن تحويل أنظار الجميع عما كان يدور داخل البلاد، فإنه من الأكيد أنه ومنذ 1958 لم يعد العنف مقصوراً على الفئات المتنازعة فحسب، بل طال العديد من فئات المجتمع العراقي.

والشواهد في حقيقة الأمر كثيرة ولا يمكن تحميلها فقط إلى مسألة التوتر التقليدي، أي ذلك المبني على ثنائيات شيعة ـ سنة وعرب أكراد.. الخ، بل يجب فهمها، وكما سبقت الإشارة من طبيعة نشأة الدولة! فالنشأة والعنف كانا ومنذ البداية متلازمين؛ ثورة عربية اندلعت بعد قيام الحرب العالمية الأولى (1916) استدعت قتال الأتراك، حرب عالمية أولى (1914 ـ 1919) شكل العراق فيها بحكم الموقع، خاصة بعد دخول تركيا الحرب، أهم ساحات القتال، فالثورة العراقية الأولى (1920)، فالحرب ضد البريطانيين (1941)، فالانقلابات (6 انقلابات بين عام 1936، وعام 1941)، فثورة 1958! والحقيقة إنه وفي الوقت الذي لا يمكن تحميل ثورة 1958 عسكرة الحكم في العراق، فإنه من الأكيد أن هذه الأخيرة تتحمل قسطاً كبيراً من شيوع العنف في المجتمع العراقي داخل الدوائر التقليدية[2] وخارجها.

من المعتاد أن تقترح عدة أسباب لقيام أي ثورة، وثورة 14 يوليو/تموز 1958 لا تشذ عن هذه القاعدة؛ فلهذه الأخيرة أسباب متعددة، ليس هنا مجال بيانها، ولكن الأمر الأكيد أن نجاحها كان بسبب تضافر مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية! فالظروف السياسية الداخلية كانت لا محالة أكثر من محفزة، لذلك فإنه وباستثناءات بسيطة، رحبت جميع فئات الشعب العراقي بهذه الثورة.

(1) المرجع نفسه، 197.

(2) من ذلك أن المجلس الأعلى «للضباط الأحرار كان يضم 15 ضابطاً كلهم من أب عربي و13 منهم من السنة و11 منهم من مواليد بغداد. كان لونهم إذاً عربياً سنياً بغدادياً». انظر: سلامة، **المجتمع والدولة..**، 153.

ولكن نجاح هذه الأخيرة هيأ له مشروع الاتحاد بين العراق والأردن[1]؛ فبسبب انهماك أكثر الوزراء العراقيين وقادة الجيش «ليلة الثورة بوضع الأسس للاتحاد الجديد بين العراق والأردن»[2]، استغل بعض رجال الثورة (العقيد عبد السلام عارف) خروج بعض الألوية المتجهة إلى الأردن، فاستولى، وبعد مناورات ناجحة على لواء بأكمله مكنه من دخول بغداد على رأسه «وفي الساعة الخامسة عبر نهر دجلة إلى الجانب الغربي من بغداد واستولى على دار الإذاعة اللاسلكية وأعلن منها سقوط النظام الملكي؛ وبعد أن انهال بسيل جارف من الشتائم والسباب على قادة النظام حث الجماهير للخروج إلى الشوارع»[3]. وبصرف النظر عن موقف بعض الرعاع الذين عادة ما ينتهزون فرص الفوضى لأغراض النهب والسلب، فإن حرص بعض قادة الثورة على تحريض الجماهير على العنف، تسبب في انفلات زمام الأمن، الأمر الذي عرض مدينة بغداد لعنف عارم[4].

إن الاسترسال في وصف مظاهر العنف التي صحبت ثورة 1958 لن يضيف الكثير للمسألة المثارة، لذلك سأتوقف عند هذا الحد لألتفت لجزئية لم تستوقف قيادات هذه الثورة. فبالرجوع لأهم إنجازات هذه الثورة وكما وردت في دراسة لأحد المدافعين عن هذه الثورة، يتبين بأنه تم تجاهل أهم عناصر التجزئة في بلاد الرافدين، الأمر الذي أدى إلى مزيد من الاحتقان وبالتالي تعميق الظاهرة، ظاهرة التجزئة وحضورها في جميع الفترات اللاحقة لثورة 14 يوليو/تموز. فوفقاً للدكتور عبد الخالق عرفت العراق بفضل ثورة تموز «تغيرات هائلة مثل: إسقاط النظام الملكي وإقامة النظام الجمهوري وتبني

---

(1) بصرف النظر عما قيل ومن الممكن أن يقال عن علاقة الهاشميين بالبريطانيين، فإن الأمر الأكيد أن قوى الغرب التقليدية (بريطانيا وفرنسا) والحديثة (والولايات المتحدة) ما كانت لترحب بقيام اتحاد بين الأردن والعراق، خاصة وأن هذا المشروع لم يبحث بجدية إلا بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا! وأرجو أن لا يفهم من هذا من أنني ألوح إلى أن هذه الثورة أتت نتيجة مخطط غربي نفذته قوى وطنية تحت تأثير/ توجيه أجهزة المخابرات الغربية! فالغاية من هذا التلميح هو للفت النظر إلى البديهية التالية وهي أن الأطراف المحلية كثيراً ما تقوم بأعمال، ليست بالضرورة، بتحريض من أطراف خارجية، ولكن ونتيجة سذاجة الاستراتيجية وقصور نظرها، تلتقي والمخطط الغربي ولا تتقاطع ومصالحه في المنطقة!

(2) يقول كاثروود لولا انقلاب عام 1958 لتمكنت الدولتان الهاشميتان (الأردن والعراق) من الوحدة. صحيح أن هذه الأخيرة كان من الممكن أن تؤدي إلى ذوبان الأردن الصغير في دولة أكبر ولكنهما كانا سيشكلان كياناً تشكل أكثر فعالية. انظر:

Churchill's Folly, 223.

(3) بينروز، **العراق**، الجزء الأول، 329.

(4) فما أن سيطر رجال الثورة على الإذاعة حتى أصدروا مجموعة من النداءات تحث العراقيين على العنف؛ ومن النداءات العنيفة هذا المثال: أيها العراقيون الشرفاء. إليكم هذه البشائر التي كنتم تنتظرون سماعها منذ وقت طويل.. اخرجوا إلى الشوارع لتروا فيها الذي أراد أن يطير.. انظروا إليه في الشوارع وقد قضي عليه..وعلى سيده الغريب عدو الإله..انظروا إليهم وهم يسحلون في الشوارع سحل الكلاب..فإن مواطنيكم الشرفاء رفضوا أن يسلموا جثثهم، ولربما يريدون تطهيرها بالنار، ولو أن النار قليلة في حقهم..فما أعظم فرحتنا اليوم وما أعظم هذه البشائر»... انظر: المرجع نفسه، 331.

سياسة عدم الانحياز وإلغاء جميع المعاهدات الاستعمارية الجائرة والمخلة بالاستقلال الوطني والخروج من الأحلاف العسكرية (حلف بغداد) وتحقيق الاستقلال السياسي التام والسيادة الوطنية الكاملة وتحرير الاقتصاد والعملة العراقية من الكتلة الإسترلينية وإلغاء حكم العشائر والنظام الإقطاعي وتحرير الملايين من الفلاحين الفقراء من سيطرة الإقطاعيين والقائمة تطول»[1]، ولكن ماذا عن التوتر المذهبي أو الديني أو الاثني؟ قليلة في حقيقة الأمر هي تلك الأعمال، العراقية على وجه التحديد، التي تلتفت إلى مسألة ثنائيات المجتمع العراقي! فالعراق الذي ظلت الأنظمة والمناهج الدراسية ومنذ ثورة 14 يوليو/تموز تحرص على تقديمه للعالم هو عراق بالدرجة الأولى عربي العرق وسني المذهب.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن استمرار تجزئة العراق لم تكن بسبب تنافر العديد من فئاته مذهبياً ودينياً واثنياً فحسب، بل وأيضاً بسبب استمرار ظاهرة التآمر، فضلاً عن شدة انقسام رأي «النخب» السياسية بعد ثورة 1958، ففيما يتعلق بظاهرة التآمر أفادت بعض المراجع بأنها لم تقتصر على رجالات الجيش الطامحين إلى السلطة، بل شملت قيادات تاريخية فضلت الاعتماد على مؤسسات المجتمع العراقي التقليدية؛ ففي أخريات عام 1958 أو أوائل عام 1959 يقول مؤلفا العراق «حدثت محاولات جادة للإطاحة بنظام الحكم الجديد وقد اقترنت أولى تلك المحاولات بعودة رشيد عالي الكيلاني إلى العراق.. وتمشياً مع آرائه القديمة في توزيع القوة السياسية في البلاد فقد حاول استعمال قبائل الفرات الأوسط للقيام في وجه الحكومة القائمة»[2]. هذا كما تبنت نخب عراق ما بعد 14 يوليو/تموز اختيارات أيديولوجية ليست فقط في غاية التناقض، ولكنها داعمة، في العديد من جوانبها، للتنافر المذهبي من ناحية وللصراع بين الاثنيات المختلفة من ناحية أخرى. إن وضعاً كهذا لا ينبئ باستمرار التوتر فحسب، بل وباستمرار حالة التجزئة المنوه بها، ففي الوقت الذي لوحظ على سبيل المثال نزوع العديد من أتباع الشيعة إلى اليسار السياسي، فإنه لوحظ على العديد من أتباع السنة نزوعهم إلى اليمين والوسط[3]! هذا وتجدر الإشارة إلى أن نزوع بعض العراقيين من عرب وغير عرب إلى العقيدة الشيوعية، حتى وإن بدا في ظاهره وبحكم طبيعة المعتقد الشيوعي، لاغياً لأي تعصب عرقي، فإن المتمعن في أحداث مدينة كركوك عام 1959، يخلص إلى أن اعتناق الفكر الشيوعي لم يجعل الأطراف المتنازعة تنسى تنافرها! ففي مدينة كركوك التي تسيطر عليها اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً أقلية من العائلات التركمانية، سكنها العديد من الأكراد[4] «طلباً للعمل في صناعة النفط»؛ إنه

---

(1) عبد الخالق حسين **«العلة في غياب البرنامج الوطني...»**

(2) بينروز، **العراق**، الجزء الأول، 355 ـ 356.

(3) المرجع السابق، الجزء الأول، 356.

(4) يقول مؤلفا كتاب العراق بأن القضية «الكردية تركة مثقلة ورثها العراق عن بريطانيا التي استخدمت كل مهاراتها السياسية..لإدخال المناطق الشمالية المسكونة بالأكراد ضمن حدود دولة العراق الجديدة»، انظر: الجزء الأول، 440.

وبسبب هذه الوضعية تفيد بعض المراجع بأن أكثر الأكراد انتسبوا «إلى الحزب الكردي الديمقراطي ويسمى اختصاراً حزب البارتي.. وقد ائتلف حزب البارتي مع الحزب الشيوعي العراقي.. وكان الوضع في المدينة ينذر بالانفجار، وقد وقع الانفجار فعلاً يوم 14 يوليو/تموز عام 1959 يوم الذكرى الأولى للثورة إذ قرر شيوعيو المدينة تسندهم أعداد كبيرة من شيوعي بغداد تطهير المدينة من العناصر الرجعية. ولم يكن الصراع بين الأطراف المعنية مجرد صراع عقائدي بل كان صداماً بين جماعات عنصرية مختلفة وأخذاً لثارات قديمة وتنفيساً عن أحقاد مكبوتة، وقد تصرف الشيوعيون باندفاع عنيف يفوق ما فعلوه في الموصل وكانت نتيجته مجزرة وحشية بشعة»[1].

إن موقفاً كهذا يعكس بكل تأكيد تواضع التجربة السياسية العراقية، إذ بسبب هذه الأعمال لم يتضاعف توتر المجتمع العراقي فحسب، بل وتأكدت ظاهرة التجزئة المدعومة أكثر فأكثر بأعمال عنف، فالأكراد والذين كانوا يرغبون في قيام كيان مستقل لهم، والذين كانوا شديدي العداء للوجود البريطاني، رحبوا بما ورد في مسودة الدستور الذي أعلنته الثورة والذي ينص «وللمرة الأولى في تاريخ العراق على أن الأكراد شركاء للعرب في المجتمع العراقي ويتمتعون وإياهم بالحقوق نفسها»[2]. ولكن دستور العراق الجديد «لم يكتف بتجاهل القومية الكردية فحسب، بل زاد على ذلك على أن العراق جزء لا يتجزأ من الأمة العربية»[3]. إن إصرار قاسم وعدم رغبته في رؤية دولة تضم عنصرين مختلفين، فضلاً عن إصرار الأكراد على المزيد من الحريات والحكم الذاتي انتهيا بمواجهات عسكرية لم تتوقف طوال حكم عبد الكريم قاسم (1958 ـ 1963). وبصرف النظر عن ظروف الثورة العراقية الداخلية والخارجية والتي لا يمكن للباحث المحايد أن يتجاهلها، فإن الأمر الأكيد أن فشل الثورة في التعامل مع قضية الأكراد يكمن بالدرجة الأولى في عدم تخلي الثورة عن أساليب حكومات ما قبل الثورة[4].

في المقابل إن القول بتواضع التجربة، فضلاً عن استمرار ظاهرة التجزئة لا يلغيان بكل تأكيد إحساس جميع هؤلاء بالانتماء لهذا البلد، ولكن انتماء هؤلاء، وكما تم التلميح في أكثر من موضع من مواضع هذا المبحث، كان من نوع خاص. فبالإضافة إلى تأثير البعد المناطقي (بصرة فبغداد فموصل) على اختيارات الأفراد عبر التاريخ كان واضحاً، فقد لوحظ تباين اجتماعي بين قيادات الحركات الوطنية/ القومية ومنذ النشأة داخل هذه المدن ـ المناطق، ففي الوقت الذي كانت «قيادة

(1) بينروز، **العراق**، الجزء الأول، 371.
(2) المرجع نفسه، الجزء الأول، 439.
(3) المرجع نفسه، الجزء الأول، 439.
(4) يذكر مؤلفا كتاب العراق بأن قاسم لجأ هو الآخر «إلى أساليب الحكومات العراقية السابقة عليه بالتحريض سراً لإثارة الجماعات والقبائل المعادية للبارزاني وخصوصاً زيبار ولولان ضده». انظر: المرجع نفسه، الجزء الأول، 442.

الحركة الوطنية في البصرة خاضعة لعناصر مثرية، وفي بغداد لأفراد من الطبقة الوسطى العليا، فإن قيادة الحركة الوطنية في الموصل كانت تتألف من أفراد الطبقة الوسطى السفلى، من منشأ متواضع، بل وأحياناً من الفقراء»[1]. هكذا وبسبب عوامل التوتر المتنوعة هذه وقدرتها على تفعيل ظاهرة التجزئة، فضلاً عن توظيف مصر وسوريا (الجمهورية العربية المتحدة) علاقتهما بالقوميين العراقيين من أجل الإطاحة بزعيم ثورة 14 يوليو/تموز، تأكدت ليس فقط أهمية الأطراف الخارجية في «صنع» أهم أحداث تاريخ العراق الحديث، بل والأهم من ذلك أنها أكدت نزوع الجميع إلى تسوية الخلاف السياسي عن طريق العنف! وبسقوط ثورة 14 يوليو/تموز عام 1963 تأكدت التجزئة أكثر وتضاعف العنف.

إن الزعم بأن تمرد الأكراد، فضلاً عن فشل قاسم في ضم الكويت، كانا من أهم أسباب الإطاحة بزعيم ثورة 14 يوليو/تموز، هو قول تنقصه الكثير من الدقة! نحن لا نقلل من قيمة هذين العاملين، كما لا يمكننا أن نغض الطرف عن دور بقية الشرائح التي تضررت من هذه الثورة، بما في ذلك الشيوعيون الذين كانوا يد هذه الثورة وعصاها في أيامها الأولى؛ ولكن وبسبب مد نفوذ هؤلاء في المدن وفي الأرياف خاصة بعد اعتماد الثورة الإصلاح الزراعي، فضلاً عن تورطهم في المذابح التي اقترفت ضد الآشوريين، تمَّ إقصائهم والزج بالعديد منهم في سجون العراق. وهكذا تحققت رغبة الولايات المتحدة في محاربة الشيوعية على أيدي وطنية أساس وجودها مقاومة الاستعمار والإمبريالية! هذه ملاحظة جديرة بأن تثار وبأن تفرد لها دراسات، ولكن مجال بحثها ليس هنا بكل تأكيد! لذلك فلنتركها جانباً ولننظر في العوامل التي كانت وراء قيام الانقلاب البعثي. إن القول بأن مجموعة من العوامل الداخلية كانت وراء نجاح هذا الانقلاب هو قول لا تنقصه الكثير من الدقة، ولكنه في حاجة لمزيد من التوضيح؛ فالعوامل الداخلية كانت أكثر من محفزة، ولكن العامل الحاسم من بين هذه العوامل كان، في اعتقادي بطبيعة الحال العامل العسكري. صحيح أن من نظم هذا الانقلاب، وبالتنسيق مع بعثيي سوريا هم بعثيو العراق، ولكن لولا تدخل الجيش لما كتب لهذا الانقلاب أن يرى النور. إن الاستطراد في تفاصيل انقلاب عام 1963 لن تضيف الكثير للمسألة المثارة، لذلك سأتجاوز عنها لانتقل للحديث عن أحداث العنف التي صحبته.

يقول الباحث العراقي القصاب، بأن ما جرى في 8 فبراير/شباط 1963 تميز بأمرين: غياب التسامح من ناحية، والتحامل من ناحية أخرى[2]! إن الباحث في حقيقة الأمر لم يهتم ببواعث هذه الظاهرة مكتفياً باتهام الانقلابات التي عرفها العراق في الفترة بين 1958 و1968 بأنها حركات تتسم بالارتجال «ولعل ذلك يعود إلى قلة النضج السياسي للضباط الذين تصدروا الحركة القومية في هذا

(1) نظمي، **الجذور السياسية**، 96 - 97.

(2) عبد الوهاب القصاب، «**الجيش**»، 592.

الوقت وإلى عدم دراسة الحاجة المجتمعية الحقيقية للمجتمعات العربية»[1]! ولكن ما دخل قلة النضج باللجوء للعنف؟ هذا ما لم يدر بذهن الأمين العام لمركز الزمان لدراسات الاستراتيجية علماً بأن بحثه يتعلق بالجيش، وهي المؤسسة المسؤولة الرئيسية على نشر العنف في دولة العراق الحديثة! لقد حاولت طوال فصول هذا الكتاب عدم التوقف كثيراً عند آراء هذا الباحث أو ذاك وتحليلها مكتفياً بالاستشهاد بالمعطيات التي تدعم الطرح المقترح في هذا العمل بصرف النظر عن خلفية صاحبه؛ لذلك لا أرى ما يستدعي الاستطراد في مناقشة وجهة نظر هذا الكاتب مفضلاً الانتقال لعرض بعض من مشاهد العنف التي صحبت انقلاب 1963.

بادئ ذي بدء يجب التنويه بأن هذا الانقلاب أو غيره من الانقلابات التي شهدها العراق لم تتسم بصفات اثنية! وهذا أمر في غاية الأهمية ويجب تأكيده. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه ومهما قيل ويقال حول انشطارية المجتمع العراقي وعلى مستويات مختلفة، فإن ظاهرة العنف الناجمة عن ظاهرة عسكرة النظام وتعدد الانقلابات العسكرية لا تنفي انتماء الجميع، الاثنيات والأديان والطوائف، لبلاد الرافدين. هذه حقيقة ولا تحتاج لمزيد من الاستطراد، ولكن الأمر المسكوت عنه هو تصاعد ظاهرة العنف مع كل انقلاب يشهده العراق! وهذا الموقف، أي تعمد العديد من الأعمال العربية التقليل من شأن العنف المتنامي في المجتمع العراقي، وتحميل هذه الظاهرة لقادة هذا الانقلاب أو ذاك دون غيرهم، لا يساعد المرء كثيراً في فهم ما شهده العراق في الفترة السابقة من مظاهر عنف، وما يشهده الآن! فأن يغتال عبد الكريم قاسم، رئيس النظام أو بعض المقربين منه على يد بعض البعثيين فذلك أمر بالإمكان تفهمه[2]، أما أن تتحول شوارع بغداد إلى ساحات وغى تصفى فيها حسابات مع نظام من المفترض أنه كان يحظى بشعبية كبيرة هي مسألة في حاجة لإعادة نظر ولمزيد من الدراسات! فعمليات التصفيات الجسدية لم تنته عند رؤوس النظام بل طالت حتى مناوئ نظام قاسم.

فقد سبق وأن نوّهنا بأن الشيوعيين كانوا قد ساندوا النظام مباشرة بعد ثورة 14 يوليو/تموز في إدارة البلاد. وبالنظر إلى تورطهم في أحداث الموصل وكركوك انتهى بهم الأمر إلى سجون نظام عبد الكريم قاسم، ولكن ولأن شهوة الانتقام كانت أقوى من أية مشاعر أخرى عند قادة انقلاب 1963 فإنهم أخرجوا شيوعيي العراق من السجن ثم قتلوهم «في الحال دون محاكمة أو دفاع... وما كانت المجازر التي أوقعها البعثيون بالشيوعيين والفئات المعارضة الأخرى إلا انتقاماً لما قدمته هذه الفئات إلى قاسم ونظامه من سند وتأييد في أول الأمر من جهة واستئصالاً من جهة ثانية لعقيدة منافسة تعتبر

(1) المرجع نفسه، 592.

(2) ولكنني مع ذلك لا أستطيع أن أتفهم مثلاً قيام الجماهير، والتي كانت بالأمس القريب لا تقبل بغير قاسم زعيماً للعراق، برفع رأس قاسم على منخس والطواف به في شوارع بغداد!

على نقيض تام مع فكرة القومية العربية التي يعتنقها البعث»[1]. بكل تأكيد إن مسألة عداء الفكرين الشيوعي والقومي لبعضهما البعض مسألة ليست في حاجة لأي توضيح، ولكن لماذا إخراج الشيوعيين من السجن ومن ثم تصفيتهم؟ ألم يكن من الأفضل الإبقاء عليهم في السجن وتفادي المزيد من العنف المجاني! يبدو أن كرة الثلج التي ما انفكت تتعاظم منذ الأربعينيات نتيجة الانقلابات العسكرية الناجحة والفاشلة، حجبت عن الجميع أي حل ممكن سوى حل العنف، فأن تصفح، في فهم القيادات العراقية الانقلابية، هو أن تمنح المتآمر فرصة يعيد خلالها الكرة وقد ينجح في القضاء عليك! وهذا ما أكدته المكالمة الهاتفية التي دارت بين عبد الكريم قاسم وعبد الرحمن عارف قبل اقتياد الأول إلى مبنى الإذاعة حيث حوكم «وأعدم هناك»[2]! ففي هذه المكالمة تساءل عبد الكريم قاسم عن سبب غدر عبد الرحمن عارف، فكانت الإجابة إنك غدرت بجميع أصدقائك، فأجاب قاسم «ولكنني عفوت عنك وهذه هي النتيجة»[3].

وهكذا وبسبب التزام قيادات الانقلابات المتتالية، انقلابي 1963، و1968 على وجه الخصوص بسياسة تمزج بين العنف والقوة يكاد المرء يجزم بأنه من الصعب جداً «تحديد عقد من الزمن يمكن أن يوصف بالهدوء والاستقرار في العراق، بل يمكننا القول إن كل عقود العراق كانت موسومة بالفوضى والحروب والانقلابات إن لم يكن بين العراق ودول أخرى فإنها تكون بين الحكام والحكام وبين الحكام والقبائل»[4]. صحيح أن «الضرب في الميت حرام»، ولكن درجة العنف التي عرفها العراق في ظل حكم الرئيس صدام حسين (1979 - 2003) لم يعرفها العراق من قبل، وسيطرة العنف هذه على جوانب مختلفة من حياة الأفراد، حتى وإن بولغ في الكثير منها، فإنها

(1) بينروز، **العراق**، الجزء الأول، 453؛ هذا ويذكر مؤلفا العراق بأن مجلس الثورة الذي شكل لم «يظهر فيه الأعضاء الحزبيون لأنهم لم يريدوا الكشف عن دورهم البارز في الانقلاب ذلك لأن المجازر الفظيعة التي أودت بعدد كبير من الشيوعيين بعد الانقلاب مباشرة أخافت بعض العناصر البعثية من احتمال محاولة أقارب الشيوعيين الذي لقوا مصرعهم بالثأر لهم». الجزء الثاني، 10؛ هذا ويضيفا في الحاشية رقم 4 ربما لهذا السبب أو لغيره من الأسباب «امتنعت الحكومة عن الإعلان عن أسماء وهويات أعضاء مجلس قيادة الثورة واحتفظت به سراً مكتوماً حتى على دوائر الدولة نفسها». المصدر نفسه، الجزء الثاني، 33.

(2) العاني، خالد عبد المنعم، **موسوعة العراق الحديث**، الجزء الأول، بغداد، الدار العربية للموسوعات، 1977، 340.

(3) ذكرها عبد المجيد حسيب القيسي مترجم كتاب العراق لبينروز في الحاشية رقم 15 الصفحة 462؛ هذا وتجدر الإشارة إلى أن عفو عبد الكريم قاسم شمل أطرافاً أخرى سعت إلى قتله؛ فقد ذكرت بعض المراجع بأن مجموعة من شباب البعث تعرضوا موكب عبد الكريم قاسم وأطلقوا عليه الرصاص فأصابوه بجروح؛ وبعد إلقاء القبض على بعض المنفذين ومحاكمتهم صدرت ضدهم أحكاماً بالإعدام «ولكن عبد الكريم قاسم عفا عنهم بعد مدة ليست بالقصيرة وخرجوا من السجون»! انظر: العاني، **موسوعة العراق الحديث**، الجزء الأول، 340.

(4) علاء الدين القبانجي «**سايكولوجية العنف في العراق**».

تسببت، وإلى حد كبير في تحويل العديد من أبناء الرافدين إلى مخبرين[1]! وبصرف النظر عن صحة أو عدم صحة هذه المعلومة الأخيرة فإن حرص الرئيس صدام حسين على استخدام العنف كسلاح ضد القريب قبل البعيد يجعل المواطن البسيط لا يتردد في تقديم العون للجهات الأمنية الموجودة في كل مكان! وتشير العديد من التقارير أن الرئيس صدام حسين كان يحرص ليس فقط على ترويع أتباعه، بل وعلى نشر الرعب بينهم، فقد ذكر بأنه، وفي غمرة احتفاله ببلوغ قمة السلطة أعدم «21 من أعضاء وزارته وبينهم واحد من أقرب أصدقائه إليه وقال عنه: كان أقربهم إلي ولكنه ابتعد عني. وبعد سنة دعا عدداً من وزرائه وزملائه إلى سجن بغداد المركزي لكي يشكلوا فريق إعدام. وكان ضحاياهم من السجناء السياسيين وكانت هذه طريقته في جعل من تحدثهم أنفسهم بمعارضته يرون ما سيحل بهم. ووصف هذا المشهد بعبارة شديدة السخرية بقول: إن أولئك الأشد إخلاصاً هم الذين نكتشف أنهم مذنبون»[2]. والحديث الآن عن الجرائم التي اقترفت ضد الشيعة والأكراد لم تعد سراً، لذلك فالمضي في التذكير بها أو بغيرها من الأحداث المؤسفة ليس فقط أنه غير مجد، ولكنه سيبعدنا عن الغاية التي من أجلها تم التطرق لبعض الشواهد الخاصة بظاهرة التجزئة التي تسببت في ظهور العنف[3].

(1) يقول مؤلفا كتاب المفكرة المخفية لحرب الخليج بأن تقرير حقوق الإنسان الصادر عام 1990 «يؤكد واضعوه أن العراق أصبح في ظل حزب البعث أمة من المخبرين. وهذا التعريف مؤلم وصحيح في الوقت نفسه لأن 25٪ من سكان العراق يعملون لحساب أجهزة الأمن المختلفة، وقد تمّ تنظيم معظمهم وتدريبهم بواسطة خبراء البوليس السري الألماني الشرقي» (LA Stasi)، 25.

(2) بيار سالنجر، إريك لوران، **المفكرة المخفية**، 24 ـ 25.

(3) على الرغم مما يمكن أن يأخذ على ما تضمنته مقالة شفيق الغبرا، فإن تفسيره لثقافة العنف فترة حكم صدام على وجه الخصوص لا يخلو كلية من الصحة! فبسبب تنوع سكان العراق، يقول هذا الأخير، عجز النظام العراقي عن بناء هوية وطنية واحدة تجمع كل العراقيين! إن هذا العجز يفسر مواقف النظام غير المرنة تجاه الإصلاح السياسي في الداخل، ويفسر سياسته العدوانية ضد جيرانه! انظر:

«Iraq's culture of violence»

ولكن اتهام السياسيين العراقيين وللأسباب المنوه بها لا يعني، بل ويجب أن لا يعني أن كل عراقي هو في الأصل إنسان عنيف. فعلى الرغم من احترامنا الكبير للشاعر أدونيس، فإن الوصف الذي وصف به العراقيون في مقال نشر مؤخراً في جريدة الحياة كان وصفاً مبتذلاً؛ ففي هذه المقالة ذكر بأن السلطة في العراق علمتنا «منذ 1958 ألا ننسى طغيان الحجاج والطغيان العباسي.. وهذا التعلم أوصل بعضنا، وأنا منهم، إلى الظن أن الشعب العراقي غير مهيأ لأن يحكم نفسه إلا بالعنف والقتل إلى الظن أن في كل عراقي يعيش شخصان: حر وطاغية، الحسن، والحجاج معاً في الآن ذاته... والكارثة الكبرى الثقافية ـ الأخلاقية هي أن ممثلي الشعب كلهم (قوميين) و(شيوعيين) شاركوا في رسم هذه الصورة، ولم يحدث أي احتجاج على هذا الفعل أو أي اعتذار أو أي اعتراف بالخطأ. على العكس واصل بعضهم الزهو والفخر بهذه الصورة. كانوا جميعاً يقتلون شعبهم حباً وتكريماً لهذا الشعب»! نقلاً عن: شاكر لعيبي «**أدونيس والأفكار المسبقة عن العنف في العراق**»، في:

http://www.aljadid.com\features\0942luabi.html

فهذا العمل وكما تم التنويه بهذا كثيراً يسعى إلى لفت النظر إلى المسلمة التالية، وهي أن العديد من الدوافع التي كانت ولا تزال تكيف قرارات القيادات المحلية لا يمكن إنابتها لظروف محلية على حساب ظروف خارجية أو العكس؛ فحين يتعلق الأمر بقضية تمس مصلحة ما بين طرفين، يقول الأمريكيون، فإن ذلك لا يتحقق إلا باتفاق الطرفين. هل معنى ذلك أننا نلمح لاتفاق مسبق بين المحليين والأجانب لكل ما جرى ويجري في المنطقة؟ إن الوثائق ذات العلاقة لم تقل كلمتها النهائية بعد لذلك من المستحسن عدم الالتفات لمثل هذه المسائل/ التهم التي تستسهل الأطراف المتنازعة تبادلها. ولكن وبعيداً عن مسألة العمالة[1]، فإن استراتيجية الصناعة، وكما تم التشديد على هذا طوال هذا العمل، لا تقوم إلا بوجود منطقتين كبيرتين واحدة خاصة بالمواد الأولية، وثانية خاصة بالاستهلاك! إن استجلاب المواد الأولية من الخارج من أجل الصناعة ممكن ولكنه مكلف لذلك تفضل الدول الصناعية الكبرى إقامة مصانعها حيث تتوفر ليس فقط المواد الخام، بل واليد العاملة

---

(1) إن الشواهد ذات العلاقة بمسألة تبادل تهم العمالة بين الأطراف المتنازعة كانت ولا تزال كثيرة ولا يمكن عرضها جميعها، لذلك فضلت عدم الالتفات إليها والاكتفاء بما ذكره مؤلفا العراق عن تورط المخابرات الأمريكية في انقلاب 1963! وهذه التهم وبحكم علاقة الأطراف الخارجية بنشأة دولة العراق الحديثة وبالعديد من التغيرات الداخلية اللاحقة تجعل المرء لا يستبعد استمرار هذه التدخلات من ناحية، وقدرتها على التأثير في الأحداث/ التغيرات الداخلية من ناحية أخرى! ولكن وفي غياب الوثائق الأصلية تظل هذه التلميحات مجرد استنتاجات مبنية على جزئيتين، الأولى تتصل بأهمية موقع العراق التي تستدعي استمرار تدخل القوى العظمى؛ الثانية والأكثر أهمية لها صلة باحتلال الولايات المتحدة جميع المواقع التي كانت في السابق تحت السيطرة البريطانية!! وبالنظر إلى أن مؤلفا كتاب العراق ينطلقان من فكرة أن دولة العراق الحديثة هي فكرة بريطانية فإنهما لم يخفيا تدخل القوى العظمى في العراق سواء في الفترة الملكية أو في الفترة اللاحقة! بناء عليه فإن أهمية النقل عن هذا العمل وبكل محاذيرها، تكمن في أن صاحبي العمل لم يتجاهلا مسألة التدخل الأجنبي على المستويين الإيجابي والسلبي أيضاً! هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه وعلى الرغم من أنهما أبديا تعاطفاً أكبر مع النظام الملكي، فإنهما لم يصدرا أحكاماً غير دقيقة على ثورة 14 يوليو/تموز.!! فقد كان من الممكن على سبيل المثال اتهام هذه الثورة بأنها ثورة شيوعية وهو ما حاولت الولايات المتحدة ومصر عبد الناصر تأكيده! ولكنهما لم يفعلا! يقول مؤلفا الكتاب بأن موظفين عراقيين موثوق بهم أكدوا لهما «ومن بينهم بعض البعثيين أن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية(سي. أي. آي) قد تعاونت مع البعث في الإطاحة بقاسم. وكانت وجهة نظرنا وقت ذاك، والتي لم يظهر لنا ما يدعو إلى تغييرها هي أن السفيرين الأمريكيين في هذه الفترة وهما والدمار كولمان وجون جيرنيكان كانا رجلين مجربين وعلى جانب كبير من الصواب في أحكامهما ولذا فهما يعرفان جيداً أن تهمة الشيوعية الملصقة بقاسم لا أساس لها من الصحة، ولا يمكن قول الشيء نفسه عن وكالة المخابرات الأمريكية في هذه الفترة فقد كانت تحت إدارة آلن دالس الذي كرس جهده لمتابعة الحرب الباردة. وبعد تلك الأحداث أخبرنا السيد هاشم جواد وزير خارجية العراق، على عهد قاسم، بأن وزارة الخارجية كانت على علم بوجود نوع من التواطؤ بين وكالة المخابرات الأمريكية وحزب البعث وفي كثير من الأحيان كشفت وكالة المخابرات للبعثيين أسماء الشيوعيين العراقيين وأماكن إقامتهم. وقد تم بالفعل إلقاء القبض عليهم في بيوتهم وإعدامهم»! انظر، الجزء الأول، 453 ـ 454؛ وقد كشفت بعض الدراسات الحديثة عن تورط الـ (CIA) في انقلابي فبراير/شباط عام 1963، ويوليو/ تموز 1968! لمزيد من التفاصيل انظر: ستيفن آر. شالوم **«سلسلة تاريخ صدام»** في:

http://Kefaya.org\Translation\0312shalom.htm;

الرخيصة أيضاً! بناء عليه وبالنظر إلى أن المواد الأولية في العراق لم تكن كافية لقيام صناعة قوية، قرر الصانع، بريطانيا، استجلاب مواد أولية من الخارج، فعلى المستوى الداخلي لم تخف بريطانيا ومنذ النشأة رغبتها في إقامة كيان غير متجانس، بل نراها تشدد على ضم/ استجلاب مكونات من الخارج (الآشوريين والأكراد)! وهكذا وبفضل هذه الاستراتيجية ساهم البريطانيون مساهمة كبيرة في تحويل العراق من مرحلة الانقسام، إلى مرحلة التجزئة. وهذه الأخيرة والتي تسأل عنها لا محالة بريطانيا، ما كان لها أن تستمر وأن تنتج علاقات عنف منذ النشأة تقريباً، لولا وجود التربة الصالحة، فضلاً عن ضيق أفق القائمين على العراق واستسهالهم استخدام العنف في جميع العقود خاصة تلك التي تلت ثورة 14 يوليو/تموز.

ولكن القول بأن تاريخ العراق الحديث هو تاريخ اتسم في جميع مراحله تقريباً بالعنف، هذا لا يعني أن كل عراقي هو بالضرورة إنسان عنيف ويستمرىء العنف! هذا رأي في غاية التبسيط ويذكرنا بمقولة هنتنغتون والتي تذهب إلى أن كل مسلم هو إرهابي محتمل. إن مسألة العنف في حقيقة الأمر مسألة في غاية التعقيد ولا يمكن الفض فيها بهذه السهولة؛ ولكن الأمر الأكيد أن لهذه الظاهرة خلفية ترتكز على بعدين أساسيين: 1 ـ تنافر المكونات الداخلية وهو تنافر حقيقي وليس مفتعلاً أحسنت القوى الخارجية (بريطانيا) توظيفه عند تأسيس دولة العراق الحديثة؛ 2: ـ تجاهل الأنظمة الوطنية تنافر البلاد المركب واستسهالها استخدام العنف في كل مرة تكون هناك حاجة لتسويته .3: ـ حرص الأطراف الأجنبية على استخدام العنف[1] في تسوية العديد من القضايا ذات الطابع السياسي. وبالنظر لحرص الجميع، الأطراف الداخلية والخارجية، على عدم القيام بإصلاحات حقيقية تفاقم النفور وتعددت الانتفاضات! ومما ضاعف من حالة التوتر وما ترتب عليها من تداعيات أن الدولة الحديثة اعتقدت بأن الإسراع في تكوين جيش وطني سوف يقوم ليس فقط بالمحافظة على حدود البلاد، بل

(1) إن الشواهد التي تبين حجم مساهمة بريطانيا مثلاً في نشر العنف في العراق كثيرة وسأكتفي بذكر ما كتبه نيل آشرسون في مقالة نشرتها الأوبزرفر اللندنية عدد 1998/12/20، فقد كتب هذا الأخير بأن «قائد الجناح 45 في سلاح الطيران الملكي، آرثر هاريس قال بارتياح عندما أرسل لقمع تمرد قبلي آخر في سنة 1924 في العراق: يعرف الآن العرب والأكراد ما هو القصف الحقيقي في الضحايا والخسائر.. الآن يعرفون أنه في خلال 45 دقيقة فإن قرية كاملة يمكن أن تمحى من الوجود وثلث سكانها يقع بين قتيل أو جريح بواسطة أربعة أو خمسة مدافع رشاشة فقط» ذكرها: النقيب، خلدون سعد، آراء في فقه التخلف. **العرب والغرب في عصر العولمة**، لندن، دار الساقي، 2002، 177؛ والجدير بالتنويه أن النقيب لم يقصر تحليله لظاهرة العنف على دولة دون أخرى، أو على شعب دون آخر، بل تناولها من منظور شمولي ينطلق من العقيدة الاستراتيجية العسكرية! وهذه الأخيرة يقول النقيب «تبدو في أسوأ تجلياتها عندما لا يكون هناك تكافؤ في القوى المتحاربة في جميع معالمها البربرية: اليابانيون في منشوريا ودول المحور في شرق أوروبا والإسرائيليون في دير ياسين، وقانا والحلفاء في درسن والأمريكان في فيتنام والفرنسيون في فيتنام والجزائر والبلجيكيون والإنكليز في وسط أفريقيا وشرقها، والعراقيون في حلبجة وجزر مجنون»! المرجع نفسه، 177.

وبفض النزاعات الداخلية[1]! وبالنظر إلى أن المسائل الحدودية كانت تتكفل بها القوى الكبرى فقد توقف دور الجيش العراقي على تقويض أسس النظام القبلي! صحيح أن نفوذ المؤسسة العسكرية بمرور الوقت تضاعف، ولكن نفوذه كان على الدوام يقابل بمعارضة كبيرة! وسبب ذلك أنه استهدف تنظيمات تقليدية تتمتع بشعبية مطلقة، فضلاً عن أنه لم يحدث من حيث النسق قطيعة مع الفترة السابقة! فبحكم مناصبة الدولة العثمانية الشيعة، شيعة إيران، العداء، حظيت السنة في العراق، من عرب وأكراد بتأييد هذه الدولة، الأمر الذي جعل عرب السنة خاصة يحتكرون السلطة ويقصون غيرهم من الأطياف منذ استقلال العراق وحتى تاريخ تنحية الرئيس صدام حسين[2].

إنه وفي ظل هذا التمايز لم تنطفئ جذوة القوى التقليدية بل استمرت ولعقود عدة تشكل بسلبيتها بل وبصمتها أيضاً، خطراً على نظام العراق وعلى مؤسسته العسكرية خاصة! ولكن التغيرات في الآونة الأخيرة، وبحكم اكتساب ظاهرة التجزئة المزيد من التأييد المحلي والخارجي[3] بطبيعة

---

(1) إن حضور الأمن/ الجيش في حياة الأفراد في العراق يكاد يتنفسه الطفل منذ نعومة أظافره، ففي كتب السنة السادسة الابتدائية يعلم التلميذ بأن الجيش هو مدرسة الأبطال وحلبة الفروسية والشجاعة والجرأة! وفي هذه المدارس يلقن المواطنون محبة الوطن وحمايته وبذل النفس والنفيس من أجل مجده وفخره! إن هذه التهيئة تزداد قوة حين ينتقل هؤلاء إلى سوق العمل، فالجيش يكاد يكون ملاذ أنصاف المتعلمين الوحيد. ففي الوقت الذي فتح الجيش الشعبي في السبعينيات أبوابه لحملة الشهادة الابتدائية، فإن الحرس الجمهوري كان يدفع طلاب المرحلة الثانوية دفعاً للالتحاق به! لمزيد من التفاصيل انظر:

Simon, Iraq between the two world wars,162؛ هذا ويذكر القصاب بأن السلطة البعثية «زجت بما يقارب 2500 من العناصر البعثية الفاشلة في الثانويات ومنحتهم صفة نائب ضابط حربي وأولتهم مسؤولية التوجيه السياسي؛ لمزيد من التفاصيل، انظر: **«الجيش»**، 593.

(2) يقول الدكتور سعد الدين إبراهيم بأن العراقيين العرب من أهل السنة يمثلون «ثلث السكان وهم بهذا يعتبرون ثاني أكبر مجموعة من المجموعات العراقية العديدة في العراق» وقد «سيطر السنة في العراق على مقاليد السلطة تاريخياً، كان ذلك في البداية من خلال الإمبراطورية العثمانية التي كان العراق جزءاً منها (1516 - 1918).. ثم جاءت الانقلابات العسكرية الدموية والتي كان يقودها أيضاً ضباط من السنة فكرسوا نفس الهيمنة وإن بصورة خشنة وفظة والأسوأ أنهم غلفوها بغلاف قومي عربي.. وقد نجح صدام حسين خلال استبداده على امتداد ثلاثين عاماً أن يغرس في العرب السنة أنه يدعمهم ويحميهم من الأكراد في الشمال ومن الشيعة العراقيين في الجنوب.. كما كرس لديهم عقدة التفوق والتميز والاستعلاء على بقية العراقيين» . انظر: **«فقه العرب السنة في العراق»** في:
http://www.eicds.org\arabic\publicationsAr\saadarticle\04\dec\fikhalarab.htm

(3) إن الأمثلة التي توضح حرص الغرب على ضرورة استمرار تجزئة العراق كثيرة ولا يمكن عرضها كلها، لذلك سأكتفي بالتذكير بحادثة واحدة تلخص هذه الظاهرة! فوفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 688 الصادر في الخامس من أبريل عام 1991 طلب من العراق وقف جميع عمليات القمع ضد الأكراد، وفتح حوار يكفل حقوق العراقيين الإنسانية والسياسية! هذا وتجدر الإشارة إلى أن هذا القرار لم يتضمن أي عقوبات اقتصادية أو عسكرية! وعلى الرغم من خلو هذا القرار من أي عقوبات فإن الولايات المتحدة وبريطانيا استغلتا غياب نص العقوبات وفرضتا على العراق عقوبة تنص على منع الطيران العراقي من التحليق فوق الجنوب (الشيعي) والشمال (الكردي)! وهذا=

الحال، جرأت القوى التقليدية على المطالبة بحقوق سياسية أصبحت، وبحكم شدة تصاعد المد التجزيئي، لا تلقي وزناً لوحدة العراق الوطنية! وهذه النتيجة التي وصل إليها العراق تسأل عنها في حقيقة الأمر جهات عدة يمكن حصرها، خاصة بعد أن أصبحت واجهة الحكم محلية/ وطنية منذ ثورة 1920، في عسكرة المجتمع وكثرة الانقلابات وغياب المواطنة فضلاً عن غياب عملية تحديث حقيقية لمؤسسات الدولة! من الطبيعي جداً أن تلقي هذه العوامل بظلالها على هذا المجتمع وتجعل مختلف أطيافه، سواء كانت من خريجي النجف وكربلاء أو من خريجي كمبردج وهارفرد، لا تحتمي بمؤسساتها التقليدية فحسب، بل ولا تمانع في تجزئة العراق وتحويله إلى عراق سني وآخر شيعي وثالث كردي[1]! والمأساة أن هذا العراق مهيأ الآن لمزيد من التشظي، إذ إن انشطاريته تطول أقليات وديانات أخرى كانت في السابق بحكم تواضع إمكانياتها تفضل التحالف مع هذه الاثنية أو تلك، أما وأن حركة دمقرطة مجتمعات الشرق الأوسط أصبحت غير ممكنة إلا في ظل المزيد من التجزئة، فإن المرحلة القادمة تنذر للأسف بالمزيد من العنف وبالمزيد من التشظي.

= التصرف، غير القانوني، وكما شددت على ذلك الحكومة العراقية، لم يكن يهدف إلى التدخل في شؤون العراق الداخلية فحسب، وإنما لتجزئته أيضاً! لمزيد من التفاصيل انظر:

Niblock,Tim, **Pariah States**, 104-105.

(1) إن نجاح الأكراد في الحصول على حكم ذاتي، ليس فقط مهدد بالزوال، بل ومرهون، حتى في هذه المرحلة الانتقالية، بمدى نجاح بقية المناطق العراقية الأخرى في مجال الحكم الذاتي! وهذا ما عبر عنه صراحة بعض قادتهم فقد ذكر عبد الخالق زنكنة عضو الجمعية الوطنية الكردي أنه يدعم قيام إقليم حقيقي في الجنوب لأن «ذلك يساعد في ضمان مصالحنا، وتعزيز الفيدرالية في العراق ونحن نبارك هذه الخطوة». انظر ادوارد وونغ «علمانيون شيعة يسعون إلى حكم ذاتي في جنوب العراق الغني بالنفط»، في: جريدة الشرق الأوسط، العدد 9712، الجمعة 25 جمادي الأولى 1426هـ/ 1 يوليو/تموز 2005.

الفصل السابع

الخاتمة

الحرب على الإرهاب

بعد أن تعرضت مدينة لندن يوم الخميس 2005/7/7 إلى مجموعة من الانفجارات صرح بلير رئيس وزراء بريطانيا بأن الأمن وحده غير كاف للقضاء على الإرهاب، مضيفاً بأن القضاء على هذا الأخير لا يتأتى إلا من خلال معالجة أسبابه. لا أريد أن أشكك في نوايا هذا الأخير، ولكن هذه الدعوة ليست جديدة على أي حال فهي تعود إلى ما قبل هذه الحادثة، بل وإلى ما قبل حادثة الحادي عشر من سبتمبر/أيلول عام 2001. فقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في ديسمبر/كانون الأول من عام 1987 على سبيل المثال دعا إلى ضرورة القضاء وبالتدريج على الأسباب الكامنة وراء الإرهاب الدولي! والآن وبعد مضي أكثر من 18 سنة يدعو رئيس بريطانيا، وكان قد دعا قبله الرئيس الأمريكي بوش الابن إلى ضرورة معالجة الظاهرة! ولكن ما هي حسب اعتقاد السيد بلير أسباب الإرهاب؟ في كلمته هذه لم يفصح في حقيقة الأمر عن هذه الأسباب ولا عن كيفية التصدي للظاهرة؛ فكل ما ذكره، وهو بذلك يعيد ما سبق وأن أعلنت عنه إدارة الرئيس الأمريكي بوش الابن، أنه يتوجب على الغرب ليس فقط العمل على دمقرطة الأنظمة العربية، بل والبحث عن شخصيات معتدلة داخل الجماعات للتفاوض معها[1]!! وهذه الدعوة وتلك، والتي تلتقي ودعوة العديد من السياسيين الغربيين المعتدلين، تظهر حرص الغرب على الاستمرار في التدخل في شؤون المنطقة الداخلية وفرض هيمنته وليس إنهاء مشاكلها! واللافت للنظر أنه وباستثناءات بسيطة يعثر المرء على نفس الحرص في أعمال الأكاديميين، فبالإضافة للمقترحات التي تتبناها الحكومات الغربية يذهب

(1) وهذه الدعوة هي الأخرى ليست حديثة، فقد سبق وأن نادى جوزيف ناي، عميد كلية كنيدي للعلوم الحكومية بجامعة هارفرد، بأن الولايات المتحدة وبقية القوى الديمقراطية لن تنتصر على الإرهاب إلا إذا انتصر المسلمون المعتدلون! انظر:

«Ignoring soft power carries a high cost» in: file:\\C :20% Documents\ Joseph 20% s_20% Nye 20% Ignoring 20% Soft 20% Power.

العديد من الأكاديميين، من أساتذة العلاقات الدولية وبحكم طبيعة التخصص، إلى أن إنهاء الظاهرة يرتبط في المقام الأول بتحسين مستوى حياة الأفراد في الشرق الأوسط؛ ولنفرض أن هذه هي الأسباب الحقيقية لهذه الظاهرة، ما الذي قدمته الأنظمة الغربية[1] والمؤسسات الدولية، فضلاً عن الجماعات غير الحكومية من أجل معالجة الأسباب؟

الجميع يعلم بأن الأسباب التي تقترحها هذه الأنظمة والمنظمات ليست كلها مزيفة ولكنها بالكاد تلامس جوانب الظاهرة الجوهرية؛ فهذه الجهات في حقيقة الأمر، والتي تكتفي باقتراح مسكنات، لا تبدي أي جهد حقيقي حتى في مجال المسكنات نفسها يترجم هذه النوايا إلى أفعال ويسهم بالتالي في التخفيف من آلام المنطقة! فإذا نظرنا في مسألة تدني مستوى حياة الأفراد في الشرق الأوسط نجد أن همّ الدول الغربية الغنية يكاد ينحصر في التنويه بمظاهر تخلف المنطقة اجتماعياً واقتصادياً وبالتالي سياسياً[2]! فلا يكاد يخلو أي تقرير من تقارير المنظمات الدولية من معطيات وإحصائيات تؤكد في مجملها كم هي المنطقة، بما في ذلك الدول النفطية الغنية، متخلفة!

(1) إن المتمعن فيما تتضمنه العديد من التقارير يخلص إلى أن الدعوة إلى تحسين ظروف بلدان الشرق الأوسط المعيشية هي دعوة تنقصها الجدية! وسأكتفي بالتذكير بما ذكرته بعض التقارير والتي تزامن ظهورها واجتماع الدول الثمانية الكبرى في اسكتلندا! ففي هذا الاجتماع والذي هزته انفجارات لندن في السابع من يوليو/تموز 2005، قرر سادة العالم تخصيص 50 بليون من أجل محاربة الفقر والمرض في أركان العالم الأربعة! وهذا المبلغ ليس بالقليل، ولكن حين يعلم المرء أن ما أنفقته هذه الدول في حربها ضد الإرهاب تجاوز في هذه السنة، 2005، 191 بليون دولار، عندها يكون من حق المرء أن يشكك في نوايا هذه البلدان وفي حرصها المزعوم على إنهاء الظاهرة!! هذا كما أشار جوزيف ناي إلى أن الولايات المتحدة، مع نهاية الحرب الباردة أصبحت «أكثر اهتماماً بالتوفير في الميزانية بدلاً من الاستثمار في القوة الناعمة. ففي عام 2003 ذكرت مجموعة استشارية مكونة من الحزبين الجمهوري والديمقراطي في تقرير لها أن الولايات المتحدة تنفق على الدبلوماسية العامة في الدول الإسلامية ما لا يزيد على 150 مليون دولار، وهو مبلغ وصفه التقرير بأنه غير لائق إلى حد فاضح» لمزيد من التفاصيل انظر: **«القوة الناعمة والكفاح ضد الإرهاب»** ترجمة، إبراهيم محمد علي. في:

File:\\C:\My 20% Documents\Project 20% Syndicate 20% - 20% Print 20% commentary 1. htm

(2) إن التنويه بمظاهر ضعف بلدان الشرق الأوسط لم يقتصر على دول الغرب وعلى بعض المنظمات الدولية فحسب، بل وشمل عدداً كبيراً من المحللين أيضاً! واللافت للنظر أن الأعمال الأكاديمية هذه أصبحت في الآونة الأخيرة حين يتعلق الأمر بتحليل أسباب استمرار ظاهرة التدني تربط هذه الأخيرة بالإسلام! فهذا الأخير لم يعد في نظر هؤلاء مسؤولاً عن الإرهاب فقط، بل ومسؤولاً عن استحالة تطور المنطقة أيضاً! فصحوة الإسلام على سبيل المثال واعتباره الحل الأمثل، يقول هنتنغتون، تقتصر بالدرجة الأولى على المشاكل الأخلاقية والعقائدية، فضلاً عن الهوية، أما حين يتعلق الأمر بالظلم الاجتماعي وبالاضطهاد السياسي وبالتخلف الاقتصادي وبالضعف العسكري فإن الإسلام ليس فقط غير قادر على تقديم الحل بل وسيلقي بمسؤولية فشله على الغرب! وردت في:

Salter, Mark, **Barbarians & Civilization in international relations.London**, Pluto Press, 2002, 135.

بكل تأكيد تشكو المنطقة من تخلف مزمن ولا يمكن تجاهله، وهذا ما حاولت التأكيد عليه في فصول هذا الكتاب. بناء عليه فإن تجاهل الأطراف المحلية، حين يتعلق الأمر بمسألة استمرار التخلف، يقلل لا محالة من أهمية المحاجة المقترحة!! فأنظمة الشرق الأوسط وشعوبها قامت بالفعل بنصيب في غاية الأهمية سواء في المحافظة على تقاليد المنطقة القرنوسطية، أو في محاربة النخب المتنورة! وهذان الأمران أمدا لا محالة في عمر التخلف!ليس هذا فحسب بل إن إصرار العديد من متعلمي المنطقة، ولا أقول مثقفيها، على التمسك بعادات عتيقة ساهم في تعثر عمليات التحديث، وهيأ المنطقة لاستهلاك ظاهرة ظنوا أنهم صانعوها! ولكن الحقيقة التي يريد البعض تجاهلها أن المنطقة تستهلك كل ما ينتجه الغرب!! فالإرهاب في اعتقادي بطبيعة الحال هو الوجه الآخر للهيمنة!! وهذه الأخيرة، وكما سبق التنويه، هي ظاهرة في غاية التعقيد! فبالإضافة إلى أنها تستند إلى القوة العاتية فإنها قادرة على فرض نفوذها/ ريادتها على الآخر بالقوة أيضاً، ولكنها قوة من نوع خاص، إذ يصفها الأكاديميون بالناعمة! وفي الوقت الذي ينتج عن الأولى ردود فعل تتسم بالعنف، فإن الثانية قادرة على الفوز بعقول الشعوب المستهدفة ورضاها، وفي الحالتين لا أظن أن الوضع الذي عليه المناطق العربية الإسلامية يؤهلها لأن تنافس في هكذا صناعة/ استراتيجية. بناء عليه فإنه يحق لأي محلل محايد أن يسأل عن سبب إصرار الغرب/ أمريكا على الانتقاء؟ أي بمعنى لماذا يفتخر الغرب ويزهو وهو يستعرض في تقاريره أهمية القيم الغربية وقدرة بعض النخب المحلية على النهل منها، ويحمل، حين يتعلق الأمر بالإرهاب، الوجه البشع للهيمنة، النخب المحلية وحدها ليس فقط صناعة الظاهرة بل واستمرارها أيضاً؟ ولماذا الإصرار على أن الأعمال التي تقوم بها بعض الجماعات الإسلامية، ضد الجميع في حقيقة الأمر وليس ضد الغرب فقط، هي حرب على القيم الغربية[1]!!.

تأسيساً على ما تقدم إن الاكتفاء بترديد مقولة «الحرب على الإرهاب» وفي أفضل الأحيان ضرورة العمل على «القضاء على أسبابه» وفق سياق خاص، سياق يجعل ظاهرة الإرهاب شرق أوسطية الموطن، وعربية إسلامية الفكر/ الأيديولوجية، هو زعم لم يعد يصدقه حتى أكثر الناس سذاجة! صحيح أن المنطقة تشهد الآن نشاطاً إرهابياً على درجة كبيرة من الخطورة، ولكن قصر

(1) لا أحد يستطيع أن يقلل من أهمية القيم الإنسانية التي حملت الحضارة الغربية مشعلها في القرنين الأخيرين على وجه التحديد! ولكن القيم المنوه بها لا تمت بصلة للقيم المعلنة الآن، فالمقصود بهذه الأخيرة في قاموس الإدارة الأمريكية على وجه التحديد هي مجموعة من الخرافات يصعب على أبسط الناس عقلاً تصديقها. فالشعارات التي رفعتها الولايات المتحدة في حربها على طالبان، تكاد تتبناها هذه الإدارة في سياستها الداخلية! فوفقاً لما ذكر في مجلة ماريان الفرنسية أنه وفي الوقت الذي يصر «الرئيس الأمريكي جورج بوش على إسقاط نظام الطالبان في أفغانستان بقوة الحديد والنار باسم الديمقراطية واحترام الحقوق الفردية والحريات الشخصية..كانت فيه إدارة الرئيس الأمريكي المذكور تمول.. برامج العفة لدى الشبان الأمريكيين والامتناع والعودة إلى قيم الأسرة البيوريتانية»! لمزيد من التفاصيل، انظر: **«تقوى كارولاين والملا عمر» في: ذهنية الإرهاب**، 178.

الفهم والتحليل أيضاً على دور الجانب المحلي ليس فقط أنه لا يضيف للمسألة المثارة أي عمق، ولكنه، وهذا هو الأسوأ سيعمق سوء الفهم! فاستبعاد دور الغرب، في هذا السياق، أي في سياق فهم الظاهرة، سيجعلنا غير قادرين على تحديد الأسباب الحقيقية، ويدفعنا بالتالي للإغراق في تفاصيل تتعلق بأعمال أسامة بن لادن وبأيمن الظواهري وبالزرقاوي، وفي أفضل الحالات بما تقوم به بعض الأنظمة العربية! واتهام الغرب في حقيقة الأمر وتحميله هذا الدور المميز ليس من باب لعن الآخر، فمهمة هذا العمل هي فهم الظاهرة وتحليلها وفق محاجة لا تستثني جهة على حساب أخرى. فالطرفان أديا ما عليهما في سبيل إنجاح هذه الصناعة، ففي حين اقتصر دور المحليين على نشر المنتج، فإن الغرب احتكر ولا يزال يحتكر الصناعة. صحيح أن الدعاية تغطي في بعض الأحيان على العديد من عيوب المنتج، ولكن تظل القاعدة أن اكتساح أي منتج لأي سوق يتوقف بالدرجة الأولى على الجودة، بناء عليه فإن الحرص على إبراز دور الدعاية دون المنتج أو العكس سيخلان بفهم الظاهرة ومن ثم معالجتها، ولكن وبالنظر إلى أن دور الصانع أكثر تعقيداً، وبالتالي أكثر تنوعاً فقد حظي في هذا العمل باهتمام أكبر! مرة أخرى لا أريد أن أحمل الغرب أكثر من طاقته!! ولكن الحقيقة أنه حيثما التفتنا نجد هذا الغرب حاضراً! فتدني مستوى حياة الأفراد في منطقة الشرق الأوسط، على سبيل المثال، تسأل عنها لا محالة تعثر السياسات المحلية، ولكن مساهمة الغرب أعظم! ولا أريد أن أخوض في الترتيبات التي كثيراً ما تنتهي إلى فرض عقوبات وليس إلى تقديم مساعدات. بناء عليه سأترك جانباً هذه المسائل وأنتقل للتذكير بحادثة، قشة أخيرة، أفضت إلى تفعيل بعض العناصر المحلية ودفعت ببعض قادة المنطقة إلى خيار مأزقي يضعف مقاومة المنطقة ويصعد من وتيرة التوتر/ العنف، ويضاعف من هيمنة الغرب/ أمريكا.

كنت قد تطرقت إلى مسألة تورط مجموعة من دول في الشرق الأوسط في حروب ليس لها فيها ناقة ولا جمل! فباستثناء الحروب العربية الإسرائيلية والتي يمكن تبريرها، دخلت المنطقة في حروب لم تعد على المنطقة إلا بمزيد من التبعية والضعف والهوان! ودون حاجة للتذكير من جديد بهذه الحروب أرى اختصار الطريق والاكتفاء بالتذكير بالغزو العراقي للكويت والذي لم يكن من شأنه فرض المزيد من الهيمنة الأمريكية على المنطقة وحسب، بل وتحويل كل من العراق والكويت أيضاً من حالة الانقسام إلى حالة التجزئة! وهذه الأخيرة، والتي يحفز ظهورها على السطح الأزمات الداخلية، عمق الغزو العراقي للكويت وغزو دول التحالف للعراق جروحها!ولا أظن أنني في حاجة للتذكير مرة أخرى بدور الغرب في غزو العراق للكويت! وهكذا وبسبب هذه الحروب لم يتلق اقتصاد المنطقة ضربات موجعة لم تفق منها بعد، بل إنها جرتها أيضاً لوضعية تجعل الكثيرين لا يستهجنون العنف! وهذا الخيار الأخير والذي تزامن وصيحة العديد من المسلمين من المتطرفين ومن غير المتطرفين على حد سواء أن «الإسلام هو الحل» منح الأطروحة الغربية فرصة اتهام الجميع، الإسلام والمسلمين بالإرهاب! وبالنظر إلى سهولة استفزاز المحليين تبنى العديد من أبناء المنطقة شعارات لا يؤمنون بها،

ولكن صلف الجانب الأمريكي وتعنته وعجز المنطقة عن المواجهة دفع هذه الفئات اليائسة لاختيارات لا تقل بؤساً عن اختيارات الأنظمة والجماعات المتطرفة.

صحيح أن الغرب، بريطانيا في مرحلة أولى والولايات المتحدة في الآونة الأخير، اقترف العديد من الحماقات، ولكن المحصلة أنه في حالتي استسلام المنطقة ورفضها لهذه الحماقات، تتضاعف أزمة المنطقة وتستسلم بالتالي لحلول، في المدى البعيد، لا تتعارض ومصلحة الغرب، والأمثلة كثيرة ولسنا في باب استعادتها. فيكفي المرء أن يتفحص على سبيل المثال التجربة الإيرانية! فبعد مضي قرابة 26 سنة على قيام الثورة الإيرانية، والتي اختارت منذ البداية مقاومة الهيمنة الغربية، تضطر لتبني سياسة تجعلها تعتذر شيئاً فشيئاً عن القيم التي كانت وراء نجاح الثورة الإسلامية! ولعل في حادثة إصرار الولايات المتحدة على اتهام الرئيس الإيراني المنتخب «ديمقراطياً» مؤخراً، أحمدي نجاد، بأنه أحد أفراد الحرس الثوري الذي اقتحم السفارة الأمريكية عام 1979، وإنكار إيران لها لأكبر دليل على هذا المنعرج الخطير في السياسة الإيرانية! ليس هذا فحسب بل تقدم إيران، وفي ذات السياق، في منتصف شهر يوليو/تموز من عام 2005على تفكيك خلية للقاعدة واعتقال وطرد نحو 3 آلاف من أعضائها! بكل تأكيد ستجد من يدافع عن هذا النهج ويبرره بحجة البراغماتية تارة وبحكم انفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم من ناحية أخرى! صحيح أن سقوط الاتحاد السوفيتي غيّر الكثير من الموازين في العلاقات الدولية، ولكن منطقة الشرق الأوسط لها حسابات أخرى كلها سابقة لقيام الاتحاد السوفيتي؛ بناء عليه فإنه لم يكن من قبيل الصدفة أن يكون التأثير السوفيتي حتى في إطار دول الجوار (تركيا وإيران وأفغانستان) في غاية التواضع. فالقول إذاً بأن سياسة العديد من دول الشرق الأوسط تغيرت، كما هو الحال في بعض بلدان أمريكا اللاتينية أو الأفريقية بسبب سقوط الاتحاد السوفيتي هو قول غير دقيق(1).

لماذا التذكير بهذه الجزئية، وما علاقتها بتدني حياة الأفراد في المنطقة وبالتالي استمرار مديونيتها/ تبعيتها للآخر؟إن العلاقة في اعتقادي تكمن في عناصر التغير وفي آلياته! فكيف تتحول منطقة الشرق الأوسط من منطقة تتميز بالرخاء (عراق السبعينيات على سبيل المثال) إلى منطقة مثقلة بالديون! بناء عليه فإن الدافع الرئيسي للتذكير في هذا السياق «بنكوص» النظام الإيراني هو الخوف من أن تتحقق نبوءة ابن خلدون وأن تجد المنطقة، كل المنطقة وليس دولة دون أخرى، نفسها أمام خيار

---

(1) فوفقاً للبحث القيم الذي أعده كل من بيتر فالنستين ومارجريتا سولنبرج نشبت في أعقاب الحرب الباردة، بين 1989 و1995 101 حرباً أهلية! لمزيد من التفاصيل انظر:

«The end of international war? Armed conflict 1989-1995» in : Journal of peace research,vol.33,no.3, 1996,pp. 353-370;

وإذا تجاوزنا عن حروب أفغانستان والجزائر والسودان الأهلية، فإن نصيب منطقة الشرق الأوسط من الحروب الأهلية يكاد لا يذكر. بناء عليه فإن سقوط الاتحاد السوفييتي وكما سبق التنويه في المتن لم يكن له تأثير كبير على سياسات المنطقة.

واحد لا غير، وهو خيار دائرية الزمن! والأمر المحبط أن هذه الدائرية هي دائرية من نوع خاص إذ إنها ليست فقط متدهورة ولكنها مؤسسة لليأس! ففي ظل هذه الدائرية البائسة تتحول الأنظمة المحافظة إلى أنظمة «ليبرالية» فـ«عسكرية ـ ثورية» فـ «دكتاتورية مستبدة» فـ«عنيفة»! أما الأنظمة «الثورية» ومن منطلق استردادي بحث فتتحول من أنظمة مستبدة إلى أنظمة «انفتاح ـ تابعة» فـ«عنيفة»! وفي جميع مراحل هذه الدورة يلاحظ المرء شدة اعتماد الأنظمة على القوى الخارجية، الغربية في المقام الأول! فحتى في زمن الحرب الباردة، كانت أنظمة المنطقة الثورية، وكما تمّ التنويه بذلك، تفضل التعاون مع الغرب[1]! وهذا الأخير ولأسباب نفعية، فالصدقات يقول البريطانيون مؤقتة أما المصالح فدائمة، لم يدر ظهره للعديد من أنظمة المنطقة فحسب، بل زج ببعضها، بما في ذلك بعض أصدقائها (العربية السعودية مثلاً) في حروب أنهكت قواها وساهمت ضمن عوامل أخرى في إخراج أشكال مختلفة من العنف على السطح.

وبصرف النظر عن دوافع الحرب العراقية ـ الإيرانية وما ترتب عنها من تداعيات، فإن المتمعن في بعض ما تضمنته التقارير التي نشرت بعد انتهاء الحرب تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك قدرة الغرب على توريط المنطقة في سلسلة من العلاقات المعقدة والتي لا تنتج في خاتمة المطاف إلا خيارات مأزقية! صحيح أن التربة، أي الظروف المحلية، صالحة لتوطين الأزمات، ولكنها غير كفيلة لوحدها بإنتاج أزمات طويلة المدى وعالمية المجال! فالعراق، والذي دافع في حربه ضد إيران، وكما ذكر ذلك الرئيس صدام حسين في لقاء له مع سفيرة الولايات المتحدة، عن أصدقاء أمريكا وبالتالي عن مصالحها، دفع ثمناً غالياً لصداقة من طرف واحد! فماذا كانت حصيلة هذه العلاقة؟ فقبل بدء الحرب بلغت مدخرات العراق «ثلاثون بليون دولار[2]. وعندما انتهت كانت ديونه مئة بليون دولار»[3]. ولكن الولايات المتحدة والتي باشرت تنفيذ مخططها في المنطقة بعد انتهاء الحرب العراقية

(1) فصدام حسين والذي ما انفك يندد بالاستعمار وبالإمبريالية كان يستغرب رفض الولايات المتحدة مصادقة نظامه رغم التضحيات الكبيرة التي قدمها عراق صدام؛ ففي 25 يوليو/تموز وفي لقاء له مع السفيرة الأمريكية ببغداد قال صدام «لقد قرأت تصريحات أمريكية عديدة عن أصدقائها في المنطقة. وبالطبع من حق الجميع أن يختاروا أصدقاءهم ولا اعتراض لدينا على ذلك، ولكنكم تعلمون جيدا أنكم لستم الذين حميتم هؤلاء الأصدقاء خلال الحرب مع إيران!» هذا كما شدد وفي ذات المقابلة على رغبته في أن يكون صديقاً للولايات المتحدة رغم حرص الأخيرة على تصعيد الموقف من خلال تحريض دول الخليج على تركيع العراق وإذلاله! فبعد أن حدد الدول التي تشن عدواناً على العراق وهي على التوالي الكويت والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة وإسرائيل يعود ليقول بأننا «لا نضع جميع هذه البلدان في سلة واحدة... نحن لا نضع الولايات المتحدة أيضاً في خانة الأعداء. نحن نضعها في الموقع الذي نريده لأصدقائنا ونبذل الجهد كي نكون في عداد أصدقائها» انظر: سالنجر، ولوران، **المفكرة المخفية لحرب الخليج**، 58، 60.

(2) سالنجر ولوران، **المفكرة المخفية**.

(3) المرجع نفسه، 11.

الإيرانية لا تكتفي بهذا القدر من التوريط/التعجيز فتقرر حث «أصدقائها» في المنطقة (الكويت) على استخراج كميات أكبر من النفط لكي تبقي أسعاره منخفضة وبالتالي تؤلم العراق أكثر! ففي «التاسع من أغسطس/آب عام 1988، غداة وقف إطلاق النار بين العراق وإيران أخذت الكويت قراراً بزيادة إنتاجها النفطي مخالفة بذلك الاتفاقات المعقودة في إطار منظمة الأوبك..واعتبر صدام حسين مبادرة الكويت إلى زيادة إنتاجها من النفط استفزازاً وخيانة ومن شأنه أن يزيد أزمة زيادة الإنتاج وانخفاض الأسعار حدة وأن يؤدي إلى انخفاض دخل العراق الذي يعتمد في 90٪ من موارده على النفط بمقدار 7 بلايين دولار أو ما يساوي فوائد ديونه. وكان هذا بمثابة خنقه ببطء»[1].

والأمر العجيب أن ردة فعل العراق لم تكن فورية!!إن الأعمال التي بين أيدينا تتحاشى كثيراً هذه الجزئية وتقفز فجأة من فترة نهاية الحرب العراقية الإيرانية عام 1988 إلى عام 1990[2]، وبالتحديد 28 مايو/أيار! فحتى هذا اليوم، أي يوم افتتاح مؤتمر القمة العربية ببغداد، لم تثر أزمة العراق الاقتصادية على نطاق عالمي أو حتى إقليمي! بناء عليه فلم يكن يدر بخلد رؤساء وملوك الدول العربية في ذلك اليوم أن موضوع القمة سينحصر في مناقشة حاجة بغداد للمساعدات المالية! فاجتماع هؤلاء كان من أجل شجب تدفق اليهود السوفييت، ولكن المضيف فاجأ الجميع وراح يتحدث عن دول الخليج وعن انخفاض سعر النفط! ففي كلمته أشار الرئيس صدام إلى أنه إذا «انخفض سعر البرميل دولاراً واحداً يخسر العراق بليون دولار في السنة. فأنتم في الواقع تشنون حرباً اقتصادية على العراق.. إن الحرب لا تعني الدبابات والمدفعية والسفن فقط، فقد تأخذ أشكالاً أخرى أقل ظهوراً وأكثر عدواناً مثل زيادة إنتاج البترول واستخدام التخريب والضغوطات لاستعباد أمة»[3].

وبصرف النظر عما يمكن أن يقال عن سذاجة الطرف العراقي الذي جعلته يتورط في حرب ضد إيران كان هدفها أكبر من طموحات الزعيم الأوحد، فإن الدور الكويتي والذي استمد ولا يزال قوته من مساندة الولايات المتحدة لا يقل سذاجة! فإلى جانب تورط الكويت في زيادة إنتاج النفط،

(1) إن الأمر اللافت للنظر أن بعض الأعمال الأمريكية والتي التفتت لهذه الفترة، بعد غزو العراق الكويت وليس قبله، ليس فقط أنها تجاهلت العوامل الداخلية التي كانت وراء التزام العراق الصمت حول مشاكله الاقتصادية، بل وبررت تعاون الولايات المتحدة مع النظام العراق بحجج واهية ليس من الممكن قبولها! فمن السنة 1988 إلى السنة 1990، يقول محررا كتاب العسل والخل، سعت الخارجية الأمريكية إلى إدخال «الاعتدال على نظام صدام حسين في العراق بتقديم ضمانات الائتمان للتجارة وحوافز اقتصادية مختارة أخرى إلى ذلك البلد». لمزيد من التفاصيل انظر: **العسل والخل، الحوافز والعقوبات والسياسة الخارجية**، تحرير، ريتشارد هاس وميجان أوسوليفان، ترجمة اسماعيل عبد الحكم، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2002، 7.

(2) المرجع نفسه، 39 ـ 40؛ هذا ويذكر مؤلفا الكتاب في الصفحة 40 بأن إنتاج الأوبك تضاعف «ثلاث مرات منذ الحرب الإيرانية العراقية وفي كل مرة بضغط من الكويتيين الذين كانوا ينكرون أمام ممثلي العراق أي دور لهم في ذلك».

(3) سالنجر ولوران، **المفكرة المخفية**، 53.

وتحت ضغوطات أمريكية لا محالة، فإنه كان يعمل على تصعيد الموقف وصبّ المزيد من الزيت على النار! ففي الوقت الذي كان الرئيس صدام حسين يطالب دول الخليج برد الجميل ودفع المزيد من المال، إذ لولاه لاحتلت إيران منطقة الخليج، ما تنفك هذه الدول تذكره بحجم المساعدات والديون التي عليه إن آجلاً أم عاجلاً تسديدها! كما لم يكتف الكويت بهذا القدر من الاستفزاز واستغلال الظروف التي كان يمر بها العراق فيقرر الدخول إلى جانب الولايات المتحدة للإجهاز على نظام آزرته الولايات المتحدة طوال 8 سنوات، أي طوال الحرب العراقية الإيرانية! ففي وثيقة، تصر المخابرات الأمريكية على وصفها بالمزورة، عثر عليها العراقيون بعد غزوهم الكويت، ذكر بأن الكويتيين بحثوا مع الجانب الأمريكي «أهمية الاستفادة من الأوضاع الاقتصادية المتدهورة في العراق لممارسة الضغط على الحكومة العراقية (و) لرسم الحدود المشتركة»[1].

إن استمرار تدهور وضع العراق الاقتصادي من ناحية وتبادل مشاعر الاحتقار بين الطرفين، كانا لا محالة كفيلين بمضاعفة التوتر بين البلدين! كما أن إصرار العراق والعراقيين على اعتبار الكويت، المتربع على ثروة كبيرة، جزءاً من العراق عمّق الهوة بين الطرفين! ولكن وفي هذه الأثناء لاحت في الأفق خيوط خطة قام النظامان، العراقي والكويتي، عن سذاجة بتنفيذها! فبعد أن سمحت الولايات المتحدة الأمريكية للكويت بوضع علمها على ناقلاتها لحمايتها فترة الحرب، وهذا ما جعل الكويت تعتقد بأن العراق لن يجرؤ على غزوها، وحتى وإن قام بهذا العمل فلن يتجاوز المنطقة الحدودية، تشرع الولايات المتحدة في الفترة ذاتها بالتودد أكثر للعراق في شخص رئيسه! وهذه الاستراتيجية الأخيرة لا يمكن تخيلها خارج إطار نظرية المؤامرة! لماذا؟ ففي بداية شهر أبريل/نيسان ألقى الرئيس أمام قيادات جيشه كلمة شرح فيها ما توصل إليه العلماء العراقيون في مجال إنتاج الأسلحة الكيميائية مشدداً على أنه في حالة قيام إسرائيل «بشيء ضد العراق سوف نعمل على جعل النار تلتهم نصفها..إن الذين يهددونا بالقنبلة النووية سوف يبادون بالأسلحة الكيماوية»[2]! إن تهديداً كهذا من المفترض أن تواجهه ضجة إعلامية كبرى في إسرائيل وفي الولايات المتحدة بطبيعة الحال! غير أن لا شيء من هذا القبيل حصل! ففيما يتعلق بالأولى ليس فقط أنها لم تلق بالاً للتهديد العراقي، بل أشارت، وعلى لسان الجنرال إيهود باراك نائب رئيس أركان القوات الإسرائيلية وقتها، إلى أن «صدام حسين يحاول خداع العالم، فخطته ليست الهجوم على إسرائيل. عليكم أن تحولوا أنظاركم إلى ما هو جنوب العراق فالحقيقة أن أنظاره مشدودة إليه»[3].

وماذا عن الموقف الأمريكي! ليس فقط أن العراق لم يتلق أي إنذار أو تهديد من الولايات المتحدة بل استقبل وفداً أمريكياً رفيع المستوى «يضم خمسة من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي

(1) سالنجر ولوران، **المفكرة المخفية**، 31.

(2) المرجع نفسه، 36.

(3) المرجع نفسه، 34.

برئاسة روبرت دول ممثل كانساس.. وهو نفسه الذي فشل في التغلب على بوش في الانتخابات الأولية وذلك في سباقهما على الرئاسة». صحيح أن أعضاء مجلس الشيوخ جلبوا معهم رسالة تضمنت مجموعة من النصائح وليست تهديدات حول ما تضمنه خطاب الرئيس صدام، ولكن الحوار الذي لحق قراءة هذه الرسالة لم يكن فقط خالياً من أي تهديد بل وكان متضمناً لإشارات مشجعة! ففي سياق حديث دول عن البرنامج الذي بثته إذاعة صوت أمريكا المعادي للعراق لم يكتف رئيس الوفد بتقديم اعتذاره بل أبلغ الرئيس صدام بأنه تم طرد المسؤول «عن البرنامج من وظيفته وختم حديثه بقوله اسمح لي أن أذكر أنه منذ 12 ساعة فقط أبلغني الرئيس بوش أن حكومته تأمل في تحسين العلاقات مع العراق وأنه سوف يعارض فرض عقوبات على العراق. وإذا لزم الأمر فإنه سوف يستخدم الفيتو ضد أي قرار مثل هذا ما لم يحدث أي عمل استفزازي. وهنا تدخلت السفيرة أبريل غلاسبي التي لزمت الصمت طوال الوقت وختمت الاجتماع بقولها: إنني كسفيرة أستطيع أن أؤكد لك يا سيدي الرئيس أن هذه في الحقيقة هي سياسة الولايات المتحدة»[1].

وبعد أقل من أربعة أشهر، أي في 25 من شهر أبريل/نيسان «استدعى صدام أبريل غلاسبي..استطاعت شبكة (أي بي سي) الحصول على تسجيل للحديث الذي يعتبر وثيقة كبرى بالنظر إلى ما يشتمل عليه من دلالات بعضها غير عفوي». فمن بين هذه الدلالات اعتقاد الرئيس صدام أن التضحيات التي قدمها العراق سيكافأ عليها. فليس من المعقول، يقول الرئيس صدام «أن يطلب من الشعب العراقي نزف أنهر من الدم خلال الأعوام الثمانية الماضية ثم يقال له: عليك الآن أن تقبل الآن بعدوان الكويت والإمارات العربية والولايات المتحدة وإسرائيل»[2]! وبعد أن شدد الرئيس صدام على مشاكله الاقتصادية والتي شبهها بالكارثة، لم تبد السفيرة تعاطفاً معه فحسب بل نوهت كثيراً بالجهود التي يقوم بها من أجل بناء العراق مشددة على تبني الولايات المتحدة لموقف حيادي تجاه النزاعات العربية ـ العربية!! فالولايات المتحدة، تقول السيدة غلاسبي، ليس لها «رأي في نزاعات العرب فيما بينهم مثل نزاعكم مع الكويت حول الحدود. لقد كنت في السفارة الأمريكية بالكويت في أواخر الستينات وكانت تعليماتي تقضي بعدم إبداء الرأي في هذه القضية التي لا شأن لنا فيها. لقد أصدر جيمس بيكر أمراً إلى الناطق الرسمي للتأكيد على ذلك. إننا نأمل في أن تحلوا القضية بالوسائل المناسبة عبر القليبي أو الرئيس مبارك. ولكن ما نرجوه هو حلول سريعة لهذه القضايا»[3]. إن حديث السفيرة الأمريكية مع الرئيس صدام تضمن تلميحات تكاد تصل إلى درجة منح الإذن بشن الحرب على الكويت! فبعد أن شددت على أن حكومتها لا شأن لها بالنزاعات العربية تضيف «في تقديري، بعد خمس وعشرين سنة من الخدمة في المنطقة، أنه ينبغي أن تظفر أهدافكم بتأييد إخوانكم العرب.

---

(1) سالنجر ولوران، **المفكرة المخفية**، 59 ـ 60.

(2) المرجع نفسه، 64.

(3) المرجع نفسه، 64.

وأنا الآن أتحدث عن النفط»[1]! وقبل الغزو بيومين، وعلى الرغم من رصد الأقمار الصناعية للحشود العراقية قرب الحدود الكويتية، فإن الولايات المتحدة لا تلتزم فقط الصمت، بل وحين تستفسر لجنة الشرق الأوسط الفرعية التابعة لمجلس النواب عن مدى صحة ما صرح به وزير الدفاع ريتشارد تيني حول التزام الولايات المتحدة بالدفاع عن الكويت في حالة تعرضها لأي هجوم، أجاب جون كيلي، سكرتير الدولة المساعد لشؤون الشرق الأوسط، بأن لا علم له بهذا التصريح! وحين أعاد النائب لي هاملتون عليه السؤال في صيغة افتراضية، أجاب «هذا سؤال افتراضي لا أستطيع التعرض له... فسأله لي هاملتون: لكن إذا حدث شيء من هذا فهل يكون موقفنا صحيحاً إذا قلنا بأنه لا توجد معاهدة أو التزام يوجب استخدام القوات الأمريكية؟ فأجاب كيلي: هذا صحيح تماماً. وأذاعت محطة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) تصريحات كيلي وسمعت في بغداد. وعليه ففي هذا الوقت الحرج عندما كان السلم والحرب في الميزان أرسل كيلي إشارة إلى صدام يمكن اعتبارها تعهداً بعدم تدخل الولايات المتحدة»[2].

لا أظن أن ما ذكر في حاجة لمزيد من التعليق! ولكن الأمر الذي يستحق التنويه هو سهولة انقياد الأطراف المحلية لفخاخ تنشرها القوى الغربية هنا وهناك! صحيح أن هذه المعادلة (سذاجة هذا الجانب التي يقابلها على الدوام براعة الجانب الآخر) غير دقيقة ولعلها يائسة والأهم من ذلك بائسة! ولكن المرء لا يستطيع في حقيقة الأمر تجاهل العديد من مواقف دول المنطقة، وهي مواقف تتصف في أغلبها بالسذاجة! فبالإضافة إلى أنها تتعمد ترحيل المشاكل، نراها تستسهل تفويض الآخر في حل مشاكلها الداخلية، ونزاعاتها الإقليمية! لا أريد أن أعود بالقارئ إلى العصر العباسي حيث فضل المعتصم اللجوء في حل مشاكل السلطة، ولا أقول تداولها، إلى المماليك الذين حكموا البلاد بعد ذلك ولأكثر من ألف سنة، بل سأذكر بما قاله الشاه محمود للرئيس الأمريكي ترومان الذي استهجن طلب الأفغان المسلمين العون من السوفييت الملحدين! فكانت إجابة هذا الملك المسلم طلب العون من الكفرة مبرر، فأكل لحم الخنزير في الإسلام محرم، ولكنه جائز في حالة الجوع! ولجوء الكويت للولايات المتحدة حرام ولكنه في هذه الحالة، تخليصهم من جبروت نظام صدام، فحلال!! غير أن صدام ونظامه رحلا، أما الولايات المتحدة فباقية.

على الرغم من شدة اعتراضي على هذا الضرب من التحليل القائم على تبسيط المسائل من

(1) سالنجر ولوران، **المفكرة المخفية**، 72 - 73؛ هذا وقد أفاد لوران في كتاب آل بوش أنه في الوقت الذي لم يرحب كل من كولن باول، رئيس أركان الجيش الأمريكي عام 1990، و وزيرة خارجية أمريكا بالحل العسكري، فإن «سكو كروفت مستشار الأمن القومي عام 1990 كان يرى أن هذه الأزمة تقدم فرصة لا تعوض للحرب وإبقاء نصف مليون جندي في المنطقة إلى أجل غير محدد، وأن انسحاب صدام من الكويت سيفوت فرصة الهيمنة على المنطقة»! وردت في عرض إبراهيم غرايبة لكتاب **آل بوش**، في:

http://www.aljazeera.net\NR\exeres\2016947A.

ناحية، وعلى تأسيس محاجة ترفع من شأن الغرب وتقلل من شأن العرب من ناحية أخرى، فإن تسارع الأحداث في المنطقة في العقدين الأخيرين وفي شكل متدهور لا يفسح مجالاً كبيراً للتفاؤل! صحيح أن التباين بين العرب والغرب ليس جينياً، والحمد لله، ولكن ولكثرة ما حلّ بالعرب في الآونة الأخيرة من كوارث، فضلاً عن إصرار قياداتهم بل وإسرافهم في اختيار حلول مأزقية يكاد المرء يقبل بنظرية قابلية المنطقة للتخلف/الاحتلال. فلجوء حكام المنطقة، في هذا السياق، الكويت، للغرب، الولايات المتحدة خصوصاً في السنوات الأخيرة لم يفتح الباب على مصراعيه لعودة المحتل للمنطقة، لأنه بالكاد غادرها، ولكنه فتح الباب لموجة عنف سبقت احتلال الولايات المتحدة وبعض دول التحالف للعراق! فما أن انتهت حرب أفغانستان وعاد الأفغان العرب إلى مواطنهم حتى بدأت موجات العنف تجتاح المنطقة (مصر والمملكة العربية واليمن والسودان). بكل تأكيد لم تمنح حرب الخليج الأولى للأفغان العرب، في العراق والكويت، فرصة الظهور! ولكن وبالنظر لامتلاك البلدين لمكونات محلية للعنف اكتفى الصانع، كما سبق التنويه، باستغلالها لغايات محلية وإقليمية وعالمية.

والقول مثلاً بأن العنف الذي عرفه الكويت مؤخراً كان بسبب غزو العراق الكويت هو قول لا يريد أصحابه تحويل الأنظار عن مكونات الظاهرة في الكويت فحسب، بل ويتعمدون في ذات الوقت تعميق الجروح/ التنافر بين البلدين الشقيقين[1]. بكل تأكيد تتسبب الحروب، والغزو تحديداً وما يصحبه من انتهاك للحرمات في نشر الرعب والفزع، ويحفز بالتالي ظهور العنف على السطح. كل هذا وغيره صحيح ولا يمكن تجاهله! ولكن العنف الذي يشهده الكويت ومنذ عودة الأفغان العرب لبلدان الخليج لا يسأل عنه العراق! صحيح أن دولة الكويت لا تمتلك تاريخياً مخزون عنف يضاهي مخزون العربية السعودية أو العراق! ولكن العنف كائن كامن في طبائع البشر ولا يبرز في شكل ظاهرة إلا بتضافر مجموعة من العناصر! والكويت/ الكويتيون لا يشكلون الاستثناء! فالكويت لا تقع خارج التاريخ، تاريخ المنطقة! ويجب أن لا ننسى أنها وفي الوقت الذي تفتقر لإمكانيات بشرية وجغرافية

(1) في مقابلة أذاعتها الفضائية «العربية» بعد وفاة الملك فهد بيوم واحد (أي الثلاثاء 2005/8/2) ذكر الأمير بندر بأن من حكمة المغفور له في إدارة الأزمة، أزمة غزو العراق الكويت، أنه لم يأمر بفتح الحدود للكويتيين الفارين من عبث الجيش العراقي وحزب البعث إلا بعد مضي أكثر من شهر ونصف الشهر على الغزو! والسبب يسترسل الأمير بندر يعود لحكمة الملك فهد! فبقاء هؤلاء طوال هذه الفترة عرضهم لأنواع شتى من الانتهاكات. لذلك كان من الطبيعي أن يجدوا ما يروونه عند جوازهم حدود المملكة التي كانت، عبر أجهزتها الإعلامية المختلفة، كلها آذان صاغية لروايات الفارين من جحيم الكويت المحتل! إنه وبفضل حكمة المغفور له الملك فهد طالب السعوديون ولاة الأمر بضرورة نصرة الإخوان الكويتيين!! غير أن السيناريو هذا تنقصه بعض التفاصيل! فقبل أن يسمح الملك فهد للكويتيين بالعبور كان قد طلب في السابع من أغسطس/آب عام 1990 من الأمريكيين بالتدخل! وحتى يضفي على دخول الجنود الأمريكيين الأراضي المقدسة، بعض الشرعية أصدر علماء المملكة فتوى «تؤيد» قرار الملك! وحتى تتحقق شرعية القرار كان على جميع السعوديين أن يؤيدوا قرار الملك! بناء عليه يسمح للكويتيين في هذا التوقيت بالعبور ليروا قصصاً مريعة تجعل أبناء المملكة لا يقيمون وزناً للوجود العسكري الأمريكي!!

كبيرة قد تحفز ظهور العنف على السطح، ففي خزائنها تنام بلايين الدولارات التي تجعل دول الجوار، الفقيرة منها على وجه التحديد، تحسدها! لذلك وحتى تحمي نفسها من شر الحسد لا تزكي أموالها، ولكنها تجبر على التبرع بعديد البلايين ولكن ليس للمساهمة في إنماء دول الجوار العربية الإسلامية الفقيرة، بل لتمويل حروب تشن لغايات لا صلة لها بها. وهذه الجزئية في ذاتها وبعيداً عن أي مكون آخر من مكونات الاحتقان قادرة على دفع العنف للظهور على السطح! وعلاقات الكويت التاريخية بالعراق وإيران ليست خافية على أحد! فهي الأخرى كانت تتمنى أن لا تنتهي هذه الحرب، أو أن تزيل من على ظهر البسيطة هاتين الدولتين!! ليس هنا مجال بحث هذه المسألة، فلنتركها جانباً ولنكتفي بالتذكير ولو بعجالة بدور الكويت في حرب أفغانستان! فالحرب وكما سبق التنويه هي من بين أهم مفاتيح انتشار العنف، فالإرهاب! صحيح أن المهمة هنا بالنسبة للكويتيين اقتصرت على الجوانب الإغاثية حيث تمّ تأسيس المستشفيات والمدارس والمعاهد! ولكن عمل الأفغان العرب في هذه المؤسسات سواء في فترة الحرب أو فيما بعد، فضلاً عن علاقة الأفغان السعوديين بتأجيج العمل الجهادي في منطقة الخليج حيث التواجد الغربي مميز، ساهمت في بروز عنف كويتي يستمد مبرراته من أوضاع بعضها إقليمي، وبعضها الآخر محلي تصر الحكومة/ الأسرة الكويتية على تجاهله.

والحديث عن الأسباب الإقليمية للإرهاب لم تعد سراً لذلك لا أرى ما يستدعي التذكير بها من جديد؛ فلنتركها جانباً إذاً ولنلتفت إلى العامل المحلي والذي يفسر قابلية الكويت، على الرغم من شدة ثرائها وضآلة عدد سكانها، للعنف! فوفقاً لإحصاء عام 1965 تبين وجود نحو 50 ألف شخص لا يحملون الجنسية الكويتية! وقد قدر عدد هؤلاء بعد أقل من ثلاثة عقود بـ 350 ألف، أي نصف تعداد الكويتيين! هذا وتضيف بعض الدراسات إنه وبسبب انتماء أبناء هذه الفئة إلى مستويات معيشية متدنية ارتفعت نسبة الجريمة بين صفوفها! ولكن تدني مستوى حياة أبناء هذه الفئة، على الرغم من أهميته، لا يمكن أن يكون المحفز الوحيد لارتفاع نسبة الجريمة وبالتالي لانتشار العنف في المجتمع الكويتي! فسبب لجوء هؤلاء للعنف يكمن في نظرة المجتمع الكويتي المتعالية وإصراره، حتى وهو يقرر إغلاق هذا الملف، على اعتبار هؤلاء فئة وضيعة لا تليق بها إلا المهن الوضيعة! ففي سياق لفت نظر الحكومة الكويتية لمسألة «البدون» نوهت إحدى دراسات المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية الكويتي بضرورة إغلاق هذا الملف وإعادة النظر في وضعية هؤلاء الذين أدوا خدمات جليلة للكويت سواء في الجيش أو في الشرطة!! وفي نفس الدراسة التي تشدد على أهمية تسوية وضع هذه الفئة القانوني والإنساني بطبيعة الحال، تم التنويه بأهمية استغلال وضع هؤلاء المتدني لبناء الكويت! فتجنيس «البدون» من شأنه سد ثغرات في القوى العاملة التي تحتاجها الدولة خاصة في المهن المتوسطة والمتدنية التي لا يقبل عليها الكويتيون[1].

(1) «الإصلاح والأمن والتركيبة السكانية أبرز التحديات الكويتية» في:
http://www.albayan.co.ae\albayan\alarbea\2003\issue200\memo\1.htm

ومشاكل الكويت لا تنتهي عند هذا الحد، ولا أريد في حقيقة الأمر أن أسترسل في ذكر تفاصيل أخرى قد تثير مشاعر سلبية وتفقد هذه الوقفة أهميتها، فالتنديد بالسياسة الكويتية أو بغيرها من سياسات أنظمة المنطقة لم تكن طوال هذا العمل هدفاً أساسياً. ولكن تحميل الباحثين الكويتيين، أو على الأقل نسبة لا بأس بها منهم، الغزو العراقي مسؤولية انتشار أعمال العنف/ الإرهاب في الكويت الآن هو اتهام غير دقيق! فالحرب تحفز لا محالة ظهور العنف، ولكن الحرب بمفردها ومهما كانت عنيفة/ مدمرة فإنها لا تستطيع أن تؤثر في علاقات المجتمع وتحولها من حالة السكون إلى حالة الغليان إلا إذا كانت التربة مهيأة لهكذا بذر! فاحتقان الكويت الداخلي كان سابقاً لهذه الحرب ولغيرها من الحروب، مع ذلك تصر الحكومة الكويتية على تجاهله؛ ليس هذا فحسب، بل وبدلاً من أن يلتفت «محللو» الأسرة الحاكمة إلى أسباب الظاهرة، يحملون الغزو العراقي كل عيوب المجتمع الكويتي الحديثة؛ فهذا المجتمع يشكو من مشاكل لا يمكن حصرها في عامل واحد! فما يشكو منه المجتمع الكويتي من تنوع/ تنافر يؤهله هو الآخر في حقيقة الأمر وبترتيب بسيط من هنا وهناك إلى التحول من طور الانقسام إلى طور التجزئة! فإلى جانب البدون، والذين يشكلون، كما سبق التنويه، قبل الغزو العراقي نصف تعداد الكويتيين، فإن عدد غير الكويتيين يفوق المليون (1200000)! وهذا التفاوت في ذاته لا يشكل خطراً حقيقياً، ولكن المشكلة أن عدداً لا بأس به من البدون تربطهم بغير الكويتيين داخل الكويت وخارجه صلات رحم وقربى[1] تجعلهم في خاتمة المطاف يشكلون جبهة موحدة في حالات النزاع / التوتر الداخلي، فاتهام الحكومة الكويتية بعد «تحرير» الكويت عام 1991 بعض البدون بالانخراط في الجيش الشعبي المؤيد للنظام العراقي لا يخلو كلياً من الصحة! صحيح أن الحكومة الكويتية استغلت هذه الظاهرة لتمارس ضغوطات متنوعة تسببت في خاتمة المطاف في تهجير عشرات الآلاف من هؤلاء الأمر الذي أدى إلى تقلص عددهم إلى أقل من120000[2]، ولكن تورط بعض هؤلاء لا يمكن إنكاره! بناء عليه فإن قابلية الكويت للاشتعال من الداخل هي التي ألهمت الصانع الأمريكي برسم مخطط قام المحليون، الكويتيون والعراقيون، بتنفيذه.

قد لا يقبل البعض بهذا الرأي ويصر على تحميل العراق تارة مسؤولية انتشار العنف، وتارة أخرى الوجود الأمريكي بالمنطقة! بكل تأكيد تسببت هاتين الحادثتين، فضلاً عن عودة الأفغان العرب لمنطقة الخليج في تنامي ظاهرة العنف، ولكن الأمر الأكيد أنه لولا جاهزية المنطقة لما أصبحت دول المنطقة الكويت والمملكة العربية والعراق ومصر وغيرها من بلدان الشرق الأوسط مناطق توتر تنجح بعض الجماعات الإسلامية المحلية في جرها للتورط في أعمال عنف ليست كلها محلية. بناء عليه

(1) يقول أحد الباحثين بأن الشعب الكويتي تشكل «من قوميات مختلفة نزحت إلى هذه المنطقة من المناطق المجاورة في الجزيرة العربية والعراق وإيران والشام وأقليات من مناطق أخرى» انظر: سامي ناصر خليفة الخالدي **«مواطنون بلا هوية.. البدو في الكويت»** في: الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان.

(2) الخالدي **«مواطنون بلا هوية..»**.

فإن الإصرار على تبسيط الظاهر، ظاهرة العنف/ الإرهاب وجعلها بالتالي أحادية الدافع، لا يرجع بالنفع إلا على أصحاب الامتيازات: أنظمة المنطقة والتيارات الإسلامية المتطرفة وأخيراً وليس آخراً الولايات المتحدة وبقية الدول الغربية!! تأسيساً على ما تقدم فإن الدعوة التي ما انفك الغرب وأعوانه يرددونها في الآونة الأخيرة والداعية إلى محاربة ليس فقط الإرهاب، بل ومحاربة أسبابه هي دعوة حق أريد بها باطل! فلا أظن أن طرفاً من الأطراف، أو فلنقل صاحباً من أصحاب الامتيازات له مصلحة في إنهاء الإرهاب.

بكل تأكيد يتمنى أصحاب الامتيازات أن يحصل كل واحد منهم على ما يتمناه بأقل الخسائر الممكنة[1]! ولكن ليس كل ما يتمناه المرء يدركه! بناء عليه اضطر الجميع للقبول بهذا الاختيار، اختيار استخدام العنف، من أجل تحقيق مصالح بعضها سياسي وبعضها الآخر استراتيجي! ولكن وفي حين اقتصر دور أصحاب النفوذ/ الامتيازات المحليين على تحقيق بعض المصالح السياسية، فإن دور الآخر، الولايات المتحدة على وجه الخصوص، استحوذ على كل ما هو استراتيجي. فأنظمة الشرق الأوسط والتي لم تكتف طوال عقود عدة بترحيل العديد من مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية تفضل حل المشكلة السياسية مع معارضيها عن طريق العنف! ولهذه الاستراتيجية إن صح القول خلفية! فتجربة التخلص من الاحتلال الأجنبي بإيجابياتها تركت آثاراً سلبية لم تتمكن الأنظمة اللاحقة من التخلص منها! فهذه الأنظمة والتي وصلت إلى السلطة وفق تدابير معينة كان العنف جزءاً من تكوينها سواء عند نشأة هذه الدول أو بعد النشأة! وفي خضم إنشاء المؤسسات وتطوير بنى هذه الدول أصرت القيادات على خوض هذه التجربة بروح مرحلة الكفاح المسلح! وفي ظل هذا المناخ تكونت لدى هذه الأنظمة الحاكمة قناعة مفادها أن القوى الاجتماعية التي تمتلك آراء مغايرة، حتى وإن كانت غير سياسية، هي قوى معادية لمسيرة المجتمع ويجب مراقبتها وبالتالي عدم الوثوق فيها. إن الأمثلة كثيرة وهجرة العقول العربية إلى أوروبا والولايات المتحدة منذ الاستقلال يعكس بوضوح إصرار هذه الأنظمة على تهميش من لا يوالونها! ففي هذه المجتمعات لا صوت يعلو فوق صوت السلطة، بناء عليه فإن مجال المشاركة في إدارة البلاد لا علاقة له بالكفاءة، بل له علاقة بالولاء.

إنه وفي ظل هذه العلاقة ظهرت معارضة من نفس جنس الأنظمة القائمة، ولأن الصراع كان

(1) فالقوة بالنسبة للولايات المتحدة هي السلاح الوحيد الذي تحقق بفضله أهدافها؛ فالضعف، يقول رامسفيلد، وزير دفاع أمريكا «يحرض عليك الآخرين»! وحين قرر بعض الباحثين لفت نظر الولايات المتحدة لمخاطر استخدام القوة العاتية، لم ينصحوها بالتخلي عن هذه الأخيرة، بل لفتوا نظرها إلى أن السيطرة/ الهيمنة يمكن تحقيقها بالقوة أيضاً حتى وإن كانت القوة، قوة من نوع خاص، قوة ناعمة! فهذه الأخيرة حسب تعريف جوزيف ناي هي «القدرة على التوصل إلى الغاية المطلوبة من خلال جذب الآخرين وليس باللجوء إلى التهديد والجزاء. وهذه القوة تعتمد على الثقافة والمبادئ السياسية والسياسات المتبعة. وإذا تمكنت من إقناع الآخرين بأن يريدوا ما تريد فلن تضطر إلى إنفاق الكثير»! انظر: **«القوة الناعمة»**.

بالدرجة الأولى من أجل السلطة فإن المعارضة لم تلجأ للعنف فحسب، ولكنها وجهته ضد الأنظمة القائمة، وظناً منها أن التغيير لا يتم إلا بإنهاء هذه الأنظمة انحصرت محاولات المعارضة على عمليات الإطاحة بالأنظمة. وبالنظر إلى أن عسكرة هذه الأنظمة كانت سابقة لقيام «الدول المستقلة» بالشرق الأوسط، فإن التغيير في المنطقة لم يتحقق إلا من خلال المؤسسة العسكرية أو بفضل تعاونها مع بعض التنظيمات المدنية. ومن يظن بأن الأنظمة الملكية في المنطقة (الأردن والمملكة العربية على سبيل المثال) هي نظم غير «معسكرة» فعليه أن يعيد النظر في تركيبة هذه الأنظمة وخاصة في مراكز قواها الحقيقية الظاهر منها والخفي. إن نجاح المقاومة ضد المحتل في بعض بلدان المنطقة من ناحية، وتمكن الجيش من السيطرة على مقاليد السلطة في منطقة الشرق الأوسط من ناحية أخرى جعل المعارضة تعتقد بأن وسيلة التغيير الحقيقية لن تتحقق إلا بالقوة! من ذلك أن العديد من المحاولات الانقلابية الفاشلة والتي كانت وراءها أحزاب إسلامية وغير إسلامية كان الجيش طرفاً فيها. إن اللجوء للمؤسسة العسكرية من أجل التغيير أظهر للجميع، السلطة والمعارضة، استحالة التغيير من خارج الجيش/ القوة! والمفارقة، والتي في حاجة لمزيد من البحث والتدقيق، أن المعارضة زمن الاحتلال لم ترحب بالعمل مع العناصر العسكرية، بناء عليه فإنها، وباستثناءات بسيطة، لم تحتكم للعنف في تصفية حساباتها سواء مع معارضيها أو حتى مع الأنظمة المتعاونة مع الاحتلال.

هذا من حيث النشأة، أما من حيث الاستمرار فإن العنف في الشرق الأوسط يستعصى فهمه خارج ظاهرة إصرار أنظمة المنطقة على القيام بكل شيء بمفردها، فهي التي تقترح البرامج التعليمية، وهي التي تحدد نوعية الثقافة والاقتصاد! والمعارضة لهذه الأنظمة كثيراً ما تكون لصيقة بهذه الدوائر التي ترى الأنظمة أن سيادتها بل وشرعية وجودها لا تتأكدان إلا من خلال ممارسة سلطاتها على هذه الدوائر. بناء عليه فإن النقد الذي يمكن أن يوجهه بعض الفنيين (Technocrats) لهذه البرامج يعتبر انتقاصاً للأنظمة وبالتالي يجرم[1]! فمهمة الجميع تكاد تنحصر في الثناء على جهد هذه الأنظمة وتضحياتها! ولعله من الطريف التذكير بما ورد في بعض الملصقات التي تؤيد تعديل الدستور، وإعادة انتخاب الرئيس حسني مبارك! فقد قرأت، إذ كنت أقوم بزيارة لمصر في ذلك التاريخ، ما معناه «أنك أعطيت الكثير وقد حان الوقت لكي نرد لك الجميل»! والملصقات التي هي من هذا النوع كثيرة ولا أظن أن المجال، أو فلنقل مستوى التحليل يسمح بعرضها! خلاصة القول إن الأمثلة التي تؤكد حرص هذه الأنظمة على تجاهل جميع فئات المجتمع وانفرادها بكل ما يخص الأفراد والمؤسسات، بل والمعتقدات أيضاً كثيرة ولا أظن أن عرضها سيضيف للمرء أي عمق لتحليله! ولكن المحصلة أن هذه الأنظمة المغلقة والعنيفة وغير المتفتحة أنتجت في العقود الثلاثة الأخيرة معارضة متزمتة ومغلقة وعنيفة

(1) فوفقاً للقانون رقم 35 عام 1977 «يستثنى من حق نيل الجنسية العراقية كل شخص يتخذ موقفاً عدائياً من الثورة وبرنامجها سواء على الصعيد السياسي أم الاقتصادي أم الفكري» ذكرها: الخليل، سمير، **الحرب التي لم تكتمل: الديمقراطية في العراق ومسؤولية التحالف**، لندن، دار الساقي، 1991، 25.

أيضاً! والأمر الجدير بالتنويه أن الأنظمة والمعارضة يستمدون شرعيتهم من مخزون ثقافي لا يمت بصلة للتغيرات التي تشهدها المنطقة الآن! ففي الوقت الذي تصر الأنظمة على تذكير الأجيال الجديدة، من خلال برامج تعليمية موجهة، بنضال مؤسسي هذه الأنظمة، فإن المعارضة، الإسلامية على وجه التحديد، تستمد شرعية نضالها، بما في ذلك قتل النفس التي حرم الله قتلها بغير حق، بأحاديث ضعيفة وبأحداث تاريخية موغلة في القدم.

إن هذا المشهد لنشأة العنف غير العفوي واستمراره في منطقة الشرق الأوسط تتحمل جهات أجنبية نصيبها فيه، فإقامة كيان صهيوني كان كفيلاً بمساندة الأنظمة العسكرية التي تذهب إلى أن شرعيتها لا تستمد من حربها ضد المحتل فحسب، بل ومن مواصلة نضالها المباشر وغير المباشر ضد الكيان الصهيوني! وإقامة كيان صهيوني في المنطقة كان بمثابة القوة الدافعة للحركات الانقلابية المتعددة، وللعديد من التنظيمات والأحزاب المعارضة! ولكن ولأن الأنظمة أخذت في بادئ الأمر على عاتقها مهمة تصفية مصالح الاستعمار والصهيونية في المنطقة، فقد اقتصرت هذه المهمة، في مرحلة الخمسينيات والستينيات، على جهود أنظمة المنطقة دون غيرها، ولكن فشل هذه الأنظمة الوطنية في أول مواجهة لها ضد إسرائيل عام 1967، فضلاً عن احتقان هذه المجتمعات، جعل المعارضة مهيأة للقيام ببعض المبادرات. بناء عليه وفي سياق هذا التطور تقوم إسرائيل بعمل استفزازي، حرق المسجد الأقصى 1968! هل عملها هذا كان مجرد عمل إرهابي عرضي، أم أنه يشكل جزءاً من مخطط وضع خيوطه استراتيجي قدراته/رؤاه أكبر بكثير من قدرات منفذيه؟ لا أملك في حقيقة الأمر إجابة مقنعة عن سؤالي هذا. ولكن الأمر الأكيد أنه وفي الوقت الذي اكتفت مصر على سبيل المثال بمضايقة العدو من خلال حرب الاستنزاف، فإن الجميع فضل استنكار العمل الصهيوني وإدانته! في ظل هذا الغياب تعددت المبادرات! وبالنظر إلى أن الأمر يتعلق بمقاومة احتلال فإن أعمال هذه التنظيمات كانت مبنية على فلسفة تبرر العنف. بناء عليه فإن العمليات غير الحكومية التي انطلقت بعد هزيمة/ نكسة يوليو/حزيران 1967 لم تكن ذات بال، إذ ظنت التنظيمات غير الحكومية أن مسؤولية التحرير لا تزال من مهام الأنظمة! ولكن ولأن الاستراتيجي، أو العراب كانت له رؤية مغايرة، يقرر بالتعاون بطبيعة الحال مع إسرائيل، جر المنطقة إلى علاقات مفعمة بالتعصب الديني وبالكراهية العرقية! وحرق الإسرائيليين للمسجد الأقصى لم يؤسس هذه المشاعر المتبادلة بين الطرفين منذ نشأة إسرائيل، ولكنه أظهرها في شكل يتسم بالعنف! بناء عليه، فإنه وفي الوقت الذي لم تتجاوز العمليات الفدائية الفلسطينية الـ 3 عمليات طوال سنة 1968، فإن عددها بين أغسطس/آب من عام 1969، أي مباشرة بعد حادثة الحريق، وديسمبر/كانون الأول من عام 1971 فاق السبع عمليات.

وبإعلان مصر وسوريا الحرب على إسرائيل عام 1973 توقفت العمليات الفردية والمؤسساتية المنظمة، وكان من المفترض أن يضع هذا «الانتصار» حداً لتوتر المنطقة التقليدي! ولكن وبسبب اتخاذ مصر ترتيبات لا تخدم كثيراً مصالح المنطقة عادت عمليات العنف، ولكن هذه المرة لم تكن

موجهة ضد الإسرائيليين فحسب، بل وضد العرب أيضاً! ولكن وبسبب عجز هذه الحرب وتداعياتها عن تأجيج حركة العنف تولى العراب صناعة مواطن توتر أكثر خطورة، دون أن يغفل عن مواطن التوتر التقليدي[1]! وهكذا وبسبب اتفاقية السلام والتي من المفترض أن تضع حداً لحالة التوتر التي عرفتها المنطقة منذ نشأة إسرائيل، تشهد المنطقة منذ عام 1978 أحداث عنف ضاعفت من شدتها الثورة الإيرانية، فالحرب العراقية الإيرانية، فالحرب الأفغانية، فاحتلال الولايات المتحدة ودول التحالف العراق.

كيف يمكن للمنطقة أن تهنأ أو تستقر وهي ما أن تفيق من صدمة حتى تجد نفسها أمام مصيبة أشد وأعظم! والمصيبة أنه وفي الوقت الذي تشدد حكومات الغرب وأجهزة إعلامه على خطورة ظاهرة الإرهاب، فإنها تصر على التعامل مع هذه الأخيرة ضمن نسق العنف! فالمصطلح الذي لم تمل هذه الجهات من ترديده هو «الحرب» على الإرهاب. فالحرب، وبالإضافة إلى أنها الاصطلاح الوحيد الذي لا يحمل معنى غير معنى العنف، ليس لها من هدف سوى نزع سلاح العدو، والمنطقة في حقيقة الأمر لا تمتلك، ومع احترامي الشديد للإسلاميين، سلاحاً غير سلاح النفط[2]. صحيح أن تحديد سعر هذه السلعة المهمة يخضع لحسابات استراتيجية تتحكم فيها الولايات المتحدة بالدرجة الأولى، ولكن حصة المنطقة من هذه الثروة ليست قليلة. بناء عليه فإن الزج بالمنطقة في حروب خاسرة وفي برنامج تنموية فاشلة هي جزء لا يتجزأ من فلسفة/ استراتيجية الحرب، أي نزع سلاح العدو. والمصيبة أن أنظمة المنطقة، ومن منطلق لا يخدم في المدى البعيد مصالحها، تتبنى نفس شعارات الغرب وتعلن حربها على الإرهاب! فعقب حادث التفجيرات التي تعرضت لها مدينة شرم الشيخ صباح يوم السبت 2005/7/23، صرح الرئيس حسني مبارك بأن مصر لن تفرط في أمنها ولن تسمح لأحد بضرب استقرارها! مضيفاً بأننا مصممون على المضي في معركتنا ضد الإرهاب..

إن الجدير بالتنويه أن الجميع يذهب إلى أن الإرهاب ناتج عن مجموعة من الأسباب، ولكن

---

(1) فالمسألة الكردية، على سبيل المثال، والتي أحسن البريطانيون توظيفها طوال تواجدهم في المنطقة من أجل إضعاف العراق، تبنتها الولايات المتحدة في مرحلة لاحقة! فبين عام 1973 و1975 «دعمت الولايات المتحدة وإيران وإسرائيل تمرداً كردياً واسعاً في العراق. الوثائق التي فحصتها اللجنة المختارة من مجلس النواب الأمريكي حول الاستخبارات تظهر بوضوح أن الرئيس والدكتور كيسنجر والشاه كانوا يتمنون أن لا يتغلب الأكراد. لقد كانوا يفضلون بدلاً من ذلك أن يستمر المتمردون ببساطة في الاحتفاظ بأعمال الحرب العدوانية في مستوى يكفي لاستنزاف مصادر الثروة العراقية»! لمزيد من التفاصيل انظر: ستيفن «**سلسلة تاريخ صدام**».

(2) وهذا ما عبر عنه (Simon Henderson)) الصحفي السابق بالـ (Financial times) صراحة في كتاب له صدر سنة 2003؛ ففي هذا العمل لم ينصح سيمون الولايات المتحدة بضرورة تفكيك دول الخليج فحسب بل وبتفكيك منظمة الأوبيك أيضاً! لماذا؟ إن نجاح الولايات المتحدة في هاتين المهمتين سوف يجعلها أكثر فعالية وصلابة ويمنحها فرصا عظيمة! لمزيد من التفاصيل انظر:

Henderson, Simon, The New Pillar: **Conservative Arab Gulf States and U.S strategy**. Washington, George Washington University, 2003.

الجميع يختزل هذه الأسباب في عامل واحد عنوانه العنف! فالتنظيمات الإسلامية تريد ردع الأنظمة الوطنية غير الشرعية، ومحاربة الصهيونية، وجميع دول العالم بقوة السلاح! والأنظمة «الوطنية» لا ترى غير التقتيل والتعذيب والتهجير ليس فقط للمعارضين الإسلاميين بل لكل من يجرؤ ويطالب بتداول السلطة. والولايات المتحدة والعديد من دول الغرب لا تكتفي باستنزاف قدرات المنطقة بل تضع من بين أولوياتها استخدام العنف أو التلويح به من أجل فرض هيمنتها. بناء عليه إذا أردنا أن نتحدث عن الإرهاب وعن أسبابه وعن وسائل اجتثاثه، يجب إعادة النظر في تاريخ العنف في المنطقة وفي أسباب ظهوره وفي علاقة جميع الأطراف به[1].

إن القراءة الأولى تفيد بأن تفاوت القدرات قد تساعد في فهم ليس النتائج بل المسؤوليات[2]. غير أن القراءة المتأنية والمحايدة قد تفضيان إلى أنه من المستحسن تأجيل الكتابة عن المسؤولين عن هذه الظاهرة خاصة وأن فصولها لم تنته بعد. فكما ذكر (Gaddis) في كتابه عن الحرب الباردة بأنه من الممكن الآن الكتابة حول هذا الموضوع بعد أن تمكنا من الوقوف على جميع مظاهرها المختلفة

(1) لقد تعمدت طوال فصول هذا العمل أن لا ألتفت إلا للأطراف المعنية بنشأة الظاهرة وباستمرارها في منطقة الشرق الأوسط؛ وعدم التوقف عند بقية الأطراف لا يقلل من أهمية هذه الأخيرة. فظاهرة الإرهاب في العالم الآن واستجابة العديد من الشبان الموجودين في مناطق مختلفة من العالم لها لا يمكن حصرها في طرفين اثنين فقط: الولايات المتحدة وبريطانيا من ناحية، والجماعات الإسلامية وبعض أنظمة المنطقة من ناحية أخرى! فبسبب احتقار الدول الأوروبية، فرنسا وألمانيا على وجه التحديد، ولعقود عديدة للمهاجرين المسلمين واتهامهم بشتى التهم، فضلاً عن احتقارهم للعقيدة الإسلامية، برزت بين شباب المسلمين الأوروبيين نزعة عنف من المفترض أن لا تظهر إذ إن هؤلاء نشأوا وترعرعوا في ظل أنظمة متفتحة وديمقراطية! صحيح أن بعض الأقلام الأوروبية نوهت بمسألة احتقان مسلمي أوروبا، ولكن اهتمامها كان على الدوام منصباً على جانب واحد، جانب انتشار البطالة بين هذه الفئات العاجزة عن الاندماج في المجتمعات الأوروبية! أما مسؤولية الثقافة الأوروبية ورفض المجتمع الأوروبي لهؤلاء فهي من المسائل التي لا تثار، وإذا أثيرت فعادة ما تكون وفق مواصفات/ مسكنات تكتفي بمعالجة الأعراض! فـ (Kepel) على سبيل المثال والذي تصدى لموضوع الإرهاب في كتاب صدر له في عام 2004 لم يتجاهل دور أوروبا في الظاهرة فحسب، بل وذهب إلى أنه من واجب مسلمي أوروبا الذين نهلوا من أسلوب حياة أوروبا ومن ديمقراطيتها حث بقية إخوانهم في بلدانهم الأصلية على ضرورة تجاوز مشاكلهم؛ فمشكلة هؤلاء، يستطرد كيبل أنهم يعانون من أزمة حقيقة سببها استبداد الأنظمة وفسادها من ناحية، وتطرف التيارات الإسلامية من ناحية أخرى! لمزيد من التفاصيل انظر:

Gilles, Fitna, **Guerre au Coeur de l'Islam**. Paris, Gallimard, 2004.

(2) في مقابلة أجرتها الفضائية الأمريكية (CNN) مع (J L.Gaddis) أستاذ التاريخ في جامعة (Yale) حول أحدث كتبه (We now know. Rethinking the cold war) الصادر عام 1997 طرح عليه محاوره (John Hashimoto) السؤال التالي: ما هي في اعتقادكم أهم نتائج الحرب الباردة؟ بشكل من الأشكال، أجاب جاديس، يمكنك أن تحاجج بأن التباين الاقتصادي كان العامل الأكثر أهمية، لأن في النهاية إن من حسم الأمر هي القدرات الاقتصادية! انظر:

cold war chat: professor John Lewis Gaddis in: http: www. cnn. com\ coldwar \ guides \ debate \ chats \ gaddis

ووفق منظور مناسب، فنحن نعلم من كسب الحرب حتى وإن لم يتفق رأي الجميع حول سبب هزيمة السوفييت. هذا ويضيف كاتروود بأن من كتب عن الحرب الباردة عام 1963 غير من كتب عنها عام 2001، أي عشر سنوات بعد انتهائها[1]. بناء على ما تقدم، واستناداً إلى المقارنة التي أجراها جاديس، فإن الكتابة عن أسباب الظاهرة وتحديد مسؤولية كل طرف فيها الآن هي مغامرة قد لا تحمد عقباها! فبالإضافة إلى أن الوثائق لم تقل كلمتها النهائية بعد، فإن الأحداث التي تتناقلها جميع وسائل الإعلام ليست فقط متناقضة، ولكنها كثيراً ما تكون مضللة! ولكن، وبالنظر إلى أن هذه الحرب تختلف من حيث الخلفية عن سابقتها، إذ إن كثيراً من سيناريوهاتها تعود إلى ما قبل الحرب الباردة، فإنه من الممكن، وبسبب التكرار، التطرق للأطراف المسؤولة عن النشأة وعن الانتشار. بناء عليه فإنني أزعم، واستناداً للمحاجة المقترحة في فصول هذا الكتاب المختلفة، بأن جميع الأطراف المنوه بها تعتبر مسؤولة عن الإرهاب! وفق هذه الرؤية لا مكان للاستثناء، فالتيارات الإسلامية المتطرفة والتي تصر على قتل المدنيين العزل هي بكل تأكيد تيارات إرهابية؛ والعديد من الأنظمة المحلية التي لا تكتفي بتعذيب معارضيها والزج بهم في سجون تأنف منها أقذر الحيوانات، فضلاً عن قتلهم، هي بكل تأكيد أنظمة إرهابية! والكيان الإسرائيلي الذي يتلذذ بقتل النساء والشيوخ والأطفال ويصر على عزل الفلسطينيين داخل الأراضي الفلسطينية هو كيان ليس فقط عنصرياً بل وإرهابياً أيضاً؛ والولايات المتحدة والتي لا تكتفي باحتلال العديد من بلدان المنطقة والعبث بمساجين أبنائها فحسب (سجن أبي غريب وغوانتنامو)، بل وبالاستحواذ على خيراتها، فضلاً عن حرصها على وأد[2] أي حركة

---

(1) Catherwood, **Churchill's Folly**, 214.

(2) لا أريد أن أحمل الولايات المتحدة أكثر من طاقتها وأجعلها بمفردها المسؤولة الوحيدة عن مآسي العالمين العربي والإسلامي؛ وأتمنى حقيقة حين صدور هذا العمل أن يلفت نظري لمواطن الخطأ حتى أقوم بالاعتذار والتصويب في عمل قادم! ولكن حتى ذلك الحين فإنني لا زلت أؤمن بأن هذه الأخيرة تسببت ولا تزال تتسبب بقوتيها الناعمة والعاتية، في نزع جميع أسلحة المنطقة! فدعوتها، بالإضافة إلى دعوة الحرب على الإرهاب، إلى دمقرطة الشرق الأوسط تبين بأنها دعوة غير صادقة، وسأضرب مثالاً بما دار في مصر في الآونة الأخيرة؛ ففي مصر، وبفضل الحركة المدنية الرائعة التي شهدتها في السنتين الأخيرتين، أصبح من الممكن التأثير على أصحاب القرار! في ظل هذا الجو «الديمقراطي» اضطر النظام لتعديل بعض مواد الدستور، صحيح أن هذا التعديل لا يرقى إلى طموحات المعارضة، ولكنه تحقق في إطار عمل مدني متحضر. في هذه الأثناء (يونيو/حزيران 2005) تصرح رايس، وزيرة خارجية الولايات المتحدة، في الجامعة الأمريكية بالقاهرة بأنه من غير المنطقي مطالبة مصر أو غيرها من دول الشرق الأوسط بالتحول السريع نحو الديمقراطية؛ فهذا الأخير يتطلب المزيد من العمل والصبر، فقد استدعى هذا الأمر في الولايات المتحدة ما يزيد عن المائتي سنة!! كما نوهت وفي ذات الكلمة بعد ممانعة الولايات المتحدة من وصول الإسلاميين إلى السلطة... وحرص الولايات المتحدة على إفشال أي توجه ديمقراطي في منطقة الشرق الأوسط ليس حديثاً. فوفقاً لـ (Carl Mirra) أعاقت الولايات المتحدة الديمقراطية على الدوام في منطقة الشرق الأوسط؛ ففي إيران لم تكتف بإعادة الشاه إلى الحكم، بل قامت بإسقاط مصدق المنتخب ديمقراطياً! وفي عام 1949 شجعت حسني الزعيم القائد العسكري على الإطاحة بالحكومة العسكرية فاتحة بذلك=

ديمقراطية في المنطقة هي بدون أدنى شك إرهابية[1]! بناء عليه فإن الدعوة التي ما ينفك الغرب ومعظم أنظمة المنطقة وبعض التيارات الإسلامية المعتدلة يرددونها نتبناها نحن بدورنا وندعو إلى ضرورة محاربة الإرهاب والأهم من ذلك إلى محاربة أسبابه.

بكل تأكيد نحن نعلم بأن في مجال/ فضاء السياسة لا مكان للنوايا الحسنة للأسف! لذلك فإن دعوة الجميع للتخلي عن استراتيجية أصبحت جزءاً من وجودها هي دعوة ساذجة، وبالتالي غير قابلة للتنفيذ! فالمأساة أن جميع الأطراف لا ترغب في حل الظاهرة «سلمياً /دبلوماسياً»؛ ليس هذا فحسب، بل وحين يقرر هذا الطرف أو ذاك محاورة الآخر لا ينطلق من أفكار مسبقة فحسب، بل ويزعم بأنه يملك دون غيره الحل الأمثل! فوفقاً لوليامز، صاحب الدراسة الكلاسيكية الشهيرة عن الدبلوماسية الأمريكية أن هذه الأخيرة تنطلق من فكرة أساسية أحادية البعد مفادها أن الديمقراطية الأمريكية هي الديمقراطية الوحيدة التي تمتلك كل الأجوبة[2]! ولسنا في حاجة للتأكيد على أن بقية الأطراف

= باب الانقلابات العسكرية الدكتاتورية على مصراعيه! وما أن تم لها ذلك في الحالة السورية حتى وافق الزعيم على المشروع الغربي للأنابيب ؛ بكل تأكيد، يسترسل صاحب الدراسة، كانت التدخلات الأمريكية في غاية التعقيد، ولكنها تصور بدقة نجاح أمريكا في تخريب ديمقراطية الشرق الأوسط وليس بنائها. ومثل هذه التدخلات لم تكن غائبة في حقيقة الأمر عن أبناء المنطقة ولا حتى عن إيزنهاور الذي اعترف بأن أعمال الولايات المتحدة في الشرق الأوسط مثيرة للكراهية. لمزيد من التفاصيل انظر:

«The Tragedy of American diplomacy in Iraq» in: http://www. commondreams. org\views05\0130-12htm

(1) لقد أكدت طوال هذا العمل على علاقة العنف بالإرهاب والعكس؛ والمتمعن في السياسة الأمريكية يكاد يخلص إلى أن العنف يعتبر مكوناً أساسياً في استراتيجية صناع القرار في الولايات المتحدة! ومن يشكك في محورية الدور الأمريكي في نشر العنف ـ الإرهاب في المنطقة، والحرص على استمراره عليه أن يلتفت إلى ما يدور داخل الولايات المتحدة نفسها ومنذ النشأة ؛ فالعنف الذي مارسته الإدارات الأمريكية المختلفة ضد الجميع (السود واللاتينيين على وجه التحديد) أكبر من أن يحصى! كما أن تحول العديد من أفراد المجتمع/ المجتمعات الأمريكية لاستخدام العنف من أجل تسوية أبسط المسائل هو أمر تؤكده التقارير الرسمية والصادرة عن وزارة العدل الأمريكية! فحتى أطفال المدارس وشباب الكليات، تقول هذه التقارير يفضلون، في فض اختلافاتهم، اللجوء إلى العنف؛ فقد ذكرت وزارة العدل «في تقريرها سنة 1995 أنه في سنة 1976 استخدم الأطفال والشباب المسدسات في ارتكاب جرائم بنسبة 50٪؛ وبحلول 1991 ارتفع الرقم إلى 78٪! وذكر نفس التقرير أن الأسلحة النارية كانت هي المستخدمة في 7 من كل 10 جرائم قتل وذلك في الجرائم المسجلة في عام 1994». لمزيد من التفاصيل انظر: وائل بهجت قناص **«التلفزيون: العنف والواقع الأمريكي»** في:

http://www.annabaa.org\nbaa70\tv.htm

(2) نقلاً عن:

Michael Egan **«History and the tragedy of American diplomacy»** in:

http://www.counterpunch.org\egan08092003.html; وتجدر الإشارة إلى أن الدبلوماسية الأمريكية على سبيل المثال، ووفقاً لوليامز، تنطلق من ثلاثة دوافع، الأول إنساني ويكاد يقتصر على مساعدة غير الأمريكيين على حل مشاكلهم؛ الثاني أن كل مجتمع يملك حق تقرير مصيره؛ الثالث، والذي يظهر وجه هذه الدبلوماسية الحقيقي=

(المتطرفون من الإسلاميين وبعض أنظمة الشرق الأوسط) تتبنى الأطروحة نفسها! ولكن تصاعد العمليات هنا وهناك قد يحث الأطراف المعنية على مراجعة استراتيجيتها والبحث عن حلول ليست بالضرورة جذرية، ولكن من الضروري أن تكون قابلة للتنفيذ. صحيح أن الإرهاب صناعة غربية، ولكن، وبالنظر إلى أن من يصنع الشبح يظهر له، فإن الغرب أصبح الآن أكثر من ذي قبل مطالب بالإسراع في البحث عن حل يضع به حداً للعمليات الانتحارية في أوروبا وفي الولايات المتحدة! فبعد أن كانت الأنظمة العربية تكتفي في كل مرة تعتدي فيها إسرائيل على الدول العربية وعلى مقدساتها، بالاستنكار والإدانة، فإن ما لاحظناه بعد تفجيرات لندن وشرم الشيخ هو اكتفاء العديد من الرؤساء الأوروبيين، على رأسهم رئيس جمهورية فرنسا، بالتنديد بهذه الأعمال الإرهابية.

إن المنعرج الخطير هذا، والذي يعكس عجز أوروبا عن التعامل مع ظاهرة صنعت في الغرب، هو مؤشر يمكن للمرء أن يستشف منه قرب نهاية الإرهاب الدولي! ولكن علينا أن لا نتفاءل كثيراً، فالنهاية المتوقعة قد تقتصر على بلدان أوروبا التي ما انفكت تعبر عن عدم ارتياحها من إصرار واشنطن على استخدام القوة العاتية! ولكن ووفق وجهة النظر نفسها قد تضطر الولايات المتحدة هي الأخرى لتعديل سياساتها في المنطقة، وبالتالي خلو أراضيها من أعمال الإرهاب الدولي! غير أن التعديل «الممكن» سوف لن تلجأ إليه واشنطن إلا بعد أن تيأس من الحل العسكري! وبالنظر إلى أن هذا الأخير ليس له في اعتقادي من دور سوى تفعيل توتر المنطقة وإحباط أي تنمية حقيقية فيها، فإن عمره سيكون قصيراً، بناء عليه فإن الولايات المتحدة ستضطر للرحيل، ولكنها ستعمل وقبل رحيلها على إحياء عامل توتر كان له الفضل في وضع لبنات العنف والإرهاب الأولى في منطقة الشرق الأوسط! فجميع الدراسات تصر على ربط الإرهاب بالدول غير الديمقراطية والفقيرة! وبالنظر إلى أن دول الشرق الأوسط ليست كلها غنية، ولكنها كلها غير ديمقراطية، فإن إحياء عامل التوتر سيؤجل عملية الديموقراطية ويعجل بعودة أنظمة وتنظيمات يكاد يقتصر دورها على مواصلة انتهاج سياسة العنف. وهذه الاستراتيجية لا يتوقف نجاحها على قدرة الصانع فحسب، بل وأيضاً على أبناء المنطقة؛ لذلك فإن المنطقة ستستمر، بفضل قدرة الصانع وسذاجة المحليين، بما في ذلك الإسرائيليين، مركز توتر ومصدر إزعاج يستدعي على الدوام التدخل، فاحتلال أفغانستان فالعراق في حقيقة الأمر لم يكن له من غاية سوى صناعة وتفريخ خلايا إرهابية يفضل عدم توظيفها في النزاع العربية الإسرائيلي. بناء عليه فإن كلمة السر التي فتحت أبواب مغارة علي بابا في النصف الثاني من القرن الماضي، الاستعمار، ستشكل من جديد، وبعد تلاشي مفعول الأفيون، المشهد السياسي في الألفية الثالثة! فبالنظر إلى أن العنف كان قد شكل في القرن العشرين علاقة الوطنيين بالاحتلال، فإن حرص الدول الاستعمارية على استمراريته استدعى إقامة كيان صهيوني يتولى، نيابة عن المستعمر، تأجيج الظاهرة. بناء عليه فإن ما تنتظره

= (The kiker- American diplomacy) يذهب إلى أن الآخرين لا يستطيعون حل مشاكلهم وإدارة حياتهم ما لم يلتزموا بالصيغة الأمريكية! نقلاً عن المرجع السابق.

المنطقة في القريب هو رحيل المستعمر من مناطق بعينها ودخوله مناطق أخرى! وبين هذه وهذه ستشهد المنطقة قيام العديد من الانقلابات التي ستأخذ عن عاتقها ليس فقط محاربة الأنظمة الرجعية، بل ومحاربة إسرائيل أيضاً.

بكل تأكيد سيضفى على السيناريو القادم عناصر تؤجل العنف وتبعده عن الساحة إلى حين، كيف لا وهذا السيناريو يعرض من جديد وفي سياق إقامة سلام دائم وعادل في منطقة الشرق الأوسط! ولسنا في حاجة للتذكير بكل التفاصيل المتعلقة بمؤتمري مدريد وأوسلو، ولكن علينا أن نذكر فقط بأنه وبسبب هذين المؤتمرين تحولت الانتفاضة من عمل نضالي «اقتصر على استخدام الحجارة» أظهر إسرائيل، القوة التي عجزت دول المنطقة عن قهرها، في مظهر مزري، إلى عمل انتحاري أفقد الفلسطينيين تعاطف العالم ولم يمكنهم من تحقيق أي نجاح سياسي أو غير سياسي! وهذا في اعتقادي بطبيعة الحال ما تخطط له الآن الولايات المتحدة! فباعتراف مصر بإسرائيل شهدت المنطقة، ولا تزال تشهد أعمال عنف ومن طراز رفيع! فكيف يكون الحال لو جرت ليس فقط دول منطقة الشرق الأوسط بل وجميع الدول العربية للاعتراف بإسرائيل؟ والخوض في موقف الأنظمة العربية من مسألة الاعتراف بإسرائيل أو عدم الاعتراف بها لا تضيف الكثير للمسألة المثارة؛ ولكن التوقف عند وجهة نظر أحد الباحثين الكويتيين في هذا المجال ومحاولة فهمها/ تحليلها قد تلقي بعض الضوء على المسألة المثارة. فبعد أن عدّد هذا الأخير مزايا إقامة اتفاقيات سلام مع إسرائيل، يخلص إلى رأي أظنه يؤكد ما ذهبت إليه ويكاد ينسف محاجته. وعجز تحليله، أو فلنقل قصر نظره يعود في المقام الأول إلى اعتماده منهجاً امبريقياً هدفه التأكيد على شرعية الكيانات القطرية! ولكن غاب عنه أن الدول الكبرى، بريطانيا وفرنسا في السابق والولايات المتحدة الآن، لا تتعامل مع المنطقة من الناحية الاستراتيجية على المستوى القطري (حتى وإن كانت هي المؤسسة لظاهرة الدولة القطرية) بل من منطلق مناطقي[1] يضم مجموعة دول رسم الغرب الكلاسيكي معظم حدودها ولا تجد الولايات المتحدة حتى الآن ما يمنع استمرارها. إنه وفي هذا الإطار الأخير وليس القطري كيف يمكن لأبناء المنطقة أن يدخلوا في اتفاقيات سلام مع دولة إسرائيل؟ إن السلام بالنسبة لهذا الباحث لا ينفي تناقض المصالح!! ولكن المصالح في هذه المنطقة وكما تمّ التنويه مبنية على أساس مناطقي وليس على أساس قطري! كيف يمكن لدول المنطقة تجاوز هذا المأزق خاصة وأنها عاجزة ليس فقط عن الدخول في مواجهة «ناعمة» مع صاحب المصلحة الحقيقة في المنطقة، أمريكا وليس إسرائيل، بل وفي

(1) فبعد أن وافق تشرشل، على مضض، على إنشاء دولة عراقية تضم الأقاليم الثلاثة شدد على اعتبار المسألة العربية واحدة منوهاً في ذات الوقت بضرورة الالتزام بالمبدأ المناطقي! فكل الأعمال الخاصة بمثلث القدس ـ عدن ـ البصرة، يقول تشرشل، يجب أن تخضع لوزارة واحدة تتبنى وجهة نظر واحدة! لأنه وفي حالة عدم الالتزام بهذين المبدأين، يستطرد تشرشل، فإن الفوضى والفشل وسوء السمعة ستكون أكيدة! انظر:
Catherwood, **Churchill's Folly**, 100.

إقامة علاقة مبنية على المصالح المشتركة فيما بينها! إن إبعاد تناقض المصالح، في ظل هذه الظروف، ليس بالأمر الهين، بناء عليه فإن الدعوة ضمن السيناريو الذي يتبناه الباحث الكويتي هي مجرد رغبة لا يمكنها أن تتحقق على أرض الواقع! فدعوة هذا الأخير مرة أخرى بلدان المنطقة وليس كل قطر على حدة ليست فقط دعوة تفتقد لرؤية متماسكة ولكنها مبررة للاستراتيجية الأمريكية في المنطقة! فإبعاد «تناقض المصالح عن شبح الحرب والاستنزاف البشري والاقتصادي والمواجهة المباشرة» يقول هذا الباحث «يعني وبكل بساطة» التمهيد للدخول في علاقات طبيعية كافية لكي تقنع كل طرف عربي وإسرائيلي أنه حقق السلام الذي يريده»[1]!! لا أرى ما يستدعي الاسترسال في تحليل هذا الرأي الذي يحتاج لحيز أكبر، لذلك سأتجاوز عما ورد فيه وأنتقل لعرض وجهة نظر تعكس استراتيجية الولايات المتحدة وليس رغبة هذا الباحث أو ذاك في واقع المنطقة وفي الاستراتيجيات المنظورة.

بادئ ذي بدء هل ترغب بالفعل الولايات المتحدة، من خلال مشروع الشرق الأوسط الصغير أو الكبير، إنهاء حالة التوتر وإقامة علاقة مبنية على المصالح المشتركة؟ السؤال الثاني هل ترغب كل من الولايات المتحدة والغرب من ورائها في إدماج إسرائيل في المنطقة؟ السؤال الثالث والأخير هل دفع الأنظمة العربية كلها للاعتراف بإسرائيل ليس له من هدف سوى إزالة أسباب التوتر في المنطقة؟ لو أجبنا عن الأسئلة الثلاث بنعم ثلاث لأخرج الجميع لنا ألسنتهم تهكماً! والإصرار على نفي أي نوايا «حسنة» للآخر قد لا يكون صائباً! ولكن وبالنظر لشدة قتامة المشهد يفقد الكثير من محللي أبناء المنطقة توازنهم ولا يرون في نهاية النفق أي نور. لا نريد أن نبسط أكثر من اللازم المسائل ونخوض فيما تخوض فيه الآن وسائل الإعلام الأمريكية والعديد من الأكاديميين الرسميين ونتجاوز عن الأسباب الحقيقية لظاهرة الإرهاب، وننساق بدورنا للبحث في موضوع آخر لا علاقة له بالظاهرة، كأن نسأل بدورنا عن سبب كراهية المسلمين لأمريكا[2]؟! ولنفرض أن المسلمين يكرهون بالفعل أمريكا، فما علاقة هذا بالعمليات الانتحارية التي يقوم بها الإسلاميون في داخل البلاد العربية الإسلامية (العراق مؤخراً)؟ ولو أن المسلمين هم فقط من يكره الولايات المتحدة كيف نفسر كراهية العديد من شعوب العالم «الحر» لها؟ فبالإضافة لعمليات الاستطلاع التي تقوم بها عديد المؤسسات غير الحكومية والتي تؤكد تصاعد معاداة الولايات المتحدة الأمريكية، يقول جوزيف ناي، نشاهد اليوم العديد من محبي

(1) النبرا، شفيق ناظم، إسرائيل والعرب، **من صراع القضايا إلى سلام المصالح**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1997، 197.

(2) إن حرص أجهزة الإعلام الأمريكية المؤيدة للإدارات الأمريكية المختلفة هي صاحبة هذه الفكرة؛ فلا أحد يكره الأمريكيين، فمن تجربتي الخاصة، إذ إنني أقمت في الولايات المتحدة لأكثر من خمس سنوات، أكاد أجزم بأن المرء/ الغريب لا يجد صعوبة حقيقية في الاندماج في «المجتمعات» الأمريكية! بناء عليه فإن القول بأن العرب والمسلمين لا يحبون الأمريكيين هو زعم باطل والغاية منه هي تضليل الجميع وبالتالي توجيه دفة النقاش إلى وجهة تلهي الجميع، الأمريكيين والعرب والمسلمين، عن خفايا الظاهرة التي تجعل الإدارات الأمريكية، وليس الشعب الأمريكي، في عقر دارها (persona non grata).

لعبة الهوكي في مونتريال يحدثون أصواتاً أثناء النشيد الوطني الأمريكي! ليس هذا فحسب بل إن العديد من الطلاب السويسريين لم يعودوا يرغبون في الذهاب إلى الولايات المتحدة ضمن برنامج التبادل الطلابي[1].

غير أنه وفي سياق تبسيط المسائل انبرى بعض الأكاديميين الأمريكيين ليس فقط للدفاع عن الولايات المتحدة وهو أمر طبيعي، بل ولتحميل شعوب المنطقة وأنظمتها مسؤولية تصاعد معاداة الولايات المتحدة! ولا أريد في حقيقة الأمر أن أتوقف عند رأي/ محاجة كل واحد من هؤلاء، ليس فقط لأن المجال لا يسمح، بل لسبب أهم وهو أن الكثير مما ورد في دراسات هؤلاء يخلو من أبسط قواعد التحليل والمصداقية! ففي دراسة روبين، مدير البحث العالمي التابع لمركز القضايا العالمية، والمحرر لمجلة الشرق الأوسط للقضايا العالمية، المتعلقة بالجذور الحقيقية لمعاداة العرب لأمريكا، لا يعرف المرء ما الذي يريد هذا الأخير قوله وحسب، بل ويتساءل عن حق، عن سر نشر مثل هذا المستوى المتدني من الدراسات في مجلة تحظى بكثير من الاحترام والتقديس في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية! فبعد أن يستهل دراسته هذه بالقول بأنه وعلى الرغم من أن المعاداة لأمريكا بين الشعوب والحكومات العربية واسعة الانتشار، وهو رأي مضلل وإلى حد كبير، فإنه ينتقل وفي الجملة التالية ويوسع من دائرة الاتهام ليشمل العرب والمسلمين! هذا كما يتحول المصطلح معاداة بقدرة قادر إلى مصطلح كراهية! فكراهية العرب والمسلمين للولايات المتحدة ليست عادلة ولا يمكن اعتبارها رداً على سياسات الولايات المتحدة التي كانت، وعلى نحو رائع، مؤيدة على مر السنين للعرب والمسلمين! فقد كان بإمكان الولايات المتحدة استغلال تواجدها بالكويت، بعد تحريره، والاستحواذ على نفطه أو على الأقل المطالبة بسعر منخفض أو ببعض التنازلات مقابل قتالها العراقيين! والدراسة في حقيقة الأمر «غنية» بهذا النوع من التضحيات التي قدمتها الولايات المتحدة من أجل العرب والمسلمين!ففي أفغانستان يقول روبين ضحت الولايات المتحدة بالنفس والنفيس من أجل تحرير المسلمين من السوفييت! وفي الشرق الأوسط حررت الكويت والعربية السعودية من العراق! كما ساندت باكستان المسلم ضد الهند، ومسلمي تركيا ضد اليونان! وعرب العراق ضد الفرس! كما امتنعت عن تنحية صدام حسين بعد إخراجه من الكويت[2].

كيف يمكن لأي إنسان، مهما كان ساذجاً، أن يقبل بهذا المستوى من التحليل! صحيح أن من بين التعريفات الجارية للسياسة أنها تعني علم السلطة/ الاستطاعة[3]، وهذا التعريف المبسط قد يفسر جزئياً سبب سقوط بعض المحللين في مثل هذه الهفوات! ففشل هؤلاء في تجاوز الأطروحة

(1) «Ignoring soft power..»

(2) Barry Rubi «The real roots of Arab anti- Americanism» in: Foreign affairs, November\ December 2002.

(3) Duverger ,Maurice, introduction a la politique, Paris, Gallimard 1964, 15.

الرسمية الأمريكية قد يبرره قوة وسطوة المؤسسات الأمريكية الرسمية خاصة والتي كثيراً ما تجعل هؤلاء غير قادرين، حتى وإن كانوا من ذوي النيات الحسنة، عن التحرر من مخالب تفاسير السلطة الأمريكية «كلية الوجود». بناء عليه فإن من يسأل عن هذا التدني في التحليل، الولايات المتحدة «السوبر باور» التي، وفي سبيل تحقيق مصالحها، لا تجمع فقط في سياستها وفي آن واحد بين القوة العاتية والقوة الناعمة، بل ولا تستهجن، عبر أجهزتها/ مؤسساتها، توجيه هذه القوة أو تلك ضد الجميع، العدو والصديق! فالمسألة إذاً لا علاقة لها لا بالحب ولا بالكراهية! فالمسألة سياسية، أي وبكل بساطة مسألة مصالح! والولايات المتحدة، كما عبر عن ذلك أحد أبطال فيلم الكوندور، لديها ألعاب تؤديها في منطقة الشرق الأوسط؛ ولكن المشكلة أن الأرض التي تقام عليها هذه الألعاب تصر الأطراف المعنية، أو أصحاب الامتيازات: الأنظمة والتنظيمات الإسلامية المتطرفة والولايات المتحدة على إبعاد أبنائها وعدم تمكينهم من القيام بأي دور إيجابي في هذه الألعاب! فجميع هذه الأطراف لديها مشاريع يتوقف نجاحها على استبعاد الآخر، أي فاقد الأهلية/ الامتيازات، وعدم الاستماع إليه؛ فاختلاف المصالح بين أصحاب الامتيازات قائم على الدوام، ولكنه لا يلغي إمكانية التوصل إلى اتفاق يقرب وجهات النظر، فضلاً عن أنه، وهذا هو الأهم، يرفض التصالح مع الأغلبية[1]. بناء عليه فإن سيناريو صناعة التوتر أو المحافظة على مكوناته المحلية سيستمران، واستمرار هذا النشاط لن يكون مدخلاً لحروب، إذ إنها قائمة، ولكن لهيمنة ولردود فعل أكثر شراسة وعنفاً! تأسيساً على كل ما تقدم فإنه وفي الوقت الذي سيقتصر دور الجهات المحلية على استهلاك ما ينتجه الآخر، صناعة الإرهاب، فإن الغرب/ الولايات المتحدة سيواصل الإشراف على الصناعة دون حاجة كبيرة للتحديث..

إن الصورة تبدو للأسف محبطة للغاية وقاتمة، ولكنها تكاد تكون الأقرب لواقع المنطقة في العقود القادمة، فالحرب على الإرهاب حتى وإن فقدت في العقود القادمة بريقها من منطلق غرب ـ إسلام، فإنها ستستعيده من جديد في ظل انقلابات سيحركها الوجود الإسرائيلي الرافض للاندماج في منطقة الشرق الأوسط، فإصرار إسرائيل على اعتبار نفسها الدولة الديمقراطية الوحيدة وأنها امتداد غربي في منطقة شرقية لن يقنع حتى أكثر الناس اعتدالاً بالتصالح معها! والقول الإسرائيلي المشهور بأن العرب لا يقرأون التاريخ، وإذا ما قرأوه فإنهم لا يفهمونه، ينسحب على إسرائيل أيضاً! ففشل الصليبيين في فلسطين وبلاد الشام في العصور الوسطى لا يعود إلى أعمال العنف ولا إلى تفوق هذا الجانب أو ذاك العسكري فحسب، بل ويعود إلى إصرار الدول الأوروبية على اعتبار هذه المناطق بلاداً بدون عباد، وفي كل مرة تضطر للاعتراف بعباد هذه البلاد، وهو اعتراف لا ينتج عن حوار بل عن أعمال

(1) يقول باستيات، أحد أبرز الصحافيين الاقتصاديين الفرنسيين في القرن التاسع عشر، بأن الاقتصاد السياسي يوضح بأن المصالح تحسمها الحروب التي تشنها الأقلية على حساب الأغلبية. لمزيد من التفاصيل انظر:
Frederic, Economic sophism.in:http://www.econlib.org\library\bastiat\basSoph5.html
246

عنف، فإنها تفضل القفز عن جميع الحقائق وتعلق فشل أطروحاتها على بربرية المنطقة وعلى همجيتها، وبالتالي عنفها غير العاقل! إن هزيمة الصليبيين تعود لأسباب كثيرة، ولكن السبب الأهم يكمن في رفض الشرقيين ليس فقط للقوى الدخيلة بل ولكل قوى تتجاهل أهمية الثقافة الشرقية التي يشكل المكان أبرز ملامحها! بناء عليه فإن حرص أوروبا في السابق والولايات المتحدة الآن عبر وكيلتها (proxy) إسرائيل على تغيير ملامح الشرق وجعله جزءاً من الغرب سوف يقابل، وكما قوبل في السابق، بالرفض.

ومسألة التنكر لخصوصية الشرق لا تقتصر على الولايات المتحدة وبقية دول أوروبا فحسب، بل وتشمل العديد من المنظمات الدولية وغير الحكومية! ويكفي أن نذكر في هذا السياق بأن بعض ما نودي به في مؤتمري المرأة العالميين المنعقدين في القاهرة وبكين في عامي 1994 و1995، تعمد تضمين فقرات ليس لها من هدف سوى جلب المزيد من التنافر إلى المنطقة. فالقول بأن وضع المرأة في المنطقة في حاجة لكثير من الرعاية، هو قول صحيح ولكنه غير دقيق، فالحديث عن وضع المرأة في بلدان الشرق الأوسط لا يستقيم إلا من خلال الحديث عن وضع الرجل أيضاً، فهل حقاً أن وضع الرجل أفضل من وضع المرأة؟ سؤال يستحق البحث ولكن ليس هنا مجال بيانه. بكل تأكيد إن البحث في هذه المسألة أو في مسألة النوع (Gender) قد تكشف عن المزيد من العناصر التي تساعد المرء على فهم مغاير لطبيعة مجتمعات الشرق الأوسط، وبالتالي الكشف عن عناصر إضافية لظاهرة التوتر وليس العنف، كل هذه الأمور مهمة ولكن ليس هنا مجال بحثها. لذلك فلنترك أمر بحثها لدراسات مقبلة ونختم هذه الفقرة بالسؤالين التاليين؛ فإذا كان هدف هذه المنظمات الدولية الرفع من شأن مجتمعات الشرق الأوسط لماذا الاقتناء، أي لماذا الالتفات لوضعية المرأة دون الرجل؟ هذا أولاً، أما ثانياً فلماذا الحرص على تجاهل طبيعة ثقافة المكان وخصوصيتها (الشرق) والقفز في المجهول عبر الدعوة إلى تشريعات شاذة (كالزواج بين النوع الواحد)، وهي تشريعات يعلم القائمون على هذه المنظمات أنها لا تزال محل جدل واختلاف في العديد من دول العالم الأكثر «تقدماً» والأكثر «ديمقراطية»؟

ثبت المصادر والمراجع

أولا المصادر والمراجع العربية

- ابن الأثير، عزالدين أبي الحسن، الكامل في التاريخ، الجزء 11/ بيروت، دار صادر، دار بيروت، 1965.
- إبراهيم غرايبة، مراجعة كتاب أريك لوران: حرب آل بوش. في:
- http://www.aljazeera.net\NR\exeres\2016947A.
- إبراهيم الصحارى «العراق: الحرب من أجل الهيمنة والنفط» في:
- http://www.annahdjdimocrati.org/pages/theories/irak-guerre/iraguerre.lhtm
- أحمد حسين «الموازنات الخليجية..العجز يعرقل إعمار المدن الفلسطينية» في:
- http://www.islamonline.net/arabic/economic/2002/041article07.shtml
- أحمد رفعت سيد، رسائل جهيمان العتيبي. قائد المقتحمين للمسجد الحرام بمكة (وثائق تنشر لأول مرة)، القاهرة، مكتبة مدبولي، الطبعة الثالثة، 2004.
- الأفغاني، جمال الدين، كتاب تتمة البيان في تاريخ الأفغان. اعتنى بتصحيحه وطبعه على نفقته علي يوسف الكريدلي، الطبعة الأولى بمطبعة الموسوعات بباب الخلق بمصر، 1318هـ / 1901م.
- «أفغانستان: معلومات أساسية» في:
- http://www.islamonline.net/arabic/politics/2001/09/article42.shtml
- أنور الحق أهادي «أفغانستان: انهيار الدولة» في: ثورات أواخر القرن العشرين. تحرير جاك جولدستن، وتيد روبيرت جار، وفاروق مدشيري، ترجمة د. مالك عبيد أبوشهيوة ود. محمود محمد خلف، طرابلس، دار الرواد، 2003.
- أيمن أشرف «الاستشراق... معركة مع المعرفة حين تصبح سلطة» في:
- http://www.islamonline.net/arabic/famous/2003/10/article02b.shtml
- الأيوبي، نزيه نصيف، الدولة المركزية في مصر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.
- البلاذري، أبو الحسن، بيروت، دار مكتبة الهلال، 1983.
- بيار سلنجر، وإيريك لوران، المفكرة المخفية لحرب الخليج، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الرابعة، 1991.

- بيلي، جيرترود، العراق في رسائل المس بيلي، ترجمه وعلق عليه جعفر الخياط، بيروت، الدار العربية للموسوعات، 2003.
- بينروز، أديث وايف، العراق. دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية. جزءان. ترجمة: عبد المجيد القيسي، بيروت، الدار العربية للموسوعات، 1989.
- تشومسكي، ن، الحادي عشر من أيلول، تعريب مجموعة من المختصين، دمشق، التكوين للطباعة والنشر والتوزيع، 2002.
- تقريرا التنمية الإنسانية العربية للسنتين: 2003 - 2004.
- دى توكفيل، ألكسيس، الديمقراطية في أمريكا، ترجمة وتعليق أمين مرسي قنديل، القاهرة، عالم الكتب، الطبعة الرابعة، 2004.
- تيزيني، طيب، من التراث إلى الثورة (الجزء الأول) حول نظرية مقترحة في قضية التراث العربي، دمشق وبيروت، دار دمشق ودار الجيل، 1979.احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليمياً ودولياً، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
- جاسم يونس الحريري «الوحدة الوطنية» في:
- جاك جولدستون «إطار تحليلي» في: ثورات في أواخر القرن العشرين، طرابلس، دار الرواد، 2003.
- جان بودريان، جاك دريدا، إدفوليامي، إمبرتو إيكو، ذهنية الإرهاب: لماذا يقاتلون بموتهم؟ الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 2003.
- جلبير غرانغيوم «لغة العلاج والنسيان» ترجمة محمد أسليم. في:
- http://aslimnet.free.fr/traduction/g-guillaume/ayat/oubl/2.htm
- جمال الدين الافغاني، ومحمد عبده، العروة الوثقى، بيروت، دار الكتاب العربي، 1980.
- جمعة عبد الصبور «مصر ضد الأمية» في: جريدة أخبار اليوم، الأربعاء، 2 فبراير، 2005.
- جوزيف س. ناي «القوة الناعمة والكفاح ضد الإرهاب»، ترجمة، إبراهيم محمد علي، في:
- File;\\C:\My 20%/ Documents /Project 20% Syndicate 20%-20% Print 20% commentary1.htm
- حسقيل قوجمان «من وحي كتاب فهد (الحلقة الثالثة) ثورة أكتوبر» في:
- http://www.rezgar.com/debat/show-art.asp?t=&aid=14555
-
- خالد الشرعبي «النفطيون وحادث الحرم» في:
- http://www.f555f.com\vb\showthread.php?t=3879
- عبد الخالق حسن «العلة في غياب البرنامج الوطني أم في وجوده؟ 14 تموز بين من يراها ثورة ومن يقول أنه انقلاب» في:
- http:sotaliraq.com/url/article_2003-08-9-3405html
- ابن خلدون، عبد الرحمن، المقدمة، تونس، الدار التونسية للنشر، 1984.
- «دول العالم: السعودية» في: -
- http://fileC:My20%Document/Saudi/Saudi20%Arabia20%-20% السعودية htm

- خليل، سمير، الحرب التي لم تكتمل: الديمقراطية في العراق ومسؤولية التحالف، لندن، دار الساقي، 1977.
- دي خويه، ميكال يان، القرامطة، نشأتهم/ دولتهم وعلاقتهم بالفاطميين، ترجمة وتحقيق حسني زينه، بيروت، دار ابن خلدون، 1980.
- رافق، عبد الكريم، العرب والعثمانيون، دمشق، 1974.
- رمضان، عبد العظيم، تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة 1918 إلى سنة 1936، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1983.
- ــــــــــ، الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر منذ قيام ثورة 23 يوليو 1952 إلى نهاية أزمة مارس 1954. القاهرة، مكتبة مدبولي، الطبعة الثانية، 1988.
- ريتشارد هاس وميجان أوسوليفان (محرران)، العسل والخل، الحوافز والعقوبات والسياسة الخارجية، ترجمة اسماعيل عبد الحكم، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2002.
- السامر، فيصل، ثورة الزنج، بيروت، دار المدى للثقافة والنشر، الطبعة الثانية، 2000.
- سامي ناصر خليفة الخالدي «مواطنون بلا هوية.. البدون في الكويت» في: الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان.
- ستيفن آر. شالوم «سلسلة تاريخ صدام» في:
- - http://Kefaya.org/Translation/0312shalom.htm
- سعد الجهني «مطالب وحقوق لم تتحقق: الحركة الاصلاحية في السعودية» في:
- http://www.Saudiaffairs.net/webpage/sa/issue19/article19/article07.htm
- سعد الدين إبراهيم «فقه العرب السنة في العراق» في:
- http://www.eicds.org/arabic/publicationsAr/Saudarticle/04/Dec/Fikhalarab/htm
- سلامة، غسان، المجتمع والدولة في المشرق العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.
- شاكر لعيبي «أدونيس والأفكار المسبقة عن العنف في العراق» في:
- http://www.aljadid.com\feature\0942luabi.html
- شكري، محمد عزيز، الإرهاب الدولي، دراسة قانونية ناقدة، بيروت، دار العلم للملايين، 1992.
- صعب، حسن، تحديث العقل العربي. دراسات حول الثورة الثقافية اللازمة للتقدم العربي في العصر الحديث، بيروت، دار العلم للملايين، 1980.
- العاني، خالد عبد المنعم، موسوعة العراق الحديث، بغداد، الدار العربية للموسوعات، 1977.
- العطية، غسان، العراق. نشأة الدولة: 1908 ـ 1921، لندن، دار الكلام، 1988.
- العكره، أدونيس، الإرهاب السياسي، بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية، بيروت، دار الطليعة، 1993.
- علبي، أحمد، ثورة العبيد في الإسلام، بيروت، دار الآداب، 1985.
- العمر، فاروق صالح، حول السياسة البريطانية في العراق، 1914 ـ 1921، دراسة وثائقية، بغداد، مطبعة الإرشاد، 1977.

- عمرو الشوبكي «تحديات بناء تيار إسلامي ديمقراطي بين النجاح التركي والتعثر المصري: تجربتي الإخوان المسلمين وحزب العدالة والتنمية، اختلاف في الخطاب أم في السياق السياسي» في: إسلاميون ديمقراطيون.القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004.
- فردريكو مايور «حوار الثقافات» محاضرة القاها بمدينة طرابلس، 2002/8/17
- فهد القحطاني «زلزال جهيمان في مكة» في:
- http://www.alhramain.com/text/kotob/118/f.htm
- فؤاد إبراهيم «شروط الانتقال إلى الديمقراطية (السعودية نموذجا) في:
- http://www.Saudiaffairs.net/webpage/sa/issue02/article02r/issue02rt04.htm
- القرآن الكريم
- قرار الجمعية العامة 150/42، ديسمبر 1987.
- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1965.
- ابن كثير، أبو الفداء الحافظ، السيرة النبوية، الجزء الأول، ضبطه وصححه، أحمد عبد الشافي، بيروت، دار الكتب العلمية، د. ت.
- الكندي، أبو عمر محمد بن يوسف، كتاب الولاة وكتاب القضاة، مهذبا ومصححا بقلم رفن كست، بيروت، مطبعة الآباء اليسوعيين، 1908.
- كنعان، جورجي، سقوط الامبراطورية الإسرائيلية، بيروت، دار النهار للنشر، د. ت.
- كوثراني، وجيه، مشروع النهوض العربي أو أزمة الانتقال من الاجتماع السلطاني إلى الاجتماع الوطني، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، 1995.
- لورانس، هنري، المملكة المستحيلة: فرنسا وتكوين العالم العربي الحديث، ترجمة: بشير السباعي، بيروت والقاهرة، مؤسسة الانتشار العربي وسينا للنشر، 1997.
- مالك عبيد أبوشهيوة «التنظير في أواخر القرن العشرين» في: ثورات أواخر القرن العشرين، طرابلس، دار الرواد، 2003.
- مجلس وزراء الداخلية العرب: الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب.القاهرة، أبريل/ نيسان، 1988.
- عبد المجيد نشأت «الأفغان العرب..محاولة للتعريف: أسباب نشأة الأفغان العرب» في:
- http://www.islamonline.net/arabic/famous/2001/10/article2.shtml
- محافظة، علي، العلاقات الألمانية الفلسطينية: 1841 ـ 1945، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981.
- محمد جمال عرفة «مصر الأمن الجنائي يوازن السياسي» في: إسلام أونلاين، 2004/3/2.
- محمد فؤاد «الدين والدولة في المملكة العربية السعودية. السياسة الدينية: عقد الطائفية» في:
- http://www.gulfissues.net\mpage\gulfissues\article0038.htm
- مرتضى السيد «هل أصبحت الدولة مجرد سحابة صيف. دور القبيلة ومستقبلها في المملكة العربية السعودية» في:

- http://www.gulfissues.net/mpage/gulfarticles/article0025.htm
- مروه، حسين، النزعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية، جزءان، بيروت، دار الفارابي، الطبعة السادسة، 1988.
- مصطفى عبيد «لا حديث عن انخفاض الأسعار دون الإشارة إلى تدني الأجور» في:
- File://C:/My20%Documents/12.htm

منى خوري «نتائج مذهلة لدراسة معهد التخطيط القومي: 5ز14 مليار جنيه حجم تجارة المخدرات في عام» في:

- -http://www.akhbaryom.org.eg/akhersaa/issues/3593/0601.html
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين، لسان العرب، بيروت، دار صادر، د.ت.
- المنقري، نصر بن منزاحم، وقعة صفين، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، بيروت، دار الجيل، 1990.
- ميتشل، ريتشارد، الإخوان المسلمين، ترجمة عبد السلام رمضان، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1977.
- ناجي حسن عبد الرزاق «الخطاب الديني السلفي في السعودية؟ إلى أين؟» في:
- http://www.saudiaffairs.net/webpage/sa/issue03/article/issue03rt04.htm
- نظمي، وصيف جمال عمر، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1986.
- النقيب، خلدون حسن، آراء في فقه التخلف. العرب والغرب في عصر العولمة، لندن، دار الساقي، 2002.
- هاليداي، فريد، الإسلام والغرب: خرافة المواجهة. الدين والسياسة في الشرق الأوسط. ترجمة عبد الإله النعيمي، بيروت، دار الساقي، 1997.
- هبة رؤوف عزت «نظرات في الخيال السياسي للإسلاميين: إشكاليات منهجية سياسية» في: إسلاميون وديمقراطيون: إشكاليات بناء تيار إسلامي ديمقراطي. تحرير د. عمرو الشوبكي، القاهرة، مركز الدارسات السياسية والاستراتيجية، 2004.
- هنتنغتون، ص، صدام الحضارات، ترجمة د. مالك أبوشهيوة، ود. محمود خلف، طرابلس، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1995.
- هيكل، محمد حسن، حياة محمد، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1965.
- هيكل، محمد حسنين، مدافع آية الله، بيروت، دار الشروق، 1982.
- وائل بهجت قناص «التلفزيون: العنف والواقع الأمريكي» في:
- http://www.annabaa.org/nbaa70/tv.htm
- الوردي، علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، لندن، دار كوفان، 1992.
- عبد الوهاب القصاب «الجيش» في: احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا. مجموعة بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
- ويلسون، أرنولد، الثورة العراقية، نقله إلى العربية وكتب حواشيه جعفر الخياط، بيروت، دار الرافدين، الطبعة الثانية، 2004.

ثانيا: المراجع غير العربية

- Afaf Lutfi al-Sayyid Marsot «The Political and economic functions of the Ulama in the 18th century» in: Journal of the economic and social history of the Orient,vol,XVI,Parts II-III.
- The Ulama in Egypt during the early social nineteenth century.in: Holt PM. Political and social changes in modern Egypt.London,1968.
- «Afghanistan :Education» in: http://reference.allrefer.com/country_guide_study/afghanitan72.html
- «Afghans: their history and culture. The family» in: http://www.culture orientation.net/afghanistan/afam.html
- «Africa and the Middle East:Egypt» in:U.S Departement of State.International narcotics control strategy,report,1997.
- «A history of women in Afghanistan? Lessons learnt for the future or yesterday and tomorrow: women of Afghanistan» in: http://www.bridgew.edu/soas/jiws/may03/afghanistan-pdf
- «Arab rulers top rich list» in: http://news.bbc.co.uk/1/h:/world/middle_east/374776.stm
- Badi, Bertrand , L'Etat importe, l'occidentalisation de l'ordre politique.Paris, Fayard, 1992.
- Baker, Raymond William, Islam without fear.Egypt and the new islamists, Cambridge, Massachusetts, and London England, Harvard University Press, 2003.
- Balandier, G. Anthropologie politique,Paris, PUF,Quadrige, 1999.
- Barry Rubin » The real roots of Arab anti- Americanism» in: Foreign affairs, November/December 2002.
- Bastiat,Frederic, Economic sophism.in: http://www.econlib.org/libraryBastiat/basSoph5.html
- Batatu,Hanna, The old social classes and revolutionary movements of Iraq.Princeton, Princeton University Press, 1978
- Benoist, Mechin, Faycal, Roi d'Arabie, Paris, Albin Michel,1975.
- Berque,Jacques, Egypt, imperialism and revolution.Trans. By Jean Stewart, Faber& Faber London, 1972.
- Bill,James A. The Eagle and the Lion. The tragedy of Iranian- American relations,New York,1988.
- «Bin Laden's right-hand man» in: al Ahram weekly online,4-10 october,2001,issue no.554.
- Bruce , Hoffman» Terrorism» in:http:Encarta.msn.com/encyclopedia_761564344_31terrorism.html

- Carl Mirra » The tragedy of American diplomacy in Iraq» in: http://www.commondreams.org/views05/0130-12htm
- Catherwood, Christopher, Churchill's Folly.How Winston Churchill created mpdern Iraq.New York, Carrol & Graf publishers, 2004.
- Chomsky, N. The culture of terrorism. Boston. MA,South End Press, 1988.
- «International terrorism: image and reality» in: Western State terrorism,Ed. By Alexander George,Cambridge,Polity Press, 1991.
- Clarcke, Richard A. Against all enemies inside America's war on terror.Great Britain,Mackays Chathamp, 2004
- «Cold war chat: professor John Lewis Gaddis» in: http://www.cnn.com/coldwar/guides/debate/chats/gaddis
- Coll, S. Ghost wars: The secret history of the CIA, Afghanistan, and Bin Laden, from the Soviet invasion to September 10,2001.Penguin book, 2004.
- Contemporary Afghanistan.The last sixty years (1919-1979) in:http://www.afghanistan web.com/history/articles/reshv.html
- Cooly,J. Unholy wars.Afghanistan, America and international terrorism,London, Pluto Press, 2002.
- Crenshaw,M.» Terrorism» in: International encyclopedia of the social and behavioral sciences.vol.23.Editions in chief Neil. Smelser, Paul B. Baltes.Amesterdam, New York, el Sevier, 2001.
- Djait,H. La personalite et le devenir arabo-islamique.Paris, Editions Seuil, 1974.
- Duverger, M. introduction a la politique,Paris, Gallimard, 1964.
- Edward S. Herman,and Chomsky,N. Manufacturing consent.The political economy of the Mass Media.Vintage, 1994.
- Edward S. Herman, and Gorry O'Sullivan» Terrorism as ideology and cultural industry» in: Western State terrorism.Ed. by Alexander George,Cambridge, Polity Press, 1991.
- Encyclopedia of terrorism.Cindy C.Combs and Martin Slann.Facts on file, inc, 2002.
- Encyclopedia of world terrorism, New York,1992.
- Fremantle, Brian, The Fix, inside the world drug trade, New York, Tor book, 1987.
- Fromkin, David, A peace to end all peace.The fall of the Ottoman empire and the creation of the modern Middle East. First aol books editions, 2001.
- Giovanni Arrighi» Hegemony unraveling» in: http://www.newleftreview.com/issue33.asp?article=07.
- Gran,P. Islamic roots of capitalism.Egypt 1760- 1840.Austin & London, University Texas Press, 1979.

- Gregory Gause , Oil monarchies.Domestic and security challenges in Arab Gulf.in: http://www.arts.mcgill.ca/programs/icas/gau/chapter2.html
- Guilleband,Jean- Claude, les jours terribles d'Israel, Paris, Editions du Seuil, 1974.
- Halliday,F. Dictatorship and development, Penguin books,1979.
- Henderson, Simon, The New Pillar: Conservative Arab Gulf States and U.S strategy. Washington, George Washington University, 2003.
- Holt,PM. Egypt and the fertile crescent, 1516-1922,New York, Cornell University Press,1966.
- Hourani,A. Arabic thought, the liberal age 1798-1939.Oxford, Oxford University press, 1970.
- «How the drug in Afghanistan undermines America's war on terror» in: Foreign Policy .Briefing, no.84,November 10, 2004.
- Human Rights Watch.December 2002 in: http://www.hrw.org/reports/2002/afghnwimn1202.pdf.
- Hussein,M. La lutte des classes en Egypte 1945-1970. Paris, Francois Maspero, 1971.
- The Independent,Feb.29,2004.
- James M. Goldgeir and Michael Macfaul» A tale of two worlds:core and periphery in the post- cold war era» in: international Organization, 46,2, spring,1992.
- Jean-Charles Brisard,Guillaume Dasque.Ben Laden.La verite inetrdite.Paris, Denoel impacts,2001.
- Jeremy Bigwood» The drug wars fungal solution in the Amazon» in: http://www.jeremyBigwood.net/lectures/salas/Annapolis2002.pdf.
- Joe Stephens and David Ottaway «Teaching ABC's and Jihad» in : the Washington Post,National edition,April 1-7 , 2002.
- Joseph S. Ney «Ignoring soft power carries a high cost» in : file://C:/My20%Documents/ Joseph 20%s- 20% Nye 20% ignoring 20% soft 20% power
- Jesufisus, The Jewish war.Translated by G A. Williamson,Penguin books, 1969.
- Karsh, Efraim, Karsh,Inari, Empires of the sand: the struggle for mastery in the middle east, 1789- 1923, Cambridge, 1999.
- Kedourie,Elie, Chatman house version and other middle eastern essays, London, 1970.
- Kepel, Gilles, Fitna, Guerre au Coeur de l'Islam.Paris, Gallimard, 2004.
- Khouri,Dina Rizk,Merchants and trade in international relations.London,Pluto Press,2002.

- Kieman,V G. «Revolution» in: a dictionary of Marxist thought.ed.by. Tom Bottomore,Cambridge, Massachusetts,Harvard University Press,1983.
- Kramer, Martin, Arab awakening and Islamic revival, New Jersey, 1996.
- Laqueur,W.Terrorism.A study of national and international political violence.Boston-Toronto,little Brown and Company,1977.
- Lawrence,W. «the man behind Bin laden» in:http://www.newyorker.com/fact/content/?020916fa_fact2a
- Lewis,B. The crisis of Islam.Holy war and unholy terror.London, 2004.
- Marx,K. Le Capital,Livre I, traduction de J.Roy.chronologie et avertissement par Louis Althusser,septieme section,chapitre XXIII,Paris, Garnier-Flammarion, 1969.
- Michael Egan «History and the tragedy of American diplomacy» in: http://www.counterpunch.org/egan08092003.html
- «Muslim school withdraws from association» in:The Washington Post,July 11,2002.
- Niblock,Tim, Pariah states & sanctions in the Middle east: Iraq Libya and Sudan.London, Lynne Rienner Publisher,2001.
- Nouvel observateur,Janvier, 15-21, 1998.
- Paul Brians «Notes for Salman Rushdie: The satanic verses» in:brains@wsu.edu
- Perencel-Hugoz,JP «L'attaque de la grande Mosque de la Mecque.Au Caire l'opinion est jugee de nature essentiellement politique» in: Le Monde,Dimanche 2-Lundi 3 Decembre,1979.
- Peter wallensteen and Margareta Sollenberg «The End of international war? Armed conflict» in: The Journal of peace research, vol.33,no.3,1996.pp, 353-370.
- «Predicting the Soviet invasion of Afghanistan:the intelligence community's record".in:http://www.cia.gov/csi/monograph/afghanistan/linkl.
- Qasim Zaman, Muhammad, The Ulama in contemporary Islam.custodians of change.Princeton, Princeton University Press, 2002.
- «Report: Argentina-Request for solidarity by popular assembly of plaza congress» in: asmblearcongreointertional@hotmail.com
- Rodinson, Maxime, Marxisme et monde musulman, Paris, Editions du Seuil, 1972.
- «The role of Afghanistan in the fall of the USSR» in: http://www.afghan-web.com/history/articles/ussr.html.
- Roy,Olivier, Islam and resistance in Afghanistan,Cambridge,Cambridge University press,1990.
- Sadat, Mir Hekmatullah «History of education in Afghanistan» in: http://

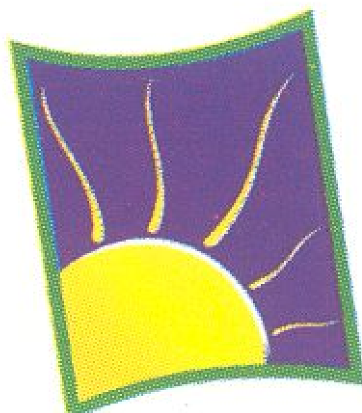
www.reliefweb.int/rw-insf/db900sid/acos-64dfwy?Open document.
- Said,E.Oreintalism,London, 1978.
- Salter,M. Barbarians& Civilizations in international relations.London, Pluto Press,2002.
- Samuel Blixen «The double role of drug trafficking» in: http://www.haiti-info.com/top
- Shafeeq, N. Ghabra «Iraq's culture of violence» in: http://www.meforum.org/article/101
- Shauna Curphey «Women in Afghanistan.Fear new Taliban- like rule» in : http://womensnews.org/article/aid/1328
- Sheldon L. Richman «Ancient history:U.S conduct in the Middle east since world war II and the folly of intervention» in: http://www.cato-org/pubs/pas/pa-159.html
- Shireen, Hunter «Iran and the Arab world» in : Iran at the cross-roads,ed.Miron Rezum, Boulder, West View Press,1990.
- Simon, Reeve Spector, Iraq between the two world wars,New York, Columbia University Press, 2004.
- Sonbol, Amira el Azhary, The new Mamluks: Egyptian society and modern feudalism.Syracus,NY: Syracus University Press, 2000.
- Stephen Johnson «Why the US must re- engage in Latin America?» in: http://www.haiti-info.com/top
- Stephen Zunes «US aids to Israel: interpreting the strategic relationship» in: http://www.washington-report.org/html/us_aid_to_Israel-htm
- Steven Stalinsky «Saudia's educational system: curriculum, spreading Saudi education to the world and the official Saudi position on education policy» Special report no. 12.The Middle east Media Research institute,December,2002.
- Thomas E. «The utilization of alternative fuels» presented at CIBO energy options for the 1990's.Washington DC,14-16 1991.in: http://www.coe.com/i_html/white_altfuel.html
- Tom Malthaner «US aid to Israel: what US tax payer should know» in: http://www.washington-report.org/html/us_aid_to_Israel.htm
- Vatikiotis, P J, The history of modern Egypt,Baltimore, 1992.
- William,Blum «Afghanistan history» in: http://members.aol.com/bblum/americanholocaust.html
- William Shepard «The diversity of Islamic thought: towards s typology» in: Islamic thought in the twentieth century.ed. by. Suha Taji-Farouki, and Basheer M. Nafi,London, I.B. Tauris,2004.

صناعة
الإرهاب
قراءة في استراتيجية الهيمنة

إن الإصرار على تصوير الإرهاب في شكل ظاهرة غير حقيقية بل و «مفبركة» استدعى التنويه في جوانب هذا الكتاب المختلفة بمسألة الهيمنة، وثيقة الصلة بالظاهرة قيد الدراسة.

وإثارة هذه المسألة، والتي تعتبر بحق المسؤول المباشر عن بروز الإرهاب في شكله المعاصر، أراها في غاية الأهمية، فالهيمنة، وبكل تأكيد، ليست ظاهرة حديثة، نعم تتغير الوسائل من عصر لآخر ولكن الغاية تظل واحدة! من ذلك أنه في مرحلة النزاعات الكلاسيكية تم ابتكار فكرة تحضير العالم، وهي فكرة، وكما يعلم الجميع، مهمتها إضفاء الشرعية على احتلال الغرب لمصادر الثروة المتناثرة في العالم.





إشراقات
للنشر والتوزيع